المركز الوطني للدراسات والبحث

في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

التعذيب ووسائله

خلال الثورة التحريرية

1954 ـ 1962

سلسلة المشاريع الوطنية للبحث

المركز الوطني للدراسات والبحث

في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

التعذيب ووسائله خلال الثورة التحريرية 1954 ـ 1962

رئيس المشروع

أ.د. الغالي غربي

الأعضاء

د. نادية طرشون

د. محمد خيشان

د. بن شرقي حليلي

سلسلة المشاريع الوطنية للبحث

تصدير بقلم معالي الوزير

السيد الطيب زيتوني

إنّه لمن دواعي الفخر والاعتزاز، أن أدبّج هذه السلسلة الجديدة من المشاريع الوطنية للبحث، ضمن منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، والتي تميّزت كسابقاتها بمادة علمية قيّمة ودراسات فكرية مفيدة وأبحاث رصينة ستساهم في إثراء المكتبة الوطنية، وتفتح آفاق أرحب في مسعى الإحاطة بالتاريخ الوطني.

إنّ مسألة كتابة التاريخ الوطني ستظل تحتل حيزا متزايدا من اهتمام الدولة، وقد أصبحت منذ سنوات عديدة على رأس الأولويات التي تخ صّها ببرامج مختلفة وبتسخير كافة الإمكانيات والظروف لتوثيق المعارف التاريخية وتنويع أوعية نقلها ضمانا للتواصل بين الأجيال لصون وديعة الشهداء الأبرار وحفظ أمانتهم.

وفي هذا الإطار، ووعيًا بالأهمية الحيوية التي يكتسيها التاريخ في حياة الأمم والشعوب، باشرت وزارة المجاهدين بتعليمات سامية من فخامة رئيس الجمهورية، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، تشجيع الباحثين

والمؤرخين والأساتذة الجامعيين للقيام بدراسات وأبحاث حول تاريخ المقاومة والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ومنها الدراسات التي تدخل ضمن إطار سلسلة المشاريع الوطنية للبحث.

وباعتبار أن كتابة تاريخنا الوطني يجب أن تكون مواكبة معنى ومبنى لنضالات الشعب الجزائري وتضحياته الجسام في سبيل الحرية والانعتاق، وهي مهمّة حسّاسة تنطوي على أبعاد استراتيجية وسيادية تهدف إلى تنقية الكتابات التاريخية من رواسب المدرسة الكولونيالية ومضامينها المشوهة، فكتابة التاريخ كما قال فخامة رئيس الجمهورية المجاهد عبد العزيز بوتفليقة "أمر جاد.. وذلك لأهميته فلابد أن تُتُعهّدَ هذه الكتابة بما تستلزم من جدّ وخبرة علمية حتى يصبح لنا تاريخ لا غبار عليه، يضيء طريقنا نحو المستقبل، ويذكّرنا دائما بماضينا لكي نستخلص منه العبر والدروس فننتقي الصالح والمفيد".

إنّ نشر المعرفة التاريخية رسالة عظيمة وغاية نبيلة أنيطت بمؤسسة المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، رسالة تتطلب تظافر جهود الجميع من وصاية وإدارة المؤسسة وباحثين وأساتذة مختصين لبلوغ المرام وهي جهود في الحقيقة نراها تتعزّز وتتجسد من يوم لآخر من خلال إصدار هذه السلسلة الجديدة من المشاريع الوطنية للبحث التي تناولت في طياتها قضايا

تاريخية عديدة تمّت معالجتها من طرف باحثين من مختلف جامعات الوطن يُشهد لهم بالكفاءة والتقيّد الصارم بالمنهجية العلمية التي حرصنا لأن تكون هي مرتكز هذه الأعمال لإفادة أجيالنا بالمعرفة التاريخية الحقيقية حول رصيد أمتّها ومآثر شعبها الذي زكّى تاريخه بتضحيات عظيمة في الأنفس والنفائس.

وبمناسبة صدور هذه السلسلة الجديدة من المشاريع الوطنية للبحث، لا يسعني إلاّ أن أثمن كلّ المبادرات والمجهودات التي تقوم بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لمرافقتنا في مواصلة إنجاز البحوث والدراسات حول تاريخنا الوطني، بما من شأنه تعميق الشعور بالاعتزاز بركائز هويتنا الوطنية وتحصينها، والشكر موصول إلى كل الباحثين والمؤرخين الذين ساهموا في هذه المشاريع وأثني على جهودهم الهادفة لتدوين وتوثيق إسهامات الشعب الجزائري عبر التاريخ وتدوين مورثنا التاريخي والثقافي.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير الجزائر وعزّتها وكرامتها.

وزير الـمجاهدين الطيب زيتوني

تقديم بقلم مدير المركز

التاريخ هو الأمم وحضارتها والشعوب وثقافتها، وهو أيضا معرفة الماضي لتقويم الحاضر وبتقويم الحاضر نبني المستقبل.

بهذه الرؤى والمعنى السامي للتاريخ دأب المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 منذ تأسيسه على إيلاء الأولوية الكاملة لمشروع الحفاظ على الذاكرة الوطنية ضمن استراتيجية متكاملة تعمل في آن واحد على استغلال الأوعية والوسائل التكنولوجية في عملية الحفاظ والتبليغ للذاكرة التاريخية وفي نفس الوقت استغلال المادة الخام والوثائق الأرشيفية كانت أو شهادات حيّة في تدوين التاريخ الوطني بمنهجية علمية أكاديمية لاسيما ما تعلق بالمقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة التحرير المظفرة.

في هذا السياق يتشرّف المركز الوطني بإصدار المجموعة الثانية من مشاريع البحث المنجزة في إطار البرنامج الوطني للبحث العلمي، والتي كان له شرف تأطيرها والسهر على إنجازها.

وإذا كان المركز يصبو من خلال إصدار هذه السلسلة العلمية إثراء المكتبة التاريخية وبث الوعي الوطني بترسيخ قيم أول نوفمبر في وجدان أبناء الوطن ليعتزوا بماضيهم المجيد، فإنه يسعى أيضا إلى تحفيز

الأساتذة الجامعيين والباحثين الجزائريين وتدعيمهم من أجل سبر أغوار تاريخنا الوطني وإعادة صياغته بمنهجية علمية وموضوعية تتماشى والرؤى الفكرية الحديثة.

وبهذه المناسبة، لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى **معالي وزير المجاهدين السيد الطيب زيتوني** على رعايته الكريمة لهذا المشروع وكذا وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والأساتذة الباحثين على ما قدموه من مجهودات جبارة من أجل إنجاح هذا المشروع العلمي الوطني.

أ. جـمال الـديــن ميـعادي

مـــقدمـــة

إن التعذيب خاصية وظاهرة من مظاهر الاستعمار الفرنسي في الجزائر، مارسته فرنسا وظل مرتبطا باسمها منذ حلولها مغتصبة ومحتلة لأرض الجزائر، حتى ساعة خروجه. وقد ارتبط بأعمال العنف والإبادة ومختلف أشكال القهر التي تفنن في ممارستها ضباط الجيش الفرنسي من أمثال سانت آرنو و بيليسييه، وبيجو.

والموضوع في مساره التاريخي يتتبع كامل المنظومة التشريعية والتطبيقية لأشكال التعذيب وأصنافه القمعية والزجرية العسكرية منها والمدنية التي مارستها المؤسسة الاستعمارية في حق الشعب الجزائري بكل شرائحه وفئاته. كما يغطي الموضوع الجانب التنظيري لهذه المؤسسة من التطرق لأبرز منظريها من عسكريين ومدنيين ومستوطنين ورجال فكر وسياسة. بالإضافة إلى التعرض لكل المؤسسات والهيئات والمصالح التي تخصصت في التعذيب وفنونه، مع الوقوف على مؤسسيها أمثال؛ قودار ترنكييه، بيجار سالان، روبير لاكوست، ماسييه ، ومدارسها مثل مدرسة جان دارك بمدنية سكيكدة ومدرسة آرزيو ومزرعة أمزيان، بالإضافة إلى مواد التدريس والنظريات والمناهج فيها. أما الجانب التطبيقي في موضوع التعذيب، فيتمثل في الأساليب الجديدة والمبتذلة التي ابتدعها الفرنسيون وطبقوها مع السجناء الجزائريين .

وقد تفنن الضباط الفرنسيون في هذه الأساليب مع تصاعد وتيرة العمل الثوري وبخاصة بعد سنة 1957، وكانت معركة الجزائر نموذجا صادقا على العبقرية الفرنسية، من خلال الأعمال التي قامت بها فرق المظليين ضد مناضلي التنظيم

الإداري والسياسي لجبهة التحرير الوطني. وكانت أساليب التعذيب تختتم في أغلب الأحيان؛ بالتجاء الضباط الفرنسيين إلى تطبيق العدالة بأنفسهم على الآلاف من المعتقلين والسجناء بالتخلص منهم بواسطة Corvée de Bois بعيدا عن عين أي رقيب. وكانت هذه الأعمال المنافية لمبادئ حقوق سجناء الحرب التي أقرتها المواثيق الدولية، إدانة لا غبار عليها للمؤسسة العسكرية الفرنسية بممارسة التعذيب والقتل العمدي على نطاق واسع ضد المناضلين والمجاهدين الجزائريين.

أهداف المشروع:

1ـ من أبرز الأهداف المتوخاة من هذا البحث هو الوقوف على التداعيات النفسية والمعنوية لعميات التعذيب على أفراد الشعب الجزائري ، ونتائجها الوخيمة على أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والمعنوية .

2 ـ كما انه يتوجب علينا من خلال هذا البحث تفنيد ودحض النظريات الفرنسية القائلة؛ بأن ممارسة التعذيب على الجزائريين، وخصوصا خلال فترة الثورة التحريرية 1954 – 1962 إنما كان ممارسة أفراد لا مؤسسات، وحالات خاصة منعزلة، دون أن تكون قرار فرنسيا رسميا.

3 ـ والهدف الأكبر من هذا المشروع؛ إنجاز دراسة علمية أكاديمية جزائرية، تسد الفراغ الذي تعانيه المكتبة التاريخية، تكون عونا لدراسات مستقبلية، أكثر اتساعا وشمولية خصوصا وأن موضوع التعذيب لم يدرس من طرف الباحثين الجزائريين. وما هو متوفر لدينا سوى شهادات لمن عايشوا هذا التعذيب وكانوا ضحايا له،

والتي تحتاج من الباحثين إلى تمحيص وغربلة وتدقيق، ومقارنتها بمثيلاتها الفرنسية.

4 ـ يمكن الإشارة إلى أن أهم الأهداف الكامنة وراء اختيار موضوع التعذيب الذي مارسه جهابذة الاستعمار الفرنسي في الجزائر، والذي أضحى صفة وسلوكا ملازما لهذا النظام الاستعماري، هو استمرار هذا الطرف بحكومته ورجال السياسة فيه على تعنتهم ورفضهم الاعتراف بجرائم الإبادة التي اقترفوها في حق الجزائريين، وسعيهم الدؤوب لتبييض صفحات وجودهم في الأرض الجزائرية، وذلك من خلال قانون 24 فبراير الممجد للاستعمار وتنصيب الهيئة العليا للذاكرة التاريخية.

5 ـ ومن الأهداف التي نسعى إليها من وراء هذا المشروع ، تعريف جيل الشباب، بمعاناة أسلافهم والالآم التي عايشوها والتي مورست عليهم في ظل واقع استعماري مرير دام قرنا وثلاثين سنة. وتصحيح بعض المفاهيم والأفكار التي تحاول بعض الجهات المعادية ترسيخها في فكر الشباب الجزائري بخاصة والجزائريين عامة، التي تنطلق من الأكذوبة القائلة بأن " الفرنسيون قدموا الى هذه الأرض بهدف تمدين هذا الشعب المتوحش، وترقيته الى مصاف الشعوب المتحضرة ، وإخراجه من نير العبودية والاستبداد ".

إشكالية المشروع:

1ـ إن موضوع التعذيب الذي عاشه الجزائريون إبان ثورة التحرير، كان إلى سنوات قريبة من الطابوهات التي عملت الحكومة الفرنسية على التستر عليها وعدم الإعلان عنها والاعتراف بها، لما تثيره من إحراج وردود أفعال داخلية وخارجية على

فظاعة الجرائم اللاإنسانية التي إرتكبها القادة والضباط الفرنسيون ضد الجزائريين في الفترة الممتدة ما بين 1954 الى غاية 1962. وهذا ما قد يؤدي الى مراجعة ماضيها الاستعماري وكشف حقيقة ما حدث. إلا أن هذا الموقف بدأ يغير التداعيات التي رافقت ظهور كتابات فرنسية عبارة عن مذكرات وشهادات لعسكريين وسياسيين وما صاحبها من دوي إعلامي، دفع بالحكومة الفرنسية الى الخروج عن صمتها والتعامل مع الموضوع ، من خلال تبريرات واهية. وانطلاقا من هذا، تتضح معالم الإشكالية الرئيسية في الموضوع ، وهي ما الخلفيات والدوافع الكامنة وراء تستر الحكومات الفرنسية التي تعاقبت على حكم الجزائر 1954 - 1962 على تورط المؤسسات الحكومية المدنية والإدارية والأمنية والعسكرية الفرنسية في ممارسة التعذيب، وما طبيعة هذه الممارسة وحدودها وتأثيراتها على العمل الثوري؟

2 ـ ومن القضايا المهمة في موضوع التعذيب خلال الثورة؛ موقف الرأي العام الفرنسي وحتى العالمي من التعذيب الممارس على الجزائريين، وما أشكال التعبير الشعبي والسياسي الذي واكب هذا الموقف ؟ والى أي مدى كان له من تأثير على صيرورة التعذيب. زيادة على القوى والتيارات السياسية وغير السياسية الى كان تحرك هذه الشريحة الرافضة للسياسة القمعية والزجرية الفرنسية في الجزائر ؟ ومن هي الشخصيات السياسية والعسكرية والثقافية التي تركت بصماتها؟

3 ـ ومن النقاط الأساسية التي نحاول دراستها وتحليلها مظاهر وطبيعة التعذيب وأشكاله وأنواعه ووسائله باعتبار أن من مظاهر التعذيب العامة ؛ عمليات الطرد والتهجير القسري والنفي والإبعاد التي اعتمدتها الإدارة الفرنسية الاستعمارية

خلال كامل فترة وجودها على الأرض الجزائرية، وخاصة وأن التعذيب المعنوي الذي عاشه الجزائري الذي لهذه الإجراءات الردعية، قد يكون أشد وطأة من التعذيب الجسدي خصوصا وأنه يصيب عائلات وقبائل بكاملها.

4 ـ إن بقاء موضوع التعذيب إبان الثورة التحريرية رهين وجهة نظر وتحليلات المدرسة الفرنسية من الإشكاليات الرئيسية في موضوع هذه الدراسة. فنحن أمام كم هائل من الدراسات التاريخية والأبحاث والشهادات كتبها مؤرخون وهواة فرنسيون، ورغم أهمية ذلك في كشف بعض الحقائق، إلا أن ما يعاب عليها، غياب وجهة نظر الطرف الآخر، أي رأي الجزائري ونظرته. وبذلك فإنها أحادية النظرة والتوجه. ومنه فإن دراستنا هذه تأتي بقراءة جديدة لموضوع التعذيب انطلاقا من تحليل تاريخي وموضوعي يستقرأ الأحداث ويقارنها، ويعرض آراء الفرنسيين والجزائريين ويدققها، مبتعدا عن العاطفة والزيغ، واضعين نصب أعيننا الحقيقة التاريخية.

إن ما كتب حول موضوع التعذيب خلال الثورة التحريرية ، لم يرق الى تمكننا من معرفة طبيعة وخيوط الموضوع وخلفياته وتشعباته، والمؤسسات الفرنسية المدنية والعسكرية التي كانت تمارس التعذيب والمدارس العسكرية والأمنية التي كانت تلقن وتعلم الجنود الفرنسيين فنون وتقنيات وأساليب ممارسة التعذيب على المناضلين والمجاهدين الجزائريين.

هذا لا يعني أن موضوع التعذيب ووسائله لم يكتب فيه، ولكن ما هو موجود ومتوفر لا يرقى الى أن الموضوع أخذ حقه من الدراسة والبحث، فما زالت الكثير من جوانب الموضوع مسكوت عنها لعدة اعتبارات سنذكرها في حينها.

وكذلك فإن ما هو متوفر لحد الآن من كتابات أكاديمية وشهادات واعترافات فرنسية كانت أم جزائرية، في حاجة الى دراسة تقييمية وتحليلية جديدة، انطلاقا من معطيات جديدة لم تكن متوفرة لأصحاب هذه الكتابات ومنها الوثائق الأرشيفية.

ورغم ما ذكرناه، فإننا سنكتفي بذكر ببعض الدراسات والشهادات الفرنسية التي تطرقت لموضوع التعذيب خلال الثورة التحريرية، والتي تبقى في نظرنا ناقصة لأنها اقتصرت على وجهة نظر الفرنسيين لموضوع التعذيب، أما الطرف الجزائري فيكاد يكون مغيبا.

ومن أجل دراسة موضوع التعذيب ووسائله إبان الثورة لتحريرية نعتمد المنهجية التالية:

ففي الفصل الأول؛ نستعرض التطور التاريخي للمنظومة القانونية القمعية الفرنسية منذ السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر الى غاية اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954.

أما الفصل الثاني: فنخصصه لاندلاع الثورة التحريرية وتداعياتها على فرنسا الرسمية .وما سببته من حالة عدم التصديق والذهول والهلع.

أما في الفصل الثالث فسوف نتتبع فيه مختلف المواقف الرسمية للحكومات الفرنسية التي تعاقبت على حكم الجزائر 1954-1962 من ممارسة التعذيب.

وفي الفصل الرابع ندرس مؤسسات التعذيب الفرنسية الأمنية والعسكرية والمدنية ومختلف المصالح الرديفة لها وطبيعة المهام المنوطة بها.

أما الفصل الخامس فتعرضنا فيه لأساليب ووسائل التعذيب ومختلف أصنافه من خلال التطرق لأهم المدارس الفرنسية التي تخصصت في تدريس فنون وتقنيات التعذيب.

وقد أفردنا الفصل السادس للتعذيب أثناء معركة الجزائر سنة 1957.

أما الفصل السابع وهو الفصل الذي نستعرض فيه التعذيب في منظور القوانين الدولية، ومسئولية الحكومة الفرنسية المعنوية والأخلاقية تجاه الشعب الجزائري.

ونختم الدراسة بمجموعة من الملاحق التوضيحية تتضمن كما من الخرائط التاريخية والصور والإحصاءات والجداول والرسومات، وقصاصات الصحافة الفرنسية والأجنبية، دون إهمال البيبليوغرافية التي اعتمدنا عليها في إنجاز الدراسة.

الفصل الأول

التطور التاريخي للمنظومة القانونية القمعية الفرنسية

لم تكتف السلطات الفرنسية باحتلال الجزائر عسكريا وإنما راحت تضع الأساليب والصيغ القانونية الردعية والقمعية التي تمكنها من تطبيق وتجسيد أفكار غلاة الفكر الاستعماري الرامية الى عدم إفساح المجال أمام الجزائريين لرفض سياسة الأمر الواقع . هذه لأفكار التي اعتمدت الإبادة والقتل والتشريد والتعذيب الجسدي والمعنوي والإبعاد والنفي والتجويع والإفقار مبادئ لها.

لهذا سوف تتجه السياسة الفرنسية الى إحداث تغييرات جذرية وعميقة في البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع الجزائري تكون كفيلة بتدمير روح المقاومة المتأججة، التي كان يتمتع بها المجتمع الجزائري ، وهذا لا يتم حسب منظور هذه السياسة الاستعمارية، دون القضاء على كل ما له علاقة مباشرة بمعتقدات الأهالي وأنظمتهم الحضارية التي توارثوها، وبهذه الطريقة تستكمل عملية الهدم والتدمير لجميع مقومات المجتمع الجزائري، فيستسلم للأمر الواقع الذي تفرضه سلطات الاحتلال الفرنسي، مما يسهل عملية ابتلاعه وتدجينه.

ومن هذا تعددت المظاهر والمجالات التطبيقية للسياسة الفرنسية حسب التطورات والمستجدات في المستعمرة، إذ لم تكن سياسة واحدة بالمفهوم المتعارف عليه، وإنما عدة سياسات متخذة شكل إجراءات قهرية وقمعية وزجرية ، متفرعة الى ثلاث مجالات رئيسية من حيث طبيعتها إجراءات ذات طابع اقتصادي وأخرى ذات طابع سياسي والأخيرة ذات طابع اجتماعي، إلا أنها تلتقي في غاية واحدة وهي القضاء على المجتمع الجزائري برمته.

الإجراءات الردعية ذات الطابع الاقتصادي:

1 ـ مصادرة الأراضي والأملاك:

وهي مجموعة من الأوامر والقوانين والمراسيم تقنن عملية الاستيلاء والنهب بالقوة على أراضي وأملاك الجزائريين بحجج وذرائع مختلفة وواهية. أول هذه القوانين قانون 8 سبتمبر 1830 الذي جاء لمصادرة المؤسسات الوقفية والدينية بالقوة Le Séquestre. وجاء في نص القرار: " إن كل الدور والدكاكين والمخازن والحدائق والأراضي والمحلات والمؤسسات مهما كانت ، التي يشغلها الداي والبايات الذين خرجوا من إيالة الجزائر ، أو التي كان يشغلها أناس باسمهم ، بالإضافة الى المؤسسات التابعة لمكة والمدينة ، كل ذلك يدخل في أملاك الدولة، ويجب أن تستثمر لحسابها ". ثم توالت القرارات والمراسيم الفرنسية الرامية لتصفية المؤسسات الوقفية بصفة نهائية ومن هذه القرارات نذكر : قرار 23 مارس 1843 وقرار 4 جوان 1843 ،1 أكتوبر 1844 , وما يمكن أن نشير إليه أن هذه الأملاك قد شكلت نصف الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر خلال تلك الفترة التاريخية[1].

وبحرمان الشعب الجزائري من خدمات وأموال هذه المؤسسات، ازدادت حالة الفقر والعوز والبؤس بين الأوساط الاجتماعية، وأضحت إحدى السمات الرئيسية التي تميز بها المجتمع الجزائري طوال فترة الاحتلال الفرنسي. ونترك المصادر الفرنسية نفسها تكشف طبيعة السياسة الفرنسية وآثارها التدميرية التي ألحقت بالمجتمع . فقد جاء في تقرير اللجنة الإفريقية في 7 جويلية 1833: "ضممنا الى أملاك الدولة سائر العقارات التي كانت من أملاك الأوقاف واستولينا

على أملاك طبقة من السكان كنا قد تعهدنا برعايتها وحمايتها ... وبلغ بنا الأمر الى درجة أننا كنا نغتصب الأملاك ثم نجبر مالكيها على دفع المصاريف اللازمة لهدمها، وكنا نجبر الناس على دفع مصاريف هدم المساجد، "[2]. أما Alexis de Tocqueville فجاء في تقرير له سنة 1847: " لقد استولينا في كل مكان على هذه الأموال ـ أي مداخيل هذه المؤسسات ـ بأن حولنا ها جزئيا عن استعمالاتها السابقة، وانقضاء المؤسسات الخيرية وتركنا المدارس تتداعى وبعثرنا الحلقات الدراسية ، لقد انطفأت الأنوار من حولنا وتوقف توظيف رجال الدين ورجال القانون ، وهذا يعني أننا جعلنا المجتمع الإسلامي أشد بؤسا وأكثر فوضى وأكثر جهلا ، وأشد همجية بكثير مما كان عليه قبل أن يعرفنا[3]. استطاعت السلطات الاستعمارية بواسطة هذه القرارات من تأميم كامل المؤسسات العامة ووضعها تحت تصرف المستوطنين، حيث باعت هذه الأخيرة من أملاك الأوقاف ما قيمته 4.495.839 ف ف[4].

تأكدت السلطات الاستعمارية أن هذه الإجراءات غير كافية لاستيعاب أعداد المهاجرين الأوربيين، وتغطية مصاريف المشروع الاستيطاني، انتقلت الى إجراء تأديبي وعقابي أكثر قسوة بسبب الخسائر التي ألحقها بجموع الشعب الجزائري، وهو مصادرة الأرض. فقد تفطن جهابذة الفكر الاستعماري وعلى رأسهم الجنرال بيجو للمكانة التي تحتلها قضية الأرض لدى الجزائريين، باعتبارها مصدر الرزق الوحيد لديهم، الذي يستمدون منه قوتهم وصمودهم أمام الهجمة الاستعمارية الشرسة . وأنه للقضاء على جذوة المقاومة الوطنية ـ التي ازدادت وطأتها على الوجود الفرنسي، نتيجة الخسائر المادية والبشرية التي ألحقتها بالطرف الفرنسي ـ

عليهم بإيقاع العقاب بالثائرين ومصادرة أراضيهم و الاستيلاء على ملكياتهم، وقد عرفت هذه السياسة بـ "سياسة الأرض المحروقة" أو " طريق الفتح بالسيف والمحراث " [5]. ويمكن إجمال أهم القوانين والمراسيم المندرجة تحت إطار " المصادرة والاستيلاء على الأرض" فيما يلي:

ـ **قانون 1 أكتوبر 1844**: نص هذا القانون على أن الأرض غير المستغلة والتي لا تثبت ملكيتها قانونا بعقد ملكية مسجل لدى المصالح العقارية الفرنسية، تصبح تابعة لأملاك الدولة. وتتمة لهذا منح الجزائريون مهلة ثلاثة أشهر لوضع مخططات تفصيلية للأراضي التي يملكونها، مع تحديد موقعها ومساحتها، وتقديمها للسلطات الفرنسية المعنية لدراستها، أما الأراضي التي لا تخضع لهذا الإجراء تعتبر في نظر هذا القانون مهملة بدون مالك. وقد مكن هذا القانون الإدارة الفرنسية من الاستيلاء على أراضي واسعة، لأن أن جل الأراضي الجزائرية كانت ملكيتها مشاعة بين أفراد القبيلة[6].

ـ **قانون 31 أكتوبر 1845**: هو من أخطر القوانين التي ألحقت ضرر كبيرا بالأهالي وحولتهم إلى مستأجرين و خماسة، بعد أن كانوا ملاكين للأراضي. والذي قرر أن المصادرة تنطبق على كافة القبائل التي تدخل في حرب مع الفرنسيين وكل من يساعد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة" العدو" أو له معه اتصالات. إضافة إلى أن كل من يتغيب عن قريته أكثر من ثلاثة أشهر وبدون رخصة من السلطات الفرنسية يعد متخليا عن أرضه وفارا إلى أرض العدو وبالتالي يجوز للسلطات الاستيلاء على أرضه بدون تعويض مادي[7].

ـ **مرسوم جويلية 1846:** أعتمد هذا القانون على أساس؛ أن عدم زراعة الأرض هو سبب كاف لانتزاع ملكيتها ووضعها تحت تصرف المصلحة العامة. وانطلاقا من هذا التفسير، تم انتزاع ملكية أراضي المرور وأراضي البور من القبائل [8]. و زيادة على معاناة الأهالي من هذا القانون الذي حرمهم من مساحات شاسعة كانت مخصصة للرعي ناهيك أن الشروط المتشددة لقبول سندات الملكية التي تعود للفترة ما قبل 1830 أدت الى حرمانهم من أراضيهم دون تعويض مما أدى الى إفلاس الكثير منهم [9].

ب- **قانون التحديد:** جاءت كلمة التحديد لتعني استبدال حق استعمال الأرض المشاعة بين أفراد قبيلة واحدة أو بين مجموعة من القبائل إلى حق ملكيتها. أي اعتراف السلطات الاستعمارية بحق الملكية للأهالي في الأراضي التي يستغلونها.

وجاء قانون التحديد (أي تحديد الأراضي) ليدعم قانون المصادرة لان الأراضي المحجوزة بفضل هذا القانون الأخير لم تعد كافية للأعداد المتزايدة من المستوطنين الأوربيين. والهدف من القانون الجديد كان مزدوجا ؛فهو من جهة وضع لفرض ضرائب جديدة ، إذ يصبح على كل مالك جديد واجب دفع ضريبة للسلطات الاستعمارية. ومن جهة أخرى قصد منه توفير احتياطات عقارية واسعة لتطبيق الخطط التي وضعها منظور ورجال الإمبراطورية الثانية في ميدان الاستعمار الرأسمالي[10].

نص هذا القانون في المادة الحادية عشر والرابعة عشر على ما يلي:

ـ "يعترف بحقوق الملكية والتمتع العائدة للأفراد أو القبائل أو بطـون القبائـل كـما كانت موجودة عند الغزو أو كما جرى الحفاظ عليهـا أو تقنينهـا أو تجميعهـا مـن قبل الحكومة الفرنسية لاحقا ".

ـ "لكل فرد الحق في التصرف والتمتع بملكيته بحريـة مطلقـة ، إذا لم تتعـارض مـع القانون. بيد أنـه لا يحـق لأي مالـك أن ينقـل ملكيـة أرضـه لشـخص غريـب عـن القبيلة. ويعود للدولة وحدها إمكانية اكتساب هـذه الحقـوق في نطـاق المصـلحة العامة أو الاستعمار أو جعلها كليا أو جزئيا قابلة للتنازل لصالح الغير "[11].

وعندما شرع في تطبيـق القـانون الجديـد في منطقـة الأصـنام اضـطر " أولاد قصير "للتخلي عـن 12.000 هكتـار مـن أراضي الطمـي الخصـبة، وحـددت ملكيـة قبيلة الغرابـة " في القطـاع الـوهراني في عـام 1850 بمسـاحة 33.287 هكتـار بيـنما كانت أراضـيها في السـابق تمتـد عـلى مسـاحة 85.000 هكتـار .وهكـذا وبأسـاليب وحيل مختلفـة حصـل المسـتوطنون الفرنسـيون والأوربيـون عـلى أخصـب الأراضي بحجة استغلالها وتنويع منتجاتها. وأمام هذه السياسة الاستعمارية الجـائزة قـررت الكثير من القبائل بيع بقية الأراضي التي بقيت في حوزتها، والهجـرة إمـا إلى الشـام مثل قبيلة أولاد خالد أو إلى تونس التي قصدتها فروع عديـدة مـن قبائـل المنطقـة الشرـقية في الجزائـر. ففـي ربيـع 1860 هـاجرت فـروع مـن قبائـل؛ " عبـد النـور "والتلاغمة" والحراكته" والعشايش" [12]. وتوقع تقرير وضع في هـذه الفـترة خـروج 2500 بيت في القطاع القسنطيني أي بين 11 ألف و12 ألف شخص [13].

القانون المشيخي 22 أبريل 1863: يعـد هـذا القـانون الوثيقـة الأكـثر أهميـة في التاريخ الريفي للجزائر منذ الاحتلال الفرنسي لها، وترجع أهميته إلى عـدة عوامـل؛

فهو من جهة يمس بعمق البنية الاقتصادية للحياة الريفية، ومن جهة أخرى أدخل تحويرا جذريا على الأطر الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري[14]. و نصت المادة الثانية من المرسوم على ضرورة الإسراع في تطبيق هذا القانون ولتسهيل العملية تم تحديد ثلاث خطوات وهي:

- تحديد أراضي الأعراش ورسم حدودها.
- تقسيم الأراضي التي يتم رسم حدودها مباشرة الى دواير.
- توزيع الأراضي الى ملكيات فردية داخل كل دوار[15].

وتم توزيع القبيلة الواحدة على ثلاثة أو أربعة دواوير وأصبحت كل وحدة جديدة تعرف انطلاقا من موقعها الجغرافي وتتكلف لجان في داخل كل قرية بخلق الملكيات الفردية وتنظيمها بين أهالي القرية [16]. وذلك ما نلمسه من مضمون المادة الثانية لهذا القانون والتي أعلنت عن "توزيع أفراد القبيلة الواحدة بين مختلف الدواوير (القرى) التي تنتمي إليها القبيلة في التل" أو بمعنى آخر الاستعاضة عن الوحدة التقليدية للقبيلة بنظام إداري جديد نواته الدوار وليس القبيلة[17]. وتتكلف لجان في داخل كل قرية بخلق الملكيات الفردية وتنظيمها بين أهالي القرية[18]. وأتبعت الإدارة تطبيقات هذا المرسوم بالصرامة الشديدة مع القبائل التي قد تتأخر في عملية تسجيل ممتلكاتها لأجل إتمام عمليات التحديد والتقسيم وأعطيت لها مدة شهرين لإتمام العملية. وكل من يتأخر عن هذه المدة يسقط حقا في الملكية [19].

أدت هذه السياسة القمعية مع سنوات الجفاف والقحط التي عرفتها البلاد بين عام 1866 وعام 1869 إلى مجاعة لم تعرف الجزائر لها مثيلا من قبل وعرفت

"بالمسغبة أو المجاعة السوداء"[20]. فانعدم الاحتياطي وقلت المحاصيل وزاد على ذلك اجتياح الجراد لمناطق التل سنة 1866 مما أسهم في تقوي وباء لكوليرا والتيفوس وإبادة قطعان الماشية بأكملها. وتشير الإحصاءات الرسمية الى أن الجزائريين فقدوا خلال الأزمة الاقتصادية هذه ، نصف ماشيتهم أي حوالي 26.000.000 راس سنة 1867 ، وحوالي 6.000.000 راس سنة 1870 [21] . ونتج عن تلك المجاعة خسائر بشرية كبيرة قدرت بحوالي 500.000 شخص[22].ودفعت هذه الظروف القاسية بالكثير من الناس للهجرة إلى تونس.

ـ **قانون فرنسة الأرض**: ان الإصرار الذي أظهره الفرد الجزائري بتمسكه بأرضه، رغم الإجراءات القمعية التي رافقت تطبيق القوانين الفرنسية الآنفة الذكر، دفعت بالسلطات الفرنسية الى إصدار قانون فارنييه LOIS WARNIER أو قانون المستوطنين. هذا القانون الذي نظر إليه، على أنه أخطر إجراء تشريعي اتخذته الجمهورية الفرنسية الثالثة في حق الجزائريين. وتظهر خطورته في أنه سيغير وجه الريف الجزائري تغييرا جذريا، بفتحه الباب على مصراعيه لعمليات البيع والمضاربة في الأراضي الجزائرية لصالح الأوربيين واليهود للتحايل على سلب الجزائريين أملاكهم وبطرق أكثر ما يقال عنها أنها ملتوية.

ونص قانون فارنييه في مادته الأولى على ما يلي : " يخضع تقرير الملكية العقارية في الجزائر والمحافظة عليها ، والانتقال التعاقدي للعقارات والحقوق العقارية الى القانون الفرنسي ، بغض النظر عن المالكين . وبالتالي، تلغى كل الحقوق الحقيقية والاتفاقات وأسس القرارات المبنية على القانون الإسلامي أو القبائلي والمتناقضة مع القانون الفرنسي".

من نتائج هذا القانون، أن الأهالي في الفترة الممتدة بين 1877ـ 1898 أي في واحد وعشرون سنة، باعوا للمستوطنين حوالي 432.388 هكتارا دون الأخذ بحساب المبيعات لدى الموثقين. وفي الفترة ما بين 1885 و 1889، تم إحصاء ؛ 1086 عملية بيع وشراء للأراضي التابعة للقبائل و 666 عملية استيلاء على الأراضي و 343 عملية بيع بالإباحة، اعتمادا على القانون المدني الفرنسي في مادته 822 التي تنص على أنه " إذا كان من غير الممكن تقسيم العقار على نحو ملائم، فلابد من إصدار قرار بإباحة البيع". ومنه، أصبح المستوطنون الأوربيون بفضل هذين القانونين، وما سبق من قوانين تطرقنا إليها، يمتلكون في سنة 1930 حوالي 2.720.000 هكتارا تمثل حوالي 27في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة، وكلها أراضي تقع في المناطق الجيدة الخصوبة. أما الأهالي الذين كانوا يمتلكون قبل سنة 1830 حوالي 14.000.000 هكتارا من الأراضي الصالحة للزراعة، فقد أنخفض هذا الرقم عام 1930 الى 7.560.000 هكتارا.

الضرائب والغرامات وسياسة إفقار الجزائريين: مما زاد في تدهور مستوى حياتهم المعيشية واليومية. وقد استخدمت السلطات الاستعمارية سلاح الضريبة لتحقيق هدفين: إرغام الجزائريين على الاستسلام وتوفير الموارد المالية لإنجاح المشروع الاستعماري الفرنسي- في الجزائر. ومن المواصفات التي اتصفت بها الضرائب المفروضة على الأهالي، أنها متنوعة الأصناف وغير قارة، إذ خضعت للظروف والمستجدات التي تمر بها المستعمرة. زيادة على هاتين الصفتين فإنها كانت غير متوافقة مع مقدرة الفرد الجزائري المالية والمادية الذي كانت ممتلكاته عرضة في أغلب الأحيان للحجز والمصادرة.

وقد أثارت السياسة الضريبية الفرنسية المطبقة في المستعمرة، ردود أفعال متعددة المشارب فرنسية وجزائرية. وهذا بسبب المبالغة في عملية إفقار الأهالي دون مراعاة أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية. وزادت حدة الانتقادات بعد اضطرار الغالبية من الجزائريين الى بيع ممتلكاتهم والهجرة الى البلاد الإسلامية أو تحولهم الى أجراء في أراضيهم التي تم الاستيلاء عليها بشتى الوسائل والتي منها عجزهم عن تسديد الضرائب.

وللاستدلال على فظاعة السياسة الضريبية وإجحافها في حق الجزائريين، نذكر على سبيل المثال لا الحصر؛ أن إقليم قسنطينة كان يدفع سنة 1845 للخزينة من مستحقات الضرائب العربية مبلغ 2.122.802 ف، وأرتفع هذا المبلغ سنة 1855 الى 3.650.724 ف، وأرتفع مرة ثانية بموجب القرار الوزاري الصادر في 30 جويلية 1855 ليصل الى 3.818.256 ف. أما مجموع ما كان يدفعه الجزائريون فقد وصل سنة 1863 الى 13.518.656 ف [23].

أما فرض الغرامات فقد كان من الأدوات و الإجراءات القمعية الأكثر قساوة التي تفننت إدارة الجمهورية الثالثة في الجزائر في استخدامها. و الهدف من وراء هذا الأسلوب العقابي ، وضع حد للانتفاضات الشعبية التي بدأت تهدد الوجود الفرنسي في الجزائر و سلكت إدارة الاحتلال في تطبيق هذا الأسلوب، نوعين من التغريم ، الجماعي و الفردي لكن الشائع كان الأول لما له من آثار مدمرة على من تقع عليه العقوبة من قبائل و أعراش. بدأت السلطات الفرنسية بالعمل به من السنوات الأولى للاحتلال بعد أن أقره قرار بيجو الصادر في يناير 1844م و الذي وضع الأسس التنظيمية لهذا النوع من التغريم ، أما أقسى الغرامات فقد كانت إثر

ثـورة المقـراني عـام 1871 فقـد فرضـت السـلطات الفرنسـية ومـن خـلال اللجـان التأديبية التي أقامتها، غرامة مالية تقـدر بـ 100 عـلى كـل بندقيـة متفجـرة مـما جعل القيمة التي أخذت مـن 928 مجموعـة ريفيـة تصـل إلى 36582298 فرنـك، اقتطع منها 900000 فرنك كتعويض عن الأضرار التي الثورة بالمسـتوطنين، و أنفـق منها 150000فرنك على المجهود الحربي، و حول منها 7933820 فرنك للأنفاق على الأشغال العامة، كما خصص منها مبلغ 6000000 فرنـك كإعانـة لمهـاجري الألـزاس واللورين الذين قدموا للمنطقة للاستقرار فيها.

و بإيجاز فإن الثـورة كلفـت الجزائـريين مبلـغ 63212252 فرنـك أي حـوالي 70.4 من رأس مال الثائرين وذهب هذا المبلغ كله لصالح الاسـتيطان و إصـلاح مـا تخرب من الحرب كالكمائن والمدارس و الثكنات. و نكتفي برد هـذه الأمثلـة مـن نماذج التغريم الفرنسي العقابي المطبق على الجزائريين. وهو أن هذا الرادع العقـابي لم يكن فقط موجها لإخماد الثورات و معاقبة المتسببين فيهـا. و إنمـا كـان أسـلوب انتهجته الإدارة الفرنسية و أعوانها في تعاملها اليومي مع الأهالي فـأي سـلوك يبـدر من الجزائريين تجاه الفرنسيين، تسـارع السـلطات بفـرض الغرامـة علـيهم و الأمـر الثاني والذي يفضح ادعاءات الفرنسيين، هو أن كافة القوانين الفرنسـية التـي مـرت على الجزائريين لا تخلوا من بنود وفقرات ومواد قانونية ذات طابع زجري وقمعـي تحتل فيها المغرمة الحيز الكبير.

الإجراءات السياسية

القوانين الاستثنائية و التأديبية:

إن جل المؤرخين الفرنسيين متفقون على أن هذه الفترة مثلت بالفعل ذروة السيطرة الاستعمارية في الجزائر وبعبارة المؤرخ شارل روبير أجيرون فإن الجزائر تحولت تدريجيا ومن سنة 1871 إلى سنة 1891 إلى " جمهورية فرنسية صغيرة"، أول ما نلاحظه في هذه الفترة هو استمرار حكومة الجمهورية الثالثة في إصدار قوانين خاصة" بتنظيم " الأهالي فأصدرت سنة 1881 قانونا عرف بقانون الأهالي code de L'indigénat، وهو قانون استثنائي اقترحه النواب الفرنسيون لحكم الأهالي المسلمين في الجزائر على أن تستغرق مدة تطبيقه سبع سنوات. وكانت السلطات الاستعمارية الفرنسية قد مهدت لهذا القانون بسن بمجموعة من الإجراءات القمعية والزجرية والردعية أعقبت ثورة المقراني 1871، منها قرار الحاكم العام "دوقايدون "في 14 نوفمبر 1874 المؤسس للجان التأديب، والتي حددت مهامها في: البت في النشاط المعادي للوجود الاستعماري والجرائم والجنح والمخالفات المرتكبة من قبل الجزائريين في التراب العسكري[24]. وقد وصل عدد الأحكام التي أصدرتها هذه اللجان في الفترة الممتدة بين 1882ـ 1892، أي خلال عشر سنوات الى 198.996 حكما وكان مجموع ما دفعه الجزائريون فيها من مغارم الى 18.983.486 فرنك مع 428.827 يوما قضوها في السجون الفرنسية[25].

ومن الإجراءات الزجرية أيضا، إجراء الحجز الإداري على الأشخاص الذين ينظر إليهم على أنهم يمثلون خطرا على الأمن العام . وهو إجراء لا يخضع لأي شكل من أشكال المقاضاة المتعارف عليها .إذ تبادر السلطات الاستعمارية ممثلة في الحاكم العام أو المتصرف الإداري أو الضابط العسكري الى إبعاد الأفراد المشبوهين الى أماكن بعيدة، حيث يحجزون في معتقلات مخصصة لهذا الغرض أو ينفون الى

قرى نائية في الجنوب، حيث يخضعون للإقامة الجبرية والرقابة الإدارية اليومية، وتخضع مدة الحجز لمزاج الحاكم العام وطبيعة المخالفة[26].

وقد أقرت الجمهورية الثالثة أيضا مبدأ المسئولية الجماعية، ورغم أن السلطات الاستعمارية اعتمدت هذا الإجراء كأسلوب عقابي وقمعي منذ 1845، إلا أنه لم تتم صياغته في تشريع قانوني مستقل إلا في سنة 1882 . اعتبر القانون سكان أي منطقة يتعرض فيها الوجود الفرنسي- الى أي اعتداء مسئولون عن ذلك، ويخضعون للعقوبات الجماعية المترتبة عن طبيعة ذلك الاعتداء. وفي دفاعها عن هذا القانون، تذرعت السلطات الفرنسية باضطراب الأوضاع الأمنية في الأرياف، وتزايد الأعمال العدائية ضد المصالح الفرنسية مثل الهجمات على المراكز الاستيطانية، الاغتيالات ، إشعال النار في الغابات[27].

وأوجدت السلطات الاستعمارية قانونا ردعيا آخر خاص بالأهالي عرف بقانون الغابات La loi forestière بحجة حماية الغابات من عبث الأهالي وإهمالهم. وإن كانت خلفيات هذا القانون، تنحصر في انتزاع هذه الثروة من أيدي الجزائريين قصد تسخيرها لخدمة الأغراض العسكرية ومصالح الأوربيين[28]. وسبق القول أن الأهالي عندما جردوا من أراضيهم الخصبة حوصروا في المناطق الجبلية والصحراوية وفي الغابات ، كانوا يتخذون الغابات لرعي أغنامهم ، أو لقطع الأخشاب لبيعها في أسواق المدينة ، فأبدت السلطات الفرنسية انزعاجها من هذا "الاستغلال الفوضوي" للغابات ، وقررت أن تطبق قانون الغابات السائد في فرنسا على الغابات في الجزائر. أصدرت السلطات الفرنسية في 16 جوان 1850، أول قانون للغابات، منح صلاحيات واسعة لمصلحة الغابات في ملاحقة ومتابعة

ومعاقبة وقمع كل عمل تعتبره اعتداء على الممتلكات الغابية للدولة أو خرقا للقوانين[29]. وقد توسعت هذه الصلاحيات القمعية والردعية لهذه المصلحة، بموجب قانون 17 جويلية 1874 . وبموجب فقد تعرضت 25 قبيلة جزائرية الى عقوبات قاسية بعد حرائق 1865 التي أتلفت حوالي 150.000 هكتارا من الأراضي الغابية، مست أملاكها العقارية وأموالها وقطعانها من الغنم البقر والخيل[30]. ونفس العقوبات أنزلتها مصلحة الغابات، بعد اشتعال النيران في غابات قسنطينة سنة 1881 [31] إذ أعلن الحاكم العام البير كريفي Albert gervy عن قرار يتم بموجبه مصادرة أراضي القبائل التي تسكن المنطقة التي اشتعلت فيها النيران مع إجبارها على دفع تعويضات مالية للسلطات الفرنسية[32]. وفي سنة 1885 وضع قانون الأساسي للغابات وتضمن فرض غرامات مالية كبيرة على كل فلاح يشتبه في أنه ارتكب مخالفة [33] ، وحرم الأهالي من أي حق لهم في استغلال الغابات.

لم يكتف حكام الجمهورية الثالثة بهذه الإجراءات القمعية والردعية وإنما راحوا يفكرون في وضع نظام خاص يعرف بنظام إدارة المستعمرات أو التبعية الأهلية . وقد أنشأ هذا الأخير سلسلة من العقوبات غير المألوفة في القانون العام الفرنسي[34]. وقد ضم هذا القانون مجموعة من المخالفات تخص الأهالي المسلمين، تختلف من مقاطعة الى أخرى . وقد صدرت هذه المخالفات في شكل قانون في 28 جوان 1881 يعرف **بقانون الأهالي**[35]. وقد وصفه سعد الله بأنه "مجموعة من القرارات والإجراءات الاستثنائية أصدرها الفرنسيون لقهر الشعب الجزائري وإبقائه تحت سلطتهم "[36]. وقد حدد القانون 41 مخالفة يعاقب عليها الجزائريون، وخفضت الى 21 مخالفة عام 1891، واستقرت عند 27 مخالفة في

قانون 21 ديسمبر 1898. ورغم أن الإدارة الفرنسية حددت مدة سريان القانون بسبع سنوات، لكنها ستمدده لنفس المدة عند نهاية كل أجل وذلك حتى سنة 1930[37].

كان الهدف من وراء هذا القانون الجديد، تخويل موظفي الإدارة الفرنسية في المدن والقرى سلطات أوسع لتطبيق بعض العقوبات على المخالفات التي يرتكبها الأهالي، فيخضع هؤلاء لنظام طاعة شديد وحازم ويتحولون إلى عبيد ليس لهم الخيار إلى بين أمرين، إما الطاعة للأوامر المستعمر أو العقاب بالحبس والغرامات. والعقاب يمس مثلا كل من يقول كلمة في حق الإدارة الفرنسية وموظفيها، وكل من ينتقل خارج قريته بدون رخصة من الإدارة أو يقيم حفلة بدون إذن منها، أو التأخر في دفع الضرائب أو فتح مدارس بدون ترخيص حكومي ...الخ من المخالفات[38].

وعندما انتهت المدة المقررة لهذا القانون الاستثنائي اقترع مجلس النواب في 29ماي 1888 لتمديد فترة صلاحيته لسبع سنوات أخرى، ولكن بعد معارضة بعض الشيوخ تم الاتفاق على تمديده مدة سنتين فقط، ولكن الإدارة الفرنسية عادت بعد انتهاء العامين إلى تطبيق على مدى سبع سنوات أخرى[39].

هكذا اكتسبت السلطة الإدارية الفرنسية ـ وهي سلطة تنفيذية - اختصاصات السلطة القضائية وسقطت بذلك الضمانات المألوفة لحرية الأفراد. وبذلك اكتسب المتصرفون الإداريون وعمال العمالات، وكذا لجان التأديب بموجب هذا القانون صفة الشرعية المطلقة في التطبيق والتنفيذ . وقد اعترف الأهالي

الجزائريون صراحة في عرائضهم الموجهة للسلطات الاستعمارية، بأنه لم تعد هناك فرصة للعيش الكريم في وطنهم الجزائر، تحت ظل قانوني الأهالي والغابات.

ـ المحاكم الردعية: جاء تأسيس هذه المحاكم إثر الحملة التي شنتها صحافة المعمرين على الإدارة الفرنسية بين عامي 1897 و 1889 متهمة في توفير الأمن و الطمأنينة للمستوطنين. و قد استغل بعض المستوطنين أحداثا وقعت في هذه الفترة، منها أحداث (SAINT MARGUERITE) لتقوية مزارعهم بخصوص ضرورة الضرب بيد من حديد على كل من تول نفسه من الأهالي إلحاق ضرر مل بالمستوطنين و المصالح الاستعمارية. استجابت الإدارة الفرنسية في عهد الحاكم العام ريفوال REVOIL لرغبات المستوطنين وتم الإعلان عن مرسوم 1جوان 1902 الذي يؤسس محاكم ردعية . للعمل وفق قانون إجراءات خاصة و أحكامها غير قابلة للاستئناف. وهي تتكون من قاضي الصلح و قاضيان يعينهما كل سنة الحاكم العام أحدهما من الموظفين الفرنسيين السامين و قد يكون متصرف إداري، و الثاني جزائري من الأعيان.

قوبل صدور هذا المرسوم المؤسس للمحاكم الرادعة. بترحاب كبير من طرف الصحافة الفرنسية التي رأت فيه. بداية عصر جديد يمكن من خلاله توفير الأمن للأشخاص و الأملاك. وتهاطلت على مقر الحكومة برقيات التهاني و قد أرسلت من طرف الكثير من المجالس البلدية و الهيئات الحكومية ، تهنئها على هذا الإنجاز الكبير. إلا أن طبيعة الأحكام الزجرية الصادرة عن هذه المحاكم تدفعنا إلى القول أنها كانت بمثابة مجالس حرب أو محتكم أقامتها إدارة الاحتلال لزجر و ردع الأهالي على أدنى سلوك أو خطأ و الذي قد يكيف بالمفهوم الاستعماري على أنه

جريمة كاملة تستحق إنزال أقسى العقوبات على مرتكبيها ، زيادة على ما اتصفت به هذه المحاكم بالسرعة في إجراءات المحاكمة واتخاذ الأحكام مما ألحق أضرارا بالغة بالكثير من وقفوا أمامها من الجزائريين، وقد وصلت بها الأمور أن تحاكم ما بين 30 إلى 40 جزائريا في ساعة واحدة. و نورد إحصاء يبين كثافة القضايا الأهلية التي نظرت في احتياجاتها . فقد حاكمت حوالي 71.162 جزائري في الفترة الممتدة ما بين 1902 و 1905. و نظرت في 557797 قضية عرضت عليها و برأت 32226 منها.

ب - الحرب على القضاء الإسلامي و الهوية الوطنية : ولم يكتف رجال الجمهورية الثالثة بمصادرة الأراضي وطرد الأهالي إلى المناطق الفقرية في الجبال والصحراء بل دخلوا في مواجهة فعلية مع كل ماله علاقة مباشرة أو غير مباشرة بمعتقدات الأهالي وعاداتهم وتقاليدهم، رغبة منهم في القضاء على كل التسهيلات التي كانت سائدة ن وسمحت بها حكومة الإمبراطورية الثانية. فأصدرت قرارات لتنظيم الحج والقضاء الإسلامي والتعليم، وتدخلت حتى في الحفلات والمناسبات الخاصة بالأهالي، وأخضعتها للضرائب والضغوط والروتين الإداري.

وكانت السياسة الدينية المضادة للإسلام، أحد أهم ركائز السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر وأحد أهم عوامل الهجرة. فقد تراوحت هذه السياسة في بدايتها بين الترهيب والترغيب، وبين التضييق على تطبيقات الشريعة الإسلامية، والعمل على تنصير بعض شرائح المجتمع الجزائري وخصوصا الأطفال الذين كانوا ضحايا الحروب والمجاعات. باشرت السلطات الاستعمارية إجراءاتها ضد الدين الإسلامي بتقليص الجوامع والزوايا والمؤسسات الوقفية، بحيث لم يبق

منها إلا القليل مقارنة مع ما كان قبل الاحتلال والتقليص مس الأبنية بتحويلها الى مراكز طبية وإدارية وعسكرية ومستودعات وإسطبلات وكنائس. ومس المعلمين الإبعاد والنفي والطرد من الوظائف. وأحكمت هذه السلطات سيطرتها على الأوقاف التي كانت المورد الأساسي لتسيير شؤون ومصالح المؤسسات الدينية والتعليمية. ولم تكتف بذلك ، بل تعدته الى المساس بالركن الخامس في الإسلام، ألا وهو الحج فراحت تصدر بشأنه تنظيمات ومراسيم ،مخالفة في ذلك وعودها غداة الاحتلال. ولم تر حرجا في منعه صراحة بحجة الظروف الصحية أو السياسية وقد طغى المنع خاصة في عهد الجمهورية الثالثة ، وأحيانا كثيرة على مدى سنوات متتالية.

إذا كان الفرنسيون مجبرين في بداية الاحتلال على الاعتراف بسيادة القانون الإسلامي ومطبقيه من القضاة والمفتين في كل ما يخص شؤون المسلمين المدنية والجنائية. فإنهم لن يتأخروا في تعديل ذلك المسار، بإصدار أمريات تنزع عن القضاة كل الصلاحيات أو تقلل منها. مثل قرار 10 أوت 1834، الذي أمر بإنشاء ثلاثة محاكم ابتدائية ذات تخصص مدني وجنائي وتجاري في مدن الجزائر وهران و عنابة. وكانت هذه المحاكم تهتم بكل القضايا المدنية والتجارية بين الفرنسيين والأهالي، مع الإبقاء على تبعية المسائل المدنية والجنائية والتجارية التي تحصل بين المسلمين بعضهم في بعض بيد القضاة المسلمين، الذين يتم تعيينهم من طرف السلطات الفرنسية ، وتحال أحكامهم على المحكمة العليا للنظر فيها.

كما زادت أمرية 28 فيفري 1841، في تبعية العدالة الجزائرية للعدالة الفرنسية، بحيث نزعت عن القاضي المسلم أهلية الحكم في القضايا الجنائية

ـباعتبار السلطة الفرنسية وريثة للسلطة العثمانية ـ ومع إعلان الجمهورية وتولي كافينياك زمام الأمر في الجزائر، فقرر في أوت 1848 أن يضع العدالة الأوربية في الجزائر تحت سلطة وزارة العدل الفرنسية. وتم الإبقاء على العدالة الإسلامية تحت سلطة وزارة الحربية الفرنسية، ثم صار تسييرها من قبل وزارة الجزائر والمستعمرات. و بمقتضى التوجهات التي أبداها الإمبراطور جاء مرسوم 1 أكتوبر 1854، الذي أوقف مؤقتا تبعية العدالة الإسلامية الى العدالة الفرنسية، بحيث نزعت من النائب العام صلاحيات الإشراف على المحاكم الإسلامية والتي حولت الى السلطات الإدارية والعسكرية، وصار استئناف أحكام القضاة لا يعود الى محكمة الجزائر، ولكن الى مجالس أنشئت لهذا الغرض وكان عددها 21 مجلسا. والتي تعدت دورها من مجالس استشارية الى مجالس ذات تنظيم قضائي [40]. وتم بمقتضى نفس الأمرية إنشاء مجلس إفتاء يجتمع باستدعاء من الحاكم العام وهو المجلس الذي كان منوط به الحفاظ على وحدة التشريعات الإسلامية [41].

إلا أن الأمر لن يطول مع هذه التدابير القضائية، وذلك بصدور أمرية بتاريخ 31 ديسمبر 1859 تلغي أمرية أكتوبر 1854، وتعيد وضع المحاكم الإسلامية تحت مراقبة النائب العام الفرنسي، كما صار الاستئناف أمام المحاكم الفرنسية، وتستعيد المجالس دورها في الاستشارة فقط. ونفس المرسوم أقر للمسلمين إمكانية التقاضي بمقتضى القوانين الفرنسية إن هم رغبوا في ذلك. أما أمرية 1866، فقد احتفظ هذا القانون بمبدأي التشريع والتنظيم القضائي مع تعديل بسيط مفاده؛ إذا كان المسلمون يرغبون في التقاضي أمام محاكم فرنسية، فإن على قاضي الصلح أن يحكم بمقتضى القوانين الإسلامية، وما على القاضي المسلم إلا تنفيذ الأحكام، وحتى

الاستئناف يكون أمام غرفة خاصة مزدوجة مكونة من قضاة فرنسيين وقضاة مسلمين. أما المسائل التي تهم مباشرة الشريعة الإسلامية فقد أنشأ لأجلها مجلس أعلى للشريعة الإسلامية مكون من خمسة علماء من الأهالي يتم تعيينهم بمرسوم وقراره إجباري يفرض على أية أحكام صادرة من المحاكم ، ونلاحظ تعميم هذا القانون بمقتضى- على المناطق الصحراوية بمقتضى- قرار صدر لذلك في 8 يناير 1870.

ومع إعلان الجمهورية الثالثة جاءت الرياح المعاكسة المطالبة بتضييق الخناق على كل ما هو إسلامي . فكان قانون 26 جويلية 1873 ، الذي يمنع القاضي المسلم من التدخل في شؤون التقاضي العقاري بين الأهالي المسلمين والتي شرع في فرنستها . ثم جاء قرار 29 أوت 1874، الذي طبق في بلاد القبائل والذي يفرض على الأهالي التقاضي أمام قاضي الصلح الفرنسي- فقط وألغي المجلس الإسلامي الأعلى سنة 1875 والمجالس الاستشارية التابعة له. وقد دفعت مسألة التطبيق السهل لقرار الاستعاضة عن القضاة المحليين ونظام الجماعة ببلاد القبائل بنظام قضاة الصلح الى تعميم هذا الإجراء على كامل البلاد [(42)].

وازدادت إجراءات أدوار القضاة المسلمين أكثر فأكثر من خلال قوانين أخرى صادرة في سبتمبر 1886 وأبريل 1889 ، حيث تم إلغاء دور المساعدين من المسلمين في كل المحاكم، وفي كل ما له علاقة بالتقاضي بين المسلمين، وقد عبر لوسياني دومينيك في تقريره عن الوضع الذي آل إليه القضاء الإسلامي بالقول: "إن الإدارة قد أخطأت بتقليصها أكثر لمهام القضاة الجزائر وذلك بقانون 1886 والذي جعل ميدان العدالة محتكرا من طرف القضاة الفرنسيين مما رفع تكاليف العدالة

بشكل ملحوظ وأضطر الأهالي الى اللجوء الى الوسطاء والمترجمين والمحامين والكتاب العموميين، الشيء الذي أثار غضب وسخط الأهالي على العدالة الفرنسية".

الاجراءات القمعية و الردعية خلال الثورة:

1ـ إعلان حالة الطوارئ:

سارعت الحكومة الفرنسية في عهد إدقار فور، الى اتخاذ عدة إجراءات عسكرية وسياسية وقانونية ذات طابع قمعي وزجري، لمواجهة تدهور الأوضاع الأمنية والعسكرية، التي بدأت تلحق أضرارا بالغة بمختلف المصالح الفرنسية وبمصداقية الحكومة الفرنسية نفسها، والتي كانت تصف ما يحدث في الجزائر، بأنها مجرد أعمال تخريبية، تقوم بها مجموعة من الخارجين عن القانون المأجورة من قبل قوى أجنبية.

إن أخطر إجراء اتخذته الحكومة الفرنسية في هذا السياق، هو سنها لقانون حالة الطوارئ . وهو عبارة عن جملة من الإجراءات القانونية التعسفية كيفت بمهارة لخنق الثورة والقضاء عليها في المهد قبل استفحال أمرها . وهذا القانون، هو نسخة من قانون الحصار، الذي كان قد أصدرته الجمهورية الفرنسية الثانية سنة 1849، وقامت وزارة الداخلية الفرنسية فقط بتحضيره وتنقيحه ليتلاءم مع متطلبات المرحلة ثم تقديمه للحكومة قصد دراسته.

وفي تبريرها لإصدار هذا القانون، جاء في البيان الذي أصدرته وزارة الداخلية الفرنسية:" أن حالة الطوارئ تشكل حلا وسطا بين الحالة العادية حيث الاحترام

الكلي لجميع الحريات، وحالة الحصار التي تؤدي حتما الى تفكيك الهياكل الإدارية التقليدية ، لأنها تنقل الحكـم الى السـلطات العسـكرية . ذلـك أن حالـة الطـوارئ تبقي للسلطات المدنية حق ممارسة الحكم، ولكنها تعمـل عـلى تركيـزه وتدعيمـه ليصبح أكثر ملائمة مع أحداث تعد كارثة عمومية من شأنها أن تعرض الأمن العام للخطر وأن تمس بالسيادة الوطنية [43] .

وقد أثارت مسودة القانون المقترحة من طـرف حكومـة إدقـار فـور نقاشـا حادا بين مختلف الكتل السياسية في المجلس الوطني الفرنسي دامت حوالي خمسة عشرة يوما ، بدأت في 23 مارس 1955 وانتهت بالمصادقة عليه بـ 379 صـوتا ضـد 219صوتا . وأثناء النقاش، تدخل وزيـر الداخليـة الفرنسي-" بـورجيس مينـوري"، لتوضيح أهداف الحكومة الفرنسية المتوخاة من وراء طـرح هـذا القـانون، حيـث قال ... : " لكـن الحالـة لا تـزال مزعجـة في بعـض جهـات القطـر الجزائـري، فـإن الثائرين والخارجين عن القانون في تلك الجهات يخضـعون لقيـادة رجـال أجانـب. فحالة الطوارئ التي هي وسط بين الحق العام وبين حالة الحصار، تمكـن الحكومـة من استعمال الوسيلة الكفيلة بتمهيد الأمن والقضاء على الثورة. إن حالة الطـوارئ هذه لن تطبق على كامل البلاد الجزائرية ، بل ستحدد بالمناطق التـي توجـد فيهـا أعمال الثورة وأعمال الشغب ، أو التي يأوي إليها الثائرون ويختفون فيها. على أننـا لم نخترع جديدا ، فهذا القانون قـد هيأتـه قبلنـا وزارة مانـديس فـرانس ووجـدناه جاهزا للعمل ..."[44] .وفي1 أفريل1955، صادق المجلس الوطني الفرنسي على هـذا القـانون ب 379 صـوتا ضـد 219 صـوتا، وأصـبح سـاري المفعـول ابتـدءا مـن 3أفريل 1955، بعد أن صادق عليه مجلس الجمهورية الفرنسية. [45]

حدد المشرع الفرنسي، بموجب هذا القانون، مجموعة من الإجـراءات ذات الطابع القمعـي والردعـي مـن أجـل تمكـين الحكومـة مـن سـلاح وأداة قانونيـة، تستطيع بواسطتها وبسرعة من استرجاع الأوضاع الى ما كانت عليه قبل أول نوفمبر 1954، وإعادة الأمن والهدوء الى الجهات التي تقع فيها أعمال الاعتـداء [46] . وقـد خول القانون السلطات العسكرية والمدنية صـلاحيات مطلقـة لاتخـاذ الإجـراءات التالية :

- النفي والإقامة الجبرية.
- تحديد تحرك الأشخاص ووسائل النقل في أماكن وأوقات معينة.
- مداهمة المنازل في كل الأوقات وتفتيشها.
- تشديد الرقابة على الصحافة والمنشورات ومختلف وسائل الإعلام المرئية والسمعية، مما يقوي سيطرة الحكومة على توجهات الرأي العام الفرنسي وحتى الجزائري.
- محاكمة الأشخاص المدنيين من قبل المحاكم العسكرية والاستثنائية، دون مراجعة أحكامها.[47]

في البداية، حددت مدة تطبيق حالة الطوارئ بستة أشهر قابلة للتجديـد[48]، وأن يكون تطبيقها محصورا عـلى المنـاطق الأكـثر اضـطرابا، وهـي عـمالات باتنـة ، تبسة، تيزي وزو [49]، لكن هذا الإجراء ما فتئ أن طبـق عـلى الشرق الجزائـري في خريـف 1955[50]، عمـم عـلى كامـل الـتراب الجزائـري ، بموجـب مرسـوم 28 أوت 1955، وهذا بسبب أحداث الشمال القسنطيني وما ترتب عليها من توسيع لرقعـة العمل الثوري[51]. ومباشرة بعد المصادقة على القانون، سارعت الحكومة الفرنسـية

الى تطبيق الإجراءات الردعية الواردة في نص القانون، مما أدى إلى ارتكاب العديد من التجاوزات ، نتيجة التعسف المفرط من طرف السلطات المدنية والعسكرية، المكلفة بتطبيق حالة الطوارئ وظهر ذلك جليا، بعد استلام الجنرال Parlange [51]، مهمة الإشراف على الشؤون العسكرية والسياسية والإدارية في المناطق التي شملتها حالة الطوارئ [52]. ولإنجاح هذا الجنرال في المهام الموكلة إليه، وضعت الحكومة الفرنسية تحت تصرفه، إمكانيات كبيرة منها، تزويده بأحسن الوحدات القتالية من نخبة الجيش الفرنسي والتي شاركت في حروب الهند الصينية، المدربة على حرب العصابات، يقودها خيرة الضباط العسكريين ومن أشهرهم العقيد دي كورنو، الذي كلف بالإشراف على منطقة السمندو بالشمال القسنطيني.

فتح تطبيق قانون حالة الطوارئ المجال واسعا أمام المؤسسة العسكرية الفرنسية، للتكفل بكل الإجراءات القمعية والردعية والبوليسية ذات الطابع السياسي والجنائي والتخريبي المرتكبة من قبل الجزائريين، التي كان من المفروض أن تكون من مجال اختصاص المحاكم المدنية، وذلك بعد صدور مرسوم 15 جوان 1955، الذي يحيل كل القضايا على المحاكم العسكرية وذلك في دوائر: قسنطينة باتنة – عنابة – بجاية – قالمة – سطيف – تيزي وزو – تلمسان [53]. وقد مكن هذا المرسوم من تعزيز سيطرة العسكريين وتفردهم لوحدهم، دون المدنيين في معالجة الملف الأمني، والاستحواذ على إدارة العمليات المدنية والعسكرية، وهنا بدأت سياسة التهدئة[54]. ودعم هذا التوجه الجديد في السياسة الفرنسية، وزير الداخلية، "بورجيس مونوري"، عندما قال: "بأن القمع سيستخدم بدون هوادة ولا رحمة وأن الظرف الحالي غير مواتي للإصلاحات"[55].

وكانت القيادة العامة للجيش الفرنسي متيقنة ومقتنعة من قدرتها على سحق الثورة في هذه المناطق بإتباع أسلوب التهدئة الآنف الذكر، والـذي هـو عبـارة عـن المزج بين الدور العسكري والسياسي والاجتماعي والتعليمي والنفسي. وتجـذر هـذا الاقتناع واليقين، بعد وصول النجدات العسكرية ، والتـي مكنـت مـن رفـع تعـداد الجيش الفرنسي في الجزائر إلى 150,000 رجل مدججين بآخر مـا ابتكرتـه المصـانع الحربية الأوربيـة والأمريكيـة مـن أسـلحة تـدمير وإبـادة. إلا أن إسـتراتيجية هـذه القيادة القتالية، فشلت فشلا ذريعا في تحقيق ما كانـت تصـبو إليـه. فطبيعـة مـا يحدث ليس كما صورته تصريحات القادة السياسيين والعسكريين الفرنسـيين، عـلى أنه لا يعدو أن يكون مجرد أعمال قبلية و إجرامية موحى لها من الخارج ، تنفذها مجموعة من الخارجين عن القانون [56]، إنما هـي ثـورة شـعبية، كـما عـبر عنهـا le Maréchal Juin في إحدى رسائله إلى رئيس حكومتـه Mendes France عنـدما قال: " إن الوضع في الجزائر خطير جدا والمعلومات الأخيرة التي وصلتنا تنبـئ بأننـا نسير نحو انتفاضة معممة تحت لواء الجهاد، وذلك في سائر عمالة قسنطينة"[57].

2 ـ المناطق المحرمة:

من الإجراءات القمعية التي اعتمـدت عليهـا الاسـتراتيجية الفرنسـية للقضـاء على الثورة، إنشاء مناطق محرمة في الأماكن الاستراتيجية التي تتمركز فيها وحـدات جيش التحرير الوطني، والتي أطلقت عليها السـلطات الاسـتعمارية اسـم المنـاطق المتعفنة. فمنعت الإقامة بها أو الاقتراب منها أو عبورها ما عدا للقوات الفرنسية، والغاية من هذا، التحكم في حركة تنقـل وحـدات جـيش التحريـر الـوطني وعزلهـا ومحاصرتها ، ومن ثمة تسهل عملية إبادتها وتدميرها. ولتنفيذ هذا الإجراء القمعي،

أصدر مجلس الوزراء الفرنسي مرسوما يحدد هذه المناطق والصلاحيات الممنوحة للسلطات العسكرية فيها.وقد طبق هذا القانون في بداية الأمر، على الولاية الثانية لاعتبارات عسكرية بحتة، ثم الثالثة والرابعة وأخيرا جزءا من الخامسة. وأصبحت هذه المناطق نطاقا جغرافيا يحرم أي نشاط للإنسان فيه و هدفا للقصف المدفعي والجوي والبحري المتواصل والمركز، حتى لا يتاح لوحدات جيش التحرير الوطني الالتجاء إليها عند الضرورة[58].

أما عن السكان فقد كان يتم ترحيلهم بالقوة، ودون منحهم الفرصة لأخذ حاجاتهم وممتلكاتهم[59]. ولمنعهم من العودة الى مناطقهم مرة أخرى ،يسارع الجيش الفرنسي- الى استراتيجية الإبادة والتدمير الكلي للمنازل والممتلكات والمحاصيل والحيوانات والغابات [60] وبالفعل، فقد حول الجيش الفرنسي- هذه المناطق الى حقل تجارب للعديد من الأسلحة المحرمة دوليا، مثل قذائف "**النابالم**" والغازات الخانقة. وحسب جريدة المجاهد، فإنه لا يمر يوم واحد، دون أن نشاهد كل دوار يقع في المناطق المحرمة، عرضة لثلاث هجومات يومية، يدوم كل منها ساعة كاملة، ويشارك في كل مرة منها من 17 الى 35 طائرة، طائرات Morane المجهزة بالمدافع 7/12 والطائرات النفاثة من نوع B 26 و B 46. وتسرد المجاهد ذلك الهجوم الذي تعرضت له دواوير القل في عام 1957 والذي شاركت فيه 206 طائرة حربية.

غير أن هذه المناطق أصبحت عكس ما كان يرمي إليه الاستعمار الفرنسي- ، فجعل منها جيش التحرير الوطني مراكز إقامته، وأنشأ بها مخابئ لإيداع عدته وعتاده ومستشفيات لعلاج المرضى والجرحى ، وأنشأ فيها حتى معامل لصناعة

القنابل ، فصارت مناطق محررة ، مما جعل العدو يعترف بأنها أصبحت محرمة في الحقيقة عليه هو لا على المجاهدين والشعب [61]. لأنه كان لا يدخل هذه المناطق إلا في عمليات واسعة النطاق و بجيوش كثيرة العدد [62]. وبذلك فشل القيادة العسكرية الفرنسية في تحقيق الأهداف الإستراتيجية من وراء هذا الإجراء، وهذا ما أكده علي كافي عندما قال: " لقد أراد العدو أن يفصلنا عن السكان، فكانت النتيجة أن أصبح من جراء ذلك في خوف دائم من الهجمات المفاجئة والكمائن المباغتة "[63]

3 ـ اقامة المحتشدات و الاسلاك الشائكة

أ ـ المحتشدات:

أمام الانتصارات الباهرة للثورة التحريرية، على مختلف الأصعدة، أيقنت السلطات الاستعمارية أنه يجب التفكير في مناهج وطرق جديدة من خلالها تحرم الثورة من منابعها الأصلية التي تستمد منها إاستمراريتها وانتصاراتها، اهتدت السلطات الاستعمارية الى أسلوب قمعي، كان النازيون قد جربوه على الشعوب التي احتلوها، والمتمثل في إقامة المحتشدات أو المعسكرات، والتي أطلق عليها تمويها " مناطق الأمان " [64]. تمكنها من مراقبة أي اتصال أو احتكاك يتم بين جيش التحرير الوطني وجبهته والفئات الشعبية. وهذا للتأثير على معنويات المجاهدين الذين لا يمكنهم الاستمرار في المقاومة دون مساندة الشعب لهم، فيستسلمون بعد أن يحرموا من التموين والتجهيز وإيصال المعلومات والأخبار التي تخص العدو وتحركاته. وقد اختيرت أماكن خاصة ومميزة لهذه المحتشدات في أن تكون مكشوفة وقريبة من المعسكرات التابعة للعدو وتحاط بالأسلاك الشائكة وتفرض

عليها حراسة مشددة من طرف الجند الجندرمة على الدوام يراقبون الداخل والخارج من هذه المحتشدات [65].

وهكذا بدأت عمليات واسعة النطاق لإجلاء السكان وترحيلهم بالقوة مع إرغامهم على التخلي عن ممتلكاتهم وحشرهم داخل هذا النوع من السجون الكبرى، بعد تهديم القرى والمداشر المهجورة . وفي هذا السياق بلغ عدد القرى والمداشر التي هدمت بعد ترحيل سكانها حوالي 8000(25)، وبلغ عدد هذه المحتشدات مثلا في الولاية الثانية حوالي 160 محتشدا، وفي الولاية الأولى 180 محتشدا ومثلها في بقية الولايات [66]. أما عن عدد الجزائريين الذين زج بهم في هذه المراكز فقد تراوح بين 257.0000 و ثلاثة ملايين جزائري وجزائرية [67]. ولم تكتف السلطات الاستعمارية بحشر السكان في هذه الأماكن بل فرضت عليهم حالة الحصار التي تمنع التجول في أوقات معينة من اليوم.

وجهزت هذه المحتشدات بمرافق وملحقات مهمتها تسليط شتى أنواع التعذيب الجسدي والمعنوي والنفسي، وأطلقت أيدي ضباط الشؤون الأهلية لإذاقة نازليها شتى أنواع العذاب الجسدي والنفسي. وعلى حد قول " سيمون دي بولفار" " ... قبائل برمتها أسلمت للجوع للبرد للضرب للوباء في مراكز التجمع التي ماهي في الواقع إلا معسكرات استئصال ومواسير عند الاقتضاء للنخبة من طرف الجيش، حيث يحتضر أكثر من 500000 جزائري وجزائرية " [68]. وبذلك كانت هذه المحتشدات، محتشدات للموت تطبق فيها الفكرة النازية من إبادة للجنس البشري بأشكال متنوعة، فأقل بادرة من أي شخص في هذه المراكز، كانت تؤدي به إلى الموت بتهمة التعاون مع الثورة [69].

إلا أن النتائج التي كانت تنتظرها السلطات الفرنسية من وراء إقامة هذا النوع من المحتشدات كانت مخيبة للآمال. فمن جانب جبهة التحرير ، فإنه رغم إجراءات الاحتياط والحراسة والتجسس من جانب عيون وعملاء السلطات الاستعمارية، إلا أنها استطاعت أن تخترق الحصار وتتصل بالسكان داخل تلك المحتشدات وتوصل لهم الأخبار والأوامر وتأسس الخلايا والتنظيمات التي تخدم أهداف الثورة، بل لم تكتف بهذا فقد قام جيش التحرير بعدة محاولات جريئة لإنقاذ السكان وتحطيم هذه المحتشدات[70]. أما عن الجانب الفرنسي، فإنه بهذا الإجراء تجاه السكان فقد المعلومات والأخبار التي كان يتحصل عليها بمختلف الوسائل فصارت مخابراته العسكرية تجد صعوبة في تحديد ورصد أماكن تواجد جيش التحرير وتحركاته في الوقت الذي لم يتأثر فيه جهاز الاستعلامات التابع لجيش التحرير بهذه الوضعية [71].

ب ـ الأسلاك الشائكة :

أدركت السلطات الاستعمارية الفرنسية الأهمية الإستراتيجية للحدود الشرقية والغربية، كمنافذ رئيسية تتسرب من خلالها الأسلحة والذخيرة القادمة من البلاد العربية والإسلامية والأوربية. وتحول هذه المناطق كقواعد خلفية نمون وتدعم اله\عمل المسلح داخل الجزائر. لهذا راحت هذه السلطات تفكر في إيجاد وسيلة لسد هذه المناطق وقطع أي اتصال للثورة مع الخارج، فاهتدت إلى فكرة إنشاء الخطوط والسدود المكهربة والشائكة (72). فكان خط موريس، الذي تدعم فيما بعد بخط ثاني مماثل هو خط شال. ويمكن أن نضيف أن من بين أهداف وأبعاد هذه الخطة منع شرارة الكفاح المسلح من الانتشار والامتداد إلى داخل كل من

تونس والمغرب وبخاصة إذا عرفنا أن هـذه الحقبـة التاريخيـة تميـزت بتطـور بـارز للأحداث السياسـية عـلى المسـتوى الـداخلي في كـل مـن الـدولتين المـذكورتين، وأن الإمكانيات البشرية والعسكرية للحكومة الفرنسية داخل الجزائر كانت غير قـادرة على مواجهة الجبهة العريضة المسلحة على المستوى المغربي [73]، لهذا سارعت هذه السلطات إلى منح الاستقلال للدولتين الجـارتين لتنفـرد لمواجهـة الثـورة الجزائريـة بتسخير كل إمكانياتها البشرية والعسكرية والاقتصادية.

بدأت الأشغال في إقامة الخطوط الشائكة المكهربـة عـلى الحـدود الجزائريـة التونسية في أواخر عام 1956، بأمر مـن وزيـر الـدفاع الفرنسي- مـن وزيـر الـدفاع الفرنسي ANDRE MAURICE[74]. واكتملت الأشغال في عام 1957، ويمتد الخـط من الساحل الشرـقي لمدينـة عنابـة إلى جنـوب مدينـة تبسـه مـرورا ببـئر العـاتر ، الشيحاني، الدرعان حتى نقرين جنوب مدينـة تبسـه. وكـان طـول الخـط 380ك/م [75]. وفي نفس الوقت أقيم خط مماثل على الحدود الجزائرية ـ المغربيـة يمتـد مـن مرسى بورساي العربي بن مهيدي قرب السعيدية إلى بشار جنوبا عـلى مسـافة 700 ك/م [76].

وعن ماهية الخطوط يقول الجنرال دي قول؛ " ... وقد أقيمت الحواجز عـلى حدود الجزائر مع تونس والمغـرب، قوامهـا منشـآت دفاعيـة محميـة بشـكل دائـم ومغطاة بمعوقات من الألغام والشريط الشائك ، وبفضل هذه التدابير لـن تـتمكن القوات الثائرة التي تلجأ إلى البلاد من الدخول الى الجزائر قبـل عقـد الصـلح مـا لم نقـدم عـلى فـتح الطريـق لهـا بمـلء إرادتنـا ..."[77]. أمـا عـن المواصـفات التقنيـة والإمكانيات الدفاعية الهائلة التي يوفرها خط موريس فيمكن إجمالها فيما يلي:

ـ يتكون الخط من أسلاك شائكة وخيوط وأعمدة بث فيها التيار الكهربائي تتراوح طاقته بين 5000 و 7000 فولت بعرض يتراوح مابين 6 و 12 متر وقد يصل إلى 60 متر في بعض المناطق الإستراتيجية الحساسة[78].

ـ زرعت أرضيته بالألغام المختلفة الأحجام الفردية منها والجماعية مثل (مين دنكري ومينة القوطي)، هذا الأخير كان يستعمل في الغالب في وسط الأسلاك لأن له خيوطا شبيهة بخيوط الأسماك ويتخذ شكل النباتات الموجودة في الأسلاك الشائكة حتى لا يراه المقتحم [79]، وقد وضعت هذه الألغام على طول الأسلاك بمعدل 50000 لغم في كل 20 ك/م [80]. وكانت أسلاك الإعثار متصلة بمراكز المراقبة، هذه الأخيرة التي كانت مزودة بأجهزة للإنذار السريع مثل الأجراس والردارات الثابتة والمتحركة مهمتها مراقبة ورصد محاولات الاختراق [81]. وعن المراكز الآنفة الذكر، فقد أقيمت على طول الخط وهي محصنة بإحكام ، يبعد بعضها عن البعض بكيلومترين ونصف بحيث تمكن الجنود المقيمين فيها برؤية بعضهم البعض من مركز إلى آخر، وكانت الطاقة الاستيعابية لكل مركز من 100الى 300جندي مزودين بالمدافع الرشاشة والبنادق الرشاشة ومدافع الهاون عيار 40 و75 ومدافع 105 ملم [82]. وتشديدا في الرقابة عزز الخط بالدبابات والمصفحات التي كانت تنتقل ليلا و نهارا دون توقف [83]. ونفس المواصفات نجدها في خط الناحية الغربية ، ولاعتبارات عسكرية واستراتيجية واقتصادية دعمت السلطات الفرنسية هذا الخط بخط ثاني هو خط شال، والذي يمتد من ساحل المتوسط مرورا بأم الطويل ومن شرق القالة إلى الطارف ثم مرسى بن مهيدي حتى سيدي عيسى- وسيدي الجيلالي، وتم تمديده فيما بعد نحو الجنوب الغربي (84).

وامتاز هذا الخط بطاقته الكهربائية التي وصلت إلى 12000 فولـت، وعرضـه لا يختلف عـن مـوريس، ولكـن الأسـلاك الجانبيـة تمتـد حتـى إلى 25 مـتر حسـب المناطق ووعورتهـا ، وعـرض أسـلاك الإعثـار الجانبيـة تختلـف مـن حيـث الارتفـاع وكذلك تختلف حيث تنظيم الألغام بها [85]. والى جانب الخطين أقيم طريـق معبـد وملغم جانباه لا يستطيع عابره النجاة إطلاقا، لهذا سمي بخط الموت. وقـد بلغـت تكاليف إنجاز كيلومتر واحد من الخط حسـب المصـادر الاسـتعمارية الفرنسـية بـ 2.500.000ف.ف. أمـا تكـاليف إقامـة المركـز العسـكري الواحـد فقـدرت بحـوالي 15.000.000ف.ف[86].

الهوامش:

1- الغالي غربي وآخرون : المرجع السابق، ص. 215.

2- بشير بلمهدي علي: " السياسة العقارية الاستيطانية الفرنسية تجاه الوقف أو الحبوس في الجزائر " في أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول: العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 . 1962 ، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007، ص. 220.

3- الغالي غربي : المرجع السابق، ص. 215.

4- نادية طرشون وآخرون: الهجرة الجزائرية ... ص. 178.

5- ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق ، ص. 23.

6- عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830 . 1960، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت، 1983، ص. 61 .

7- Estoublon et Lefebvre : Code de l'Algérie annoté. 1830-1850, Alger 189 , p. 78.

8- بن اشنهو عبد اللطيف: تكون التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر 1830 . 1962، ترجمة نخبة من الأساتذة ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر، 1979، ص. 53.

9- رشيد فارح: المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري . أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول: العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 . 1962. منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007، ص. 87 -125 .

10 - Sari (Dj). Op cit p.16.

11 - عبد اللطيف بن اشنهو : المرجع السابق، ص. 55.

12- وعندما سئل رؤساء هذه القبائل عن الأسباب التي دفعتهم للتخلي عن بلادهم والرحيل إلى البلاد المجاورة أجابوا أن رغبتهم تلك كانت مدفوعة من خوفهم الشديد من امتداد نظام الإدارة المدنية الذي اهتم وخدم مصالح المستوطنين الأوربيين على حساب مصالح الأهالي المسلمين.

13 - Nonshi (A): enquête sur le niveau de vie des populations rural constantinoises.-

14- ibid , p. 114.

15 – ابراهيم لونيسي: الملكيفية العقارية في الجزائر من خلال جريدة المبشر في ظل الحكم العسكري. أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 . 1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007 ص. 144.

16 – Nonshi (A): op, cit, p. 309.

17 – Sari (Gj): op,cit, p.35.

18 – Noushi , a : op cit , p. 309.

19– نفسه، ص. 145.

20 – صالح العنتري: مجاعات قسنطينة: تحقيق وتقديم رابح بونار ، ش.و.ن.ت الجزائر 1973، ص. 55. ويحوي الكتاب وصفا كاملا لحالة المجاعة التي أصابت الجزائر وخاصة قطاع قسنطينة حيث فقد الناس كل شيء حتى بيوتهم التي تؤويهم نتيجة عمليات الرهن والربا التي راح ضحيتها الفقير والغني .

21 – Gouvernement Générale de l'Algérie : Statistiques Générale de l'Algérie 1867 _ 1872. P. 296_297.

22– وارتبطت المجاعة بازدياد نشاط الحركة التبشيرية التي تحمس لها الأب لا فيجري Lavigerie فجمع الأطفال اليتامى وأقام لهم قرى خاصة في منطقة الشلف وبلاد القبائل بقصد تنشئتهم على الدين المسيحي، ولكن أعمال لافيجري لم يكتب لها النجاح وعرفت فشلا ذريعا.

23 – شارل روبير أجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 . 1919، الجزء الأول، ترجمة م. حاج مسعود، أ. بكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص. 466.

24– Estoublon : op,cit , p. 443 – 446.

25 – le Congres de l 'Afrique du Nord: le Code de l'indigénat en Algérie, Paris, 1908, P. 23.

26 – Benhabilles, Cherif: l' Algérie Française vue par un Indigène , Imprimerie Oriental Fontana – Frères, Alger, 1914, pp 118–119.

27 – جمال قنان : قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد الجزائر1994، ص. 131.

28 . بوعلام بلقاسمي: مسألة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. في: أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830.1962. منشورات وزارة المجاهدين، 2007 ، ص. 29.

29 . نفسه ، ص. 31 .

30. نفسه ، ص. 35 .

31- تعرض الأهالي لخسائر كبيرة في هذه الحرائق فقدوا فيها قطعانهم من الماشية وبيوتهم، وراح ضحيتها عدد كبير من الأشخاص ، وشهد عام 1881 جفافا وقلة في أمطار انعدمت على إثرها المحاصيل والمزروعات.

32- Mercier E.: L'Algérie et les questions algériennes, études historique et économique, Paris challonel 1883, p .p 241-243.

33- من جملة ما يقرره هذا القانون المادة التالية :" كلما طرأت نار من الغيب بساير الأوطان الجزائرية أهلية كانت أو عسكرية يسوغ أن تضرب الأعراش بخطيات مشتركة خلاف ما يلحقهم من العقوبات الانفرادية.. و مهما طرأت نار في غاب يحرم على مستغليها الرعي فيها مدة 2سنتين فأكثر".

34 - شارل روبير أجيرون : تاريخ الجزائر المعاصرة ، ص. 104.

35 . أنظر نص القانون في : . Estoublon et Lefebure : op , cit P .P. 550- 513

36 - سعد الله أبوالقاسم : الحركة الوطنية الجزائرية ، الجزء الثاني ، ص. 90.

37 جمال قنان : المرجع السابق، ص. 127.

38 - Congres de l'Afrique du Nord .....p. 4.

-39 - Ageron (ch. R) :Histoire de L'Algérie...p/ 25.

40 - Lambert , Jacques : op ,cit , p. 406.

41 . صالح عباد : المرجع السابق ، ص. 37 .

42 - لم يعد هناك من يعارض ولا من يجرؤ على إبداء المعارضة من حيث أن كل القادة إما استشهدوا أو نفوا أو اختاروا الهجرة الى البلاد الإسلامية . والهجرة التي وقعت خلال السبعينات مردا في غالبيتها الى هذه الإجراءات ذات الطابع القانوني والتي أزاحت الشريعة الإسلامية واستعاضت عنها بالقوانين الفرنسية .

43 - محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص. ص. 104-106.

44 - البصائر ، عدد 312 ، 8/4/1955 ، ص..7

45- Colette et Francis Jeanson : op. cit. p 203.

46 - البصائر، عدد 313، في 1955/4/8، ص. 8.

47 - أنظر الفصل القيم عن قانون حالة الطوارئ في:

Elsenhans Hartmut : op. cit p.p. 475-480

48 - في شهر جويلية من نفس السنة، مدد قانون حالة الطوارئ ستة أشهر إضافية ، وترك للحكومة حرية اختيار المناطق والجهات التي تريد أن يسري عليها هذا القانون.

49 – رغم أن المادة الأولى من النص القانوني تنص على ؛ أن الإجراء الجديد أي حالة الطوارئ ، يمكن تطبيقه على كل أو على جزء من تراب الوطن الأم والجزائر وعمالات ما وراء البحار ، ويكون ذلك سواء في حالة وقوع خطر داهم بسبب اضطراب الأمن العام، أو في حالة وقوع حوادث تتسم بطابع الكارثة العمومية نظرا لنوعها وطبيعة خطورتها " : Vaujour, jean op. Cit. . p 433 .

Le Monde : 7/7/1955. p. 1

50 – le Monde 31/8/1955. P. 3.

51 – عن أهمية هذه الأحداث وتطوراتها أنظر:

Ageron (charles – Robert): L'insurrection du 20 Août 1955 , dans le Nord constantinois. De La Résistance Armée a La Guerre du Peuple, in: la Guerre d'Algérie et les Algériennes, p.p. 27-50.

52 – من مواليد 24 أوت 1897 بمدينة بايون الفرنسية. تطوع في الجيش الفرنسي وهو في سن السابعة عشرة، شارك في الحرب العالمية الأول، رقي إلى ضابط الشؤون الأهلية بالمغرب. خلال الحرب العالمية الثانية، قاد العديد من فرق الطابور منها الفيلق الخامس الذي شارك به في الحملة على إيطالية. من المهام التي مارسها بعد عودته إلى المغرب، الإشراف على قيادة فرق القوم ثم مفتشا في المصالح الخاصة، رقي إلى رتبة جنرال مشرفا على الحدود المغربية – الجزائرية. في ماي 1955 وضع تحت تصرف الحاكم العام في الجزائر ، للاستفادة من خبرته في التعامل مع الوسط البربري ، منح الإشراف العام على ناحية أوراس النمامشة . وفيها مارس على سكانها مختلف أنواع القتل والتشريد والقمع والحرب النفسية ، وخاصة بعد تأسيسه لما يسمى بالمصالح الإدارية المختصة . في عام 1956، عين عاملا على عمالة الأوراس، استقال من الجيش عام 1960 ومات في 1972. حول هذا الجنرال أنظر؛

Philipe Bourdrel et autre : La guerre d'Algérie, Dictionnaire et Documents, Tome V. Paris, S.G.E.D 2001.

Who's who in France, paris, Editions jacques Laffitte, 1961-1962

53 – قال جاك سوستيل، في 22 أفريل 1955: " إن تنفيذ قانون حالة الطوارئ في الجهات التي أعلن عنها بالبلاد الجزائرية قد نال مصادقة الحكومة، وإن الحكومة تريد أن يقع تنفيذ القانون الذي فرض حالة الطوارئ بحذافيره للإسراع بوضع حد للحالة الحاضرة وأنه تقرر وجوب تنسيق الأعمال بين السلطتين العسكرية والمدنية في الجهات التي أعلنت بها حالة الطوارئ بعمالة قسنطينة ، ولهذا فإن هذه الجهات ستوضع تحت سلطة عسكرية ابتداء من 1 من ماي 1955 يتولاها جنرال كبير يقع تعيينه لتلك المهمة"

البصائر، عدد 317، في 1955/5/6، ص. 8.

54 – البصائر، عدد 323، في 1955/6/17، ص 6.

55 – Pouvoirs Politique et Autorité Militaire....., p. 54.

56 – المجاهد ، عدد خاص ، في 1959/11/1 ، ص. 2.

5– Cherriere (général): Les Débuts de l'insurrection Algérienne (nov. 1954–juin 1955) , Revue de la Défense nationale, dec . 1956, p 1457.

58– Mendès France (Pierre) : Gouverner, c'est choisir, Œuvres complètes, 19541955, Gallimard1986, p.788.

59 . عرفت إحدى التعليمات الفرنسية المنطقة المحرمة بأنها:

(Une zone ou aucune présence n'est tolérée et ou l'emploi des feux est systématique cette définition autorise l'emploi de tous les moyens de feux aériens ou terrestres sur tout groupement de personnes sur tous isolés et sur toutes les zones suspects.)

60 . تذكر المجاهد أن الجيش الفرنسي أجبر سكان هذه المناطق على إخلاء منازلهم وتوعد الرافضين بالعقاب الشديد الذي سوف ينزل عليهم وأمهلهم ثمانية أيام لتنفيذ أمر الإخلاء. وجاء في المنشور الذي وزع عليهم " لقد دقت ساعة الاختيار ، فإما أن تستجيبوا الى فرنسا ، وإما أن تؤيدوا الثوار . وفيما إذا اخترتم فرنسا، فإن أمامكم ثمانية أيام فقط تلتحقون خلالها بالمخيمات التالية قائمة المخيمات(قائمة المخيمات)، وإلا فإن آلات رهيبة ستنصب عليكم... المجاهد: 1959/4/16 ، عدد 40 ، ص. 8.

61 . تقرير الملتقى الجهوي الثالث لكتابة التاريخ لولايات الغرب ، الولاية الخامسة 1956–1958 .المنعقدة بسعيدة 1985/01/15 ص 47..

62 . Henri , Alleug: Op. Cit. P. 246–247.

63 . لخضر بوطمين : المحتشدات الإجبارية خلال الثورة الجزائرية.مجلة أول نوفمبر. العدد، 136 –137. 1992. ص. 23.

64 . المجاهد : 1959/4/16 ، العدد 40، ص. 8.

65 . حوار حول الثورة. الجزء الأول. المركز الوطني للتوثيق و الصحافة والإعلام. الجزائر، 1986. ص439.

66 . المنظمة الوطنية للمجاهدين، أحداث الثورة التحريرية الأوراس. التقرير الجهوي للولاية الأولى لتسجيل أحداث الثورة من 20 أوت إلى 31 ديسمبر 1958. ص. 63 .

67 . الجنرال دي غول: مذكرات الأمل. ت. سموحي فوق العادة، بيروت، منشورات عويدات1971.ص. ص. 59-60.

68 . أحداث الثورة التحريرية ، الأوراس . الملتقى الثالث.....ص 64.

69 . حوار حول الثورة ...ص 473. أنظر تقديرات عدد الجزائريين في المحتشدات في الملحق رقم : 9 .

70 . المجاهد : 1959/2/6.

71 . المجاهد : 1959/02/6 .هناك وصف جيد لهذه الخطوط في

72 - Tripier. P : Autopsie de la Guerre d'Algérie en France. Empire. Paris 1972. PP.316-317

. ب. بوعلام :خطا موريس وشال وإرادة الثوار.مجلة الجيش، 1994..ص. ص. 22-23 .

73 . عن موضوع الأسلاك الشائكة أنظر:

. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: الأسلاك الشائكة المكهربة دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام. سلسلة الملتقيات.

. جمال قندل : خط موريس بين الانتصار والانكسار ، مذكرة نهاية السنة الثانية ماجستير، معهد التاريخ ، جامعة الجزائر ، 1992 . 1993.

. المنظمة الوطنية للمجاهدين : الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة في القاعدة الشرقية ، سوق أهراس 15.14 فيفري 1985.

. المنظمة الوطنية للمجاهدين: الملتقى الجهوي للقاعدة الشرقية من 1959 الى 1962، الطارف، 16 . 17 أفريل 1987.

74 . ب. بوعلام : المرجع السابق ، ص. 23.

75 . رواية أوردها، أحسن الزغيدي في كتابه ؛ مؤتمر الصومام، ص 180.

76 . أحداث الثورة التحريرية، الأوراس 1956-1958... ص 65.

77 . جوان غيليسي: الجزائر الثائرة ، دار الطليعة ، بيروت 1961. ص 183.

78 . ب. بوعلام : المرجع السابق ، ص 23.

79 . رواية وردت في حوار حول الثورة ....ص. 473 .

80 . المجاهد : 1-1958/03.

81 . المجاهد 1959/02/25.

82 . 1959/02/6.

83 . محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص. ص .106- 104.

84 . البصائر ، عدد 312 ، 8/4/1955 ، ص.7.

85 . Colette et Francis Jeanson : op. cit. p. 203.

86 . البصائر، عدد 313، في 1955/4/8، ص. 8.

الفصل الثاني

اندلاع الثورة التحريرية و تداعياتها على فرنسا الرسمية

أثار اندلاع الثورة الحريرية في الأول من شهر نوفمبر 1954، فزعا رهيبا في الأوساط السياسية والعسكرية الفرنسية التي أجمعت على وصف ما وقع في ليلة الاثنين بالزلزال، الذي هز أركان وأسس الاستعمار الفرنسي وبمثابة الصدمة التي أيقظت الفرنسيين مئذنة ببداية عصر جديد. إلا أن الحكومة الفرنسية تظاهرت في البداية بالتقليل من أهمية ما حدث، معتبرة ذلك مجرد حوادث معزولة لا تشكل تهديدا يذكر على أمن الدولة الفرنسية واستقرارها الداخلي.

إلا أن الهجمة الإعلامية الشرسة والواسعة النطاق ،والإمكانيات المادية الضخمة التي جندتها الحكومة الفرنسية من خلال مختلف أجهزة الإعلام من صحف وإذاعة ومناشير دعائية، توضح للدارس، مدى الذهول والهلع والاضطراب وعدم التصديق، بحقيقة ما يحدث في الجزائر الذي أصيبت به السلطات الاستعمارية . كذلك يدل هذا الأمر، على عبقرية مفجري الثورة في دقة التنظيم وسرية التحضير واختيار التوقيت وطبيعة الأهداف المستهدفة [1] ارغم ادعاء أجهزة الأمن الفرنسية ومخابراتها أنها كانت على علم مسبق بالتحضير للثورة [2]. وقد أجمعت ردود الفعل الفرنسية على ضرورة التصدي بكل حزم للمؤامرة التي تستهدف الوجود الفرنسي وتهدد هيمنته الاستيطانية في الجزائر بخاصة والشمال الإفريقي عامة ولا يتأتى لها ذلك، إلا بممارسة عمليات الإرهاب الفكري والإيديولوجي والحرب النفسية وقمع الجماهير [3].

وقد تفطنت الحكومة الفرنسية لأهمية وسائل الإعلام في توجهات الرأي العام، لهذا جندت منابر صحافتها لخدمة أهدافها، فأتفق اليمين واليسار على زرع الشك والريب في نفوس الجزائريين، بنعت هذه الأحداث ومرتكبيها بمختلف النعوت والأوصاف، وذلك كله من أجل عزل الثورة وخنقها ثم تجريدها من صفتها الشعبية، وإظهار العمل الثوري بأنه ضد إرادة الجزائريين المتمسكين بفرنسا وأهدابـها .والمتتبع لكل التصريحات والبيانات والمواقف التي صدرت عن المسئولين الفرنسيين السياسيين منهم والعسكريين طوال الحرب، يخرج بنتيجة واحدة، وهي الإصرار على تجريد كفاح الجزائريين الذي أعلنوه في نوفمبر من محتواه الوطني والاستقلالي وتحويله إلى مجرد أعمال إرهابية قامت بها مجموعة من اللصوص وقطاع الطرق مدعمين من قوى أجنبية في إطار مؤامـرة شيوعية خارجية يراد أصحابها زعزعة الوجود الفرنسي في الشمال الإفريقي ومن ثمة محاصرة أوربا الغربية الرأسمالية [(4)].

إلا أن تطور الأحداث وانتشار العمل الثوري في ربوع الجزائر ومسارعة الجزائريـــين إلى الانخراط في صفوف الثورة ساهم الى حد كبير في ذلك التحول الذي ستعرفه توجهات الرأي العام الفرنسي والعالمي مما انعكس على الصحافة الفرنسية في تحليلاتها ومقالاتها تجاه الثورة التحريرية وخاصة الصحافة المستقلة عن الدوائر الاستعمارية والرسمية ، لتحل النظرة الواقعية والموضوعية في تفسير طبيعة المشكل في الجزائر . وفي هذه العجالة ، سنحاول قدر المستطاع أن نستعرض الخطوط العامة لمواقف وردود الحكومة الفرنسية والحكومة العامة بالجزائر ثم الصحافة الفرنسية وادعاءاتها ، وفي النهاية نستعرض مواقف الأحزاب الجزائرية .

موقف الحكومة الفرنسية بباريس:

لم يكن في وسع الحكومة الفرنسية إخفاء حقيقـة ما جرى في ليلة غرة نوفمبر والتستر على وقائعها وخاصة بعد أن تكبد الجانب الفرنسي خسائر فادحة في الأرواح وفي المنشآت الاقتصادية والعسكرية . لذلك أرغمت الحكومة الفرنسية على الإعلان عنها، مع التقليل من أهميتها وخطورتها وذلك لطمأنة الدوائر الاستعمارية العالمية والفرنسية ، وعلى رأسهم المعمرون الفرنسيون في الجزائر. فأصدرت وزارة الداخلية الفرنسية من باريس بلاغا جاء فيه؛ " وقعت عدة عمليات مسلحة في هذه الليلة، في نقاط عدة من التراب الجزائري، وهي ناتـجة عن أعمال فردية، أو مجموعات صغيرة منعـزلة ولقد اتخذت إجراءات عاجلة من طرف الحاكم العام في الجزائر .

ووضع وزيـر الداخلية تحت تصرفــه قواة إضافية من الشرطة . وأن الهدوء يخيم على مجموع السكان ..."[5]. وأصدر رئيس الحكومة الفرنسية السيد Mendes France بما يلي: " هناك مواطنون شنوا حربا على وطنهم، ولكن الشعب لم، يتبعهم . وقد اتخذنا الإجراءات الصارمة التي يقتضيها الموقف، وأعددنا وجندنا جميع الإمكانيات حتى تتغلب قوة الأمة ... إن الجزائر هي فرنسا. ومن الفلاندر حتى الكونغو ليس هناك إلا قانون واحد، وأمة واحدة، وبرلمان واحد، هذا هو الدستور، وهذه إرادتنا، ولا حق لأي أحد أن يشك فيها ... وسنواصل اتخاذ الإجراءات الصارمة، وذلك أنه من غير المعقول والمقبول أن يثور مواطن على وطنه . فاعتمدوا على الحكومة، وعلي بالذات .... " وأضاف: " لا تساهل عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن الأمن الداخلي للأمة وعن وحدة وسلامة الجمهورية، إن مقاطعة

الجزائر تشكل جزء من الجمهورية الفرنسية، إنها فرنسية منذ عهد طويل وبصورة لا رجعة فيها "[6].

وأمام لجنة الشؤون الداخلية للبرلمان الفرنسي ،أكد وزير الداخلية الفرنسيةFrançois Mitterrand[7] قائلا :" إن المفاوضات مع هذا البلد في هذه الحال ستكون الحرب. إذ لا يمكن أن تكون هناك محادثات بين الدولة والعصابات المتمردة التي تريد الحلول محلها " [8].

وفي تصريح لوزير الداخلية François Mitterrand، للإذاعة الفرنسية قال فيه: "إن القوة الفرنسية ستحافظ على الوحدة الوطنية، والمتمردون المشاغبون، بمهاجمتهم مواطنينا الجزائريين، قد استفزوا ضدهم القوة الفرنسية، وهذه القوة ستدافع عن العدالة بالمحافظة على الوحدة الوطنية. وإذا كان المتمردون قد أرادوا أن يلفتوا نظر الرأي العام الدولي عشية انعقاد دورة هيئة الأمم المتحدة فإنهم مخطئون وذلك أن الجزائر هي فرنسا، وفرنسا لن تعترف بأية سلطة أخرى غير سلطتها " [9].

موقف الحكومة العامة بالجزائر :

كرد فعل أولي، سارع الحاكم العام في الجزائر روجي ليونار الى إصدار بلاغ عشية يوم الاثنين لطمأنة المستوطنين والتقليل من أهمية الأحداث التي تعرضت لها العديد من مناطق الجزائر ليلة الأول من نوفمبر جاء فيه :" " أنه اتخذت على الفور إجراءات حازمة وسريعة لمواجهة هذه الأحداث من بينها استدعاء الاحتياط لتدعيم القوات الفرنسية في مناطق الحوادث. و إن السكان الذين وضعوا

ثقتهم فيما يتخذه الحاكم العام من إجراءات لتهدئـة الحال وضمان الأمـن والقضـاء على الأقلية المجرمة ، قد سيطر عليهم الهدوء وضبط الأعصاب في جميع أوساطهم.."[10].

أما jacques chevalier (رئيس بلدية مدينة الجزائر والنائب في البرلمان الفرنسي) فقد صرح؛ بأن الحكومة الفرنسية لن تقبل بأية صفة كانت، بأي إرهاب فردي و لا جماعي، وإن جميع التدابير الصارمة ستتخذ[11]. أما والي ولاية الجزائر السيد Trémaud فقد صرح: إن هذه الاعتداءات، التي لا يقوم بها إلا جبناء ، قامت بها حفنة من المتعصبين لا يمكن الخلط بينهم ومجموع السكان، فهؤلاء هادئون فعلا وبقوا هادئين" [12].

ويمكن أن نضيف الى هذه المواقف الصادرة من المسئولين الفرنسيين، موقف بعض الجزائريين العملاء ، منهم إبن شنتوف (رئيس بلدية خنشلة ونائب بالمجلس الجزائري) الذي صرح قائلا: " أجدد التعبير عن تعلقي الذي لا ينفصم بفرنسا وولائي العميق لها ، وأندد بهذه الأعمال التي تستنكرها أغلبية السكان المسلمين"[13]. وسارع عدد من العملاء الآخرون الى إرسال الرسائل والبرقيات الى رئيس الجمهورية الفرنسية ورؤساء المجالس الفرنسية يؤكدون فيها ولاءهم لفرنسا ويطالبون بإنزال أشد أنواع العقاب بالإرهابيين والمتمردين [14] .

الصحافة الفرنسية والمهمة الاستعمارية:

كانـت الصحافة الفرنسية الصادرة في الجزائر في غالبيتها خاضعة من ناحية التمويل والتوجيـه للمعمرين. لهذا فقد كانت المنبر الذي من خلاله يدافع فيه

هؤلاء المعمرون عـن مصالحهم ووجهات نظرهم والصفة التي ميزت هذه الصحافة عن الصحافة التي كانت تصـدر في باريس؛ كانت الحقد والكره لكل ما يمت للجزائريين من صلة. وبعد اندلاع الثورة التحريريــة، باشرت هذه الصحافة حملة شرسة في واجهات جرائدها بإثارة الغضب في أوساط الجالية الأوربية المسيحية وإرغام الحاكم العام لولاية الجزائر بالإسراع في القضاء على الثورة قبل أن يستفحل أمرها، بتوفير كل الإمكانيات العسكرية والبشرية والمادية. والملاحظ أن أحداث أول نوفمبر، قد دفعت الصحافـة الاستعمارية لتقترب أكثر من بعضها مقلصة الفوارق بينها إلى درجة نكاد فيها أن نقرأ مادة واحدة عن هذه الوقائع. ولا تختلف إلا في بعض التفاصيل الدقيقة وفي الصناعة الصحفية[15]. وقد كان لهذه الحملة الأثر الكبير على ردود فعل الحكومة المركزيــة في باريس، التي وجدت في مواقف هذه الصحافة، السند القوي والدرع الحامي، الذي يهلل ويبارك للإجراءات والمواقف والسياسات القمعية والزجرية التي سوف تستخدمها لمواجهة الثورة والثوار.

كانت أحداث نوفمبر سببا في ذلك التقارب والتحالف، الذي ظهر بين الحكومة المركزية بباريس والمعمرين الذين كانوا قبل هذا التاريخ، قد جعلوا من الصحف التي تصدر من الجزائر منابر لتوجيه انتقادات لاذعة لهذه الحكومة، وتشجيع تيار المنادين بالانفصال أو الاستقلال بالجزائر عن فرنسا الأم. وراحت تستجدي عطف الحكومة للإسراع في وضع كل إمكانياتها الممكنة، لاسترجاع الأمن والاستقرار الذي كانت تنعم به الجزائر.

ومن هذه الفترة التاريخية، تحولت هذه الصحف إلى بوق من أبواق الإدارة الاستعمارية تمرر من خلاله سمومها وتضليلاتها وتزييفاتها للرأي العام

الداخلي والخارجي بل نجد في كثير من الأحيان هذه الصحف؛ تدافع باستماتة كبيرة عن السياسة التي تمارسها هذه الإدارة على الجزائريين [16]. وتدعو القراء إلى مقاومة الثوار[17]. وأزداد دعم الإدارة لهذه الصحافة بعد التضييق والمحاصرة التي عرفتها الصحافة الفرنسية التي تعادي الوجود الاستعماري والتي تنظر إلى الأزمة الجزائرية بمنظار موضوعي. وبعد الملاحقة والمصادرة التي تعرضت لها صحافة الحركة الوطنية الجزائرية خاصة بعد الأول من نوفمبر. بقيت الصحافة الاستعمارية هي المصدر الوحيد للإعلام والتوجيه ولم تزعزعها وسائل الإعلام الأخرى.

ادعاءات الصحافة الفرنسية:

1 ـ المؤامرة الخارجية:

إن اندلاع الثورة التحريرية في أول نوفمبر كانت مفاجأة غير منتظرة ومباغتة في نفس الوقت بالنسبة للصحافة الفرنسية، ومحاولة منها تغطية هذه الدهشة، لم تجد بدا من تبني وجهة نظر الحكومة المركزية القائلة؛ أن المسألة لا تعدو أن تكون محاولة تقوم بها أيد أجنبية لتبرر تقديم ملف الجزائر إلى هيئة الأمم المتحدة حتى يملأ الفراغ الخاص بالجزائر في ملف شمال إفريقيا[18]. وقد نقلت le Figaro على لسان فرنسوا متيران ما يلي: " يبدو أن قرب دورة هيئة الأمم المتحدة قد دفعت بالمسئولين المتمردين إلى التصرف بسرعة، ومن بين هؤلاء هناك تونسيون وجزائريون ... وقد لعبت إذاعتا القاهرة وبودابيست، الدور الذي نعرفه[19]. وهكذا من أجل إفراغ الثورة التحريرية من بعدها الوطني التحرري وجعلها عمل من إيحاء الخارج ،وأن المنفذين لم يكونوا سوى أدوات وبيادق

استخدموا أحسن استخدام من طرف أعداء فرنسا والذين يرغبون في تأليب أوضاعها الداخلية في شمال إفريقيا ، وهذا ما أشار إليه Robert Bonnet في جريدة l'Aurore إن الذين نفذوا العمليات يتلقون الأسلحة والأوامر من الخارج[20]. أما جريدة صدى الجزائر فقد نقلت مقتطفات على لسان السيد Vaujour مدير الأمن العام أمام الجمعية الوطنية التي جاء فيها؛ أنه على يقين أن الأشخاص الذين يقفون وراء هذه الأحداث مسيرون بأوامر خارجية [21] .

تزامنت اتهامات الحكومة الفرنسية للجامعة العربية مع إنشاء مكتب يمثل الحركات الوطنية العاملة في أقطار المغرب العربي في القاهرة [22]. وهنا لم تخف الجامعة العربية وقوفها مع الكفاح الجزائري، وقد أكدت موقفها على لسان أجد مسئوليها " أن الجامعة العربية لا تنسب لنفسها وحدها شرف مناصرة الحركة التي انطلقت في الجزائر بل أن هناك آخرين معنا في هذا الكفاح وأن الجامعة العربية تناصر الحركة الوطنية في الجزائر كما تناصرها في تونس وفي المغرب الأقصى [23].

بعد الجامعة العربية، انتقل الدور إلى مصر الشقيقة، وخاصة بعد أن أذاع راديو صوت العرب من القاهرة بيان أول نوفمبر. فوجدت السلطات الفرنسية الفرصة سانحة لإلصاق التهمة بمصر وبالحكومة المصرية. ووجدت وسائل الإعلام الفرنسية في هذه القضية الفرصة السانحة لتقزيم أحداث نوفمبر والتقليل من قيمتها وتأليب الجزائريين عليها. فراحت تضخم من دور ومسئولية مصر في زعزعة أوضاع الجزائر بدفع الجزائريين على الثورة على الوجود الفرنسي. وكما يقول محمد

حربي "من هذا التاريخ ستنشأ تلك الفكرة الخاطئة التي ستعمر طويلا حول دور مصر، عبر أحمد بن بيلا الموجود بالقاهرة في تسيير أحداث الأحداث بالجزائر[24] .

هكذا كانت لوسائل الإعلام الفرنسية دور في ظهور بوادر أزمة سياسية ودبلوماسية بين الحكومة الفرنسية والحكومة المصرية من خلال تعميق الفجوة ،ودفع باريس لاتخاذ مواقف أكثر راديكالية في تعاملها مع مصر إذا لم تمتنع عن مساعدة الثورة الجزائرية . ويزداد التوتر بين الدولتين عندما نقلت صحيفة Le Monde مقتطفا من التصريح الإذاعي للرئيس جمال عبد الناصر الذي أكد فيه تمسك مصر المبدئي بدعم الحركات التحررية في الوطن العربي عامة وبلاد المغرب العربي خاصة ، فقد قال "...وفيما يخصنا فإن كل ما يمس أية أمة عربيـة تحس به جميع البلدان العربية الأخرى، ولهذا فلا يمكنها أن تبقى غير مكترثة تجاه الأحداث الجارية في شمال إفريقيا" [25].

وبعد يوم واحد من هذا التصريح، تدخل السيد مانديس فرانس رئيس الحكومة الفرنسية أمام الجمعية الوطنية الفرنسية .حيث أكد الاتهامات السابقة الموجهة ضد مصر وطلب منها توقيف أية مساعدة للثوار مقابل تطوير مستوى التعاون الاقتصادي بين الدولتين، ولوح بالورقة الاقتصادية لمساومة الحكومة المصرية، إذ أشار إلى إمكانية تقديم الأموال الضرورية لتشييد سد أسوان وتشجيع المستثمرين الفرنسيين على الاستثمار في مصر. وختم تدخله قائلا:"... إن الوقت قد حان لكي تتحمل الحكومة المصرية مسئولياتها [26]. وسوف تستمر الهجمة الإعلامية الفرنسية على تحميل مصر مسئولية أحداث أول نوفمبر. وتصل ذروتها بالهجوم الثلاثي على مصر سنة 1956. وزيادة في إيهام الرأي العام وتغليطه وتضليله،

توسعت تحليلات الصحف الفرنسية، التي وجدت في إلصاق التهم بالخارج مادة دسمة في العملية الإعلامية الدعائية.

كان الهدف المتوخى من وراء هذا النوع من المناورات جلب التأييد الداخلي والخارجي لمساعي فرنسا لوضع حد لهذه الأحداث ولما كانت الشيوعية من القضايا الحساسة بالنسبة للعالم الليبرالي الغربي ، فإنها أرادت أن تقنع حلفائها بأن العالم الحر يهدده الخطر الشيوعي في منطقة الشمال الإفريقي ، إذ لم يسارع إلى الوقوف بجانب فرنسا في حربها ضد الجزائريين الخاضعين لتوجيهات للاتحاد السوفيتي والصين الشعبية ومن ورائهما المعسكر الشيوعي . وفي هذا الإطار جاء تصريح" مانديس فرانس" في واشنطن ليؤكد المسعى الفرنسي قائلا "...كان الجو هادئا، وكل الشر جاء فجأة من إذاعتي القاهرة وبودابيست . وهذا الوضع مثار قلق دائم لنا . ومن هذين العالمين أيضا يفد المهرجون والمشاغبون، ومنها أيضا تتسرب الأسلحة التي بها تجد الحرب الكلامية امتدادها في الـحرب الدموية[27].

وهكذا إذا صدقنا المنظور الفرنسي وتحليلاته، فإن الجزائريين ما هم إلا مجموعة من اليساريين ينتمون إلى الشيوعية العالمية والقاهرة. وبذلك فإن الحرب الدائرة رحاها في الجزائر ما هي إلا حلقة من حلقات الصراع بين الشرق والغرب. وهذا ما أشار إليه G.M. FARROT في جريدة le Figaro " إن خيوط المؤامرة لا تمر كلها بالقاهرة ، ففرنسا لن تحارب طويلا ضد الأشباح ، إذ لابد أن ترفع الأقنعة في يوم ما " [28]. وفي الثالث من شهر نوفمبر خرجت جريدة le Monde بمقال جاء فيه " ... قد يقول المرء أن العمليات ليس لها طابع المصالية، حيث لم يتبعها على ما يبدو تحركات جماهيرية وتمردات وانتفاضات، ولم تسجل أية هياجانات

مشبوهة لذلك لا يسعنا إلا أن نصدق بأننا أمام منظمة خارجة عن الأحزاب الوطنية ولا تمت بصلة إلى الجماهير بصلة "[29].

أما الصحافة المحلية الصادرة في الجزائر، فرغم اختلاف مشاربها وتوجهاتها فقد أجمعت بأن جذور ما يقع في الجزائر يجب البحث عليه خارج حدود الجزائر، باعتبار أن المعطيات التي رافقت هذه الأحداث مثل السرية والمباغتة والسرية والإستراتيجية العسكرية المتبعة في اختيار الأماكن والأهداف والتوقيت، كلها أمور تدل أنها فوق طاقة عقول الأهالي [30]. وهكذا حاولت الإدارة الاستعمارية ومن خلال وسائل إعلامها المتعددة أن تبرهن للعالم ؛ أن الثورة الجزائرية، ليست، كما يظن البعض ثورة قومية مستندة على شعور وطني، وإنما هي حركة عصيان وتمرد، مدفوعة من الخارج. إلا أن هذه المغالطة سوف ينكشف أمرها فيما بعد عندما اعترفت بعض الصحف مثل جريدة le Monde التي بينت أن فرنسا كانت مضطرة إلى التمسك بهذه الذريعة أي " المؤامرة الخارجية"، وذلك من أجل الدفاع عن ملفها أمام هيئة الأمم المتحدة بكل ما لديها من وسائل. وبالطبع، فإن أحسن هذه الوسائل في نظر الساسة الفرنسيين كانت اتهام الثورة الجزائرية بالشيوعية. وهو اتهام يدعم موقفها عند الدول المناهضة للشيوعية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية الغربية التي تسير في فلكها [31].

ومن الاتهامات المفضوحة الأخرى، التي روجتها الصحافة الاستعمارية الفرنسية بإيعاز من الإدارة الفرنسية وأجهزة استخباراتها ؛ تحميل تونس مسئولية أحداث الأول من نوفمبر. وقد وجدت هذه الأكذوبة صدى واسعا في الوسط

الفرنسي. وهاهو " جاك شوفالييه" الذي كان نائبا وشيخ بلدية الجزائر، يؤكد هذا الاتهام بقوله "... إن الهدف من العمليات المسلحة التي أعلنت في أول نوفمبر، في منتصف الليل، لهي محاولة تشتيت، بهدف فك الحصار على الفلاقة الموجودين في الحدود التونسية، والذين يتعرضون لضغط الجنرال "دولاتور"[32]، وفي نفس السياق أشارت الصحافة الفرنسية، إلى تسرب 500 إرهابي تونسي إلى جبال الأوراس. وذكر أن مهمتهم كانت تنظيم وحدات القتال وتدريب الجزائريين على استعمال الأسلحة وعلى خوض حرب العصابات(33).

واختتمت هذه الحملة، باتهام تونس رسميا على لسان René MAYER، وذلك أمام الجمعية الوطنية الفرنسية، عندما حمل الرئيس الحبيب بورقيبة مسئولية ما يحدث في الجزائر il a une responsabilité indéniable dans les événements d'Algérie [34]. أما "مسكاتي" ممثل ولاية الجزائر العاصمة في مجلس الشيوخ فقد صرح أمام هذا الأخير، بأن "الأحداث التي تهز المستعمرة منذ ثلاثة أيام، ما هي إلا دلالة على التضامن الوطيد بين مختلف الحركات الوطنية التي تشوش في الشمال الإفريقي بأسره بل أن ما يتم في واحد من أقطار المغرب، إنما هو باتفاق الجميع ومن تخطيط القيادة ،كل القيادة المتمردة على السيادة الفرنسية"[35].

2 ـ تشويه الثورة والثــوار:

اعتمد أسلوب الحرب النفسية والدعائية الذي أنتهجه الخطاب الصحفي الفرنسي على تجريد المجاهدين من كل خصلة من الخصال التي يفرضها الظرف الثوري؛ كالبطولة والشجاعة والتضحية والرحمة والشفقة الإنسانية [36]. فالثوار في

نظر هذا الخطاب ما هم إلا مجموعة من الإرهابيين أو قطاع الطرق أو خارجون عن القانون أو متمردون. كلها أوصاف ونعوت القصد منها تجريد الثورة من أهدافها الأخلاقية والإنسانية والوطنية.

وفي هذا السياق كتبت الصحافة الفرنسية مقالات عدة على عدم احترام الثوار لقدسية "عيد الأموات ". فكتبت جريدة صدى الجزائر في 2 نوفمبر مايلي: " في الليلة التي سبقت عيد الأموات وفي الوقت الذي تم الاستعداد للاحتفال بذكريات الموتى، كل الموتى، وقعت سلسلة من الأعمال الإرهابية[37]. أما جريدة صدى وهران فكتبت هي أيضا وبالبند العريض في صفحتها الأولى si des fous ont envisages une répturre entre la France et l' Algérie c' est qu ils sont Aveugles par le Fanatisme[38].

أما جريدة البرقية اليومية، فقد وصفت الثوار بالمجرمين، الذين أثاروا الاضطراب في الجزائر المطمئنة [39].. وللتقليل من قيمة الثورة ولاسترجاع الثقة المفقودة والضرورية لخوض المعركة، ركزت السلطات الفرنسية على جانبين رئيسين من جوانب الإعلام والتوجيه منها؛ تسليط الأضواء على حياة بعض الثوار، ممن لهم ماضي إجرامي أو علاقات مشبوهة مع القضاء الفرنسي . وفي هذا المضمار, نذكر قضية " قرين بالقاسم" الذي كتبت عنه الصحافة كثيرا، واعتبرته من أكبر المجرمين الذين ساهموا في العمليات العسكرية الأولى ضد السلطات العسكرية الفرنسية (40).

زيادة على هذا راحت هذه الصحافة تعمل على تعميم الفكرة القائلة؛ بأن الثوار إنما هم جماعات معزولة ومنبوذة من الجماهير التي لا ترغب سوى في أن

تبقى فرنسية كاملة الحقوق والواجبات [41]. وهذا ما أشار إليه Trumaud في تصريحه أمام المجلس العام قائلا "... إن هذه الاعتداءات التي يقوم بها الجبناء، قامت بها حفنة من المتعصبين لا يمكن الخلط بينهم وبين مجموع السكان، فهؤلاء هادئون فعلا وبقوا هادئين"[42]. أما جريدة Le Figaro فقد كتبت على لسان "جان ماري غارو" العبارة التالية "حملة من الإرهاب يجتاح الجزائر" [43].

3 ـ المطالبة باستخدام المزيد من القوة:

رغم تصريحات المسئولين السياسيين الفرنسيين والتي كانت تتسم بطابع التفاؤل والاقتناع التام بفشل " الأعمال الإرهابية" التي قامت بها أقلية من المجرمين وقطاع الطرق. إلا أن الصحافة الفرنسيـة شعرت من تطور الأحداث، أن هذه الأخيرة ليست عابرة وإنما تنبئ بما هو أخطر، وأن مصير الوجود الفرنسي أصبح بين قوسين أو أدنى. لهذا راحت تحث وتضغط بكل الوسائل الممكنة، من تهويل وتضخيم ومبالغة على الحكومة الفرنسية المركزية، لتجند كل إمكانياتها المادية والبشرية لوضع حد لهذه الأحداث.

ففي افتتاحيتها التي عنونتها بـ "يجب العمل بسرعة وبشدة "، كتبت جريدة"صدى الجزائر" إن اختيار التاريخ والقيام بالعمليات المنظمة في آن واحد ونوعية القنابل المستعملة ونظام فرق الهجوم بالبذلة والقبعة العسكرية ... كل ذلك ناتج عن برنامج مستوعب التفكير، بأن الأمخاخ التي حددت ساعة الصفر لهذه المؤامرات، تدرك بأن جو الجزائر حاليا يفتح طريقا إلى عمليات أكثر عمقا، وأكثر اتساعا لاندلاع لثورة شاملة لهذا يجب العمل بسرعة وبتر حبل الديناميت الملقى على الجزائر لأن السلم الاجتماعي يتطلب ذلك" [44]. أما جريدة البرقية

اليومية، فقد عنونت افتتاحيتها بـ " أضربوا على الرأس "، وبعد توجيهها انتقادات لاذعة للإدارة الفرنسية تذكر أن الوقت ملائم لكي يقوم المسئولون بالسهر على هذا البلد، بتخطيط سياسة واقعية يأملها السكان الأوربيون والمسلمون، وتختم مقالها هذا بالنصيحة التالية؛ يجب ضرب هذه الكمشة من المهرجين، وضربهم الى الرأس ونكرر أنهم معروفون [45].

وجدت هذه النصائح التي أسدتها صحافة المعمرين، أذانا صاغية لدى وزير الداخلية فرانسوا ميتران ، الذي أبدى رفض حكومته القاطع لأي مفاوضات محتملة مع الثوار. قائلا: "لا يمكن أن تكون هناك محادثات بين الدولة والعصابات المتمردة ... وجميع الذين يساندون مطالب وطنية في الجزائر هم أعداء لنا علينا أن نشن عليهم الحرب "[46]، وكان هذا التصريح رسالة تطمينية للمعمرين الفرنسيين على أن فرنسا لن تتنازل عن سيادتها في الجزائر مهما كانت الظروف.

وقد سبق هذا التصريح حملة صحفية شنها المعمرون من خلال وسائل الإعلام التابعة لهم من صحافة وإذاعة وبواسطة ممثليهم في الهيئات الحكومية المختلفة حملة شرسة ينتقدون فيها الإدارة الفرنسية التي عجزت على حماية مصالحهم ومصالح فرنسا الاستعمارية في الجزائر، مما أوصل البلد إلى هذه الأزمة الخانقة.

الإجراءات السياسية و العسكرية:

- **الاجراء السياسي:**

لقد كان رد خلال الفعل الفرنسي، على أحداث الفاتح من نوفمبر 1954 جد عنيف، إذ قامت السلطات الاستعمارية في أول إجراء قمعي بشن حملة هجوم واعتقال واسعة النطاق بين صفوف مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية

وعرفت هذه العملية بـ : Orange Amère [47]. فهاجمت بيوتهم، بدعوى أنهم شاركوا في الأحداث السابقة، فتعرضوا نتيجة لهذه التهمة إلى التعذيب الكبير على أيدي الشرطة الفرنسية التي سجنت ما يقرب من 2000 مناضل خلال شهر نوفمبر وحده.

اعتقدت السلطات الفرنسية أن هذه العمليات من تدبير وتخطيط حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وهذا ما عبر عنه رئيس الحكومة الفرنسية مانديس فرانس، بقوله: " لقد حللنا حزب انتصار الحريات الديمقراطية، وشنت الشرطة حملة واسعة من الاعتقالات لأعضاء هذه الحركة وقادتها في الجزائر، وفي فرنسا نفسها لأننا متأكدون الآن من أنها إذا لم تكن لها المسئولية المباشرة في التمرد، فهي على الأقل صاحبة القيادة الإيديولوجية فيه، إذ هي التي زودته بالعناصر الأكثر تشعبا"[48].

شملت حملة الاعتقالات الفرنسية أعضاء قياديين في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، أمثال؛ قدماء النواب في الجمعية الجزائرية منهم السادة؛ أحمد بودة، دماغ العتروس، الجيلالي مبارك، مصطفى فروخي وأعضاء من المجالس البلدية أمثال؛ عبد القادر عمراني، محمد الشرشالي، الطاهر الزراتي[49].

- **الإجراء العسكري:**

بعد أن عجزت قوات الجنرال Georges Spillmann قائد القطاع الإقليمي للشمال القسنطيني في القضاء على الثورة في المهد، سارعت القيادة العسكرية للجيش الفرنسي في اليوم الرابع من نوفمبر، الى إعطاء الأوامر الى الفرق المحمولة

جوا المشكلة من المظليين القادمين من الهند الصينية للتحرك نحـو الأوراس تحـت إمرة العقيد Paul Ducournau [50].

جاء في جريدة le Journal d'Alger في 2 نوفمبر: " خلال ليلة الأحد الى الاثنين انتقل الى العمل الجهاز الذي تم إنشاؤه منذ 3 أشهر من طرف الجناح المتطرف لحزب الشعب الجزائري والنتائج معروفة : ثلاثون عملية، خمسة موتى، ملايين الخسائر، وجو من الخوف والرعب أصبح سائدا. فقد آن الأوان النظر الى ملف حركة انتصار الحريات الديمقراطية وحزب الشعب الجزائري.

الهوامش:

(1) – عن فجائية الأحداث، كتبت جريدة. La Depeche Quotidienne . في 2/11/1954 ما يلي: " إن الذي يلفت النظر أكثر من كل شيء فيما حدث ، أكثر من الخسائر المادية الباهضة في كل مكان هي فجائية هذه الأحداث ، وتزامنها الدقيق، مما يدل على وجود مخطط تنفيذي صممته وأنجزته منظمة منضبطة ، وهذه الفجائية وذلك التزامن الدقيق في التنفيذ ، أي في وقت واحد ، يدلان على وجود منظمة منضبطة هي التي تحير أكثر من الخسائر المادية والبشرية.

(2) – للتوسع ، أنظر تقرير مدير الأمن العام بالجزائر في؛

Jean Vaujour : de la Revolte à la Révolution. aux Premier jours de la Guerre d'Algérie Albin Michel , paris, 1985.

(3) –أحمد حمدي: الثورة الجزائرية والإعلام. منشورات المتحف الوطني للمجاهد.الجزائر 1995. ص. 46.

(4) – نجد هذه الادعاءات الفرنسية مفصلة في المحاضرة التي ألقاها الجنرال Allard في مركز S.H.A.P.E بتاريخ 15/11/57 وأمام ممثلي خمسة عشر دولة من الحلف الأطلسي, والمعنونة ب: لماذا نحارب ؟ أنظر:

Michel Déon: l'Armée d'Algérie et Pacification .plon , Paris, 1959 P.P. 5-14.

(5) – le Monde 2/11/1954 .

(6) – le Monde 14-15 nov 1954 .

(7) – ولد فرانسوا ميتران في 26 أكتوبر 1916 في مدينة جارناك Jarnac بمقاطعة Charente الفرنسية ، درس بالمدرسة الحرة للعلوم السياسية ، وتحصل منها على شهادة في القانون. ورغم كثرة الحقائب الوزارية التي استلمها في العديد من حكومات الجمهورية الرابعة ، حوالي 12 مرة ، إلا أننا نشير الى ما له علاقة مباشرة بالجزائر . في 19 جوان 1954، عين وزيرا للداخلية في حكومة مانديس فرانس الى غاية 23 فيفري 1955، ومن أقواله في هذه المرحلة ؛ إن الجزائر هي فرنسا. وفي 1 فيفري 1956 اختاره قي موليه وزيرا للعدل في حكومته وأستمر بمنصبه هذا الى غاية 13 جوان 1957. ومن الأحداث البارزة التي عرفتها الجزائر في عهده تشكيل لجنة حماية الحقوق والحريات في 7 ماي 1957، للتخفيف من شدة الانتقادات التي وجهت للحكومة الفرنسية، بعد تزايد وتيرة سياسة القمع والتنكيل والتعذيب الممارس على الجزائريين . وفي هذا السياق نشير فقط؛ الى أن فرانسوا ميتران صادق شخصيا 30 على حكما بالإعدام على مناضلي جيش وجبهة

التحرير الوطني .وخلال أحداث ماي وجوان من عام 1958 ، كان فرانسوا ميتران من أشد المعارضين لعودة الجنرال ديغول الى الحكم . في 10 ماي 1981 أنتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية، وأستمر في هذا المنصب حوالي ثلاثة عشرة سنة، مات بالسرطان في 8 جانفي 1996 بمدينة باريس. أنظر عن حياة فرانسوا ميتران:

- François , Mitterrand : Présence Française et abandon, paris , Plon, 1957.
- Georgette, Elgey : Histoire de la IVe République, Malentendu et Passion, la République des tourmentes, paris,fayard, 1997.

(8) - le Figaro 6-7 nov 1954.

(9) - le Figaro 9 nov 1954

(10) -la Dépêche de Constantine 2 nov. 1954

(11) - le journal d'Alger 3 / 11/ 1954

(12) - le journal d'Alger 3 / 11/ 1954

(13) - le journal d'Alger 3 / 11/ 1954

(14) - la dépêche algérienne 2nov1954

(15) - لعياض نصر الدين: الخطاب الصحفي الاستعماري في ظروف الأزمة . في مجلة علوم الإعلام والاتصال. العدد3، 1989.ص. 10.

(16) - نفس المرجع، ص. 7.

(17) - نفس المرجع، ص. 9.

(18) - المقاومة، 1956/12/24.

(19) - LE FIGARO 6-7 Nov. 1954.

(20) -l'Aurore 5/11/1954.

(21) - l'Echo d'Alger 27/11/1954.

(22) - la Depeche de Constantine 9/12/1954. وأيضا؛ Vaujour, jean :op, cit p.265

(23) - le Figaro 4/11/1954.

(24) - محمد حربي: الثورة الجزائرية ، سنوات المخاض . موفم للنشر ، الجزائر 1994. ص. 17.

(25) -le Monde 12/11/1954.

(26) -l'Echo d' Oran 13/11/1954.

(27) – le Monde 21 – 22 /11/1954.

(28) – le Figaro 2/11/1954.

(29) – le Monde 3/11/1954.

(30) – l' Echo d' Alger 3/11/1954.

(31) – المقاومة، 1956/12/3.

(32) – سيف الإسلام (الزبير) : المرجع السابق ، ص 92.

(33)– الزبيري محمد العربي: الثورة الجزائرية في عامها الأول. دار البعث للطباعة والنشر قسنطينة1984. ص. 99.

(34) – la dépêche de Constantine 3/11/1954

(35) –L'écho d'Alger 3/11/1954.

(36) – لعياض نصر الدين : المرجع السابق . ص 12.

(37) – l' Echo d'Alger 2/11/1954.

(38) – l' Echo d'Oran 9/11/1954.

(39) – la Depeche Quotidienne 2/11/1954.

(40) – L'Echo d'Alger 2/11/1954.

(41) – l' Echo d'Alger 27/11/1954.

(42) – le Journal d'Alger 2/11/1954.

(43) – LE Figaro 3/11/1954.

(44) – l'Echo D'Alger 2/11/1954.

(45) – la Dépêche Quotidienne 2/11/1954.

(46) – le Figaro 6–7 Nov. 1954

(47) – vaujour , : op,cit, p336.

(48) – مولود قاسم : ردود الفعل ، مجلة أول نوفمبر ، العدد 60 سنة 1983، ص. 2.

(49) – جريدة البصائر ، العدد 299 ، ديسمبر 1954 .

(50) – Jean– Charles Jauffret: la guerre d'Algérie provoque une Rupture Dans L'histoire Militaire de la France .dans: le Quotidien d'Oran, 27/10/2004, Edition spéciale, p. 17.

الفصل الثالث

المواقف الرسمية و الشعبية من ممارسة التعذيب

أ ـ الموقف الرسمي: تطور مواقف الحكومات الفرنسية

أنكرت السلطات الاستعمارية الفرنسية بالجزائر، وجـود التعـذيب بـالجزائر في أول الأمر بل أظهرت استيائها الكبير ، أن تنسـب إليهـا هـذه التهمـة[1]. إلا أنهـا تراجعـت عـن موقفهـا هـذا، بعـد أن أدلى العديـد مـن الفرنسـيين والجزائـريين بشهاداتهم عن تفاصيل ما تعرضوا له من تعذيب، وما رافق هـذه الشـهادات مـن استنكار وتنديد من طرف شريحة واسعة من المثقفين الفرنسـيين البـارزين. ورغـم اعتراف الحكومة الفرنسية بوجود التعذيب، لكننا نجدها من جهة أخرى، تنكـر أن يكون التعذيب قانونا متبعا ونظاما مشروعا يعمل به في كامل الجزائر [2].

وهذا ما يتنافى مع مضمون التقرير الذي أنجزه المفتش ويليـام، الـذي كـان يعمل تحت إمرة وزير الداخلية أنذاك فرنسوا ميتران. وما يتشف من هذا التقريـر الحكومي؛ أن ممارسة التهذيب قد مورس بكل الأشكال التي يمكن تصـورها، وذلـك من طرف كل مصالح الشرطة والـدرك، وكـذلك يشـير التقريـر الى تـورط المؤسسـة القضائية الفرنسية، التـي حسـب التقريـر قبلـت بالتعـذيب كوسـيلة عاديـة أثنـاء مراحل التحقيق.

ومما يلفت الإنتباه أن صاحب التقرير يطالب من الحكومة الفرنسية إعتماد " تعذيب قانوني " يوكل أمره الى ضباط الشرطة القضائية. وكذلك أوصى بتعذيب عصري وعلمي لا يترك أثارا بدنية، ويقول في هذا السياق: " إذا استعملت أساليب أنبوب الماء والكهرباء بحذر كبير ستسبب صدمة نفسية أكثر من جسدية ومن ثم لا يمكن الحكم عليها بأنها ذات قسوة مفرطة. إن التعذيب بواسطة أنبوب الماء يتم بصب الماء في فم الضحية الى حد الاختناق فقط دون الإغماء أو التبليع. أما التعذيب الكهربائي فيتم بتفريغات كهربائية سريعة وعديدة توضع على الجسم مثل الكي بالنار ".[3]

وأمام تزايد ردود الفعل تجاه التعذيب، سارع "قي موليه" في 14 أفريل 1957 الى التصريح بما يلي: " لنتكلم بصراحة، على الأرجح أن هناك أعمال عنف نادرة حدثت فيما مضى. إلا أنني أوكد أنها حصلت على إثر معارك و وأعمال وحشية قام بها الإرهابيون. أما عن أعمال التعذيب المتعمدة بنية مسبقة، وفي حالة حصولها ، فإني أقول أنها أمر لا يحتمل. وفي هذا الموضوع شبه سلوك الجيش الفرنسي بسلوك "الجاستابو" وهذه المقارنة مخزية، لأن هتلر كان يعطي تعليمات تنص على إتباع هذه الأساليب الهمجية ، في حين أن "روبير لاكوست" وأنا، كنا دائما نصدر أوامر معاكسة لذلك تماما " [4].

وفي محاولة من الحكومة الفرنسية، أومأت هذه الأخيرة لبعض الأوساط، بأن ممارسة التعذيب ليس بالظاهرة العامة ، وإنما مجرد حوادث نادرة ومعزولة وعرضية، ارتكبها جنود وضباط عاملون في اللفيف الأجنبي . وهذا ما حاول القيام به المظلي Pierre Leulliette في كتابه " Saint Michel et le Dragon,

Souvenirs d'un Parachutiste والذي نقلت منه جريدة المجاهد قوله: أصبح التعذيب وسيلة نظامية من وسائل الاستنطاق في "فيلا سوزيني" لجنود المظلات الذين يستقرون بها، ومعظم هؤلاء من الألمان الذين بعثوا أساليب الغاستابو القديمة. هناك من يزعم من السفاحين أنه منحدر من أصل ألزاسي، لكن الواقع يؤكد أنهم من قدماء s.s الحقيقيين " [5].

ويفند فرانز فانون هذه المقولة بالقول: " إن الاستعمار الفرنسي- في الجزائر ساهم كثيرا في تطوير أساليب التعذيب الوحشية التي يمارسها الاستعمار الدولي وأن هذه الممارسة لم تنقرض أبدا بل كانت مستوطنة ومتشتتة ، فتهدأ قليلا لكنها سرعان ما تعود الى الواجهة بعودة المعارضة للإستعمار ... إلا أنه بإندلاع الثورة ولمواجهة الحرب الثورية ، اتخذت الدولة الفرنسية التعذيب كسلاح حاسم لخنق الثورة الجزائرية بالرعب والقهر . وإذا كان الحجم الحقيقي لهذه العملية الواسعة لم يحصى بعد ، فإن عدد المعذبين يمكن تقديره بمئات الآلا ف "[6].

ويضيف في مقال له في جريدة المجاهد: " إن تعميم الممارسات الجد بشعة التي ظهرت منذ 1954 جد مدهشة. في الواقع إن موقف الفرق العسكرية الفرنسية في الجزائر يندرج في هيكلة تمارس الهيمنة البوليسية والعنصرية المنظمة وتنزع الانسانية بقصد وتعمد، وإن التعذيب ظاهرة باطنة في الجهاز الاستعماري"[7].

ومن القرائن الدامغة التي تفند مضمون تصريح رئيس الحكومة الفرنسية، وتبين أن ممارسة مختلف أشكال التعذيب، كانت إحدى الأسس التي اعتمدت عليها السياسة العامة المتبعة من قبل كل الحكومات الفرنسية التي واكبت الثورة

الجزائرية ، ما ذكرته جريدة المجاهد على لسان "الجنرال سالان" الذي يقول: " إن الظروف الموضوعية تحتم على جيشنا في الجزائر ، اعتماد هذه الأساليب الضرورية ، والتي يجدها ضميرنا مقبولة معنويا " [63] وكان الجنرال ديغول قد أكد سنة 1957 طبيعة العلاقة بين النظام الاستعماري الفرنسي وممارسة التعذيب ، عندما قال: " إن التعذيب جزء من النظام القائم "[8] وأيدته في ذلك زوجة Maurice Audin بقولها: إن التعذيب لن ينته إلا بانتهاء النظام الاستعماري " [9].

ولمواجهة ضغوطات مختلف الهيئات والمنظمات الشعبية والنقابية والثقافية الفرنسية وتزايد رقعة رفض التجنيد بين الشباب الفرنسي. وفي 7 ماي 1957، سارعت الحكومة الفرنسية في عهد Guy Mollet الى تشكيل "لجنة المحافظة على الحقوق والحريات الفردية " برئاسة Pierre Béteille مستشار في محكمة النقض بباريس[10] . وفي اليوم نفسه صدر بلاغ عن الحكومة الفرنسية جاء فيه: " إن اللجنة يجب أن تستشار من طرف السلطات المسئولة في كل مرة يظهر فيها شيء جديد كالشكاوى أو التحقيقات الصحفية أو نحو ذلك . و هي أيضا تستطيع أن تعطي رأيها بصورة تلقائية وأن تحقق في الأنباء المغرضة أو المبالغ فيها. و أنه من حقها أخيرا أن تتحصل من الحكومة على النتائج التي انتهت إليها من تحقيقات اللجنة."[11] .

انتهت اللجنة من تحرير تقرير مفصل عن الأوضاع في الجزائر ورفعته للحكومة الفرنسية في 14/9/ 1957 على أمل أن يطلع عليه الرأي العام الفرنسي. إلا حكومة قي موليه راحت تماطل متذرعة بالعديد من الحجج الواهية ، حتى

كان يوم 1957/12/13 عندما بادرت جريدة le Monde الى نشره [12]، فاضطرت الى نشره بدورها.

اعترف أعضاء اللجنة في تقريرهم؛ " أنهم سجلوا الحوادث فقط دون تمكنهم من معرفة أسبابها أو المسئولين عنها. وفي نفس الوقت فإن صلاحيتهم لا تخولهم متابعة هؤلاء المسئولين وتسليط العقاب عليهم. ولهذا قرر أعضاء اللجنة في النهاية أن يتوقفوا عن نشاطهم والعودة الى أعمالهم السابقة ، لأنه تبين لهم أن جهودهم لا طائل منها " [13].

أما عن حالات الاختفاء الجماعي للعديد من السجناء والمعتقلين ، فإن "لجنة الدفاع عن الحريات الفردية"، خصصت حيزا مهما لحالات الاختفاء الغامضة في تقريرها المرفوع للحكومة الفرنسية جاء فيه: " إن مشكلة الاختفاء سببت انزعاجا عميقا في الرأي العام، وهي مقلقة جدا، إذ تخص أشخاصا أوقفوا في أغلب الأحيان من طرف الجنود المظليين، ثم اختفت أثارهم " بطريقة غامضة وغير مبررة. وأستدل التقرير، بالنهاية المأساوية التي اختفى بها المناضل الشيوعي Maurice Audin.[14] .

يستنتج من هذا التقرير، أن عمليات التعذيب والاستنطاق كانت تنتهي في أغلب الأحيان بالتصفية الجسدية، كإجراء ينتهجه الضباط الفرنسيون للتخلص من آثار الجريمة. وقد شجعهم على أعمالهم الشنيعة هذه ، التعليمة الحكومية الصادرة عن وزارة الدفاع الفرنسية ووزارة الداخلية التي تطالب قوات الأمن بعدم التردد في إطلاق النار على أي شخص يثير الريبة والشك أو يحاول الفرار [15]. وكذلك محاولة منهم التخلص من بطئ الإجراءات البيروقراطية التي تميز إجراءات

محاكمة السجناء، لهذا سارع العديد من هؤلاء الضباط الى تطبيق العدالة بأنفسهم على الآلاف من المعتقلين والسجناء بالتخلص منهم بواسطة " corvée de bois "، إذا يقاد السجين الى جهة بعيدة عن مكان اعتقاله حيث تتم تصفيته، ثم يدون في ملفه عبارة " قتل أثناء محاولة فراره " أو "التحق بصفوف الفلاقة " [16].
وفي البداية كان يؤتى بالشرطة لمعاينة جثث الضحايا والقيام بإجراءات شكلية لكتابة محضر يؤكد فقط النهاية المأساوية دون ذكر الأسباب. ولمواجهة تزايد عدد هؤلاء الضحايا والإسراع في التخلص منهم تكفل المظليون من الفرقة العاشرة بأنفسهم القيام بهذا الإجراء بعيد عن عين أي رقيب [17].

أما عن الطرق المتبعة من قبل ضباط الاستعلامات الفرنسيين في تصفية الجزائريين، فكانت تتم بالقيام بدوريات على مراكز التعذيب ، وفيها يستلمون الأشخاص المبرمج تصفيتهم حيث يتم نقلهم بواسطة الشاحنات العسكرية الى أماكن مختارة مسبقا ، وفيها يتخلصون منهم، إما بواسطة إطلاق الرصاص عليهم وإلقاء جثثهم في آبار المياه أو دفنهم في مقابر جماعية. ومن الطرق الوحشية التي ابتدعها هؤلاء، هي إلقائهم من الجو بعد أن يربطوا بأشياء ثقيلة لمنع الجثة من الطفو على سطح الماء أو يتم وضع الجثث داخل جدران ثم يسكبون عليها الخرسانة[18].

كان لاعترافات العديد من الضباط والجنود الفرنسيين، وأثار التعذيب البادية على الآلاف من الجثث التي عثر عليها مكدسة في مقابر جماعية أو مرمية هنا وهنالك ، إدانة صريحة لا غبار عليها للمؤسسة العسكرية الفرنسية، بممارسة التعذيب والقتل العمدي على نطاق واسع في الجزائر ورغم بعض الأحكام الصادرة

من المحاكم الفرنسية، والتي أدانت بعض المجرمين، إلا أن أحكام هذه الأخيرة لم تكن أبدا في حجم الجرائم التي ارتكبوها في حق الجزائريين [19].

و أخطر ما ورد في هذا الشأن، شهادة أحد ضباط (D.O.P) ، والتي يعترف فيها بممارسة هذه المصالح لعمليات القتل الجماعية للمساجين دون محاكمة. ويذكر أنه في أحد الأيام، قامت عناصر مصلحته بسلسلة من المداهمات لعدد من أحياء المدينة، تم فيها إلقاء القبض على حوالي 93 جزائريا كمشتبه بهم، وأن ضباط المصلحة أشرفوا بأنفسهم على إعدامهم دون محاكمتهم، ولإخفاء أثار جريمتهم قاموا بإلقاء الجثث في أحد الآبار الغير بعيدة عن مدينة سطيف. وأن هذه الجريمة تمت بموافقة قائد القطاع العسكري العقيد Crespin والذي كان تابعا لقيادة الجيش الفرنسي في قسنطينة التي يديرها الجنرال [20].

وتبين هذه الحادثة، ضلوع المؤسسة العسكرية الفرنسية في ممارسة التعذيب، بل وإشرافها المباشر على عمليات التصفية والإعدامات الجماعية ، مما عرض هذه المؤسسة ورموزها الى انتقادات لاذعة للعديد من الشخصيات الثقافية و السياسية الفرنسية المحايدة ، مما حدا بحكومة Robert Lacoste الى تكذيب تورط الجيش الفرنسي في هذا النوع من الممارسات[21]. واستدلت في ذلك بالعديد من التعليمات والتوصيات والأوامر التي كانت قد أصدرتها، وفيها حددت الطرق والأساليب التي على مختلف أجهزتها الأمنية والعسكرية الالتزام بها، في تعاملها مع الأسرى وكيفيات الاستنطاق ، إلا أن هذا كله بقي حبرا على ورق. فقد كانت المؤسسة العسكرية حرة في تصرفها، بل سارعت في العديد من الأحيان الى التستر على الضباط والجنود المدانون بارتكاب جرائم حرب في حق سجنائهم [22].

وفي خطوة في اتجاه إبعاد أي ردود أفعال غير متوقعة من طرف الرأي العام على السياسية التعذيب ، أحيطت كافة الممارسات المتبعة في عمليات الاستنطاق، وما يحدث داخل مراكز الاعتقال والفرز، وفي مختلف المصالح العسكرية المتخصصة في التعذيب بالسرية التامة، وبصفة خاصة ما تعلق بطبيعة المعلومات المتحصل عليها من السجناء والتي منعت على وسائل الإعلام الفرنسية ، وهذا تنفيذ للتعليمة التي أصدرها الجنرال Massu في 14 إبريل 1957 والموجهة الى كافة المصالح الأمنية والعسكرية الفرنسية ، والتي يأمرها فيها بضرورة التكتم عن إعطاء أية معلومات للصحافة، تخص عدد وطبيعة وهوية المشبوهين. و كان الهدف المرجو من وراء هذا الإجراء، خلق نوع من الغموض والضبابية في الرأي العام الفرنسي و الدولي، عن طبيعة ما يحدث من تجاوزات داخل هذه المراكز والمصالح.[23]

ب ـ الموقف الشعبي:

كان لمقال الصحفي الفرنسي Claude Bourdet الذي نشر في جريدة France Observateur – ومن بعده مقال زميله François Mauriac في جريدة L'express، الفضل الكبير في إطلاع الرأي العام الفرنسي ـ والدولي على طبيعة الممارسات القمعية والزجرية وعلى رأسها التعذيب، التي كانت تمارسها مختلف الأجهزة الأمنية وبصفة خاصة الشرطة الفرنسية على المشتبه بهم من المناضلين في حركة انتصار الحريات الديمقراطية. وقد أثار المقالان ضجة وزوبعة كبيرة في الأوساط الفرنسية وبصفة خاصة المثقفة. وقد تعرضا في مقاليهما الى صنوف التعذيب والتجاوزات المرتكبة أثناء عملية التحقيق والاستنطاق [24].

ولم تتخذ حكومة Pierre Mendès- France أي إجراء عقابي أو ردعي ضد عناصر الشرطة المتهمين بهذه الخروق، سوى إعلان نيتها في تحويل عدد من أفراد الشرطة الجزائرية الى فرنسا والإسراع في إدماج الشرطة الجزائرية في مثيلتها الفرنسية [25]. وفي نفس الوقت أوفدت الحكومة الفرنسية مفتش الإدارة العامة السيد؛ Roger Wuillaume لاستطلاع الأمور في الجزائر وموافاتها بتقرير مفصل عن حقيقة وخطورة الممارسات ومقترحاته .في 2 مارس 1955 قدم تقريرا للوالي العام Jacques Soustelle. أقر في تقريره بأن مشاهداته أظهرت له، بأن التعذيب في الجزائر أصبح مؤسساتيا ،وأن ممارسة التعذيب في حق المدنيين الجزائريين لم تكن سلوكيات معزولة ومنحصرة في فئة قليلة من الفرنسيين الساديين، وإنما أصبحت تقليدا عاما يمارس على مرأى ومسمع السلطات الحكومية التي من جانبها لم تتحرك لمنعه أو الحد منه ، خاصة بعد تيقنها من فاعليته، في وضع حد للعديد من الإرهابيين الخطرين.

ومن بين ما ذكره أيضا؛ أن أسلوب استخدام الماء والكهرباء وبحذر، يؤدي في أغلب الأحيان الى إحداث اضطرابات نفسية أكثر منها فيزيولوجية عند المشتبه بهم. ولا يمثل انتهاج هذا الأسلوب في التعامل مع المشتبه بهم أية قسوة أو إفراط، وهذا ما أكده له العديد من الأطباء. وأن طريقة استخدام أنبوب المياه، إذا استخدمت بطريقة حذرة، فإنها لا تلحق أذى بصحة المشتبه بهم، عكس الطريقة الثانية، التي قد تكون خطرة، إذا استخدم مع إنسان يعاني من مشاكل قلبية وتنفسية. وخلص في نهاية تقريره، الى أن الأساليب والطرق المتبعة من قبل الأجهزة الأمنية والعسكرية الفرنسية في عمومها مقبولة إذا أخضعت للرقابة، و هي

ليست أكثر قسوة من منع الغذاء والماء [26]. و النتيجة المستخلصة من هذا التقرير، أن صاحبه يوصي حكومته بإضفاء طابع الشرعية القانونية للممارسات التعذيبية، التي يجب فقط أن تستخدم بطرق مهذبة[27].

وفي 20 مارس 1955، استلمت عهد حكومة Edgar Faure ، تقريرا مفصلا عن عمل وسير جهاز الشرطة في الجزائر، حرره السيد Jean Mairey مدير الأمن الوطني في الجزائر. وقد أشار في تقريره الى الفوضى الموجودة في الجهاز والى العادات السيئة التي تميز سلوك أفراد الشرطة ، ويقترح لمعالجة هذه الوضعية ، التأكيد على ما جاء في التقرير السابق وهو تحويل عدد من هؤلاء الى فرنسا، وإدخال إصلاحات تنظيمية وبذلك لن يطرح مشكل التعذيب مرة ثانية[28].

وبدأ المثقفون الفرنسيون [29] وبخاصة اليساريون منهم، في بلورة اتجاه معارض للاستعمار الفرنسي- وممارساته القمعية، وتعددت مظاهر هذا الرفض بواسطة تأسيس الجمعيات السياسية والنقابية والقيام بمسيرات ومظاهرات وإلقاء المحاضرات ، وكتابة الكتب ونشر- المقالات، ومن خلال هذه القنوات راحوا يدافعون عن حقوق الإنسان في الجزائر ويهاجموا وحشية الجيش الفرنسي-[30]. واشتهرت مجلات مثل: le Temps, Vérité , les Temps Modernes , Esprit, France –Observateur , l'Express. كمنابر لهؤلاء المثقفين يعبرون فيها بواسطة مقالاتهم وتحاليلهم عن مواقفهم السياسية والإنتقادية لما يحدث في الجزائر. وقد كانت أفكارهم ومواقفهم السياسية سببا في تعرض العديد منهم لمضايقات الأجهزة الأمنية الفرنسية[31]. بفضل هؤلاء أضحى التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي في الجزائر، محور نقاش ساخن استمر على مدار سنة 1957.

بـدأت تظهـر تفاصـيل وحقـائق مـا يتعـرض لـه الجزائريـون في العديـد مـن الشهادات والاعترافات والتي تتفق كلها على أن ممارسة التعذيب في الجزائر بـدأت تتحول من شبه العشوائية الى شكل من الأشكال المهنية والى مؤسسات قائمة بذاتها ضمن نظام الاحتلال ككل، لهـا هياكلهـا ومنظروهـا ومراكزهـا التكوينيـة في فنـون وأساليب الإبادة، مثل مدرسة جان دارك في مدينة سكيكدة [32].

ففي شهر فيفري من نفس السـنة بـادرت جريـدة Témoignage Chrétien الى نشر ما عرف بملف Jean Muller. وهو عبارة عن مجموعة من الرسائل بعثهـا هذا الأخير لأصدقائه عام 1956. ومما جاء فيه: " نحن أبعد ما نكون عن التهدئة ، لقد أصابنا اليأس مما نشاهده ؛ من درجة الانحطاط التي بلغته الطبيعة البشـرية، ومن إقدام بعض الفرنسيين بالذات على استخدام أساليب جديرة بالهمجية النازية ". [33]

وفي نفـس الشـهر صـدر كتـاب: Contre la Torture للفرنسيـ – Pierre Henri Simon والذي قارن فيه بين الممارسـات النازيـة ومـا يحـدث في الجزائـر . وفي نفـس السـياق أصـدر Robert Bonnaud مقالـه المـدوي في مجلـة Esprit والمعنـون بـ: " la Paix des Némentchas " والـذي تعـرض فيـه الى الأسـاليب والوسائل المتبعة من طرف ضباط الوحدات العسكرية الفرنسـية ضـد الجزائـريين. إلا أن الضـجة الكبـيرة، كانـت بعـد صـدور كتـاب " la Question" لهـنري عـلاق، المناضـل الشـيوعي ومـدير جريـدة Alger Républicaine الـذي كشـف فيـه أن ممارسة التعذيب كانت منظمة ومقننة في الجزائـر. ووصـف أيضـا، المعانـاة والآلام الفضيعة التي عاشها من جراء تعرضه لمختلف صـنوف التعـذيب بدايـة بالكهربـاء

ومرور بأنبوب الماء التي مارسها عليه المظليـون في شـهر جـوان 1957. وقـد تركـت شهادة "هنري علاق"، أثرا بالغا وصدى واسعا في المجتمع الفرنسي، الـذي اكتشـف لأول مرة، زيـف إدعـاءات حكومتـه مـن قضـية التعـذيب وحقيقـة مـا يحـدث في السجون و مراكز الاعتقال .ومنذ صدور الكتاب[34]، بدأ في المجتمع الفرنسي يتشكل توجها جديدا وبصفة خاصة المثقف منه، معارضـا للسياسـة القمعيـة الفرنسـية في الجزائر، مع طرحه للحل السلمي المتمثل في فـتح المفاوضـات مـع جبهـة التحريـر الفرنسي.

وقد جسد هذا الموقف الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر عندما قـال: " لـن نستطيع أنسنة حرب الجزائر، فقد قام فيها التعذيب تلقائيا، وأدت إليـه الظـروف وعمقته النعرات العنصرية. وإذا كنـا نـود أن نضـع حـدا لهـذه الأعـمال الوحشـية القذرة الكئيبة، وأن ننقذ فرنسا من العـار وننقـذ الجزائـريين مـن الجحـيم، فلـيس أمامنا إلا وسيلة واحدة: أن نفتح المفاوضات ونعقد السلام "[35].

ومن أشهر الكتب التي تركت صدى في الأوساط السياسية والثقافية الفرنسـية كتاب "la Gangrène " وهـو عبـارة عـن وصـف دقيـق لصـنوف التعـذيب التـي تعرض لها خمسة طلبة جزائريين في أحد سجون فرنسا [36] ، ورغم مصادرة الكتاب، إلا أن مضمونه وصل الى أوسع نطاق ، بعد أن بادرت جريدة le Monde الى نشر مقالة عن الكتاب، ومن بـين مـا جـاء فيهـا: " ... والواقـع أننـا حـين قراءتنـا لهـذه الصفحات الدموية التي نتمنى أن يكون ما ورد فيهـا مـن صـنع الخيـال والأوهـام، والواقع أننا نحار معها في إدراك ما هو أشد هولا من الآخر: أهو بشاعة القسـوة في

التعذيب وفظاعتها، أم هو حقارة نفسية أولئك الذين أضافوا الإهانة الى عملية التعذيب الجسدي " [37].

وقد ندد عدد من المحامين الفرنسيين في تصريح لهم وجهوه للحكومة الفرنسية، " بمظاهر القمع الاستعماري الذي يسود الجزائر، وطالبوها أن تعطي للثوار الجزائريين جميع الضمانات التي يتمتع بها المجرمون الفرنسيون، وإقرارها بأنها تقود حربا حقيقية ضد جيش منظم ، وفي هذه الحالة يجب عليها تطبيق قوانين الحرب التي تنص على وجوب احترام الأسرى ، والتي لا تسمح إلا بسجنهم والاحتفاظ بهم أصحاء الى أن تنتهي الحرب " [38]. واختتمت هذه الحملة بتأسيس جمعية Maurice Audin من طرف المؤرخ الفرنسي- Pierre Vidal Naquet في 2 ديسمبر في أحد مدرجات جامعة السوربون بحضور جمهور كبير من المثقفين الفرنسيين [39] .

أما الحكومة الفرنسية فلم تقف مكتوفة الأيدي أمام هذا التحول المفاجئ في توجهات المجتمع الفرنسي ، فسارعت الى اتخاذ العديد من الإجراءات الردعية والقمعية ضد كل من تسول نفسه التطاول على سياسة الحكومة في تعاملها مع القضية الجزائرية . وبدأت بتضييق الخناق على الحريات العامة والعمل الصحفي مستغلة قانون السلطات الخاصة وقانون حالة الطوارئ وتشديد عملية السفر بالنسبة للفرنسيين أو المحامين الى الجزائر . وكذلك بدأت في تطبيق سلسلة من الإجراءات العقابية، مثل مصادرة الصحف والمجلات والكتب وتهديد وتخويف أصحابها بأسوأ العواقب. لكن الحكومة الفرنسية لم تفكر في النتائج التي سوف تترتب عن إتباع سياسة العصا الغليظة ضد قطاع واسع من المجتمع الفرنسي-

وردود أفعاله. وبالفعل فإن الحكومة الفرنسية قد خسرت رهان هذه السياسة، بتحول جزء مهم من المجتمع الفرنسي- الى متعاطف ومدافع عن القضية الجزائرية.

وكانت استقالة Paul Teitgen الأمين العام لعمالة العمالة الجزائر المكلف بشؤون الشرطة العامة من منصبه، بمثابة الضربة الموجعة الموجهة للسياسة القمعية التي كانت تتبناها إدارة Robert Lacoste. وقد عبر في رسالة الاستقالة عن رفضه لأساليب القمع والاختطاف والاغتيال التي تجاوزت حسب رأيه كل النصوص والقوانين ومما جاء فيها: " إننا انخرطنا في حالة من عدم الشعور بالمسؤولية، التي لا تؤدي إلا الى ارتكاب جرائم حرب ، وأنه أثناء زيارته لأحد مراكز الاعتقال، لاحظ أثار التعذيب والتنكيل بادية على السجناء ، وهي نفسها التي تعرض لها هو شخصيا في سجون النازية على يد Gestapo [40] . وفي رده على الجنرال Jacques Massu الذي قال: بأن النصر المحقق في معركة الجزائر، ما كان أن يكون، دون اللجوء الى استعمال التعذيب " أن هذا الأخير ربح معركة الجزائر لكنه خسر الحرب "[41].

الهوامش:

1- المجاهد: 5سبتمبر 1957، العدد. 10 ص. 5 .

2 – المجاهد: 1957/9/5، العدد 10، ص. 5.

3 – محمد العاقل : المرجع السابق، ص. 560.

4 – Extrait d'un discourt pronnoncé devant la Fédération Socialiste de la Marne, le 14 avril 1957, in: Pierre Vidal Naquet: les Crimes de l'Armée Francaise, Francois Maspéro , Paris ; 1982, p. 166.

5 – المجاهد: 5سبتمبر1957، ص. 5.

6 – محمد العاقل : المرجع السابق، ص. 560.

7 – المجاهد ، 10 سبتمبر 1957.

8 – إيفه بريستر: في الجزائر يتكلم السلاح ، نضال شعب من أجل التحرير ، ترجمة عبد الله كحيل ، الجزائر 1989، ص. 296.

9 – عمار قليل : ملحمة الجزائر الجديدة ، دار البعث ، قسنطينة ، 1991 ،الجزء الثالث، ص. 45.

10 – سيمون دي بوفوار ، جيزيل حليمي : جميلة بوباشا ، قصة تعذيب بطلة عربية في الجزائر، تعريب محمد النقاش، دار العلم للملايين، بيروت، 1962، ص. 243.

11 – أما بقية أعضاء اللجنة فهم:

1. Pierre Daure
2. Robert Delavignette
3. André François-Poncet
4. Maurice Garçon
5. Molierac Bordeaux
6. Marcel Oudinot
7. Emile Pierre Girard
8. Charles Richet

12 – المجاهد: 1958/1/1،العدد العاشر ، ص. 3.

13 – Jean, Pleanchais : la Gégéne et la Corvée des Bois. le Monde 1985.

14 – المجاهد : 1958/1/1، العدد 10، ص؟ 3.

15 – Pierre–Vidal, Naquet : op,cit. p 90.

16 جاء في هذه التعليمة :

"dans la Lutte au sol , il ne doit pas y avoir d'hésitation sur la Conduite a tenir: tout Rebelle faisant usage d'une Arme ou aperçu une Arme à la main ou en train d'accomplir une exaction sera abattu sur le Champ le feu doit être ouvert sur tout suspect qui tente de s'enfuir .... Raphaël Branche ; laTorture... p 70.

17 – ibid , pp 73–75

18 – Henri Alleug : op,cit , tome 2, p 465.

19 – ibid, p 469.

20 – من بين الأمثلة الدالة على تواطؤ العدالة الفرنسية ، ما ذكره السيد Delavignete وهو أحد أعضاء لجنة الدفاع عن الحقوق والحريات الفردية، في تقريره المؤرخ في 21 جويلية1957 ، بتعرض حوالي 57 جزائري للموت اختناقا بعد أن زج بهم في أقبية لحفظ الخمور عنوة . ولتهدئة الرأي العام أدين الضباط الفرنسيون المسئولون عن هذا العمل من طرف المحكمة بتهمة القتل غير المتعمد وحبسهم شهرا واحدا مع تنزيل رتبهم العسكرية.

Pierre – Vidal, Naquet : les Crimes p.p. 100–103.

21 – Comes, Jean–Pierre : op, cit . pp 93–87.

22 – ومنها البيان الذي أصدره "روبير لاكوست" في 12 أوت 1957 وفيه يندد بالحملة القبيحة والمشككة في سلوكيات جنود الجيش الفرنسي. أنظر البيان كاملا في:

Naquet : les crimes

23 – Raphaël, Branche : op,cit.p 101.

24 – pierre–Vidal, Naquet : les crimes p86.

25– عنوان مقاله الذي صدر في جريدة " فرانس أوبسرفر" بتاريخ 13 جانفي 1955 بعنوان " votre Gestapo d'Algérie " أما المقال الثاني فكان ؛ la Question وصدر بجريدة الإكسبريس بتاريخ 15 جانفي 1955.

26 – pierre vidal, naquet : la torture ...p. 26.

28 – Alistaire, Horne , p. 205 .

29 – pierre vidal naquet : op,cit. p. 30.

30 – pierre vidal naquet , opcit. P. 46.

31- من المثقفين الفرنسيين الذين عارضوا السياسة الإستعمارية الفرنسية وممارساتها القمعية نذكر :

1. jean- marie domenach
2. François Mauriac
3. Claude Bourdet
4. Jean-jacques Servan Schreiber
5. Francis Jeanson et Collette Jeanson
6. Franz fanon

للتوسع في مواقف الطبقة المثقفة الفرنسية من الثورة أنظر : عبدا لمجيد عمراني : النخبة الفرنسية المثقفة والثورة 1962-1954، باتنة، دار الشهاب .

32- للتوسع في توجهات المثقفين لفرنسيين الإيديولوجية ومواقفهم من الثورة الجزائرية ، أنظر؛

-Jean-Pierre Rioux et Jean François Serinelli (dir.): la Guerre d'Algérie et les Intellectuels Français .Complexe, Paris , 1991.

- Michel , winock :1957: la Campagne des Intéllectuels.In :les Collections de L'histoire , mars 2002. P. P. 62-63.

33- عمراني عبد المجيد: المرجع السابق، ص. 225.

34- El Moudjahid : 1/11/1961.

35- أحمد شرف الدين : التعذيب : قراءة في جريدة المجاهد 1957-1962, مجلة المصادر، العدد8 ماي 2003، الجزائر ، ص. 21.

36- للإطلاع أكثر عن ما تعرض له صاحب من أعمال التعذيب عندما كان في السجن، أنظر كتابه : الجلادون أو الاستجواب، ترجمة عايدة وسهيل إدريس، دار الأدب، بيروت، 1958,

37- جان بول سارتر : عارنا في الجزائر، ترجمة عايدة وسهيل إدريس، بيروت، دار الآداب، 1958 ص. ص. 66-65.

38- هؤلاء الطلبة هم : بشير بومعزة ، أحمد فرانسيس ، بن عيسى سوامي ، عبد القادر بلحاج، موسى قبائلي، الحاج الصغير خيذر. للمزيد أنظر:

El Moudjahid : du 15/1/1959 au Fev 1959, 17 Mars 1959,8Juin1959

39- إبراهيم لونيسي : " سياسة التعذيب في الجزائر وأهدافها" مجلة عصور، جامعة وهران ، العدد الأول ، ص. 60.

40- أنظر مقتطفات من هذا التقرير في المجاهد : 1957/11/15، العدد12، ص. 4.

41 - Armés, de Tribunes libre de Conférences et de Pétitions des Intellectuels en Guerre. interview avec Michel winock . in : le Quotidien (Journal) 27oct 2004, Ed spéciale.

42 - Horne Alistair : op, cit , p. 212 .

الفصل الرابع

مؤسسات التعذيب الفرنسية و مهامها

ـ المفرزة الحضرية للحماية (D.P.U):

أنشأ هذا الجهاز Robert Lacoste، ووضع تحت إمرة خبير الحرب الثورية العقيد Roger Trinquier . وحددت مهمته في؛ جمع المعلومات التي تخص التنظيم السياسي والإداري لجبهة التحرير الوطني، وتقديم المشبوهين الذين يتم إلقاء القبض عليهم الى المظليين. وقد لعب المعمرون الغلاة، والمتمسكون بفكرة الجزائر الفرنسية، دورا في الضغط على الحكومة الفرنسية لإنشاء هذه المصلحة لتكون بجانب "الوحدات الإقليمية" المشكلة من المعمرين، جهاز شرطة موازي يتكفل بتوفير الحماية المدنية لهم.

مكنت الاستراتيجية المعتمدة من طرف هذه المصلحة، المخابرات الفرنسية من اختراق التنظيم السياسي والإداري لجبهة التحرير الوطني الذي كان يشرف على العمل الفدائي داخل مدينة الجزائر وضواحيها، إذ تمكن عناصر هذا الجهاز من إلقاء القبض على نصف سكان القصبة إبان معركة الجزائر. وكانت عمليات المداهمات لبيوت المشبوه فيهم، تتم في غالب الأحيان ليلا، وذلك للحيلولة دون وصول خبر اعتقالهم لزملائهم الآخرين، مما يوفر لهم الوقت الكافي لفرارهم.

من المهام الأساسية التي تكفل بها هذا الجهاز، تشكيل خلايا من العملاء داخل التجمعات السكانية عرفوا باسم: "Bleu Chauffe" مهمتهم مراقبة السكان وجمع المعلومات وكشف المشتبهين الذين يتعاملون مع الثورة، زيادة على زرع

الريبة والشك بين الأوساط الشعبية. وقد قدر الجنرال Salan عدد هؤلاء بحوالي 7500 عميلا [1].

وقد استطاعت المخابرات الفرنسية ومصالحها الأمنية، بواسطة هذه الإستراتيجية من استغلال المعلومات التي كان يجمعها هؤلاء، لتنفيذ عملية اختراق واسعة النطاق للتنظيم السياسي والإداري لجبهة التحرير الوطني ومن ثمة الوصول الى رؤساء الخلايا والأفواج وتصفيتهم وتدمير مخابئهم والاستيلاء على أسلحتهم .هذه الإستراتيجية مكنت هذه المصلحة من تحقيق نجاح كبير، خاصة بعد أن أفلح النقيب Leger فيما سمي في حينه la Récupération أو الاسترجاع، أي استمالة العديد من العناصر التي كانت محسوبة على جبهة التحرير الوطني وخلاياها الفدائية الى صف الإدارة الاستعمارية ، بواسطة مختلف الأساليب الممكنة ومنها التعذيب والتهديد والمساومة[2]. وتحولت هذه العناصر كأوراق رابحة في أيدي مصلحة Trinquier ورفاقه، استخدموها في تفكيك تنظيمات المنطقة المستقلة للعاصمة، وسقوط الكثير من قادة هذا التنظيم وخروج لجنة التنسيق والتنفيذ من مدينة الجزائر الى تونس.

إن من عوامل نجاح هذه المصلحة، هو إتباعها نفس الهيكلة التنظيمية التي سارت عليها تنظيمات جبهة التحرير الوطني في إدارة وتوجيه العمل السياسي والعسكري داخل المدن. فقد قسمت مدينة الجزائر الى دوائر أو مقاطعات ، والمقاطعات الى تجمعات سكانية فأحياء والأحياء الى شوارع التي تتفرع بدورها الى عمارات [3]. وقد طبق نفس التقسيم على دوائر الشرطة المتواجدة على مستوى المدينة. وعين على رأس هذه الوحدات مسئولا منتدبا من المصلحة بنائبين.

بفضل هذا التنظيم أصبحت كل الأحياء والعمارات والشوارع تحت المراقبة المشددة، فكل تنقل أو دخول أو خروج للأشخاص يتم التبليغ عنه من طرف مسئول العمارة الذي بدوره يسرع بإخبار مسئول الحي، وعلى هذا الأخير التوجه الى أقرب كتيبة من الفرقة العاشرة للمظليين لتقوم بالمهمة . و أرغم مسئولو الدوائر ونوابهم لحضور الاجتماع، الذي ينعقد كل خميس في مقر الولاية برئاسة المقدم Trinquier.

وقد حددت التعليمة الصادرة في 4 مارس 1957 مهمة مسئولي الأحياء والدوائر ونوابهم في ما يلي:

ـ تجميع المعلومات الواردة من رؤساء العمارات.

ـ تبليغ رؤساء العمارات بالتوجيهات والأوامر والمستجدات التي تصلهم من الهيئة العليا.

ـ استقبال التقارير الصادرة من رؤساء الأحياء التي أودعوها في مراكز الشرطة.

ـ مراقبة تصرفات وانضباط مسئولي الأحياء والعمارات، وقد يتخذون قرارات بطردهم في حالة عدم التزام أحدهم بالتوجيهات الصادرة عن الإدارة الاستعمارية [(4)].

كما كانت عملية اختيار رؤساء التجمعات السكانية تخضع لعدة شروط ومعايير ، وضعتها الإدارة الاستعمارية لتولي هذه الوظيفة، وكان على رأس هذه الشروط ؛ عدائية الشخص المرشح لجبهة وجيش التحرير الوطني.

ولتشديد الرقابة على السكان ومراقبة تحركاتهم، بادر النقيب Léger والرقيبSurcouf الى وضع بطاقة إحصائية لكل جزائري، تجمل الاسم والعنوان

وصورة صاحبها ورقم الحي وحرف التجمع السكاني الذي ينتمي إليه ورقم العمارة التي يقطنها. وألزم كل ساكن بحمل هذه البطاقة في تجواله، مع إظهارها أثناء عمليات التفتيش والمداهمة. وزيادة في تشديد الرقابة ، فرضت السلطات الاستعمارية على العائلات التوجه الى مكتب مراقبة السكان Bureaux de Control des Populations، للتبليغ عن كل شخص يقيم لديها أو يغادرها وتحديد وجهته وأسباب تنقله، وحسب Henri Alleug، فإن هذا النظام هو نفس النظام الذي طبقه الحزب الاشتراكي الألماني في الثلاثينات من القرن الماضي [5].

- المفرزة العملياتية للحماية (D.P.U):

كانت المهمة الملقاة على عاتق هذه المصلحة استقبال الأشخاص المشتبه الذين يتم تحويلهم من مصلحة الحماية الحضرية، أو الذين يتم القبض عليهم أثناء العمليات العسكرية. وحسب الجنرال Massu، فإن هذه الأخيرة تتكون من خبراء في تقنيات الاستنطاق أو تعذيب الأشخاص المشتبه بهم الذين يرفضون الاعتراف. وفي هذه المصلحة يتحدد مصير هؤلاء، فإما التصفية الجسدية أو إرسالهم الى مراكز اعتقال أخرى، حيث يخضعون إما لعمليات تعذيب أكثر قسوة وإما إطلاق سراحهم وهذا قلما ما يحدث في هذه المصالح.

ويشرف على هذه المصلحة مركز التنسيق بين الجيوش Centre de Coordination Interarmées الذي يرأسه العقيد Simoneau الذي أنتدب من مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة (SDECE) .وقد أنشئ هذا المركز من طرف الجنرال Paul Ely قائد الأركان العامة للجيش الفرنسي- في 27 أوت 1956 [6]. كانت (D.O.P) من أهم المصالح الذي أعتمد عليها مركز التنسيق في

تأدية عمله والمتمثل في تفكيك شبكات جبهة التحرير الوطني بكل الوسائل المتوفرة والمتاحة، وخاصة منها التعذيب بأبشع أساليبه وصوره القديمة والحديثة [7].

وصل عدد هذه المصالح الى 24 مصلحة رئيسية ، مدعمة بـ 38 ملحقة منتشرة في كامل ربوع الجزائر، الكل يدار بمديرية مركزية موجودة بمدينة الجزائر و6 مديريات جهوية على مستوى كل ولاية تاريخية . ويعمل بها حوالي 2500 شخص أغلبهم ضباط وصف ضباط منتدبون من مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة ومصلحة الأمن والاستعلامات التابعة للدفاع الوطني والقوات المسلحة [8]. يدير كل مصلحة ضابط برتبة نقيب وضابطين مساعدين له، ومن أربعة أو خمسة ضابط صف ،يساعدهم خمسة عشر الى عشرين فردا من جنود الاحتياط، وعدد من المترجمين من أصول أوربية أو الجزائريين [9].

وقد حددت الحكومة الفرنسية مهام ووظائف المفرزة العملية للحماية فيما يلي:

- القيام بأعمال الشرطة الجندرمة.
- تجميع المعلومات المتعلقة بالمجاهدين وتنظيمات جبهة التحرير الوطني ومصالحها الخاصة وتحويلها للمكتل الثاني في أقرب الآجال لاستغلالها.
- المشاركة في العمليات العسكرية مع مختلف الوحدات .
- توزيع الأشخاص الذين يتم الانتهاء من استنطاقهم الى مراكز الفرز والعبور .
- زرع العملاء والمرشدين بين الأوساط الشعبية [10].

أما عن عملية الاستنطاق فيتكفل بها عدد من ضباط الاستعلامات وصف الضباط، يساعدهم في ذلك عدد من المترجمين ذوي أصول أوربية وجزائرية[11]. وكان هؤلاء الضباط، عادة ما يبدءون استنطاق ضحاياهم، بأنهم يعرفون كل شيء عنهم وطبيعة النشاطات التي كانوا يقومون بها.وإذا رفض المشتبه به التعاون مع مستنطقيه ، يلجأ هؤلاء الى استخدام كل الوسائل المتوفرة والأكثر فضاعة التي ترغم المعتقل على الاعتراف والاستسلام . ولمواجهة العدد الكبير الذي يوجه الى هذه المصلحة، فإن هذه الأخيرة تلجأ لطلب مساعدة خارجية في كثير من الأحيان تكون من الفرقة العاشرة للمظليين [12].

أما عن طبيعة هذه الإستنطاقات، فيصفها أحد العاملين في هذه المصلحة قائلا : لقد كانت قائمة هذه الإستنطاقات دقيقة بداية من الاستنطاق البسيط أو الروتيني الى الاستنطاق المتقدم " Poussé " الى الاستنطاق المعمق "Approfondi " الى الاستنطاق المتقدم جدا "Très Poussé ". واستعملت هذه المصلحة الأساليب المتعارف عليها ضمن هيئة الوحدات مثل: الكلي بالسيجارة تيار جهاز اللاسلكي، إناء الغطس، وشيئا فشيئا تم استحداث وتجربة أساليب جديدة أكثر فعالية، لقد تم بذل مجهودات جبارة لعب الخيال فيها دور المساعد الى أن تم إتقان هذا الفن"[13].

ـ مركز الاستعلامات والعمليات C. R.A :

كانت مهمة هذه الهيئة استمرار وتوحيد العمليات بين مختلف المصالح والأشخاص والوحدات الاستعلامية الموضوعة تحت تصرف قيادة القطاع العسكري بالشرق الجزائري. و عين ضابطا مهمته الإشراف على تنسيق عمليات البحث

وعمليات ملاحقة التنظيم السياسي والإداري لجبهة التحرير الوطني. وأشتهر في هذا السياق كل من؛ العقيد Bertrand و الجنرال Lennuyeux والجنرال Gouraud والرائد Rodier. أما عن الهيئات التي تم تجميعها تحت إشراف هذه المصلحة فهي:

- الوحدات العملياتية للقطاع العسكري للشرق الجزائري.
- وحدات الجندرمة.
- المصالح الإدارية الحضرية و المصالح الإدارية المختصة.
- المصالح المدنية: الشرطة القضائية، وشرطة المخابرات العامة وشرطة الطيران والحدود والسكك الحديدية، والشرطة الحضرية. ومجموعة الحرس الجمهوري.
- مجموعة من المغاوير أو الكوماندو [14].

وكان مركز هذه الهيئة في مزرعة "مزيان " la Ferme Ameziane" التي تعقد فيها اجتماعات دورية لتجميع المعلومات المحصل عليها من مختلف المصادر والمتعلقة بالتنظيم السياسي والإداري لجبهة التحرير الوطني ودراسة العمليات المنجزة واتخاذ القرارات وتوجيه عمليات البحث.

وفي هذه المزرعة كان يتم توجيه كل المشبوهين الذين يتم القبض عليهم من طرف كل الوحدات المختصة في الشرق الجزائري، اعتمادا على معلومات أو وشاية أو بعد إجراء مراقبة للهويات. وبعد وصولهم إلى المزرعة يتم تقسيمهم إلى مجموعتين، المجموعة الأولى تضم الأشخاص الذين يجب الإسراع في استنطاقهم والمجموعة الثانية يوضع أصحابها على قائمة الانتظار[15]، إذ يؤخذون إلى إسطبلات قديمة حيث يمنع عنهم الغذاء لمدة تصل إلى ثمانية أيام وفي بعض الأحيان أكثر من ذلك.

مكاتب الشؤون الاهلية:

استعانت الحكومة الفرنسية بمصلحة الشئون الجزائرية والصحراوية[16] الملحقة بالمؤسسة العسكرية للإشراف على تكوين الإطارات المتخصصة التي تسير وتشرف في آن واحد على إدارة شئون المصالح الإدارية المختصة، مع توفير كل الإمكانات المالية والمادية الضرورية لها لضمان نجاح المهام المسطرة لها[17].

جاءت فكرة إنشاء المصالح الإدارية المختصة[18] ، بعد فشل السلطات الاستعمارية في التحكم في تطور الاضطرابات الواقعة في الجزائر والتي أرجعتها إلى غياب الإدارة المحلية، وانعدام التواصل بين الجزائريين والإدارة الفرنسية ونقص المعلومات الضرورية لتحقيق أي انتصار عسكري. ولا يتأتى لها فهم ما يحدث دون إقامة نظام إداري فعال وبخاصة في المناطق الأكثر اضطرابا، يعيد الثقة والاطمئنان للسكان، ويعمل على تطبيق الإصلاحات الموعودة التي جاء بها الحاكم العام jacques Soustelle[19].

وبدأ تجسيد الفكرة في ربيع 30 أفريل 1955 عندما أنشأ jacques Soustelle قيادة مدنية وعسكرية في الأوراس وتعيين الجنرال Parlange لقيادتها .وقد خول هذا المنصب للجنرال الإشراف على السلطات المدنية والعسكرية بما فيها الإدارة والشرطة و وكل الفرق العسكرية المتواجدة بالناحية الشرقية. ولما كان هذا الجنرال من ضباط الشئون الأهلية القدماء فقد كلف من قبل جاك سوستيل بالقيام بعملية نموذجية قوامها 14 ضابطا من الشئون الأهلية و9 ضباط من الشئون الصحراوية، كان الجنرال قد استقدمهم من المغرب بعد أن أجروا تكوينا قصير المدى[20] يؤهلهم للقيام بالوظيفة المحددة لهم، ويكونوا " قلب فرنسا

النابض في كل دوار"[21]. وقد لعب كل من المفتشون العامون الثلاثة؛ Teranier – Partiot – Parlange وهم من قدماء مصلحة الشئون الأهلية [22]، دورا مؤثرا على الحاكم العام ، للمضي قدما في تجسيد أفكارهم، وخاصة وأنهم كانوا ضمن الحاشية المقربة له، التي تقرر السياسة العامة الواجب إتباعها لمعالجة القضية الجزائرية.

يمكن تفسير تكليف المؤسسة العسكرية الفرنسية القيام بهذا الدور، إلى قلة المتخصصين في مجال العمل الإداري المدني لإدارة شئون البلديات المختلطة المستحدثة، وأيضا للصعوبات التي واجهت الحكومة في توفير العدد اللازم من الإداريين وبالسرعة التي تتطلبها المرحلة [23]. ولهذا نجد أن أغلب مستخدمي هذه المصالح تم انتقاءهم من المؤسسة العسكرية. فهم إما ضباط في مصلحة الشئون الجزائرية والصحراوية أو مجندون أو احتياطيين أو ضباط عاملون من مختلف تشكيلات الجيش الفرنسي. و هؤلاء هم الذين سيشكلون المصالح الإدارية المختصة les Sections Spécialisées Administratives المعروفة ب: S.A.S [24]. وظهرت هذه التسمية رسميا في الوثائق الفرنسية لأول مرة ، في القرار الذي أمضاه jacques Soustelle والمؤرخ في 26 سبتمبر 1956، والذي أنشأ هذه المصلحة وألحقها بالديوان العسكري التابع للحكومة العامة. وقد أوضحت المادة الرابعة من هذا القرار مهام ضباط المصالح الإدارية المختصة، والتي بموجبها نقلت السلطات المدنية للإداريين إلى أشخاص عسكريين.

وتوسعت صلاحيات هؤلاء الضباط، بصدور مرسوم 8 جويلية 1957 الذي نقل لهم اختصاصات ضباط الشرطة القضائية. أما مرسوم 1019 /59 المنشور

بالجريدة الفرنسية، فقد منح لهم قانونا الترتيب الإداري المدني وحسب هذا المرسوم، فإن ضابط المصلحة هو ممثل رئيس الدائرة أو المقاطعة مما يجعله أداة اتصال بين رئيس المقاطعة ورئيس البلدية. ويساعد رؤساء البلديات على القيام بمهامهم التي يخولها لهم القانون، ويقترح مشاريع التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلديات ويسهر على تجسيدها [25]. أما عن عدد هذه المصالح فقد ارتفع من 30 مكتبا إلى 490 مكتبا من سنة 1955 إلى سنة 1956. ومن شهر جانفي 1957 إلى شهر جويلية 1958، وصل عددها إلى 590 مصلحة [26]. وحسب آخر إحصائية فرنسية، أصدرها المكتب الثالث، فإن هذا العدد سيرتفع ليصل إلى 688 مصلحة، وهذا إلى غاية 10/28/ 1961[27].أما إجمالي عدد العاملين في هذه المصالح من العسكريين والمدنيين، فقد وصل إلى 24750 موظفا، موزعين على الشكل التالي:

ـ الضباط العاملين والاحتياطيين: 717 عنصرا.

ـ صف الضباط: 566 عنصرا.

ـ المجندين: 532 عنصرا.

ـ الملحقين من المدنيين : 3700 مدني.

ـ المخزن : 20.189 عنصرا [28].

تشكيل وتنظيم المصالح الإدارية المختصة:

كانت كل مصلحة من المصالح الإدارية المختصة تتشكل من:

- ضابط المصلحة: وهو رئيس المصلحة.
- نائب المصلحة: وهو في أغلب الأحيان من العسكريين برتبة ضابط صف.

- ثلاثة ملحقين من مصلحة الشئون الجزائرية مهمتهم الإشراف على الترجمة والمالية والاتصال.
- عدد من المجندات الفرنسيات المرشدات أو المساعدات الاجتماعيات (ASSRA) Adjointes Sanitaires et Sociales Rurales Auxiliaires من المصلحة الآنفة الذكر. مهمتهن التقرب من النساء الجزائريات وإدماجهن في الحياة الأوربية،
- مفرزة لحماية المصلحة وموظفيها ، مشكلة من عناصر " المخزن" ، يجندهم ضابط المصلحة . ويتراوح عددهم بين 30 إلى 50 عنصرا من أصول مسلمة أو أوربية.
- عتاد مادي، يتمثل في عدد من السيارات والشاحنات، جهاز إرسال واستقبال، كمية من الأسلحة والذخيرة .

وقد تقوم الحامية العسكرية القريبة من المركز، بمد المصلحة بطبيب ومدرس أو مدرب[29]. ولم يكن هذا العدد من الموظفين قارا، وإنما يخضع لعدة اعتبارات منها مثلا؛ استتاب الأمن، العزلة، وجود المركز بالقرب من التجمعات السكانية. أما عن الأماكن التي تتواجد فيها المصالح الإدارية المختصة، فقد اختيرت بعناية فائقة، إذ نجدها في مزارع محصنة وفي المداشر والقرى وفي بنايات أعيد تهيئتها. وفي خطوة ثانية بنيت لها أبراج خاصة، وصل عددها الى 270 برجا تسير من طرف 700 مصلحة تابعة للشئون الأهلية. وتمتد مسؤولية المصلحة على مساحة تتراوح بين 150 ك/م إلى 250ك/م يقطنها حوالي 2000 إلى 3000 نسمة[30]. وتضم هذه الأبراج في أغلب الأحيان، تجمعا لعدد من المصالح منها

مدرسة، مركز تدريب، قاعة المعاينة والعلاج موضوعة تحت إمرة طبيب، وكالة بريدية، سوق، سكنات عائلية لسلك الموظفين ، ومركز إداري، وفلاحي [31].

يتم اختيار ضباط الشئون الأهلية في أغلب الأحيان، من بين الضباط العاملين في الجيش الفرنسي المتطوعين لمدة تتراوح بين 6 أشهر إلى ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وفي البداية أعتمد مبدأ التطوع إلا أن السلطات الفرنسية تخلت عن هذا المبدأ ، بعد أن لاحظت عدم تحفز الكثير من هؤلاء الضباط على الاستمرار في هذا العمل، رغم الامتيازات الممنوحة المادية لهم [32].وأمام هذا الأمر، فتح المجال للاحتياطيين للالتحاق بهذه الوظائف .

قبل التحاق هؤلاء الموظفون بمراكز عملهم، يتلقون تكوينا إداريا متخصصا ومبادئ اللغة العربية واللهجات المحلية، ودروسا في علم الاجتماع الإسلامي. زيادة على تربصات تطبيقية ورحلات دراسية ، ويدوم هذا التكوين سنة دراسية كاملة [33] . وفي هذا السياق، كانت الدفعة الأولى المتخرجة مشكلة من القادمين من الهند الصينية [34].

مهام المصالح الإدارية المختصة:

أ – المهام الإدارية:

من المهام الإدارية التي حددتها المراسيم الفرنسية لضابط المصلحة الإدارية الأهلية، أنه يمثل السلطة المركزية ومسئول الحالة المدنية والوسيط بين الإدارات الحكومية، زيادة على إشرافه على المفوضيات الخاصة، زيادة على أنه يحدد ويرسل إلى وكيل الوالي الاحتياجات المحلية. ومنه، يتضح أن ضابط المصلحة

الإدارية المختصة يلعب دور رئيس البلدية والمجلس البلدي في آن واحد [35]. وتجلى ذلك، عندما ألغيت البلدية المختلطة في 15 جانفي 1957 ، ولما كان عدد البلديات كبيرا حوالي 1468 بلدية، أنشأت السلطات الاستعمارية المفوضيات الخاصة. فمن بين 568 ضابطا، كان حوالي 356 من هؤلاء الضباط رؤساء لهذه المفوضيات [36]. ومن المهام الإدارية الأخرى التي كلفت بها هذه المصالح، تحضير الانتخابات العامة والبلدية ودفع السكان للمشاركة فيها، باستخدام مختلف وسائل الترغيب والترهيب المتوفرة.

زيادة على ما سبق، كان لهذه المصالح مهمة إدارية أخرى تمثلت في القيام بعمل إحصائي لعدد السكان على مستوى كل مركز، تدون فيه معلومات عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي لكل عائلة ومصادر دخلها ومكانتها الاجتماعية، وكل المعلومات التي تفيد الإدارة الاستعمارية في تقوية سيطرتها على السكان[37].

ولإرغام السكان على الارتباط بالإدارة الفرنسية، سارعت الحكومة الفرنسية إلى إقامة فروع إدارية متعددة الأغراض في مراكز المصالح الإدارية المختصة، يتم فيها الإعلان عن الوفاة والولادة واستخراج البطاقات التعريفية وتقديم طلبات القروض الفلاحية واستلام منح التقاعد وتسوية أوضاع المحاربين القدماء [38].

ب - المهام الاجتماعية والتربوية :

ـ تأمين الرعاية الصحية للسكان بواسطة مركز المساعدة الصحية المجانية Assistance Médicale Gratuite (AMG) و-Equipes Médico sociales Itinérants التي يشرف عليها الجيش الفرنسي ـ و الصليب الأحمر الفرنسي [39].

ـ توزيع المواد الغذائية مثل الدقيق والحليب ووصلات الحبوب ، الملابس الأدوية [40].

ـ فتح المدارس ومراكز التكوين المهني المتخصص [41]. وقد فتحت هذه الأخيرة من أجل تأطير الشباب الجزائري قبل الخدمة العسكرية، بإعطائه تربية بدنية وتربوية ومدنية تحت إشراف ضابط المصلحة. وتطورت هذه المركز إلى مراكز تكوينية للعديد من المهن، وقد وصل عدد المراكز المؤطرة من قبل هذه المصالح سنة 1960 إلى حوالي 400 مركز تمهين و402 مركز تكوين للكبار[42]. و لم تقتصر الإستراتيجية الفرنسية في هذا الميدان على الذكور، وإنما وجهت اهتماماتها للعنصر الأنثوي لما له من أهمية أساسية في المجتمع الجزائري. فأنشأت عددا من المراكز للعناية بشئون المرأة الجزائرية وتعليمها مهنا ، وتشجيعها على الخروج من المنزل استدراجها لتندمج مع قيم ومبادئ المجتمع الفرنسي الغربي والالتقاء بمثيلاتها في هذه المراكز التي تشرف عليها مشرفات ملحقات بالمصلحة الإدارية المختصة [43].

ج - المهام السياسية و العسكرية :

إن المتتبع للأدوار المتعددة للمصالح الإدارية المختصة خلال الثورة التحريرية، يلاحظ أن المهمة الأساسية لم تقتصر على الوظائف المدنية المشار إليها سابقا، بل حتى أن هذه الأخيرة لم تكن سوى أدوار ثانوية ومرحلية. فالهدف الحقيقي الذي أنشئت من أجله، كان مراقبة الجزائريين والبحث عن المعلومات السياسية والعسكرية المتعلقة بالثورة، ومن ثمة تدمير التنظيم السياسي والإداري الذي أقامته جبهة التحرير الوطني بين السكان[44] . وكذلك تشجيع الجزائريين على الانضمام إلى جانب فرنسا، فرديا وجماعيا. زيادة على المشاركة مع الجيش الفرنسي

في العمليات العسكرية ونصب الكمائن لوحدات جيش التحرير الوطني[45]، باعتبار أن ضابط المصلحة الإدارية المختصة " مستشار تقني للسلطات العسكرية" وذلك لمعرفته بالبلد وسكانه، يساعد الجيش في مهمة التهدئة، وينوب عنه في إعادة الأمن والاستقرار.

ولتحقيق هذا الهدف وضعت تحت تصرفه مجموعات من القوات الإضافية مشكلة من المخزن أو الحركة[46]. وفي بعض الأحيان أسندت السلطات الاستعمارية إلى هذه المصالح مهام عسكرية بحتة ، فظهر ما يسمى بالمصالح الإدارية المدعمة SAS Renforcées وصل عددها في شهر سبتمبر إلى 8 موزعة بين الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة.

وكانت عملية مراقبة السكان تتم بالتنسيق مع بقية المصالح الإدارية والأمنية الأخرى مثل المخابرات، الجندرمة، الشرطة، لمساعدتها على إلقاء القبض على المشتبه بهم، وفرض الغرامات والتحقيق في السرقات وإرسال التقارير ومنح الجوازات والرخص والشهادات[47]. وهذا ما جعلها أن تتحول إلى مراكز تعذيب واستنطاق، دفعت بالعديد من الشباب الجزائري للالتحاق بجيش التحرير الوطني[48]. فقد كانت هذه المصالح هي الجهة المخولة في مناطق نفوذها على منح رخص نقل البضائع وشهادات الإقامة وكل الوثائق الإدارية الأخرى، كل هذا الكم من الوثائق ليحمل تاريخ صدوره ومدة صلاحيته، فمثلا رخص المرور كانت صلاحيتها تتراوح مابين يوم إلى ثمانية أيام، ويوم واحد لأقل من 20 يوما.

وكان الأشخاص الراغبون في زيارة ذويهم خارج قريتهم، عليهم بإظهار شهادة الإحصاء والصالحة لمدة أقصاها شهران. وكان المضيف والمستضيف محل

تحقيق للتأكد من أنهما غير مطلوبان من العدالة الفرنسية [49]. وزيادة في تشديد إجراءات الرقابة على تحركات وتنقلات السكان ، أخضع هؤلاء في القرى والمداشر إلى أسلوب التربيع العسكري الذي طبقه Robert Lacoste على أحياء مدينة الجزائر في 4 مارس 1957، بعد سلسلة العمليات الفدائية التي تعرضت لها المدينة . وحتى السكان الرحل لم يسلموا من هذه الطريقة، إذ كانت توضع علامات على الخيام متكونة من حرفين الأول يدل على البلدية والثاني على الدوار، وكتبت بطريقة يمكن أن ترى من الجو [50].

وكان تنقل المواد الغذائية يخضع لمراقبة صارمة ، فقد كان نقل البضائع في تجاه المدن الكبيرة، يتطلب إذن بالمرور صالح لمدة تتراوح ما بين 2 إلى 3 أشهر، أما الكميات الكبيرة من المواد الواسعة الاستهلاك ، مثل القهوة والسكر والزيت فقد كان أصحابها يخضعون للتحقيق. ومحاولة منها لمنع وصول المواد التموينية لوحدات جيش التحرير الوطني، أخضعت السلطات الاستعمارية، امتلاك الأشخاص لهذه المواد للتحديد، فكان على كل شخص أن لا يمتلك أكثر من 10 ك/غ من السميد في الشهر ، وأقل من 100 ك/غ منه للعائلة الواحدة .

أما المهمة الثانية، فكانت البحث عن المعلومات على المستوى العسكري والثقافي والاجتماعي، التي تمكن السلطات الاستعمارية من القضاء التنظيم السياسي والإداري لجبهة التحرير الوطني، مهاجمة وتتبع وحدات جيش التحرير الوطني، تكثيف العمل النفسي والدعائي بين السكان [51]. وقد اعتمدت إستراتجيتها للوصول لتحقيق هذه الأهداف على ما يلي:

ـ تخصيص مبالغ مالية سرية لشراء ذمم بعض الجزائريين، وتحويلهم إلى عملاء وخونة يزودون المصالح الاستعمارية بالمعلومات التي توصلهم إلى القضاء على الثورة [52]. و من الأساليب المستخدمة من قبل هذه المصالح، استغلال الاختلافات العرقية وتعميق مبدأ فرق تسد [53]. وكذلك البلاغات الكاذبة المثبطة للمعنويات و الحملات الدعائية بواسطة مكبرات الصوت في الأسواق والساحات وقاعات العرض السينمائي، وأيضا إرغام المساجين والأسرى على الاعتراف بأسرار الثورة، والتلويح لهم بالتهديد والوعيد الذي سيلحق بأسرهم في حالة رفضهم التعاون مع جلاديهم. وقد اعترفت في العديد من تقاريرها، بفشل هذه الإستراتيجية، أولا، بسبب الإجراءات المتخذة من طرف جبهة وجيش التحرير الوطني ضد هؤلاء الخونة والعملاء. وثانيا؛ قوة ومقدرة التنظيم السياسي والإداري الذي أنشأته جبهة التحرير الوطني لتأطير وتنظيم الأوساط الشعبية ، إذ يذكر أحدهم وهو في نفس الوقت ضابط لإحدى المصالح الإدارية ، بالقول: " نبحث عن هذا التنظيم وندمره، لكن يعيد بناء نفسه مرة ثانية ، فأعضاءه متواجدون في كل مكان، وعلى استعداد تام للتضحية، ورغم قلتهم فهم يتميزون بفعالية فائقة ومنظمة " [54] .

ومحاولة منها، لتضييق الخناق على نشاط جبهة وجيش التحرير الوطني في التجمعات العمرانية الكبيرة، سارعت الحكومة العامة إلى إنشاء مصالح شبيهة، عرفت باسم: " المصالح الإدارية الحضرية " les Sections Administratives Urbaines [55]. وقد برر الجنرال راؤول سالان Raoul Salan الإجراء بالنجاح الذي حققه هذا الأسلوب، يقصد نظام المصالح الإدارية المختصة، في القرى

الداخلية، مما دفعنا إلى إقامة المصالح الإدارية الحضرية، وأيضا من أجل كسب سكان الأحياء القصديرية أو العزاب المنعزلين عن وسطهم الطبيعي [56].

موقف الثورة من مصالح الشئون الإدارية الخاصة:

منذ الوهلة الأولى شعرت جبهة التحرير الوطني بالخطر الذي قد يصيب الثورة، إذا لم تسارع إلى الوقوف في وجه حملات الدعاية، وزرع الريبة والتشكيك في نفوس الجزائريين. وكان أول تصدي في 24 مايو 1955، عندما قام الشهيد بشير شيحاني باغتيال الإداري الفرنسي Dupuy والاستيلاء على وثائقه ، ومنها تقريره إلى الجنرال Parlange وتلت هذه العملية إنشاء فرق من الكوماندو الدائم، متخصص في تصفية الضباط الفرنسيين والمتعاونين معهم من الجزائريين . منع السكان من إقامة أي اتصال أو علاقات مع هذه المصالح تحت طائلة العقاب[57]، مثل رفض دعوة هذه المصالح لهم بالمشاركة في الانتخابات، وحضر حمل البطاقات، وعدم الاستجابة للإغراءات المادية، تشديد الرقابة على الإداريين والمحاربين القدماء والقياد.

ولم تكتف جبهة التحرير الوطني بهذه الإجراءات بل راحت تكثف من هجماتها ضد المصالح والأهداف ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي التي أقامتها هذه المصالح، وذلك بشن العمليات العسكرية ونصب الكمائن ضد دوريات المخزن المكلفة بحماية أبراج هذه المصالح. وفي نفس الوقت أنشأت نظام المجالس الشعبية [58] على مستوى الحي والقبيلة والعرش ثم الدشرة أو القرية، مهمته التكفل بتأطير السكان وتوعيتهم بخطر الانصياع وراء الدعاية الفرنسية، وفي نفس الوقت تكثيف الدور الاجتماعي ، من خلال مساعدة عائلات المساجين

والشـهداء. و كانـت النتيجـة، أن اسـتطاعت جبهـة التحريـر الـوطني ومـن خـلال جهازها السياسي والإداري، من إرغام الإدارة المحلية على الاسـتقالة أو التعـاون مـع الثورة [59].

أما عن الخسائر المادية والبشرية التي ألحقتها الثـورة بهـذه المصـالح، فإننـا لا نملك إلا الإحصائيات الفرنسية التي أهملت الخسائر المادية وذكرت فقط الخسـائر البشرية وحتـى هـذه الأخـيرة، أخضـعت حصـيلتها لمـا يخـدم المصـلحة الفرنسـية. وحسب هذه الإحصائيات، فإن عدد القتلـة مـن العـاملين في هـذه المصـالح ومنـذ تأسيسها إلى غاية 9 مايو 1960 وصل إلى 77 ضابطا. أما عدد القـتلى مـن الملحقـين وعناصر المخزن، فقد وصل إلى 441 عنصرا [60].

الهوامش :

1 - Raoul Salan: Mémoires de FIn d'un Empire , tome 3 , Presse de la Cité, paris 1972, p. 53.

2- Roger, Trinquier : le Coups d'Etat du 13Mai, Esprit, 1962. p 31.

3- ibid , p. 53 .

4- henri, alleug : op,cit, p. 449.

5- ibid , p. 450 .

6- Jacques Isnard : << les DOP étaient Chargés des Interrogatoires Musclés. in le Monde, 1 Dec 2000.

7- Un Fonctionnaire de la Torture raconte : Nous avons fait une Sale Besogne elle n'a servi à rien. Nouvel Observateur 14 Dec 2000.

8- jacques, isnard: op,cit.

9-Un Fonctionnaire de la Torture raconte : op,cit.

10- Raphaeil, Branche : la Torture pendant ....p.p. 198-199.

11- Comes (jean-pierre): << Ma >> Guerre D'Algerie et la Torture, j'étais lieutenant dans les D.O.P , l'Hamathan, paris, 2002.

12- Alistair Horne : op,cit. p. 207-12.

13-Un Fonctionnaire de la Torture raconte : op,cit .

14- Vidal, Naquet: les Crimes de l'Armée Francaise . Paris, Francois Maspéro, 1982 .p.119.

15 - حددت المراسيم الفرنسية مهمة هذه المصلحة ضمان كل مهام التأطير وتزويد الوحدات الإدارية والمجموعات المحلية بالموظفين المختصين في الشأن الجزائري . أنظر:

Jacques Frémeaux : les SAS, in: Magazine de la Guerre d'Algérie, n 3, Mai/Juin Shat : 1 H 1206 D 1: Note d'Information sur le Service des Affaires Algériennes et la Mission des Chefs de SAS. 9mai 1960. 2002. p.p. 24 -25.

16 – (Mathias, (Gregor) : les sections administratives spécialisées en Algérie entre idéal et réalité 1955-1962. L'harmattan, histoire et perspectives méditerranéennes. paris, 1998, p19.

17 – أنشئت المكاتب العربية من قبل الجنرال Trézel في أفريل 1833 وعهد بها إلى الجنرال Lamoricière. وكانت المهام الموكلة لها هي أن تكون على اتصال دائم مع السكان ومراقبة الإدارة القبلية. وفي فيفري 1844 توسعت صلاحياتها الى النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية .فتحولت الى شرطة تراقب الطرق والأسواق والمؤسسات الدينية والعدلية زيادة على التحقيق في الجرائم والجنح وأي تحرك ضد السلطة والإدارة الفرنسية. والإشراف على الحالة المدنية وجمع الضرائب وتجنيد الموارد الأهلية لخدمة الجيش الفرنسي والاستيطان وتوزيع المئونة وأعمال السخرة. عن هذه المكاتب وأدوارها ومهامها أنظر:

-Jacques, Frémeaux: les Bureaux Arabes dans l'Algérie de la Conquête. Paris, Denoël, 1993. p.p. 13-18, p.p. 213-278.

-Yacono, xavier: les Bureaux Arabes et L'évolution du Genre de Vie Indigène dans l'Ouest du Tell Algérois. 1, Paris, Larox, 1953. p.p. 12-14, p.p.30-79.

18 – للتوسع في خلفيات إنشاء مصالح الشئون الأهلية المختصة وتطورها ومهامها والمراسيم والقوانين المسيرة لها والطرق والأساليب الواجب إتباعها لكسب ثقة السكان، بالإضافة عن معلومات مهمة تخص المشاكل الإدارية والسياسية والاقتصادية. أنظر:

- Bulletin de Liaison et Documentation des Personnels Civils et Militaires des Affaires Algériennes. oct – nov 1960.

- Bulletin de Liaison des Anciens des Affaires Algériennes.

- Français et Françaises de bonne volonté, l'Algérie a besoin de vous, Paris, imprimerie G Lang, 1 trimestre 1958.

- Notice Provisoire sur le Service des Affaires Algériennes , Alger , Gouvernement Général, Décembre 1955.

- Guide de l'Officier des Affaires Algériennes. Paris , Imprimerie G. Lang , 4 Semestre 1957.

19- Claude Collot: Traditions et Innovation dans l'Administration Française : l'Expérience Algérienne de 1955 à 1962 . p 632.

20 - Courriere ,yves: le temps ..... p. 197.

21 -Revue Esprit : N 300, novembre 1961, p577.

22 - Shat, 1H 1206 D 1 : les Sections Administratives Spécialisées et les Officiers des Affaires Algériennes. Mai 1957. p1

23 - ibidem .

24 - Mathias ,Gregor : op, cit . pp 26-27.

25 - IBID, p. p. 157-158.

26 - Shat: 1 H 2028 D I : Situation des SAS et Maghzens a la date 28/10/1961 d'après les Statistiques de la Délégation Générale.

27 - أنظر الملحق رقم: 11

Shat , 1H1206. dI : Note d'Information .....

28 - Mathias, (Gregor) : op. cit . p. 39 .

- Shat, 1H 1206 D 1: op , cit . pp3.

- Guiffray, Louis : On m'appelait Boulahya, Paris,France Empire, 1959, p 38

29 - Philippe Bourdrell : op cit. p. 249.

Shat , 1H 1206 D 1... p. p. 3- 4 .

30 - Montpeyroux, André de Brousse : l'Algérie aux Enchères ou les Clés de la Paix. Paris, ICP, 1957, p 47.

كثيرة هي الامتيازات والإغراءات التي وضعتها الحكومة الفرنسية ، لتشجيع الراغبين للانخراط في سلك الموظفين التابعين للمصالح الإدارية الخاصة . فبالإضافة إلى رواتب هؤلاء الضباط التي تراوحت ما بين 70.000 ف الى غاية 94.000 ف، وهذا الاختلاف مرده الحالة الاجتماعية لكل واحد. هناك علاوة المناطق العملياتية التي تمنح سنويا والمقدرة 24.000 .ف. وعلاوة الشئون الجزائرية التي تراوحت ما بين 9.000 .ف شهريا للمبتدئين الى 18.000 .ف للضباط القدماء. وقد منح رؤساء هذه المصالح علاوة على المنصب تراوحت بين 2.500 .ف و 5.000 .ف شهريا. كذلك هناك علاوة البعد عن الأهل والتي تصل إلى 1600.ف في اليوم الواحد وأخيرا منح هؤلاء تذكرة سفر سنوية (ذهابا وإيابا) بين الجزائر وفرنسا. أنظر :

- Annexe : Traitements et Indemnités Alloues aux Officiers du Service des Affaires Algériennes. Dans : Shat, 1H 1206. d1 ……. P.6.

- Français et Françaises de Bonne Volonté, l'Algerie a besoin de vous. op, cit.

31 - (Shat , 1H 1206 D 1: op , cit. p. 4.

32 - Vincent, Guy: Képi Bleu, Montigny–le–Bretonneux, Ed jeune pied–noir, 1988. p. 33

33 –Claude collot : op, cit. p. 146

34 – Ibid , p 147

35 - في هذا السياق أصبحت كل عائلة جزائرية لها ملفين ، الأول يتضمن معلومات عامة عن العائلة ورب العائلة ، والثاني أكثر تدقيقا ، صورا لأفراد العائلة إن وجدت ، الاسم واللقب ، شجرة النسب رقم البطاقة التعريفية، معلومات سوسيو . اقتصادية: مستوى المعيشة، العمل و صاحب العمل ، القبيلة ، الدوار .... أنظر :

Mathias, op, cit . p. 46.

36- Vincent, Guy : képi bleu, Montigny –le–Bretonneux, éditions jeune pied–noir, 1988. p.p 42–43.

37 - ضباط الشئون الأهلية وتصدي الثورة لهم . المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. الجزائر 1997. ص. 5.

38 - اعترف أحد ضباط هذه المصالح بحقيقة هذه المساعدات بالقول: " لم تكن المساعدات التي نملكها تسمح لنا أكثر من إبقاء السكان في مستوى الحد الأدنى الحيوي للحياة ".

D'Andoque, Nicolas : Guerre et Paix en Algérie . l'Epopée Silencieuse des SAS, on Littéraire, 1977. p 99.

كان يتم توزيع هذه المواد على سكان مراكز التجمعات، إلا أنها لم تكن كافية، فكل واحد من السكان كان يتلقى 120 غراما من الدقيق يوميا. Le Monde : 24 juillet 1959.

39 - لتأدية مهمتها التعليمية خصصت السلطات الاستعمارية مواردا مالية وبشرية وقروضا من أجل بناء وإعادة ترميم المدارس وكلفت المؤسسة العسكرية بتوفير المدرسين ، أما التجهيزات فتكفلت بها الدوائر الإدارية. وقد اعترف العديد من ضباط هذه المصالح، بأن

العديد من الأقسام الدراسية بنيت على أنقاض بنيات قديمة وحتى في خيم عسكرية وفي أي مكان . أنظر:

Courriere Yves : l'Heure des Colonels, les Feux du Despoir , t 2, Robert Laffont, 1990, p. p. 34-37.

40- (Mathias op, cit. p. 82.

41 - (Mathias op, cit. p. 83.

42 - من الأساليب المتبعة من طرف هذه المصالح لتضليل الجزائريين ؛ اختيار عدد من العملاء الذين يتم بثهم في الأوساط الشعبية للتجسس عن الثورة والثوار ، وكثيرا ما كان يتظاهر هؤلاء بأنهم ينتسبون إلى نظام الجبهة وذلك ببيانات مزيفة تعدها هذه المصالح ، مثل دفاتر الاشتراكات تحمل ختم جبهة أو جيش التحرير الوطني أو وثيقة السماح بالمرور . تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية . الولاية الرابعة: الجزء الأول، التقرير السياسي.. ص 132.ومن أساليبهم لإرغام السكان على الحضور إلى الاجتماعات الدورية التي يشرف عليها ضابط المصلحة ، هو ما ذكرته جريدة المجاهد على لسان أحد ضباط هذه المصالح ، متحدثا عن الكيفية التي يجمع بها الناس فقال : " إننا نذهب إلى المنازل فنجرد النساء من ثيابهن ونتركهن عاريات ، وعندما يأتي أزواجهن لطلب الثياب ، يضطرون لحضور الاجتماع ..." أنظر المجاهد: العدد 10، في 1957/9/5, ص.7.

43- Mathias op, cit . p. 108.

44 – Alquier, (Jean- Yves): Nous Avons pacifié Tazalt, Robert Laffont, Paris 1957. p.p. 219 – 220.

45 - Mathias op, cit . p 109.

46 – courriere , yves : le temps des leopards …… p. 99 .

47 – Guiffray , Louis : op , cit . p 121.

48- Maillard de la Morandais, Alain : l'honneur est sauf , paris , le seuil ,1990. P. 259.

49 -Shat, 1 h 2028 d l : Directive de Monsieur le Délégué Général du Gouvernement aux Autorités civiles et Militaires sur le rôle et la Mission des Officiers des Affaires Algériennes. 18 Mai 1959. P. 1. - (102) ibid , p 279.

50 – ضباط الشئون الأهلية وتصدي الثورة لهم. المرجع السابق، ص.6.

51 – (Dufresnoy , Claude: Des Officiers parlent ,Paris , Julliard, 1961, p.p. 123-126.

52 – (Service de l'Information du Ministre de l'Algérie : Action du gouvernement Mesures de Pacification et Réformes. Alger, Oct. 1957. P.34. نقلا عن : – Henri Alleug : op, cit. tome 2, p. 497.

5 – Claude , Paillât: Deuxième Dossier secret de l'Algérie 1954-1962 .Paris, Presse de la Cité, 1967. P. 177.

54 – أحسن بومالي : إستراتيجية الثورة الجزائرية ..... ص.251.

55 – France Soir : 6 Mai 1959.

56 – Shat, 1H1206 DI: Note d'information …… Annexe : Quelques Ordres de Grandeur concernant les Affaires Algériennes.

الفصل الخامس

أساليب ووسائل التعذيب الفرنسية خلال الثورة

لم تكن ممارسة التعذيب[1] مـن طـرف الفرنسـيين، وليـد الثـورة الجزائريـة، وإنمـا كـان ممارسـة قديمـة وسـلوك شـبه آلي بـالجزائر. ارتـبط بـأعمال الاضـطهاد والعنف والإبادة ومختلف أشكال القهـر التـي تفـنن في ممارسـتها ضـباط الجـيش الفرنسي من أمثال Saint Arnaud و Pellissierو Bugeaud [2] ، على الجزائـريين للقضاء على أية محاولة وطنية للتخلص من نير الاستعمار. أضحى رهـان اسـتخدام التعذيب ضرورة حتمية وإستراتيجية متبعة من طرف الإدارة الاسـتعمارية، تمكنهـا من الاحتفاظ بالجزائر الفرنسية، لأن " التخلي عـن الجزائـر سـيعتبر جريمـة وهـذه الجريمة لا نستطيع دفع ثمنها " كما قال Jacques Soustelle[3].

وتجلت ملامح هذه الإستراتيجية، مع تزايد الـوعي الـوطني الـذي أعقـب نهاية الحرب العالمية الثانية، الذي توج بانتفاضة الثامن من مايو 1945. وبعد هذا التاريخ تكفلت الأجهزة الأمنية الفرنسية ، ومنها الشرطة الجندرمة بمهمـة ملاحقـة الوطنيين الجزائريين والزج بهـم في السـجون والمعـتقلات وتعريضـهم لشـتى أنـواع التعذيب[4] .

و مـع انـدلاع الثـورة التحريريـة ، تصـاعدت وتـيرة اللجـوء الى اسـتخدام التعذيب ، كوسيلة لتركيع الشـعب الجزائـري وإذلالـه وتحطـيم معنوياتـه .بقيـت الممارسات غير الإنسانية المتبعة من طرف ضباط الجيش الفرنسي ضد الجزائـريين ، من المواضيع التي حرص الساسة الفرنسيون على التكتم والتعتيم عليها ، والحيلولة

دون تسرب أية معلومات قد تثير عليهم ردود أفعال داخلية وخارجية هم في غنى عنها . رغم أن كل القرائن والأدلة تبين أن التعذيب خلال الثورة أضحى أداة حرب مؤسساتية قائمة بذاتها ، تتلقى الدعم المادي والبشري والمعنوي من طرف الحكومات الفرنسية التي تعاقبت على حكم الجزائر . ولم تتوان هذه الأخيرة في تمكين هذه المؤسسة ورجالاتها ، بتوفير الغطاء القانوني لها الذي يجعلها بعيدة عن أية متابعة قانونية ، قد يعرقل سير عملها .وما يؤكد تورط الحكومة الفرنسية ، الوثيقة رقم 11 الصادرة في 1 جويلية 1955 ، أي قبل هجومات الشمال القسنطيني ، والممضاة من طرف وزير الداخلية Bourges Maunoury و وزير الدفاع الجنرال Kœnig، الموجهة الى كافة الوحدات العسكرية الفرنسية المتواجدة بالجزائر . مؤكدة أن الحرب مع جبهة وجيش التحرير الوطني هي حرب أمنية أكثر منها عسكرية. وأن عليهم بإطلاق النار على أي كائن حي يحاول الفرار من وجه القوات الفرنسية . وتضيف الوثيقة على ضرورة الإسراع باستخدام الوسائل والأساليب الأكثر قسوة، وأن تحقيق النصر لا يكون إلا باستخدام وتجنيد وتسخير كل الإمكانيات المتاحة [(5)].

مراكز التعذيب:

تعددت الأمكنة التي كانت مسرحا للممارسة التعذيب، وإن كانت هذه الممارسة قد انحصرت في بداية الأمر في ؛ السجون الكبرى في المدن ومراكز الشرطة الفرنسية . لكن مع تطور العمل المسلح الذي رافق اندلاع الثورة التحريرية، ولوضع حد لهذه الثورة والقضاء عليها، ضاعفت السلطات الاستعمارية الفرنسية

وبـوتيرة سريعـة، عـدد المراكـز لتـزج فيهـا تلـك الأعـداد الغفـيرة مـن الجزائـريين المعتقلين لأتفه الأسباب ولمجرد الشبهة والشك.

وقد تعددت وتنوعت تسميات هذه المراكز بـين محتشـد ومعتقـل وإيـواء وفرز وسجن ، إلا أنها كانت كلها ذات أهداف واحدة وأسـاليب وحشـية ترمـي الى قهر وإذلال الفرد الجزائري ، وتعريضه لشتى أنواع التعـذيب والقتـل . وبالإضـافة الى هذه المراكز ، كانت هناك أماكن أخـرى يمـارس فيهـا التعـذيب ، تـم اختيارهـا بعناية شديدة ، روعي فيها السرية و البعـد عـن أعـين النـاس ونكتفـي عنـا بـذكر أشهرها في مدينة الجزائر ومنها:

فيلا سانت رفائيل ـ فيلا سوزيني- الأبيار ـ فيلا السرية تيلملي ـ فيلا بـئر الطراريـة الأبيار ـ فيلا الناظور بئر مراد رايـس ـ كـازينو الكـورنيش حـي لابوانـت بيسـكات ـ مدرسة ساروي القصبة ـ مركز بيري في بئر خادم ـ قصر الإمبراطورية حـي الثغـريين ـملعب العناصر الحامة ـ بني مسـوس الثكنـة العسـكرية ـ دار البـوليس السرـي بوزريعة

وإعتمادا على الإحصاءات الفرنسـية الرسـمية فقـد وصـل عـدد الجزائـريين الذين زج بهم في المحتشدات [6] الى حوالي 3.000.0000 شـخص، وهـذا مـا أكـده ميشال روكار في تقريره المرفوع للحكومة الفرنسية.

وقد وصل عدد المحتشدات التي أنشأتها السلطات الاستعمارية عبر الـتراب الوطني إلى أكثر من2500 محتشد منتشرة في مختلف مناطق الجزائر. وقـد وصـف لنا التقرير صـنوف العـذاب والمعانـاة والمـوت البطـيء الـذي كـان يعيشـه هـؤلاء الجزائريون في هذه المحتشدات التـي كانـت تفتقـد لأدنى شروط الحيـاة الانسـانية

البسيطة. [7] أما مجموع الجزائريين في السجون [8] ومراكز الإيواء والإقامة الجبرية ومراكز الإعتقال[9] والعبور والفرز والمراكز العسكرية التابعة لمفارز العلمياتية للحماية دون حساب مراكز الشرطة والدرك الى حوالي 29.000 شخص . أما على الأراضي الفرنسية ، فقد وصل عدد الجزائريين في السجون الفرنسية الى حوالي 25000 شخص و6000 في مراكز الإيواء و5000 تحت الإقامة الجبرية .[10]

د ـ أساليب ووسائل التعذيب:

تبدأ عملية الاستنطاق، التي تعد مقدمة لأقسى أنواع التعذيب و يشرف عليها في أغلب الأحيان ضابط الاستعلامات، هؤلاء الذين تلقوا تكوينهم في تقنيات وفنون التعذيب وعمليات غسل المخ في العديد من المدارس المتخصصة. وفي غالب الأحيان تبدأ جلسات التعذيب. بطرح مجموعة من الأسئلة المرفقة بالضرب المبرح باللكمات والأرجل والقضبان الحديدية وأخمص البنادق أو السياط، لكامل أطراف جسم السجين وخاصة المناطق الحساسة كالوجه والعينين والكبد والبطن والأعضاء التناسلية [11].

وإذا لم يفلح الضابط في إرغام السجين على الاعتراف ينتقل المرحلة الثانية من طرق وأساليب التعذيب والتي حاولنا أن نلم بها اعتمادا على شهادات بعض المجاهدين والمجاهدات أو من خلال اعترافات الفرنسيين مدنيين وعسكريين، كانت لهم علاقة مباشرة وغير مباشرة، بممارسة التعذيب أو من شهادات العديد من المثقفين الفرنسيين المتعاطفين مع الثورة الجزائرية الذين تعرضوا هم أنفسهم لشتى صنوف التعذيب. وقد تعددت وتنوعت أساليب التعذيب وتقنياته الممارسة

على الجزائريين خلال عمليات الاستنطاق، من حيث فضاعتها وقسوتها وبشاعتها وما تركته من آثار معنوية ونفسية وجسدية على الجزائريين وما زالت لآثارها بادية للعيان. وقد اكتفينا في هذا السياق بأشهر الأساليب التي ذكرت في شهادات شهود العيان، لأن هذه الأساليب لم تكن موحدة في المعتقلات والسجون ومراكز الفرز والعبور التي أقامتها السلطات الاستعمارية في مختلف مناطق الجزائر لمواجهة المد الثوري. وإنما تختلف من مكان وآخر وهي تخضع للظروف المرتبطة بطبيعة ومكانة الأشخاص الملقى عليهم القبض، وكذا طبيعة الأشخاص المشرفون على عمليات الاستنطاق و أمزجتهم.

ومنه، فقد اكتفينا بسرد عينات فقط محاولين من خلالها إعطاء صورة متكاملة عن طبيعة المعاناة القسوة التي عومل بها السجناء والموقوفون من الجزائريين وحتى الفرنسيين أثناء إلقاء القبض عليهم من قبل السلطات الاستعمارية. وهذا ما أكده أحد أخصائي التعذيب والذي كان موظفا في إحدى مفارز العملياتية للحماية في شهادته المنشورة في جريدة " بقوله: " كان هناك مدارس فكرية مختلفة في هذا الشأن، منها من يحبذ استنطاق السجين وهو في وضعية أفقية وعار تماما ومقيد على سرير بيكو أو على خشبة ، ومنها من يفضل إجراء الاستنطاق في وضعية عمودية يقيد فيها السجين بحلقات مثبتة على جدار في وضعية سميت وضعية " الشمس". ويواصل شهادته ؛ أن عملية تغيير طرق التعذيب كانت جارية أثناء الاستنطاق ، مع كل ما يتضمن ذلك من ابتكار وارتجال واختراع في هذا المجال، وكل وسيلة مستحدثة كان يرحب بها " [12]

وقد لخص لنا المؤرخ الفرنسي- الشهير إينودي في كتابه الموسوم " مزرعة أمزيان ، تحقيق حول مركز للتعذيب خلال حرب التحرير الجزائرية " اساليب التعذيب بقوله: ... الحرق بموقد لحام المعادن، وقلع الأسنان ، والاغتصاب، والإيغار، والتفريغات الكهربائية، والخنق بالماء، والتغريق في مغطس حمام مملوء بالبول والبراز ، والخوزقة على الزجاجة ، والتعذيب بالبرد ، والتعليق من الأعضاء، وتعذيب الفسخ ، والتظاهر بالقتل ، ويتم عادة إحضار معتقلين لمشاهدة ضحايا آخرين ، ومع هذه الأساليب كلها يبقى المجال مفتوحا أمام تفنن الجلادين إذ بلغ الأمر بأحدهم أن يثقب الجماجم بالخارقة الكهربائية ".

ومن هذه الطرق والأساليب:

- **تعليق السجين من الأرجل أو الأيدي بواسطة حبل مدلى من السقف،** وفي أغلب الأحيان تتم عملية التعليق وأيدي السجين مثناه وراء ظهره لمدة طويلة. وقد تتم نفس العملية لكن بطريقة معكوسة ، إذ تكون الرأس الى الأسفل مع تعرية الجسم وتركه على هذه الحالة للبرودة أو الحرارة [13] .

- **التعذيب بالماء:** وتتم بواسطة إدخال أنبوب الماء في فم السجين مع رفع وتيرة ضغط الماء، ثم طرحه أرضا والضغط عليه بالأرجل، ليخرج الماء من جميع منافذ جسمه. يصف أحد المجاهدين هذا الأسلوب فيقول: " أسقطوني أرضا وقيدوا رجلي ويدي ثم وضعوا خرقة الكتان على وجهي وفتحوا الحنفية ، فتدفق الماء على كل جسدي وأمتلأ بطني ماء عبر فمي ومناخيري اللتين بدأتا تحرقاني. كان الخرقة ترفع ثم ترد بين فتراتى قصيرة ، ولما انهكت وضعوني على البطن فتجشأت قسطا من الماء ..." [14]

ويعترف أحد المشرفين على التعذيب على هذا الأسلوب في التعذيب بقوله: "... غالبا ما كان هذا التعذيب ينتهي الى موت السجين من جـراء تمـزق معدتـه أو احتقان بسبب الماء داخل الرئتين وكان المشرفون يخلطون بالماء مواد التنظيف مثل اليبول أثناء التعذيب مما كان يؤدي الى موت السجين " [15] .

ومن الطرق الأخرى التي يستخدم فيها الماء غطس رأس السجين في حوض ماء مع الضغط على مؤخرة رأسه لمنعه من استنشاق الهـواء.أو إرغامـه عـلى شرب المياه القـذرة المتعفنـة باسـتعمال قطعـة مـن الشـاش أو السـباحة في هـذه الميـاه وإرغام السجناء على تنقيتها من الفضلات فيها.[16] ومـن الطـرق الشـائعة المتبعـة باستخدام الماء ، نذكر أسلوب "القماط " اللف ، إذ يلف أو يربط جسـم السـجين كما يربط الرضيع، ثم يعلق من رجليه بحبل يدلى بعجلة من مكان مرتفع الى مـاء البحر ، ويبقى على هذه الحالة غارقا لعدة ثواني ثم يخرج وهـو يرتعـد مـن الـبرد وتتكرر العملية حتى يقر السجين أو يفقد الوعي أو يموت [17].

ـ **التعذيب بالكهرباء :** كان اللجوء الى هذا الأسلوب في التعذيب من أقسى أساليب التعذيب ضراوة وفظاعة لما يسببه من آلام حادة ، وأثار مادية على الجسم زيـادة على تأثيراته المدمرة على الجهـاز العصـبي للإنسـان . و قـد قضيـ عـلى الآلاف مـن الجزائـريين المشـبوه فـيهم دون محاكمـة ودون تـرك أي أثـر يـدل عـلى دخـولهم المعتقل أو السجن أو المصالح المختصة [18].

وقد كانت هذه الطريقة ، والتـي عرفـت ب :La Gengéne و تـتم بتمديـد المشتبه به على طاولة مع تقييد رجلاه ويداه وبطنه بأحزمة جلدية ، ثـم يشرـع في سكب كمية من المياه عليه لتسريع عملية تعميم التيار الكهربـائي عنـد إرسـاله.

ويتم توصيل التيار الكهربـائي بواسـطة سـلكين نـاقلين للشرارة الكهربائيـة مثبتـين بمصدر الطاقة، الذي قد يكون قار أو متنقل. وكان الجـلادون الفرنسـيون يختـارون في غالب الأحيان الأماكن الحساسة مـن الجسـم وهـي الأذنـان واللسـان والأعضـاء التناسلية والنهدان ، والطريقة الثانية ؛ هي تعريض الجسـم كلـه للتيـار الكهربـائي بواسطة إدخال الشخص في حوض مملوء بالماء ، أو ربطه على سلم حديدي متصـل بحوض من الماء ثم يمرر عليه التيار الكهربائي [19].

كانت كـل مراكـز الاعتقـال الفرنسـية تسـتخدم الكهربـاء كوسـيلة لتعـذيب الجزائريين ، ويمكن تفسير شيوع هذه التقنية ؛ بسـهولة نقـل الأجهـزة التـي تـوفر الطاقة الكهربائية مـن مكـان الى آخـر مـع إمكانيـة إخفائهـا ، وكـذا القـدرة عـلى التحكم في كميات التيـار الواجـب نقلـه لجسـم المشـتبه بهـم ، وفي الأخـير سرعـة الحصول على المعلومات ، بسبب شعور المشتبه بهم بالألم بسرعة[20].

ـ **التعذيب بالنار :** و من أساليب التعذيب الأخرى، المحبذة لدى هؤلاء الجلادون، التعذيب بواسطة النار، وذلك بعد شد وثاق السجين وتمديده على طاولة وهو عاري. وتتم هذه الطريقة إما بتوجيه فوهة آلة اللحام الى صدر السجين أو بطنه لتبدأ عملية الحرق ، وتتكرر العملية في أماكن أخرى من الجسم. ومن الطرق التي تستخدم فيها النار ، تسخين القضبان الحديدية الى درجة الاحمرار ثم إدخالها في فم السجين ليموت بطريقة لم تتوصل إليها حتى فرق النازية[21]. وكذلك رش أماكن متعددة من الجسم بالبنزين ثم يلهبون ذلك بالنار. وأستعملوا ايضا في هذا الأسلوب، المسبار الكهربائي الذي يوضع داخل الأعضاء التناسلية فيحدث حروقا لا تطاق من شدة الألم [22].

ـ **التعذيب المفضي الى الموت:** وكانت هذه الطريقة تتم بوضع العديد من المساجين في الأقبية وأحواض الخمور ، مما يؤدي الى موتهم اختناقا. إذ كانت هذه الأمكنة لا تتسع لأعداد الكبيرة من السجناء الذين يتم تكديسهم فيها، وخاصة وأنها ذات مساحة صغيرة تتراوح بين مترين وثلاثة أمتار مربعة ، ومزودة بفتحة في شكل ثقب قطره سبعين سنتمترا يدخل من خلالها السجين . وحسب تقرير لجنة الحماية فإن هذه الممارسة تسببت في موت العديد من الجزائريين. فمثلا، في عين يسر بتلمسان قتل يوم 15 مارس 1957 ما يقارب الخمسين جزائريا وبمرسى لكومب في معسكر قتل يوم 17 أبريل من نفس السنة ستة عشر جزائريا وبموزاية في البليدة قتل يوم 27 يوليو واحد وعشرون جزائريا ولقد وردت هذه المعلومات في المذكرة التي نشرها الجنرال بيدرون يوم 18 أبريل 1957 بعنوان "حوادث حديثة ". وأتهمت جريدة المقاومة العسكريين الفرنسيين بإلقاء قنابل مسيلة للدموع داخل هذه الأحواض [(23)].

ولا يسعنا المجال التطرق لباقي أنواع التعذيب التي مارسها الفرنسيون على الجزائريين[(24)] ، لأنها كثيرة ومتنوعة و فضيعة، تدل على أن هؤلاء، لم يتوانوا لحظة في استخدام كافة الوسائل والأساليب التي تمكنهم من الاحتفاظ بالجزائر ولو كان ذلك بانتهاج ممارسات فضيعة وغير إنسانية مناقضة تماما للشعارات التي كانوا يتغنون بها أمام العالم منذ سنة 1789 .ومن الطرق الفظيعة و اللاإنسانية التي نذكر ها في هذا السياق ؛ النجر، إذ يقيد السجين بصفة محكمة فوق طاولة تستعمل كمنضدة، ثم يحرث فخذه أو ذراعه أو ظهره بواسطة منجر تماما كما

تكشط الأخشاب وفي بعض الأحيان كان المظليون يذرون الملح فوق الجراح على سبيل التسلية [25].

كانت عمليات التعذيب والاستنطاق تجرى في أماكن يتم اختيارها بدقة وبمواصفات معينة ، ومنها على سبيل المثال، أن تكون هذه الأماكن بعيدة عن أعين الناس وغير مرئية ، حتى في داخل هذه الأماكن ، فإن الغرف المخصصة للاستنطاق والتعذيب ، يجب أن تكون محاطة بعدد من الغرف الفارغة والمهملة، وأن تكون جدرانها مغلفة بمواد عازلة للصوت [26].

ـ الحرب النفسية والدعائية أو غسيل المخ:

يعود اهتمام السلطات الاستعمارية بموضوع الحرب النفسية والدعائية وأهميتها[27]، إلى التجربة المكتسبة من حرب الجيش الفرنسي ـ في الهند الصينية والهزيمة النكراء التي لحقت بشرف ومكانة المؤسسة العسكرية الفرنسية. و بذلك أضحت هذه الحرب بالنسبة للقادة العسكريين الفرنسيين، درسا لا يمكن نسيانه دون الوقوف على الأسباب والخلفيات الكامنة وراء هذه الهزيمة. فبدأت المؤسسات العلمية المختصة التابعة لوزارة الدفاع الفرنسي ـ تتلقى الدراسات والتحليلات و الاجتهادات ممضاة من طرف عدد من الضباط الذين عايشوا الهزيمة، كانت كلها تصب حول تقييم التجربة الفرنسية والوقوف عند أسباب الانكسار العسكري، و ما هي الدروس المستخلصة لتطوير بنية الجيش الفرنسي ـ ليتأقلم مع طبيعة الحرب الثورية .والحرب الدعائية والنفسية التي تختلف في أساليبها وتقنياتها وخططها وإستراتيجياتها عن الحرب التقليدية. والنتيجة التي

توصلت إليها تحليلات هؤلاء العسكريين؛ أن نجاح الحرب الثورية يعتمد في أساسه على التلاحم مع القاعدة الشعبية.

وعلى ذلك، فمن أولى الأولويات على فرنسا إذا أرادت الاحتفاظ بالجزائر والقضاء على الثورة الجزائرية ، هو السيطرة الكاملة على الشعب الجزائري بمختلف توجهاته وفصله عن دعم ثورته ، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى عزل الثورة ، فتسهل عملية القضاء عليها [28]. وفي هذا السياق ، صدر عدد خاص من مجلة " الدفاع الوطني " عن الحرب النفسية والثورية ، طبع منه 50.000 نسخة، يشرح على نطاق واسع أساليب وطرق الحرب الجديدة التي على العسكريين الفرنسيين إتباعها [29].ويمكن اعتبار مصادقة الجنرال PAUL ELY على الوثيقة المسماة " INSTRUCTION PROVISOIRE SUR L'EMPLOI DE L'ARME PSYCHOLOGIQUE "[30] بداية التطبيق الرسمي لهذه الإستراتيجية في المناهج والبرامج الدراسية في المدارس العسكرية الفرنسية المختلفة حيث تدعمت بتدشين مركز للتدريب على استخدام الحرب النفسية ، مهمته تكوين المختصين في هذا المجال الجديد [31].واعتمدت هذه الوثيقة كدليل للتعليم في المراكز التكوين في استعمال السلاح البيسيكولوجي [32] .

وكان القادة العسكريون الفرنسيون قد استخلصوا من التجربة الفيتنامية ، أن استخدام القوة العسكرية المدمرة أو ما اتفقوا على تسميته ب " التهدئة " أو "إعادة الأمن"، عمل غير كافي لترجيح الكفة لصالح فرنسا [33]، ولهذا يتطلب العمل العسكري وجوب استكماله بعمل نفسي ودعائي، يمكن من تحسين العلاقات مع الأهالي المسلمين وتحسين صورة الدولة الفرنسية لديهم ، مع خلق جو من الثقة

المتبادلة لتطبيق الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية التي تنوي الحكومة الفرنسية تطبيقها[34] وهذا ما جاء في التوجيهية العامة للوزير ROBERT LACOST الموجهة للضباط في أفريل 1956، إذ يقول فيها: " إن العمل العسكري لا مفعول له دون عمل نفسي ودعائي موجه للرأي العام ، يقصد الجزائريين ، حتى يكونوا واعين بأهمية العمل الذي تود الحكومة الفرنسية القيام به في الجزائر ... فعلى الجيش الفرنسي- أن يقنع ويشرح للأهالي المسلمين الأهداف السلمية للحكومة الفرنسية، وأن وجود هذه الأخيرة ما هو إلا لحماية الأهالي المسلمين، وعلى الجيش مهمة إعادة الاتصال ومحاربة العزلة والنفور الذي تعيشه الكتلتان المسلمة والأوربية [35].

وكانت السلطات الاستعمارية المدنية كانت أو العسكرية متفقة على أن الظرف الذي تعيشه الجزائر واتساع رقعة الثورة ، يحتم عليهم التفكير في أسلوب مغاير مع المشكلة الجزائرية ،تكون نتائجه إيجابية على الجانب الفرنسي، فاهتدوا إلى اعتماد ما يسمى؛ بالحرب النفسية والدعاية [36] ، قصد إضعاف وتحطيم معنويات الجزائريين من خلال التشكيك في قوة الثورة وعظمتها وقيمة رجالها والعمل على تجريد المجاهدين من كل خصلة من الخصال التي يفرضها الظرف الثوري[37]. يقابلها إظهار فرنسا بمثابة الملاذ والمنقذ للشعب الجزائري من وضعيته المتردية، والإيحاء له، بأنه لا مفر له إلا بالتعاون مع السلطات الاستعمارية، خدمة لأمنه واستقراره ورقيه [38]. وحسب استنتاجات إحدى هذه الدراسات، فإن من ينجح في كسب الشعب إلى جانبه يربح الحرب [39].

2 ـ مصالح الحرب النفسية :

في هـذا السـياق أنشـئت وزارة الـدفاع الفرنسـية مصـلحة للعمـل النفسي- والإعلامـــي SERVICE DACTION PSYCHOLOGIQUE ET D'INFORMATION في شهر مارس 1956 على مستوى قيادة الجـيش الفرنسي- في الجزائـــر، وذلـــك في عهـــد MAUNOURY BOURGES . وعـــين العقيـــد LACHEROY رئيسـا لهـذه المصـلحة وقـد حـددت مهامهـا في ؛ الإشراف عـلى التكوين والإعلام وتدعيم مختلـف الوحـدات القتاليـة للجـيش الفرنسي- الموجـودة بالجزائر ، وأيضا التكفل بإدارة وتوجيه العمل النفسي الموجـه للجزائـريين وفصـائل جيش التحريـر الـوطني [40] . مـع الإشـارة أنـه سـبق للناحيـة العسـكرية العـاشرة للجيش الفرنسي في الجزائر أن أنشئت عددا من المكاتـب والملاحـق المتخصصـة في العمل النفسي والدعائي وصل عددها إلى اثنتا عشرة مكتب [41].

وفي شهر يناير 1957 تحول اسم هذه المصلحة إلى اسم المكتب الخامس وهو تابع مباشرة لأوامر القائد الأعلى للجيش الفرنسي في الجزائر ويشارك الوزير المقـيم في تسييره واتخاذ القرارات من خلال لجنة مضيقة مشتركة. أما عن صلاحياته فهـي الإشراف على ما يتعلق بالتهدئة والقضايا الجزائرية وكـل مالـه علاقـة بالمعنويـات، وأنشئت له مصالح عدة منها ؛ مصلحة الصـحافة والإعـلام والتـي أسـندت مهمتهـا لديوان قيادة الأركـان، ومصـلحة الإرشـاد للمكتـب الأول ، ومصـلحة الاسـتعلامات النفسية للمكتب الثاني، أما مصلحة المعنويات والمعلومات والتوثيـق فقـد أسـندت للمكتب الثالث ، أما المكتب الرابـع فقـد أدار المصـلحة الاجتماعيـة ، أمـا مصـلحة

مهام الحرب النفسية، فقد اشرف عليها مكتب الدراسات والارتباط التابع لقيادة الأركان [42]. و اختيرت مدينة الجزائر لتكون مقرا لهذا المكتب مع إنشاء عدد من المكاتب موزعة حسب التقسيم العسكري السائد" القطاع، الناحية، المنطقة ".وعلى المستوى المركزي ، كان المكتب الخامس يتشكل من 34 ضابطا و32 ضابط صف و138 من العسكريين و 12 من النساء العسكريات التابعات للجيش البري[43].

ولتعويض النقص في التعداد البشري الذي كانت تعانيه مصالح المكتب الخامس ، استعان هؤلاء الضباط بالحركة للقيام بتعليم السكان وتوعيتهم بواسطة التجمعات الشعبية أو بواسطة الاتصالات الخاصة واختيار الأشخاص الذين يظهرون تعاونا واستجابة ليتم تعيينهم في وظائف كمسئولي دواوير أو شيوخ قبائل أو تكوين فرقا عسكرية للدفاع الذاتي وذلك كله لمواجهة تغلغل الثورة في الأوساط الشعبية [44] .

3 - الفرق الطبية ـ الاجتماعية:

من أجل تحقيق نتائج أفضل في الوسط الجزائري ، استعانت مصالح المكتب الخامس بالعنصر النسوي من الفرنسيات حيث تم تجنيدهم خصيصا لهذه المهمة وعينوا في ما عرف بالفرق الطبية ـ الاجتماعية الجوالة [45] ، ورغم أنهم كانوا يعيشون بين الجنود لكنهم كانوا يخضعون للنظام المدني. تم تكوين هذه الفرق في نهاية 1957، وهي تتكون من طبيب وممرضة أو مساعدة مسيحية ومساعدتين مسلمتين ، والمهمة التي كلفت بها هذه الفرق الكشف عن توجهات النساء الجزائريات وإعلام السلطات الاستعمارية بها [46].

وقد وصل عدد النساء المجندات ضمن هـذه الفـرق إلى 315 امـرأة ، منهـا 141 امرأة من المسلمات الفرنسيات و80 امرأة أوربية من المستعمرات و94 امـرأة من أوربيات الجزائر موزعون عـلى 171 الكـل مـوزع عـلى 171 فريـق عـبر كامـل الناحية العسكرية العاشرة [47]، ويمكن تفسير الاهتمام الفرنسي- بالعنصر- النسـوي الجزائري ، إلى تفطن السلطات الاستعمارية إلى المكانة الكبيرة التي تحتلها المرأة في المجتمع الجزائري وتأكدت لهـم هـذه المكانـة ، مـن خـلال الأدوار المتعـددة التـي تحملتها أثناء الثورة وبصفة خاصة المرأة الريفية[48].

ولهذا سارعت مصالح المكتب الخامس، ومنذ السنوات الأولى للثـورة، ومـن خلال تنسيق الجهود مع الإدارة المدنية الفرنسية، إلى صياغة أرضية عمـل لسياسـة تقارب مع المرأة الجزائرية بدعوى تحريرها. وكانت سياسة المكتب الخامس تهدف مـن وراء سياسـة التقـارب هـذه إلى تحقيـق هـدفين رئيسـين هـما: إدمـاج المـرأة الجزائرية المسلمة في المجتمع الفرنسي، و حرمـان جبهـة وجـيش التحريـر الـوطني من الخدمات الجليلة التي تقـدمها المـرأة للثـورة في ميـدان المعلومـات، الاتصـال، التموين. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل سعت مصالح هذا المكتب في محاولة لاسـتقطاب المـرأة والتـأثير عليهـا إلى تغيـير الوضـعية القانونيـة للمـرأة الجزائريـة المستمدة من الشريعة الإسلامية بالقوانين الفرنسية المدنية الوضعية [49].

وكانت الوحدات الطبية – الاجتماعية الآنفة الذكر، مـن القنـوات الرئيسـية التي بواسطتها راحت مصالح المكتـب الخـامس تبـث أفكارهـا في الوسـط النسـائي الجزائري . والمهمة الرئيسية التي كلفتهم بها هـذه المصـالح هـي؛ تحريـر النسـاء الجزائريـات بوعـدهن بتحسـين ظـروف حيـاتهن وبتطـوير وضـعهن القـانوني، وفي

الأخير إقناعهن بفكرة الجزائر الفرنسية [50]، وبذلك تتحول النساء الجزائريات الى أدوات فعالة لإنجاح التهدئة ، كما ذهب في ذلك أحد العسكريين الفرنسيين [51]، وعلى نفس النهج راح المكتب الخامس يدعم ويشجع تأسيس جمعيات نسائية منها على سبيل المثال؛ جمعية التضامن النسوي التي أسستها كل من السيدة SALAN والسيدة MASSU سنة 1958 ، والتي عملت على تقارب الرؤى بين نساء المجموعتين المسلمة والفرنسية وعلى تعليم المرأة الجزائرية في إطار الجزائر الفرنسية [52] .

4 - وحدة مكبرات الصوت والمناشير :

كان الهدف المنشود من وراء إنشاء وحدة مكبرات الصوت والمناشير[53] ،التقرب من عقلية السكان و التأثير عليهم[54] ، وقد ظهرت هذه الوحدة لأول مرة في شهر جوان من عام 1956. وتتشكل كل وحدة من ستة ضباط وتسعة عشرة صف ضابط وحوالي ستون عسكري في الخدمة ، يتوزع هذا العدد على أربعة فصائل ، فصيلة القيادة والاستعلامات والتنظيم وأخيرا فصيلة الإنتاج والبث الإذاعي والسينمائي [55] . وقد اعتمدت طريقة التنقل بين مختلف المدن والقرى والمداشر الجزائرية .

و للسيطرة على عقول الجزائريين وقلوبهم ، كانت هذه الفرق تكثف من زياراتها لهذه الأماكن وبصفة خاصة للقرى والمداشر[56] ، والتي كانت تستقر بها لمدة أسبوعين إلى أربعة أسابيع [57] حيث كانت تختار الساحات العمومية وتبدأ في مخاطبة الناس مستخدمة الأشرطة السمعية المسجلة مسبقا وبعناية فائقة. مظهرة فضل فرنسا على الجزائر والجزائريين ،زيادة على الأشرطة السمعية كانت

هذه الفرق تقوم بتوزيع المناشير على نطاق واسع وترميها في كثير من الأحيان من الجو بواسطة طائرات خاصة أعدت لهذا الأمر [58]. ومن الوسائل الأخرى التي تستخدمها هذه الوحدة ، اللوحات الإشهارية ذات الدعاية المركزة ، إذ يتم اختيار أماكنها بعناية، بحيث توضع في مواقع عمومية ويمكن مشاهدتها بسهولة من قبل الأهالي ، وتحمل هذه اللوحات شعارات دعائية وتثبت إما على الجدران أو على حوافي الطرقات الرئيسية ومداخل المدن والقرى [59].

وقد استخدمت هذه الوحدة من قبل الجنرال ماسو ، مدعمة بكل وسائل الدعاية المكتوبة والمسموعة والمرئية التابعة للمكتب الخامس في تكسير الإضراب الذي رافق معركة الجزائر سنة 1957 . حيث كانت توزع مناشير مصورة مرفقة مثلا : " اذهب إلى المدرسة ... وإذا لم أتذهب ..... إلخ وبث أفلام سينمائية مضحكة ذات طابع كوميدي .[60] والذي لم تشر إليه الوثائق الفرنسية في هذا السياق، هو استخدام مختلف أنواع القمع والترهيب من طرف المظليين الفرنسيين للضغط على السكان للعودة إلى أعمالهم، التي أدت إلى رفع عدد غير المضربين عن الدراسة من 70 الى 35500 تلميذ في ستة أسابيع [61] .

5 - وحدة الضباط المتجولون:

أنشئت وحدة الضباط المتجولون لشرح أهداف ومبادئ الحرب النفسية. وكان أغلب هؤلاء الضباط قد وقعوا أسرى في أيدي الفيتناميين فهم يملكون خبرة واسعة في ميدان العمل النفسي. وكانت المهمة التي حددت لهم ذات طابع بيداغوجي لتوجيه قادة الوحدات والمناطق وضباط المصالح الخاصة والضباط المشرفين على القضايا العسكرية الإسلامية والمسئولون الإداريون الذين لهم علاقة

مباشرة بالسكان ، زيادة على قيامهم بدور المستشارين التقنيين عند قيادة الوحدات العسكرية التي عينوا فيها [62].

وكانت هذه المصالح الأنفة الذكر, زيادة على المكتب الثاني والخامس مدعمة بمجموعة من الضباط المختصين في ميادين علم النفس وعلم الاجتماع والعلوم الإنسانية العامة, تقوم بالإشراف على تدريب ضباط وحدات الجيش الفرنسي- على طرق وتقنيات تنشيط حصص الدعاية الموجهة للسكان [63].

وتوصي إحدى التعليمات التابعة لمصلحة المكتب الخامس ؛ بخلق علاقات حميمة بين الجيش الفرنسي- والسكان بواسطة خلق نوادي رياضية مختلطة، وإقامة مقابلات تجمع الطرفين ، وفي هذا السياق تم إنشاء 25 نادي رياضي في قطاع قسنطينة ضم 1000 شاب رياضي[64] ,زيادة على عقد اجتماعات دورية للسكان للترغيب والترهيب واستغلال المناسبات والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي كان يعيشها الفرد الجزائري وذلك بزرع الشكوك والأخبار المزيفة والإشاعات التضليلية التي من شأنها النيل من قيمة الثورة وتحطيم معنويات الشعب ليتخلى عن دعم المجاهدين [65].

6 ـ نماذج من الدعاية الفرنسية:

لما كانت الحرب النفسية، تعرف بأنها نوع من القتال النفسي- موجه ضد الخصم لتحطيم إرادته الفردية وشلها من خلال تحطيم معنوياته التي تمكنه من المقاومة ، وفي نفس الوقت العمل على رفع معنويات مختلف الشرائح المناصرة لها أو المحايدة بما تكتبه أو تذيعه عن الخصم المستهدف [66] ومنه فقد سخرت عدد من الأدوات ، تتمثل في وسائل الإعلام المختلفة، والإشاعات واستعراضات القوة[67] ،

والإرهـاب البـدني والنفسي[68]، والمنشـورات المتعـددة التـي تـوزع أو تلقـى مـن الطائرات على المدن والقرى وتجمعات القوات العسكرية [69].

ومـن الـنماذج التـي يمكـن أن نسـتدل بهـا لتوضـيح طبيعـة الأسـاليب المستخدمة لتثبيط الهمم وعزل الثورة, المنشـور التـالي الـذي وزع عـلى الجزائـريين "... غرباء جاءوكم قالوا لكم نحن نحارب مـن أجـل الإسـلام ونحمـل لكـم السـلام والرخاء. إنهم متعجرفون أبناء شياطين كـذابون ومجرمـون, يحملـون لكـم الـدماء والآلام والشقاء, أبعدوهم عنكم بعيدا, ثقوا في فرنسا الكبيرة الفخورة السخية كـان الله في عونها " [70].

وكان هدف السلطات الاستعمارية من وراء هذا النوع من الدعايـة؛ عـزل القيادة وتشويه سمعتها عند الشعب ونزع ثقته فيها مما يؤدي إلى تفكيك الترابط الموجـود بيـنهما ، الشيـء الـذي يـؤدي بـدوره إلى انهيـار معنويـات أفـراد الجـيش والشعب ومن ثمـة تخلـيهم عـن واجـبهم الـوطني في غيـاب قيـادة موجهـة . وفي منشور أخر وزع على السـكان، مـن خلالـه رسـمت عليـه صـورة جـرادة بـلا رأس ووضع في محله رأس مجاهد , وكتب تحت الصورة الفقرة التالية: "في أي بقعة يمـر عليها الفلاقة لا يبقى أي شيء، يأخذ نقودك وأولادك ويسلبك ويهدم المستشـفيات . ويحرق محاصيلك ويقطع أعمدة الهاتف والتلغراف مروره يعني الخـراب الحـزن ,الجوع,البؤس أنتم تحاربون الجراد حاربوا أيضا الفلاقة الجـرادة الحاليـة وانضـموا بعزم إلى جانب التهدئة " PACIFICATION " [71] .

ولتثبيط همم المجاهدين وتدير ثقـتهم في قيـادتهم السياسـية والعسـكرية، اعتمدت مصالح الدعاية الفرنسية على عنصر الإشـاعة المغرضـة بتشـويه المقاصـد النبيلة للثورة الجزائرية ، بترديـد مقولـة ؛ أن الثـورة الجزائريـة عـاجزة عـلى طـرد

الفرنسيين من الجزائر، وأن هذه الثورة أضحت تتقاذفها الصراعات والاختلافات والانقسامات ، التي احتدمت بين قيادتها في الداخل والخارج حسب زعمها، لاعتبارات عرقية وسياسية .وكان الهدف المنشود من وراء هذه الدعاية ، خلق نوع من القلق والارتباك والحيرة لدى المجاهدين ، مما يدفعهم في الأخير إلى الاستسلام. وفي هذا الإطار وزعت عدة مناشير جاء فيها؛ " فرنسا ستبقى في الجزائر "، "الثوار يمرون وفرنسا باقية " زيادة على الحملة الإعلامية المركزة التي قامت بها مصالح المكتب الخامس، عن موضوع حادثة اختطاف الطائرة وحادثة اكتشاف السلاح على متن السفينة ATHOS [72].

ومن نماذج الدعاية الفرنسية الموجهة للرأي العام الدولي وخاصة الغربي منه، أن ما يحدث في الجزائر ما هو إلا تمرد داخلي من قبل مجموعة من الخارجين عن القانون مدفوعين بتعصب ديني من تدبير العنصرية العربي من القاهرة ، مدعما بتأييد الشيوعية العالمية ، وهدفهم إقامة دولة إسلامية والقضاء على العناصر الأوربية الموجودة في الجزائر [73]. وقد حاول الجنرال ALLARD في محاضرة له أمام ممثلي خمسة عشرة دولة في الحلف الأطلسي بتاريخ 15 نوفمبر 1957 إقناعهم بصحة ما اكتشفته تقارير مخابراته في تفسيرها لما يحدث في الجزائر من تطورات ، محذرا ممثلي الدول الغربية من الخطر المحدق بدولهم وبنظامهم الديمقراطي في تقاعسهم في مد يد العون والمساعدة للحكومة الفرنسية، لوقف الزحف الشيوعي الذي بدأ يقترب من الحدود الجنوبية للقارة الأوربية [74].

وقد استخدمت مصالح العمل النفسي والدعائي الفرنسية الأسطوانات المسجلة كوسيلة دعائية وإذاعتها على الجزائريين في الأسواق ، فمثلا لتشويه سمعة

الثورة وإلصاق تهمة الشيوعية بها ، اشتملت إحدى هذه الاسطوانات ما يلي: "أيها المسلمون إن حكومتكم خائنة ، إنها تفاهمت مع الشيوعيين في الصين ، تأتي بالأسلحة والطائرات من هناك. فيجب أن تقفوا مع الفرنسيين في كتلة واحدة لمقاومة الشيوعية عدوة الإسلام ، ويجب أن نتحد جميعا لمحاربة حكومتكم الخائنة " [75] .

إضافة إلى هذه الأساليب التجأت السلطات الاستعمارية إلى تسخير وسائل الإعلام المسموعة ومنها الإذاعة لما لها من تأثير قوي لكسب الرأي العام الدولي والمحلي ، . وكان أول إجراء في هذا السياق قيام مصلحة العمل النفسي- التابع للناحية العسكرية العاشرة ، ببيع أجهزة تقلل من إلتقاط المحطات الإذاعية التي تبث حصص وبرامج تخص الثورة الجزائرية، مع وضع جهاز متحرك للتشويش على الحدود التونسية - الجزائرية [76]. وكان مركز " كليبر" من بين المنشآت الفرنسية التي كانت تقوم بالدعاية المغرضة ، من خلال تزوير البلاغات والتعليقات على جيش التحرير الوطني وجبهته وهذا بتوجيهات JACQUES SOUSTELLE وأخصائيين فرنسيين ينتمون إلى قسم الجوسسة الفرنسية [77].

وكان هذا المركز يشرف على:

- تسجيل حصص إذاعية باللغة العربية تتكفل محطة باريس إرسال ببثها يوميا.
- موجهة خصيصا للتحريض ضد الجزائريين المقيمين بفرنسا.

- إذاعة حصص إذاعية مقلدة إذاعة صوت العرب من القاهرة على نفس موجات هذه الأخيرة وبنفس اللهجة التي يصحبها قليل من التشويش الإذاعي حتى يقتنع المستمع الجزائري بأنها بالفعل صوت العرب.
- التشويش على صوت الجزائر التي كانت تبث من إذاعة تونس ثلاث مرات في الأسبوع.
- تزوير البلاغات العسكرية المنسوبة إلى قيادة جيش التحرير الوطني.
- إصدار نشرات باللغة العربية منها؛ المجلة العربية بباريس، جريدة البرق والجزائر[78].

وقد عرفت الحرب النفسية تطورا فظيعا بعد تعيين SALAN في نوفمبر 1956، وهوالذي وضع نصب عينيه هدفا رئيسيا تمثل في القضاء على الخلايا السياسية و الإدارية لجبهة التحرير الوطني OPA ، التي كانت تنشط ضمن الأوساط الشعبية و في المعتقلات و السجون والمحتشدات في المدن و الأرياف. وفي هذا الإطار عرف برنامج SALAN ببرنامج "تحطيم و بناء " [79]، و أسندت المهمة فيه للمؤسسة العسكرية. ويعتمد على وضع خطة عسكرية محكمة للمتابعة و القضاء على و حدات جيش التحرير الوطني، ثم البحث عن قنوات اتصال مع الأوساط الشعبية وذلك لحمايتها من تأثير جبهة التحرير الوطني، وتقديم المساعدات المادية و الإغراء لاستعادة ثقتها الضائعة كما يدعي الجنرال"ماسو" [80]، والذي يقر بأهمية خلايا جبهة التحرير فيقول ... إذا لم نكسر هذه المنظمة العميقة فان جبهة التحرير إذا وضعت السلاح وطالبت بانتخابات حرة فإنها تفوز بـ 80 بالمائة من الأصوات دون بذل أي جهد من جانبها ..."[81].

وقد استغل الجيش الفرنسي المحتشدات والتجمعات السكانية لبث دعايته وإشاعاته المصحوبة بسياسة الترغيب والترهيب لغرس الكراهية والعداوة في نفوس الجزائريين نجو جيش التحرير وجبهته على أنهما سبب المآسي التي يعيشون فيها ومن ثم حثهم على محاربتهما وعدم التعاون معها [82]. فمثلا كانت السلطات الاستعمارية تقوم بقطع المؤن والأغذية عن التجمعات السكانية لفترات طويلة، ثم تأمر بتوزيعها، مدعية أن الثوار هم السبب وراء هذا الانقطاع ، وأن فرنسا تبذل كل جهودها من أجل توفير المؤن للشعب والعناية به ، ومن أجل ذلك لا ينبغي أن يقابل جميل فرنسا إلا بالتعاون معها.

وكانت الدعاية الفرنسية في هذا السياق ، تركز على إظهار عزم الحكومة الفرنسية على بناء جزائر جديدة في ضل العدالة والمساواة والأخوة بين الجزائريين والفرنسيين ، وذلك بترديد أقوال وتأكيدات المسئولين السياسيين الفرنسيين الرامية لضمان المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات ، فعلى الجزائريين ومن مصلحتهم التمسك بفرنسا لأنها الوحيدة القادرة على توفير الرفاهية لهم من خلال المشاريع الاقتصادية والإدارية والاجتماعية التي تبناها كل من JACQUES SOUSTELLE و ROBERT LACOSTE . ومن شعارات المكتب الخامس لترسيخ هذا الأمر في عقول الجزائر, المناشير التي وزعت والتي جاء فيها؛ " الثوار يدمرون والفرنسيون يبنون " الجزائر مع فرنسا من أجل مستقبل زاهر "، " علينا جميعا أن نكون بناة الأخوة الفرنسية ـ الإسلامية "[83].

وكانت المرحلة الثالثة من هذه الخطة، البحث عن إطارات مخلصة ووفية لفرنسا وجلبها لتتعاون مع السلطات الفرنسية لمحاربة جبهة التحرير الوطني.و وقع اختيار السلطات الاستعمارية على بعض المنتخبين ورؤساء البلديات والمحاربين

القدماء، وفرق الحركة والقومية والدفاع الذاتي. وقد استفادت السلطات الفرنسية كثيرا من وراء هذه الخطة ، فلا يخفى على أحد تلك الفوائد التي جنتها من تجنيدها لأفراد من الشعب لخدمة أهدافها , لأنها بدون هذا الصنف من الجزائريين , لم يكن في استطاعة العدو مهما أوتي من إمكانيات و طاقات مادية وبشرية من التغلغل في أوساط الشعب و اكتشاف حركاته و تنظيماته السياسية واقتفاء اثر الثوار.

وقد تفطنت مصالح المكتب الخامس، الى أهمية عنصر الشباب في تحقيق أهدافها ، فأنشئت عدة مراكز تكوينية موجهة لهذه الشريحة الاجتماعية تحت تسميات مختلفة ، نذكر من أهمها :

- CENTRE DE FORMATION DE RESPONSIBLE DE DOUARS
- CENTRE DEDUCATION DES MONITRISES DE LA JEUNESSE ALGERIENNE
- ECOLE DES CADRES DE LA JEUNESSE MUSULMANES DE CHERCHEL
- CENTRES De FORMATIONS De MONITEUR Dela JEUNESSE D'ALGERIE.[84]

إذ يسجل بها الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 12 سنة و 20 سنة كان الهدف المنشود من وراء هذه المراكز تكوين إطارات من الجزائريين لتكليفها بمهمات مستقبلية. وكان الطلبة الجزائريون يتلقون في هذه المراكز دروسا في تربية رياضية والصحية ومدنية مشبعة بالقيم الإنسانية والغربية و وإقناع مريديها

بأهمية الخدمات الجليلة المقدمة من قبل فرنسا لشعوب إفريقيا ، والتي لخصها أحد العسكريين الفرنسيين سنة 1957 بالقول : " فرنسا جاءت إلى إفريقيا للقضاء على الفوضى وتطوير مواردها وتحسين وضعية السكان بها . فرنسا هي التي بنت المدن وشقت الطرقات وأنشئت المستشفيات وحفرت الآبار ..." ولهذا فلا مفر من فرنسا كمنقذة، باعتبار أن الجزائر بلد متخلف ولا يملك تجربة سياسية، ومن مصلحته أن يرتبط بدولة مثل فرنسا ، لأنها دولة غنية وقوية وتملك عددا كبيرا من التقنيين ، وهي تريد مساعدتكم لتحسين مستوى معيشتكم "[85].

ومن أجل تدعيم هذه المصالح بمختصين في أساليب الحرب النفسية والدعائية والتكيف مع مقتضيات الحرب الثورية ، تقرر إنشاء عدد من المدارس المختصة، وفي هذا الإطار تأسس le Centre d'Instruction Pacification et Contre Guerrillaفي مدينة أرزيو في شهر مارس 1957 [86] و مدرسة مدينة سكيكدة التي يديرها العقيد بيجار والتي عرفت باسم Janne D'Arc و تخرج منها حوالي 60 خبيرا في سنة 1958 [87].

كانت مهمة هذه المدارس؛ تخريج الضباط العسكريين المدربين على الطرق والأساليب والفنون الجديدة في الحرب النفسية ، مزودين إضافة على ذلك ، بدليل في شكل كتيب يرافقهم أينما ذهبوا ، تضمن القواعد والمبادئ الواجب إتباعها من طرف فرق العمل النفسي والدعائي ، ومنها ؛ التركيز على مكانة فرنسا ورسالتها الحضارية, والتنويه بدورها في الجزائر على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية [88] ، والحط في نفس الوقت من الدور السياسي والنضالي لجبهة التحرير الوطني مع وصف جيش التحرير الوطني بأنه أسطورة وخليط من الأعراق والأجناس المتصارعة على السلطة [89].

ولتبيان ضخامة مصلحة المكتب الخامس فقد وصل عدد المستخدمين العاملين في المصالح النفسية والإعلامية الفرنسية التابعة له في سنة 1958 إلى 884 ضابطا و603 ضابطا مساعدا زيادة على 1740 جنديا ، موزعين على 660 دائرة إدارية [90] دون حساب الطابور الخامس المتشكل من المتعاونين مع هذه المصلحة من الجزائريين في شكل عملاء ومرشدين.

ولتوحيد الخطط والممارسات والجهود والأهداف بين كل هذه المراكز والهيئات التي ذكرت. وفي حصيلة لنشاط مصلحة العمل النفسي- والدعائي في الفترة الممتدة من 15 جوان إلى 15 سبتمبر 1956 يتضح لنا مقدار ما كانت تتمتع به هذه الأخيرة من إمكانيات مالية وبشرية ومادية كبيرة ، وهو موزع على الشكل التالي ومقدرا بالآلاف [91]:

النماذج	المستوى المركزي	الجزائر	وهران	قسنطينة	المجموع
مناشير	1.250	166	132	485,7	2,033,7
جرائد	1.4539	-	-	19,8	1,473,7
كراسات	33,1	17	31	-	81,1
كتيبات	107,1	-	-	23,9	131
مجلات	3	-	-	3	6
إعلانات	50	-	-	-	50

الهوامش:

1 – من أهم الدراسات الحديثة عن موضوع التعذيب خلال الثورة نذكر:

- Sylvie,Thénault: Une drôle de justice. Les magistrats dans la guerre d'Algérie, préface de Jean-Jacques Becker, postface de Pierre Vidal-Naquet La Découverte, Paris, 2001.

- Barrat, Robert :Un journaliste au coeur de la guerre d'Algérie. Ed. de l'Aube, La Tour-d'Aigues, 2001.

- Denise et Robert Barrat: Algérie 1956: Livre blanc de la répression Textes etdocuments réunis par, préface de Pierre Vidal-Naquet, postface de Bruno Etienne Editions de l'Aube, 2001.

- Jean-Luc Einaudi, Maurice Rajfus : Les Silences de la police, 16 juillet 1942 - 17octobre 1961 L'Esprit frappeur, Paris, 2001.

- Sonia, Combes: Archives interdites. L'histoire confisquée. La Découverte Poche Essais, Paris, 2001.

- Raphaëlle ,Branche :La torture et l'armée pendant la guerre d'Algérie. 1954 – 1962 Gallimard, Paris, 2001.

- Jean, Faure :Au pays de la soif et de la peur .Flammarion, Paris, 2001.

- Pierre Vidal-Naquet (sous la direction de) :Les Crimes de l'armée française, Algérie 1954-1962 .La Découverte, Paris, 2001.

- Germaine, Tillon :Le témoignage est un combat. Seuil, Paris, 2000.

- Benoist, Rey : Les Egorgeurs. Algérie 1959-1960, chronique d'un appelé Los Solidarios-Le Monde libertaire, Paris, 1999,

2 - للإطلاع على فضائع ضباط الجيش الفرنسي التي مارسوها في الجزائر خلال القرن التاسع عشر ، أنظر الفصل التاسع من كتاب :

Jacques Frémeaux: la France et l'Algérie en Guerre 1830-1870, 1954-1962. Paris, Economica, 2002, p.p. 209-222.

3- Jacques, Soustelle: le Drame Algérien et la Décadence Française réponse a Réymond Aron, Paris, 1957, p 26.

4 - Florence beaugé: des Historiens soulignent l'emploi Systématique de la -57 Torture par - l'Armée Française en Algérie. le Monde 3-4 dec 2000.

5- عن الدور القمعي الذي لعبته هذه الأجهزة وبصفة خاصة الشرطة الفرنسية ومختلف الفروع التابعة لها قبيل إندلاع الثورة وبعدها أنظر:

- Jean-Louis Planche: Violences et Nationalismes en Algérie, 1942-1945. in les Temps Modernes, n 590, Oct-Nov 1996.
- Annie Rey- Goldzeiguer: Aux origines de la Guerre d'Algérie 1940-1945. Paris, la Decouverte,2002.
- Jean-Pierre Peyroulou: Rétablir et Maintenir l'Ordre Colonial: la Police Française et les Algériens en Algérie Française de 1945-1962. in: Mohamed Harbi, Benjamin Stora (dir) : la Guerre d'Algérie 1954-2004, la Fin de l'Amnésie, T1 Institutions- Acteurs. Alger, Chihab Ed,2004.

6 . أشهر المحتشدات:

- محتشد الدويرة غرب العاصمة.
-محتشد بو إسماعيل غرب العاصمة.
-محتشد بوسوي بسيدي بلعباس.
-محتشد سطيف.
-محتشد سالين بالقرب من عنابة.
-محتشد سان لو.

-محتشد آفلو.

-محتشد زرداسة بالقرب من الحروش.

-محتشد الأصنام.

-محتشد عين أم الرخاء.

-محتشد أوقاس ببجاية.

-محتشد تيزي وزو.

-محتشد تنس.

-محتشد ندرومة.

-محتشد الماء الأبيض.

-محتشد الجرف.

-محتشد المسيلة.

-محتشد الشريعة بتبسة.

-محتشد بسكرة.

-محتشد بول غزال بعين وسارة.

-محتشد باتنة.

-محتشد جيجل.

-محتشد البرواقية.

-محتشد جنين بورزق.

7-Michel Rocard, Rapport sur les camps de regroupement et autres textes sur la guerre d'Algérie Paris, Mille et une nuits, 2003

8 - أشهر السجون في الجزائر خلال الثورة التحريرية:

- سجن ساركاجي بالعاصمة.
- سجن الحراش بالعاصمة.
- سجن الزمالة بالبرواقية.
- سجن تازولت بباتنة.

- سجن تلمسان.
- سجن وهران.
- سجن الأصنام.
- سجن البليدة.
- سجن القصبة بقسنطينة.
- سجن عنابة.
- سجن تيزي وزو.
- سجن الجلفة.
- سجن تيارت.
- يجن سيدي بلعباس.
- سجن مستغانم.
- سجن معسكر.
- سجن المحمدية.
- سجن بجاية.

9 – أشهر المعتقلات في الجزائر:

- معتقل شلال جنوب المسيلة .
- معتقل الجرف.
- معتقل بوسوي الضاية جنوب سيدي بلعباس .
- معتقل آفلو .
- معتقل سان لوي بطيوة شرق وهران .
- معتقل أركول بوهران .
- معتقل سيدي الشحمي بوهران .
- معتقل الدويرة.
- معتقل لودي غرب المدية .
- معتقل قصر الطير بعين ولمان قرب سطيف.
- معتقل تيشي ببجاية .
- معتقل بول غازيل بعين وسارة بالقرب من الجلفة.

10- أنظر التقرير السابق.

11 – محمد الطاهر عزوي: المعتقلات في الجزائر أثناء الثورة التحريرية، معتقل قصر الطير. مجلة التراث، العدد الرابع ، جمعية التاريخ والتراث الأثري ، باتنة ، ديسمبر 1989.ص 224.2

12 . nouvel observqteur ,14 dec 2000

13- فيلالي مختار : فرنسا وأساليب القمع و التعذيب الوحشي والحرب النفسية ضمن مخطط القضاء على الثورة. مجلة التراث، العدد 5، فيفري 1992، جمعية التاريخ والتراث الأثري، باتنة، ص. ص. 47-63.

14 - محمد العاقل: كراسة عن تاريخ التعذيب الفرنسي في الجزائر، ص. 569.

15 - شهادة أحد موظفي التعذيب.

16 - محمد الطاهر عزوي: المرجع السابق، ص 207..

17 - المجاهد: 1957/9/8 ، العدد الرابع .

18 - علي خلاصي: أساليب التعذيب والتنكيل التي مارستها فرنسا ضد الشعب الجزائري 1954. 1962. مجلة التراث، العدد 7، نوفمبر 1994، باتنة، ص. ص. 181. 216، ص. 201.

19- المجاهد: العدد السابق.

20 - Raphaeil, Branche: la Torture et l'Armée pendant la Guerre d'Algérie 1954-1962. Paris, Gallimard, 2002, p. 303.

21 . علي خلاصي : المرجع السابق ، 198.

22 . محمد العاقل : المرجع السابق ، ص 565

23- patrick kessel: le Peuple Algerien p. 200.

24 . وقد لخص الأستاذ يحى بوعزيز هذه الطرق والوسائل فيما يلي:

إطلاق الكلاب على المساجين لنهشهم، دق المسامير في الأجسام ، سلخ جلود الأحياء، وطليها بالأملاح ، وخلع الأظافر والأسنان بالكلاليب، نزع الأصابع والأذان والنهود والأعضاء التناسلية بالأمواس والسكاكين وحرق الجفون بالنار، وفقئ العيون، وحرق شعر الرأس والجسم، وإجلاس الناس على رؤوس الزجاجات المكسورة والمسامير، وجرهم على أرضية مشوكة بالمسامير، وطلي الجسم بالزفت الحار، وهتك أعراض النساء واغتصاب الفتيات بحضور الأزواج والآباء والإخوة والأخوات والأقارب، والضرب بالسياط والعصي حتى الموت أو فقد الوعي، والرفس بالأرجل، وإدخال مقابض الفؤوس والعصي في الأدبار، وربط المعذبين الى سيارتين في اتجاهين معاكسين ليقطعوا أنصافا وأطرافا، وإرغام الكثيرين على حفر قبورهم ودفن أنفسهم الى الرقبة أحياء، وكنس الساحات العمومية والطرقات بالألسن والزج بالعشرات في الآبار وغلقها عليهم حتى الموت، حشد عدد كبير في أقبية وملئها بالماء وتركها تتعفن أجسامهم وتعليق البعض النار، وبقر بطون الحوامل وإرغام الأسرى على الأكل وشرب مواد سامة ، والقتل الجماعي لسكان القرى والمشاتي ودفنهم في مقابر جماعية بالعشرات وترك الكثير منهم في العراء للوحوش الضارية، رمي الناس

في الحفر والخنادق الكبيرة والتبول عليهم والتخلص من فضلاتهم عليهم، رمي الأسرى من الطائرات الحوامة ليسقطوا على الأرض قتلى ومهشمي الأجسام. أنظر: يحى بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة 1954. 1962. الجزائر، دار الأمة، 2004، ص. ص. 198-199.

25 . محمد العاقل: المرجع السابق، ص.566.

26- Pierre, Leulliette:la Salle de Torture de la 1er Compagnie du 2er R.P.C, in -Vidal, Naquet: les Crimes....p.p. 74-75.

(27) - من الدراسات المهمة التي تطرقت الى موضوع الحرب النفسية وأهميتها نذكر:

- Megret Maurice: LA Guerre Psychologique, QSJ, Presses Universitaires de France, 1956 .
- Megret Maurice: L'Action Psychologique, Artheme, Fayard, 1959.
- Francois Gere: LA Guerre Psychologique, EconomicA, Paris, 1997.
- Souyris, Capitaine: L'Action Psychologique dans Les Forces Armées, Revue Militaire d'Information, Oct 1958, PP 34-45.
- Mairal, Bernard: Cinquiemes Bureaux et Septieme Arme, Revue des Forces Terrestres, Janv 1958.

(28)- Henri Alleg: la Guerre D 'Algérie. Temps Actuels .1981.P 234.

(29) -Ibid, p. 236.

(30) -Shat, 1h 25533: Documentation de Propagande

(31) -Giradet,: op, cit, P 181.

(32)- Giradet: op,cit, P 204.

(33) - في هذا السياق يقول العقيد Lacheroy أحد المنظرين الكبار في الجيش الفرنسي في ميدان الحرب النفسية والحرب الثورية:" لا فائدة ترجى من قتل الأجساد وإنما الأهم من ذلك تدمير الأرواح وهذا لضمان مصالح الغرب "

le Buff D'Alger. EL Moudjahid , N 24 du 24-05 – 1958

(34) -Shat 1h 2411,la pacification, CIPCG d'Arzew, Sd.

(35) -Mohamed Djender: la psychologie de l'armée coloniale durant la révolution de 1954 – 1962. in: EL Moudjahid Culturel du 3.11. 1972.

(36)-Aspirant Hamon: Objection Population, Action et Guerre Psychologique en Algérie dans: Introduction à L'Etude des Archives de L'Algérie Service Historique de L'Armée de Terre, 1992. p.p. 195-225.

(37) - تقرير الملتقى الجهوي الثالث لكتابة التاريخ لولايات الغرب، الولاية الخامسة 1956-195. المنعقدة بسعيدة 1985/01/15.

(38) - (Henri Alleg: op. cit. p.236.

(39) - (Shat 1 h 2403, Directives sur l'Action Psychologique sur le Territoire de la 10 Région Militaire 27/ 7/ 1955

(40) - (Shat 1h 2408 D1: Observations Concernant la Guerre et L'Action Psychologique. lieutenant de LA Croix- Vaubois. SD.

(41) - (Maurice Faivre: les Archives Inédites de la Politique Algérienne 1958 - 1962, l'harmattan, paris ,2000.

(42) - SHAT 1h 2403, décision du ministre des armées, 15 février 1960.

(43) - Shat 1H 2403. Fiche du 8 Avril 1959.

(44)- Shat 1 H 2409: Général Salan aux Généraux Commandant les Trois CA, 1 Mai 1958.

(45) - diane sambron: l'Emancipation des Femmes Musulmanes durant la Guerre d'Algérie. Magazine de la Guerre d'Algérie, Sep-Oct 2002, Paris, p. 42,

وعن تطور نشاط هذه الفرق أنظر الملحق رقم: 5

(46) - (Shat 1H2461 D1, Centres Sociaux, SAS, EMSI, 4 mars 1959.

(47)- Shat 1H2461 D1, Action sur les milieux féminins en Algérie par les E.M.S.I, 29 aout 1960.

(48) - عن دور المرأة في الثورة التحريرية أنظر:

- Amrane djamila: la Guerre d'Algérie 1954-1962, Femmes aux Combats, ed Rahma, 1993.

- Gadant Monique: le Nationalisme Algérien et les Femmes. L'Harmattan, 1995.

(49) - (Diane Sambron: op,cit, p. 45.

(50) - (shat, 1h 2046: 5 bureau, action psychologique dossier 1: action pour enrayer la propagande FLN sur les femmes.

(51)- SHAT 1h 2561 d1 colonel commandant le secteur de Guelma 26 oct 1957.

(52) - (Regis Forissier: l'Assistance Médicale Gratuite Apportée par l'Armée aux populations nécessiteuse d'Algérie entre 1954 – 1962. dans la Revue Historique des armées.

(53) - عن مضمون وشكل المناشير أنظر الملحق رقم: 8.

(54) - SHAT 1H 2534 D1, Qu"est-ce qu'une c-h-t ? . c-h-t. n 1, sd. SHAT 1H 2534 D1 Rapport du capitaine d'Humieres commandant la c-h-t, n.

(55) - sur-L'activité de cette unité depuis le 20 août 1956 au 8 sep 1956.

(56)- commandants de cht 1 juillet Shat 1h 2534 d1, général lorillot, commandant supérieur interarmées au secrétaire d'état Aux forces armées terre, 30 octobre 1956.

(57) - (Shat 1h 2534 d1: note pour les chefs des 5 bureaux de c.a et les commandants de cht, 1juillet 1958.

(58) – Henri, Alleg: op,cit. p. 239.

(59) - Shat 1h 1814 d2: Momento de l'Officier d'Action psychologique en Algérie, juillet 1956.

(60) - استطاعت مصلحة البث السينمائي من عرض 355 عرضا سينمائيا عبر ربوع الجزائر حضرها حسب مصالح الدعاية الفرنسية حوالي 1350000 غالبيتهم من النساء.

- Extrait d'un Rapport Français 7fev 1956 . dans : l'information durant la Guerre de Libération Ministère de l'information, alger 1984, p. 93.

(61) - (Shat 1h 2409: l'Arme Psychologique en Dixième Région Militaire, Aout 57.

(62) - Shat1 H 2304. Instruction sur la Mission et L'Emploi itinérants des Officiers, 10 janvier 1959.

(63) - (Note d'Orientation du général tabouis chef du Bureau de la 10 Région militaire à l' intention des Chefs de Corps. in: Philippe bourdrell:

la Dernière Chance de l'Algérie française. Albin Michel Paris, 1996. p.275.

(64) – (Pour Comprendre .....p. 285.

(65) – تقرير الملتقى الثالث لولايات الغرب ....ص. 54.

(66) – حامد ربيع: الحرب النفسية في المنطقة العربية . المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان 1974، ص. 37.

(67) – أنظر عن هذا النوع من استعراضات القوة الرامية الى إرهاب السكان وترويعهم:

Le monde : mars 1956, Dec 1956.

وعلى سبيل المثال ما قام بع العقيد Argoud في مدينة المسيلة، عندما عرض حوالي ثلاثين جثة لمجاهدين في الساحة العامة للمدينة لمدة يوم كامل.

Antoine Argoud: la Décadence, l'Imposture et la Tragédie Fayard, 1974 pp 128- 129.

(68) – من عمليات غسل المخ التي كانت تمارسها السلطات الاستعمارية في مراكز التجمعات والسجون والمعتقلات والمحتشدات وقد نشر في كتابه: pour comprendre المذكرة الرسمية التي توضح المراحل المتبعة لعملية غسل المخ ومما جاء فيها؛ أن غسل المخ يجب أن يدوم من 6 أشهر الى سنتين حسب مستوى السجين، ص. 240.

(69) – حامد ربيع: المرجع السابق، ص. 34.

(70)– Henri Alleg: op. cit. p. 23.

(71) – ذلك الشعار الذي حمله ROBERT LACOSTE للقضاء على الثورة، في الربع الساعة الأخير الذي كان يفاخر به على الدوام أنظر: Henri , Alleg: op, cit. p. 239.

(72)–Philippe Bourdrell: op, cit p.p. 271–285.

(73) – المجاهد: رقم 1، 20 أوت 1957.

(74) – أنظر مقتطفات من هذه المحاضرة في الفصل الأول من كتاب؛

– Michel Deon: l'Armée d'Algérie et la Pacification. Plon, Paris, 1959.

(75) – عبد الحفيظ مقدم: المرجع السابق، ص. 161.

(76) – (Shat 1h 2408 d1: Général Salan au Ministre de l'Algérie, sd.

(77) – إذاعة الجزائر الحرة المكافح. الملتقى الثاني للإعلام ومهامه أثناء الثورة. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية. ديسمبر 1998، ص. 11.

(78) – دار للتزوير الإذاعي والصحفي. جريدة المجاهد، رقم 59، 11– 1 – 60. وأيضا؛ عبد الحفيظ مقدم: المرجع السابق، ص. ص. 163– 164.

(79) – (Allard, G: LA Guerre d 'Algérie.in: Historia magazine. N 30/31.

(80) – من وسائل الخداع التي استخدمتها السلطات الاستعمارية في سياق حربها الدعائية لمواجهة الثورة التظاهر بصدق فرنسا في حبها للجزائريين من خلال إرسال أعداد من أطفال الجزائر إلى باريس لقضاء عطلهم في مخيمات صيفية مخصصة لهذا الشأن، باعتبارهم ضحايا إرهاب.

Les Bureaux Psychologiques ou l'Effondrement d'un Mythe. El-Moudjahid, n 15, 1 Janv 58.

(81) – (Massu, J: la Vraie Bataille d'Alger. Plon. Paris 1972. p.132.

(82) – أنظر نماذج من مناشير المكتب الخامس الملحقة بالرسالة.

(83) – Philippe bourdrell: op, cit. p.279.

(84) – GERE: OP. CIT, p. 217.

وعن عملية إحتواء وتأطير الشباب الجزائري أنظر الملحق رقم:

(85) – IDEM p. 218.

(86) – عن هذا المركز ونظامه واختصاصاته وبرامجه الدراسية؛ أنظر: Shat 1H 2523. 1H 2524. 1H 2524 BIS

(87) – المجاهد، رقم 26، 1958.

(88) – Shat 1h 2556. Instruction sur les Règles D'Emploi des Moniteurs de la jeunesse; 21 dec 1957.

(89) – shat 1h 1814 d2: Momento de l'Officier d'Action Psychologique en Algérie, juillet 1956.

(90) – جاب الله بلقاسم: الإعلام والدعاية وحرب التحرير، مجلة أول نوفمبر، العدد 39، الجزائر، 1974. ص. 105.

(91) – نقلا عن:

– Hartmut Elsenhans: la Guerre d'Algérie 1954-1962, la Transition d'une France a une autre, le Passage de la IV a la V République. Publisud, 1999, p. 537.

الفصل السادس

التعذيب اثناء معركة الجزائر سنة 1957

أثـار الاسـتخدام المفـرط للأسـاليب والوسـائل الوحشـية ضـد الجزائـريين، وبخاصة خلال معركة الجزائر من طرف عناصر الفرقة العاشرة للمظليين التي كـان يقودهـا الجـنرال Massu بمسـاعدة عـدد مـن الخـبراء في مجـال الحـرب الثوريـة ضائعي الصـيت مـن أمثـال Godard , Allard, Trinquier , Bigeard، معارضـة واسـعة وصـلت الى شخصـيات سياسـية مدنيـة مرموقـة في مختلـف الهيئـات الحكومية الفرنسية . ومن أشهر هذه الشخصيات السيدان؛ Paul Teitgen الأمين العام المكلف بالشرطة العامة في عمالة الجزائـر و Jean Bouilles محـافظ شرطـة مدينة الجزائر، والـذين يعـود لهـم الفضـل في كشـف ملابسـات النهايـة المأسـاوية للمناضل الشيوعي Maurice Audin في 21 جوان 1957[1].

لم تقتصر المعارضة على المدنيين، وإنما انتقلت الى العسـكريين أنفسـهم. وفي هذا السياق كانـت معارضـة الجـنرال Paris de Bollardiére لاسـتخدام الجـيش الفرنسي للتعذيب ضد الجزائريين، ورفضه تنفيذ أوامر قيادته العسكرية، من أهـم المنعطفات التاريخية في تطور مسألة التعـذيب[2]. كشـفت هـذه المعارضـة أمـرين هامين، الأول؛ الأزمة الأخلاقية والنفسية التـي كـان يتخـبط فيهـا الجـيش الفرنسي- والتي تعـود خلفياتهـا الى هزيمتـه في "حـرب الفيتنـام" . والثـاني ؛ أن موقـف هـذا الجنرال قد حفز العديد من الجنود والضباط ، الـذين أنهـوا خـدمتهم في الجزائـر،

على تقديم شهاداتهم والتجارب المريرة التي عاشوها ، والتي تؤكد؛ على أن ممارسة التعذيب كانت من الدعائم الأساسية في الاستراتيجية العسكرية للجيش الفرنسي.

الجيش الفرنسي و نظرية الحرب الثورية:

إن المتتبع للسياسة الاستعمارية الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية، يتأكد أن ممارسة التعذيب من طرف الجيش الفرنسي، لم تكن محدودة أو ناجمة عن تصرفات فردية. إنما كانت جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية العامة التي تلقنها العديد من المراكز والمدارس العسكرية الفرنسية لطلابها ، فهي ضمن المناهج الدراسية المقررة التي على الطالب المتخرج من اجتيازها [(3)].

وفي هذا السياق، ساهمت التجربة الفرنسية في الهند الصينية في ترسخ عقيدة ممارسة التعذيب في سلوك العديد من الضباط الفرنسيين، الذين حولت غالبيتهم للجزائر للقضاء على الثورة الجزائرية، وذلك لما يملكون من تقنيات وأساليب قمعية تمت تجربتها على الفيتناميين أو عاشها البعض منهم أثناء الأسر.

في سنة 1956، استطاع هذا الفريق المتمرس على "الحرب الثورية " بقيادة الجنرال"Salan " الذي استلم القيادة العامة للجيش الفرنسي في الجزائر، من الاستحواذ على مقاليد الأمور في الجزائر وتوجيهها حسب الوجهة التي يريد. فبدأ في تجربة نظرياته ووصفاته وأساليبه القمعية والزجرية على ضحاياه من الجزائريين. واتضحت سيطرة هؤلاء العسكريين في الجزائر بعد صدور مرسوم 7 جانفي 1957، الذي أمضاه Robert Lacoste، والذي بموجبه تسند مهام وصلاحيات الشرطة التي كان يشرف عليها والي عمالة الجزائر السيد Serge Baret الى الجنرال Massu قائد الفرقة العاشرة للمظليين على مستوى عمالة الجزائر

.وبذلك تحول النظام الحاكم في الجزائر ،من نظام مـدني الى نظـام عسـكري. حـدد الهـدف مـن وراء هـذا التخويـل في؛ القضـاء عـلى العمليـات الفدائيـة في المدينـة الجزائر، تدمير وتفكيك التنظيم السياسي والإداري المعروف بـ " O.P.A "، تكسـير الإضراب العام الذي كانت جبهة التحرير الوطني في صدد تحضـيره لـدعم القضـية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.

أطوار معركة الجزائر:

بدأت معركة الجزائر، بإشراك حوالي 150,000 جندي، منهم 10,000جنـدي تعـداد الفرقـة العـاشرة للمظليـين ، والبقيـة مشـكلة مـن الوحـدات العسـكرية واللوجيستيكية، خاصة وحـدات اللفيـف الأجنبـي ومختلـف الأجهـزة الأمنيـة مـن شرطة وجندرمة وأمن إقليمـي والعسـكري، زيـادة عـلى المكتـب الثـاني والخـامس والمصالح المتفرعة عنه. وقد قدر هذا التعـداد بأنـه يمثـل ثلـث القـوات الفرنسـية المتواجدة في الجزائر[4].

بدأت معركة الجزائر، بعد أن قام القائد العام للجـيش الفرنسي- في مدينـة الجزائر الجنرال Massu بتوزيع المهام وتحديد المسئوليات بـين عـدد مـن الضـباط على الشكل التالي:

ـ كلـف العقيـد Jean Pierre قائـد فرقـة المظليـين الأولى بحـي بلكـور والأحيـاء المجاورة.

ـ كلف المقدم Fossey-francois قائد فرقة المظليـين الثانيـة بحـي العنـاصر ورق المدينة.

ـ كلف العقيد Godard بالقصبة وباب الوادي ووسط المدينة.

ـ كلف المقدم Bigeard قائد فرقة المظليين الثالثة بالقصبة.

إضافة الى هؤلاء القادة ، أحاط نفسه بعدد من الخبراء في الحرب الثورية والحرب المضادة من أمثال، Fogas, Argoud ,Goussoult, Lacheroy, Gardes, Trinquier .

انطلق الهجوم على مدينة الجزائر باعتماد تخطيط التربيع ، أي تقسيم المدينة الى قطاعات يتولى كل واحد من هؤلاء الضباط عملية الإشراف والهجوم على القطاع المحدد له، وبذلك تم تطويق ومحاصرة المدينة من كل الجهات، وأخضعت في نفس الوقت كل أحيائها ومنازلها ودكاكينها للمداهمات والتفتيش والتكسير، وسكانها للاعتقال . وحسب جريدة المجاهد، فقد أسفرت هذه العملية على تحويل 120,000 شخص الى مراكز الفرز والاستنطاق أقيمت خصيصا لهذا الغرض [5] ، وفي هذه الأخيرة ، أخضع هذا العدد من الجزائريين لكل أنواع التعذيب الوحشي و القمع والتنكيل .أما عن عدد المفقودين في الفترة الممتدة ما بين شهر جانفي وأبريل فقدر بـ 6000 شخص [6].

أما المصادر الفرنسية الرسمية وعلى لسان السيد Paul Teitgen فقد صرح في وسائل الإعلام أنه أمضى فقط على 24000 "مذكرة اعتقال" Assignation a Résidence، وأضاف أن هناك 3024 شخص من هذا العدد مات تحت التعذيب أو تم تصفيته [7]. وهنا يجب التذكير فقط، أن هذا الإجراء القانوني لم يكن معمولا به في المحاكم الفرنسية، ولمواجهة مشكلة استكمال عمليات استنطاق كل المعتقلين الموقوفين ، ألغي القانون الفرنسي ، الذي ينص على أن لا يحبس المتهم أكثر من

أربع وعشرين ساعة ، وتعويضه بقانون 85,91 الصادر في 12 جوان 1957 ، والذي أتى بمصطلح Assignation à Résidence .

وقد مكن هذا القانون السلطات العسكرية، من إلقاء القبض على هذا العدد الكبير من المشتبه بهم وحجزهم لآجال غير محدودة، مما مكن هذه الأخيرة من فرز المعتقلين وتصنيفهم. وبذلك فهو قانون يتنافى مع ما جاء في المادة الثالثة الفقرات " أ، ب، ج ، د" من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 و المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين أثناء النزاع المسلح، التي تؤكد على وجوب معاملة المعتقلين معاملة إنسانية ، واحترام كرامتهم الشخصية ،و ضرورة توفير الضمانات القضائية اللازمة لهم [8]. وما يؤكد عدم التزام السلطات الاستعمارية بهذا النوع من المواثيق الدولية ، اعتراف الجنرال Massu في كتابه: " la Bataille d'Alger " بلجوء جنوده الى التعذيب ، حيث يعترف صراحة بوجوده ، من خلال طرحه سؤال على نفسه: " هل كان التعذيب حقيقة ؟ وكان جوابه: لا أستطيع إلا أن أجيب بالإيجاب، إلا أنه لم يكن مؤسسا أو مقننا ". و يدافع عن انتهاج المؤسسة العسكرية لهذا الأسلوب، أنه كان من أجل إنقاذ المدنيين من قنابل الإرهابيين "المجاهدين"، وأن هذا السبب كان وراء استخدام العنف الجسدي من طرف جنوده، الذي حسب رأيه، يسبب الألم ولا يشوه الإنسان.

إلا أن ممارسات وأساليب الفرقة العاشرة للمظليين ومن حذا حذوها من بقية الوحدات العسكرية الفرنسية الأخرى، وشهادات الضحايا وآثار التعذيب والتشوهات والإعاقات الجسدية والعقلية التي يعانيها العديد من الجزائريين حاليا، تكذب ذلك جملة وتفصيلا[9]. وللتذكير فقط أن هذه الممارسات الوحشية

1957، لم تقتصر على مدينة الجزائر وضواحيها ، وإنما انتقلت الى كل المعتقلات والسجون ومراكز العبور والفرز المنتشرة في ربوع الجزائر. وأشتهر في الإطار عامل عمالة قسنطينة Papon و عامل عمالة وهران Lambert، المتحمسين لهذا النوع من الممارسات للقضاء على الثورة . كذلك تعرض الجزائريون في خريف 1957 الى نفس الممارسات من طرف الشرطة الفرنسية وعناصر المخابرات الفرنسية، وذلك في العديد من المدن الفرنسية ،كمدينة Lyon و Saint -Nazaire و Argenteui و Versailles . وكانت التهم الموجهة لهم؛ جمع الأموال لفائدة جبهة التحرير الوطني ، وتنفيذ عمليات اغتيال ضد عناصر من " الحركة الوطنية المصالية " وتحضير عمليات جديدة [10].

تولى المقدم Trinquier بمساعدة العقيد Godard [11] الإشراف على فريق الموت المتخصص في عمليات التعذيب والقتل والتخلص من المساجين بطرق فضيعة، ومن أشهرهم الرائد Paul Louis Aussaresses، الذي كان من قدماء الحرب الهند الصينية، والذي كان يرأس مجموعة من صف الضباط مهنتهم تنفيذ عمليات القتل السرية [12]. وقد وجد هذا الفريق كل الدعم والمساندة المادية والبشرية والمعنوية من طرف السلطات السياسية المدنية وبتواطؤ من شريحة واسعة من المعمرين الغلاة . وقد منح أفراد هذا الفريق صلاحيات وسلطات واسعة، تجاوزت في كثير من الأحيان الصلاحيات الممنوحة للهيئات الحكومية نفسها.و حسب اعترافات بعض أفراد هذه المجموعة، ومنهم Allard، فإن الأساليب والوسائل الوحشية التي كانوا يستخدمونها قد وجدت كل التشجيع

والترحيب والرضا من طرف العديد من الوزراء، ويذكر في هذا السياق كل من:.Robert Lacoste, Bourges Maunoury, Max Lejeune .

أما عن الأماكن التي اختارها أعضاء هذا الفريق، لتكون بمثابة المخابر التي يجرون فيها تجاربهم على ضحاياهم، فهي في غالب الأحيان مقرات كتائب الفرقة العاشرة للمظليين المنتشرة في أحياء مدينة الجزائر. زيادة على المقرات الحكومية التي تم الاستيلاء عليها، بالإضافة الى العديد من المدارس والملاعب والثكنات العسكرية ومزارع المستوطنين ، هذا عن مدينة الجزائر وضواحيها [13].

أما خارج هذا الحيز الجغرافي ، ذلك فإن السجون ومراكز الاعتقال ومراكز العبور والفرز ومقرات الشرطة و الجندرمة والمخابرات كانت المكان المفضل لممارسة التعذيب والاستنطاق .ولما كانت إمكانيات استقبال هذا العدد الكبير من المعتقلين غير متوفرة في مدينة الجزائر ، سارعت الحكومة الفرنسية في 6 فيفري الى فتح معتقل Paul Cazelle بالقرب من مدينة عين وسارة ، لتنقل إليه حوالي 50000 شخص، أما البقية فقد وجهت الى بقية المراكز مثل، Saint Leu ، Loudi، Berouaghia ، Aflou ، Bousoui الخ [14].

ومما يؤكد تواطؤ السياسيين الفرنسيين مع المؤسسة العسكرية ، هو الدفاع المستميت الذي أظهره Robert Lacoste طوال إدارته للجزائر ، رغم ما كان يصله من قرائن دالة على تورط العديد من أفراد هذه المؤسسة في أعمال وتصرفات منافية لكل القيم الإنسانية التي رفعت شعاراتها الجمهورية الفرنسية .بل نجده في الكثير من المناسبات يصدر البيانات والتعليمات التي يدافع فيها بشراسة عن مكانة وهيبة هذه المؤسسة والدور النبيل الذي تقوم به في الجزائر،

ولا يتـوانى في مهاجمـة مـن تسـول لـه نفسـه ، مـن المعارضـين لسياسـة بـلاده الاستعمارية أو من المثقفين , المسـاس بسـمعة وهيبـة هـذه الأخـيرة [15]. وفي آخـر اعـتراف للجـنرال Massu، أن السياسـيين الفرنسـيين وبـالأخص Robert Lacoste، كانوا على علم بمـا كـان يحـدث في القسـم العـاشر للمظليـين بالأبيـار ، إلا أنهـم لم يطلبوا منا يوما أن نلجأ الى الليونة ونوقف التعذيب .كانت مسئولية نظام بكاملـه وليس مسئولية المؤسسة العسكرية [16].

الهوامش:

1- Pierre vidal, naquet: la torture ...p. 46.

2- أنظر عن مواقف هذا الجنرال من التعذيب في:

Jean, Planchais: Une Histoire Politique de l'Armée, Tome 2 1940-1967, Paris, Editions Seuil, 1967. p.p. 307-310.

3- Jacques Julliard: Torture: ce que j'ai vu en Algérie, les Vrais Auteurs du Crime, c'était les Politiques. In: le Nouvel Observateur, 14 dec 2000.

4 -Teguia, Mohamed: op, cit. p. 235.

- Yacef, saadi: la Battaille d'alger, tome 1, Enal, Alger, 1984, p.p. 300-308.

5- Hocine Bouzaheur: Algerie 1954-1962, d'indépendance au Jour le jour. Ed. Houma , Alger, 2004, p.218.

6- el moudjahid: n 52, 1959.

7 -pierre vidal, naquet: la torture ...p. 46.

8- حددت المادة الثالثة الأفعال المحضورة في:

1) الاعتداء الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله والتشويه، المعاملة القاسية والتعذيب.
2) أخذ الرهائن.
3) الاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة.
4) إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة أمام محكمة مشكلة تشكيلا قانونيا، وتكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المتمدنة.

9- أنظر شهادة المجاهدة في:

-Florence Baugé: torturée par l'Armée Française en Algérie, Lila recherche l"homme qui l'a sauvée, le monde 19 juin 2000.

- Ighilahriz, Louisette: Algérienne, Fayard/ Calmann Lévy, 2001.

10- Jean – Pierre Rioux: la torture. in: la France en Guerre d'Algérie.

Gervereau (Laurent), Rioux (Jean-Pierre), Benjamin,Stora (Dir), la France en Guerre d'Algérie. Paris, Musée d'Histoire Contemporaine, et Nanterre, B.D.I.C., 1992l.

11- إعترف Godard أثناء محاكمته بتهمة التمرد والعصيان على سيادة الدولة الفرنسية والانضمام الى المنظمة العسكرية السرية، حيث أعترف محاميه وقال: أصرح بشرفي أن قودار مثل المئات الآخرين من الضباط، يتلقى الأوامر من السلطات العليا الفرنسية للتعذيب لكي يتحصل على المعلومات وأنا لا أعرف ناهي المصالح العليا في السلطة التي تعطي الأوامر في هذا الشأن ولا نستطيع ان نجد لها أثرا " عن عبد المجيد عمراني نقلا عن؛

j.m theolleyre: ces proces qui ébranlerent la France, paris, bernard grasset, 1966. p. 338.

12- إضافة الى هذا الضابط اشتهر كذلك من أعضاء فريق الموت كل من:

النقيب roger faulques وضابط الإستعلامات jean pierre والنقيب Bourdonnaye Montluc والرائد le Mire وضابط الإستعلامات Chabane والملازمين André charbonier و Philippe Erulin والرقيب feldmeyer jaquier و Pierre Lagaillard والشرطي Liorca Henri , Alleg : op, cit, p 443.

13- hocine bouzaheur: op, cit, p. 218.

14- Henri, Alleg: op, cit, p. 443.

15- أنظر نماذج هذه البيانات في:

Raphaël, Branche : " Torture: la République en Accusation" .in le Collections de l'Histoire, mars 2002. p. 55

16- جريدة الخبر: في 2000/11/23، عدد 3026.

الفصل السابع

التعذيب من منظور القوانين الدولية

بموجب كل نصوص القانون الدولي بفروعه المختلفة تُحظَّر أفعال التعذيب أو سوء المعاملة الفردية بوصفها جرائم إذا ارتُكبت كجرائم حرب أو كجرائم ضد الإنسانية أو كإبادة جماعية. كما وضعت مختلف الاتفاقيات الدولية مجموعة من التدابير التي ينبغي على الحكومات اتخاذها لمنع التعذيب وسوء المعاملة والتحقيق في الحالات المزعومة، وتقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة إضافة إلى منح تعويضات لفائدة الضحايا. وهو ما سنحاول تبيانه في هذه النقطة من أجل الوصول إلى متابعة المسؤولين الفرنسيين والدولة الفرنسية عما انتهجته من سياسة همجية قمعية في مواجهة كافة أطياف الشعب الجزائري، وقد ارتأينا تقسيم النصوص الاتفاقية المتعلقة بالتعذيب على حسب فروع القانون الدولي المعروفة.

1. القانون الدولي لحقوق الإنسان

إن اهم صك متعلقة بحقوق الإنسان هو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 ، والذي يعد صكاً مرجعياً رفيعاً ينطبق على جميع الدول. وفيما يخص التعذيب فانه تنص المادة الخامسة منه على أنه: "لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو المحطة بالكرامة."

كما يشكل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 المعاهدة الدولية الأبرز حول الحقوق المدنية والسياسية. فتنص المادة السابعة منه

على أنه: "لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة. وعلى وجه الخصوص، لا يجوز إجراء أية تجربة طبية أو علمية على أحد دون رضاه الحر." وهناك بعض من الحقوق المرتبطة بحق الإنسان في عدم التعرض إلى التعذيب والتي ورد النص عليها في هذا العهد ومن بينها الحق في الحياة والذي أتى النص عليه في المادة السادسة؛ الحق في حرية الشخص وأمنه المادة التاسعة، والمادة العاشرة المتعلقة بحق الأشخاص المحرومين من حريتهم في أن يُعاملوا بإنسانية واحترام لكرامتهم الإنسانية، إضافة إلى الحق في محاكمة عادلة الوارد في المادة الرابعة عشر.

من ذلك أيضا انه ورد في ظل النصوص الإقليمية العامة المتعلقة بحماية حقوق الإنسان حظر مطلق للتعذيب وسوء المعاملة، ومنه الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام 1981،الذي جاء في مادته الخامسة انه " لكل فرد الحق في احترام كرامته والاعتراف بشخصيته القانونية وحظر كافة أشكال استغلاله وامتهانه واستعباده خاصة الاسترقاق والتعذيب بكافة أنواعه والعقوبات والمعاملة الوحشية أو اللاإنسانية أو المذلة". كما أكدت على ذلك الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لعام 1950. والتي وافقت النصوص السابقة المتعلقة بحظر التعذيب والمعاملة اللاإنسانية .

لكن الملاحظ على هذه النصوص سالفة الذكر أنها لم تعرف التعذيب والمعاملة اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة . وإنما اعترفت فقط بأهمية هذه الحقوق وحظرت الأفعال دون إشارة إلى مضمونها.

فيما يخص الصكوك المتخصصة والمتعلقة بحظر التعذيب فإن أول نص صدر هو إعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لعام 1975 والذي نتيجة لالتفاف المجتمع الدولي حول نصوصه فانه تم تحويله عام 1984 إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، والتي عرفت التعذيب في المادة الأولى بأنه " أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسديا كان أم عقليا، يلحق عمدا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه ...". ويلاحظ على هذه الاتفاقية أنها أضافت نصا جديدا في القانون الدولي لحقوق الإنسان وهو الوارد في المادة الثانية فقرة 2، والآتية نصها بانه " لا يجوز التذرع بأية ظروف استثنائية أيا كانت، سواء أكانت هذه الظروف حالة حرب أو تهديدا بالحرب أو عدم استقرار سياسي داخلي أو أية حالة من حالات الطوارئ العامة الأخرى كمبرر للتعذيب."

كما تحدد الاتفاقية سلسلة من التدابير المتعلقة بمنع التعذيب والتحقيق فيه وتقديم المسؤولين عن ارتكابه إلى العدالة سواء محلياً أو عبر الحدود، وتقديم تعويضات عادلة ومناسبة إلى الضحايا. ووجب أن تضمن كل دولة طرف بموجب المادة الرابعة أن تكون جميع أعمال التعذيب جرائم بموجب قانونها الجنائي الوطني، وينطبق الأمر ذاته على قيام أي شخص بأية محاولة لممارسة التعذيب وعلى قيامه بأي عمل آخر يشكل تواطؤا ومشاركة في التعذيب. وبالتالي يتم

معاقبة مرتكبي هذا الفعل وفقا للمادة الخامسة إما على أساس مبدأ الإقليمية أو الشخصية (للجاني أو المعتدى عليه) إضافة إلى مبدأ العالمية في العقاب.

كما أنشأت المادة السابعة عشر من الاتفاقية آلية للرقابة على مدى التزام الدول بتطبيقها، وهي ما تسمى لجنة مناهضة التعذيب، والتي تتألف من عشر خبراء يعملون على المستوى الدولي. وفي هذا الاطار تلتزم الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بتقديم تقارير عن التدابير التي اتخذتها لتنفيذ هذه الاتفاقية وهذا كل اربع سنوات. وتعتمد اللجنة في تحريك القضايا إما على أساس نظام البلاغات (من دولة ضد أخرى) أو نظام الشكاوى (من الأفراد ضد دولهم) .

وفي نفس الاطار جاءت الاتفاقية الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة لعام 1989، والتي أتت من اجل ضمان اكثر احترام لنص المادة الثالثة من الاتفاقية الأوربية المعنية بحماية حقوق الإنسان والمتعلقة بحظر التعذيب. وقد أنشأت الاتفاقية بموجب المادة الأولى لجنة أوروبا لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة. والتي تقوم بالتحقيق في معاملة الأشخاص المسلوبة حرياتهم بهدف تدعيم حماية مثل هؤلاء الأشخاص عند الضرورة من التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة. وبموجب البروتوكول الأول الملحق بالاتفاقية، هناك إمكانية لدعوة دول غير أعضاء في مجلس أوروبا لتصبح أطرافاً في الاتفاقية.

وفي اطار أخر فقد اعتبرت المادة الثانية من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948 أن التسبب بأذى بدني أو عقلي جسيم لأبناء

جماعة قومية أو أثنية أو عرقية أو دينية بهدف تصفية الجماعة كلياً أو جزئيا يعتبر فعلا من بين الأفعال المشكلة لجريمة الإبادة الجماعية، سواء ارتكب أثناء السلم أو أثناء الحرب، وبغض النظر أيضا عن مرتكبها. سواء كانوا حكاما دستوريين أو موظفين عامين أو أفرادا. وأوجبت هذه الاتفاقية توقيع العقوبات على هؤلاء سواء تمت محاكمتهم أمام محاكم الدولة التي وقع على أرضها الفعل أو أمام محكمة جنائية دولية.

كما تضمنت المادة الخامسة من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1965 التزاما يقع على الدول الأطراف "بضمان حق كل إنسان دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الاثني، في المساواة أمام القانون، لاسيما بصدد التمتع بالحقوق التالية... الحق في الأمن على شخصه وفي حماية الدولة له من أي عنف أو أذى بدني، سواء صدر عن موظفين رسميين أو عن أية جماعة فردية أو مؤسسة".

كما جاءت المادة السابعة والثلاثون من اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 على انه: "لا يعرض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة". ووافق هذا النص أيضا الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته في حظره حظراً صريحاً للتعذيب والمعاملة السيئة. كما تم إدخال التعذيب أو المعاملة السيئة كعنصر في جريمة التفرقة العنصرية في المادة الثانية من الاتفاقية الدولية لمحاربة جريمة التفرقة العنصرية والمعاقبة عليها.

2. القانون الدولي الإنساني:

من اجل قمع الانتهاكات التي تقع أثناء النزاع المسلح جاءت اتفاقية جنيف 1929 الخاصة بأسرى الحرب بالنص على وجوب عدم ممارسة الضغط على أسرى الحرب بغية الحصول على أي معلومات تتعلق بوضعهم في قواتهم المسلحة أو في بلدهم. وفي اطار لاحق صدرت اتفاقيات القانون الدولي الإنساني لعام 1949 (اتفاقيات جنيف) باعتبارها الاتفاقيات الأشمل والأوضح المنظمة للنزاعات المسلحة. وتختلف مواضيعها بين حماية الجرحى والمرضى والغرقى واسرى الحرب إضافة إلى حماية المدنيين، كل هذا أثناء النزاع المسلح بمختلف أوضاعه وحالاته. أما بخصوص موضوع التعذيب فقد جاءت اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949 والمتعلقة بموضوع حماية الأسرى في نص المادة السابعة عشر على أنه "لا يجوز ممارسة أي تعذيب بدني أو معنوي أو أي إكراه على أسرى الحرب لاستخلاص معلومات منهم من أي نوع، ولا يجوز تهديد أسرى الحرب الذين يرفضون الإجابة أو سبهم أو تعريضهم لأي إزعاج أو إجحاف ". ولا يشترط في التعذيب أن يمارس ببواعث معينة وإنما تم تجريمه هنا كتصرف همجي ومهين للكرامة الإنسانية.

أما بالنسبة للمعاملة اللاإنسانية فقد نصت عليها المادة الثالثة عشر من اتفاقية جنيف الثالثة، والتي ذكرت تصرفات تسبب آلام مادية، كالتسبب في تعريض صحة أسير الحرب للخطر، وبتر الأعضاء وتعريضه إلى التجارب الطبية ... إضافة إلى التصرفات التي تسبب آلام نفسية كالإهانة والشتم والتشهير العلني. وينبغي لنا ملاحظة أن واضعي اتفاقيات جنيف اعتبروا التعذيب والمعاملة اللاإنسانية وجهان لجريمة واحدة. وقد اعتبرت المادة 130 من الاتفاقية الثالثة

لعام 1949 أن التعذيب والمعاملة اللاإنسانية يعتبران من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي يجب المعاقبة عليها.

وإضافة إلى ذلك، أتت المادة الثالثة مشتركة بين كل اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، والتي تطبق في النـزاعات المسلحة التي ليس لها طابع دولي، والتي خاطبت اطراف النزاع بمجموعة من المعايير التي يلتزموا بتطبيقها كحد ادنى ومن بينها: حظر الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله والتشويه والمعاملة القاسية والتعذيب والاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة.

و قد صدر عام 1977 البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والمتعلق بالنزاعات المسلحة ذات طابع دوليو الذي وسع في قائمة الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني خاصة في المادتين الحادية عشر والخامسة والثمانون. خاصة من خلال حظر الاعتداء على الحياة والصحة أو السلامة البدنية أو العقلية للأشخاص، وبوجه خاص التعذيب بجميع أنواعه، سواء أكان بدنياً أم عقلياً، كما حظرت المادة الخامسة والسبعون العقوبة الجسدية والتشويه والدعارة القسرية وأي شكل من أشكال الاعتداء الفاحش، إضافة إلى حماية النساء من الاغتصاب والدعارة القسرية وأي شكل آخر من أشكال هتك العرض وفقا للمادة السادسة والسبعون. كما صدر أيضا في نفس السنة البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف الأربع والمتعلق بالنزاعات المسلحة غير ذات طابع دولي والذي حظر هو الآخر في مادته الرابعة الاعتداء على الحياة والصحة أو السلامة البدنية أو العقلية للأشخاص، وبخاصة القتل، فضلاً عن المعاملة القاسية

مثل التعذيب أو التشويه أو أي شكل آخر من أشكال العقوبة الجسدية والاغتصاب والدعارة القسرية وأي شكل من أشكال هتك العرض المرتكبة ضد أشخاص لا يشاركون بصورة مباشرة أو أنهم توقفوا عن المشاركة في الأعمال العدائية.

3. القانون الدولي الجنائي وأنظمة المحاكم الجنائية الدولية

ظهرت قواعد معاقبة المجرمين المرتكبين للجرائم الدولية مهما كانت صفتهم لأول مرة أمام المحكمة العسكرية الدولية (محكمة نورمبرغ)، والتي أدانت القادة الألمان عن الجرائم الخطيرة التي ارتكبوها خلال الحرب العالمية الثانية. وقد قسم القانون الأساسي الجرائم التي تختص بها المحكمة على أساس الجرائم المرتكبة ضد السلام وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وقد تم اعتبار جرائم الحرب بانها انتهاكات لقوانين الحرب أو عاداتها (ومن بينها قواعد معاملة اسرى الحرب). وقد أضاف ميثاق المحكمة بعضا من المبادئ والتي كانت أساسا للقانون الدولي الجنائي لاحقا من بينها مبدأ محاكمة الشخص بغض النظر عن الصفة الرسمية التي يحتلها، وعدم إمكانية الدفع في هذا المجال بأوامر الرؤساء، وعدم تبني نظام العفو عن الجريمة. ووفقا لهذه المحكمة فان أي شخص يرتكب عملاً يشكل جريمة بموجب القانون الدولي يتحمل مسؤولية جنائية ويتعرض للعقاب. والأمر كان نفسه بخصوص المحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى.

وقد صدرت عام 1968 اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتي يدخل التعذيب والمعاملة اللاإنسانية من ضمنها، وقد منعت

سريات فكرة التقادم على هذا النوع من الجرائم. إضافة إلى ذلك جاءت المادة الثانية من نفس الاتفاقية على انه إذا ارتكبت أية جريمة من الجرائم المذكورة في المادة الأولى، تنطبق أحكام هذه الاتفاقية على ممثلي سلطة الدولة وعلى الأفراد الذين يقومون بوصفهم فاعلين أصليين أو شركاء، بالمساهمة في ارتكاب أية جريمة من تلك الجرائم أو بتحريض الغير تحريضا مباشرا على ارتكابها، أو الذين يتآمرون لارتكابها، بصرف النظر عن درجة التنفيذ، وعلى ممثلي سلطة الدولة الذين يتسامحون في ارتكابها. وتنص أيضا على ضرورة قيام تعاون دولي في تقديم مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية إلى العدالة.

ولاحقا تم إنشاء المحاكم الجنائية الدولية المؤقتة أو الخاصة سواء تلك التي أتت بعد الأحداث التي وقعت في يوغسلافيا سابقا، وهي المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا سابقا المنشأة من قبل مجلس الأمن عام 1993. والمحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا، والتي هي الأخرى أتت بعد سلسلة الجرائم الخطيرة التي شهدتها رواندا عام 1994. وقد تبنت المادة الثالثة والرابعة والخامسة من النظام الأساسي لمحكمة يوغسلافيا تحديد الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة وهي: جرائم الحرب باعتبارها الأفعال التي تشكل انتهاكا لاتفاقيات جنيف لعام 1949، كالقتل العمد، التعذيب، المعاملة اللاإنسانية وتعمد التسبب بألم شديد أو إصابة جسيمة للجسم أو الصحة. وجرائم الإبادة الجماعية والمعرفة بموجب اتفاقية 1948 حول منع وقمع جريمة الإبادة الجماعية. والجرائم ضد الإنسانية كالقتل العمد، الإبعاد، الاسترقاق، السجن، التعذيب وغيرها من الأفعال الموجهة ضد

السكان المدنيين. وهو تقريبا نفس التقسيم المتبع ضمن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وبمجيء المحكمة الجنائية الدولية عام 1998 بعد الجهود الكبيرة التي لعبها المجتمع الدولي من اجل معاقبة المتسببين في ارتكاب جرائم دولية . فقد استطاعت الدول إنشاء جهاز دولي دائم يتعلق بالجانب العقابي للقانون الدولي الجنائي. وتختص هذه المحكمة في متابعة مرتكبي جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجريمة العدوان. وتستطيع المحكمة النظر في قضايا الأشخاص المتهمين بارتكاب هذه الجرائم ابتداء من 1 جويلية 2002، وهو تاريخ دخول نظام روما الأساسي حيز النفاذ.

ومن بين النصوص المهمة في النظام الأساسي للمحكمة والمتعلقة بحظر التعذيب ومتابعة مرتكبيه النص الوارد في المادة السادسة بخصوص الإبادة الجماعية والذي تضمن قائمة من الأفعال المحددة والمجرمة من بينها "تعمد الإضرار الخطير بالسلامة البدنية أو العقلية لأعضاء الجماعة." إضافة إلى النص الوارد في المادة السابعة والذي حدد الجرائم ضد الإنسانية والتي من بينها التعذيب والاغتصاب والعبودية الجنسية والحمل القسري والتعقيم القسري و"الأفعال اللاإنسانية ذات الطبيعة المشابهة التي تتعمد إحداث آلام شديدة أو الإضرار الخطير بالسلامة البدنية أو الصحة العقلية أو البدنية". إضافة إلى النص الوارد في المادة الثامنة والمتضمن جرائم الحرب والذي جاء فيه تجريم فعل التعذيب و"المعاملة اللاإنسانية" كانتهاك جسيم لاتفاقيات جنيف و"المعاملة القاسية" و"تعمد إحداث آلام شديدة أو الإضرار الخطير بالسلامة البدنية أو

الصحة" والتشويه و"الاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة" والاغتصاب ... الخ .

وتطال المسؤولية الجنائية ضمن القانون الدولي الجنائي شخصاً يرتكب أو يحاول ارتكاب جريمة تندرج تحت الولاية القضائية للمحكمة أو يأمر بارتكاب أو محاولة ارتكاب هذه الجريمة أو يستدرج الآخرين أو يحرضهم أو يساعدهم أو يحثهم على ارتكابها أو يساعد أو يسهم على نحو آخر في ارتكابها أو محاولة ارتكابها، وهذا وفقا للمادة الخامسة والعشرون من النظام الأساسي للمحكمة. إضافة إلى بعض المبادئ الجنائية الاخرى الثابتة كمبدأ عدم جواز قبول دفاع التذرع بتنفيذ أوامر الرؤساء (المادة 33)، والمسؤولية الجنائية للقادة وسواهم من الرؤساء عن الأفعال التي يرتكبها المرؤوسون أو الأشخاص الخاضعون لأمرتهم (المادة 28) وعدم إعفاء شخص من المسؤولية الجنائية على أساس صفته الرسمية حتى إذا كان الشخص يتمتع بالحصانة بموجب القانون الوطني (المادة 27).

واستنادا إلى المادة الثامنة والثلاثون من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية والتي نصت على ما يسمى بمصادر القانون الدولي ورتبتها على حسب الأهمية فيمكن القول أن اعتماد ما يسمى بالعرف الدولي كمصدر أساسي للقانون الدولي يترتب عليه النقاط التالية والتي من بينها أن جميع الدول ملزمة بمنع التعذيب والمعاقبة على أفعال التعذيب، سواء أكانت أطرافاً في المعاهدات الدولية سالفة الذكر أم لا. ولا يجوز وضع أي قانون تقادم لجريمة التعذيب. إضافة إلى أن تقاعس الدولة على احترام حظر التعذيب هو إخلال بواجبات الدولة تجاه المجتمع الدولي.

ختاما نقول انه استنادا لاتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب التي أصبحت جزءا من قواعد القانون والعرف الدوليين واتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، وكل القواعد الموازية لها في قانون النزاعات المسلحة، إضافة إلى اتفاقيات حقوق الإنسان، والقانون الدولي الجنائي سواء الحديثة منها أو القديمة، فالجزائر تملك السند القانوني والشرعي لفتح ملف محاكمة ومعاقبة وتتبع مجرمي الحرب الفرنسيين الذين تسببوا في جرائم تعذيب عديدة وكثيرة أثناء الاحتلال الفرنسي، وبالتالي فلابد من مبادرة جزائرية وطنية مخلصة تدين هذه الأعمال الإجرامية وتلحق المسؤولية التاريخية القانونية والأخلاقية بدولة فرنسا، ولابد من التعويض المادي والمعنوي لكل التجاوزات المرتكبة في حق الأبرياء وما لحقهم من اعتداء على الكرامة الإنسانية وما صاحبها من أعمال وحشية وبربرية.

الهوامش :

1- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 ألف (د-3) المؤرخ في 10 ديسمبر 1948، والمتواجد على الرابط: http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b001.html

2- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 ديسمبر1966، تاريخ بدء النفاذ: 23 مارس 1976، والمتواجد على الرابط: http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b003.html

3- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، تمت إجارته من قبل مجلس الرؤساء الأفارقة بدورته العادية رقم 18 في نيروبي (كينيا) جوان 1981 والمتواجد على الرابط: http://www1.umn.edu/humanrts/arab/a005.html

4- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، اتفاقية حماية حقوق الإنسان في نطاق مجلس أوروبا، روما في 4 نوفمبر 1950. والمتواجدة على الرابط:

http://www1.umn.edu/humanrts/arab/euhrcom.html

5 - اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 46/39 المؤرخ في 10 ديسمبر 1984، تاريخ بدء النفاذ: 26 جوان 1987. والمتواجدة على الرابط: http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b039.html

6 - الاتفاقية الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة لعام 1989 والمتواجدة على الرابط:

1http://www1.umn.edu/humanrts/arab/eutorturecon.html

- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق أو للانضمام بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 260 ألف (د-3) المؤرخ في 9 ديسمبر 1948، تاريخ بدء النفاذ: 12 جانفي 1951، والمتواجدة على الرابط: http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b087.html

7- الاتفاقية الدولية للقضاء علي جميع أشكال التمييز العنصري اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2106 ألف (د-20) المؤرخ في 21 ديسمبر 1965، تاريخ بدء النفاذ: 4 جانفي 1969، والمتواجدة على الرابط: http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b010.html

8- اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب المؤرخة في 12 اوت 1949 اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام من قبل المؤتمر الدبلوماسي لوضع اتفاقيات دولية لحماية ضحايا الحروب المعقود في جنيف خلال الفترة من 21 افريل إلي 12 اوت 1949، تاريخ بدء النفاذ: 21 أكتوبر 1950.

والمتواجدة على الرابط: http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b092.html

9 - البرتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في 12 اوت 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام من قبل المؤتمر الدبلوماسي لتأكيد القانون الدولي الإنساني المنطبق علي المنازعات المسلحة وتطويره وذلك بتاريخ 8 جوان 1977، تاريخ بدء النفاذ: 7 ديسمبر 1978. والمتواجد على الرابط: http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b094.html

10- البرتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في 12 اوت 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام من قبل المؤتمر الدبلوماسي لتأكيد القانون الدولي الإنساني المنطبق علي المنازعات المسلحة وتطويره وذلك بتاريخ 8 جوان1977، تاريخ بدء النفاذ: 7 ديسمبر 1978. والمتواجد على الرابط: -http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b095.html1

11- اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية اعتمدت وعرضت للتوقيع وللتصديق والانضمام بقرار الجمعية العامة 2391 ألف (د-23) المؤرخ في 26 نوفمبر 1968، تاريخ بدء النفاذ: 11 /نوفمبر1970. والمتواجدة على الرابط: http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b088.html

الخــاتــمة:

1- من النتائج العلمية التي نرجو تحقيقها من وراء هذه الدراسة ؛ تنبيه الباحثين الشباب في تاريخ الثورة التحريرية الى ضرورة الابتعاد قدر الإمكان عن المواضيع الكلاسيكية في تاريخ الثورة . لأن تاريخ هذه الأخيرة لا يمكن فهمه دون الإلمام بمواضيع ما زالت مغيبة ومجهولة ومنها التعذيب ودور المرأة الريفية والطفل السياسات الاقتصادية والاجتماعية الفرنسية الى غير ذلك من المواضيع. فالتعذيب كان استراتيجية فرنسية ممنهجة ومدروسة بدقة وعناية فائقتين من قبل المنظرين الاستعماريين للقضاء على روح الإستماتة والمقاومة لدى الجزائريين. وبذلك فهو لا يختلف عن بقية الاستراتيجيات الفرنسية الأخرى.

2 ـ تمكين الجزائريين وبصفة خاصة فئة الشباب من الاطلاع على فظاعة جرائم الاستعمار الفرنسي في حق الجزائريين ، ولما تجريمه ومتابعته قضائيا. ولا يتأتى ذلك إلا بجمع القرائن والأدلة التاريخية الدامغة وتوثيق الشواهد الحية والباقية، مما يجعل هذه الدراسة مرجعا قد يستعين به الخبير القانوني أو السياسي في معركته ضد فرنسا الاستعمارية أمام المحاكم الدولية المختصة ، وذلك لما توفره لهما من مادة تاريخية ووثائقية.

3 ـ وضع خريطة تاريخية لمراكز التعذيب والاعتقال والمحتشدات والتجمعات والتي كانت مسرحا لممارسة التعذيب بمختلف أشكاله وأصنافه والتي هي الآن عرضة والإهمال والاندثار.

8 ـ من النتائج أيضا لهذه الدراسة وضع بيوغرافية للجلادين الفرنسيين من سياسيين وعسكريين الذين كانوا يتلذذون بإذاقة الجزائريين أبشع أنواع القهر والإذلال والتعذيب، لكي مرجعا تاريخيا مهما لمن يريد من الباحثين التوسع في جوانب لها علاقة بموضوع التعذيب.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 1

قانون السلطات الخاصة

LOIS

LOI n° 56-258 du 16 mars 1956 autorisant le Gouvernement à mettre en œuvre en Algérie un programme d'expansion économique, de progrès social et de réforme administrative, et l'habilitant à prendre toutes mesures exceptionnelles en vue du rétablissement de l'ordre, de la protection des personnes et des biens et de la sauvegarde du territoire (1).

L'Assemblée nationale et le Conseil de la République ont délibéré,

L'Assemblée nationale a adopté,

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit:

Art. 1er. — Le Gouvernement pourra, par décrets en conseil des ministres, sur le rapport du ministre résidant en Algérie et des ministres intéressés, et après avis du conseil d'Etat, prendre en Algérie toutes dispositions relatives à:

1° La poursuite de l'expansion économique au moyen de mesures appropriées concernant notamment les investissements, les travaux publics, l'équipement scolaire et sanitaire, la recherche scientifique, technique et économique, la construction de logements, l'équipement agricole et rural, l'aménagement foncier, la réorganisation de la propriété foncière, le remembrement ou l'extension des exploitations rurales, l'accession à la petite propriété rurale, la réorganisation du crédit agricole en vue d'une distribution plus large et plus efficace des fonds destinés à l'équipement individuel, l'accélération de la mise en valeur par l'irrigation des terres comprises dans les périmètres irrigables au moyen des grands barrages réservoirs, la revision de baux à part de fruit et de certaines formes archaïques de sociétés agricoles;

2° La normalisation et l'abaissement des coûts de production, notamment par la réduction du prix de l'énergie, l'allégement ou l'aménagement en vue d'une meilleure productivité des charges et obligations sociales et fiscales pesant sur les entreprises et sur les salaires sans que, en matière sociale, les prestations de sécurité sociale et les prestations familiales puissent être réduites;

3° L'élévation du niveau de vie des populations et la coopération économique et financière entre la métropole et l'Algérie, notamment:

En édictant des mesures destinées à faciliter, pour les citoyens français musulmans, en leur garantissant des conditions de carrière normale, l'accès à la fonction publique et leur emploi dans les services publics, dans les entreprises bénéficiant d'une participation ou d'une aide de l'Etat, de l'Algérie et des collectivités publiques, en Algérie;

En favorisant le plein emploi par le financement des investissements nécessaires au développement des productions agricoles, industrielles et minières;

En mettant en œuvre un plan cohérent d'industrialisation comportant une série de mesures propres à aider à l'implantation d'industries nouvelles et à protéger celles qui existent;

En adoptant un ensemble de dispositions financières, administratives et économiques destinées à faciliter la mise en valeur des ressources naturelles du Sahara;

4° L'accélération du progrès social, notamment:

En améliorant la condition de l'ouvrier agricole par une réglementation des conditions de travail, par la création ou le perfectionnement d'institutions sociales telles que celles relatives aux congés payés, aux allocations familiales, au régime des assurances sociales;

Dans le secteur non agricole, en étendant à l'Algérie, après les avoir adaptés dans la mesure nécessaire, des textes législatifs ou réglementaires applicables dans la métropole concernant la réglementation du travail et de la main-d'œuvre, les congés payés, le régime des allocations familiales, les prestations dues au titre de la réparation des accidents du travail et les régimes d'assurances sociales;

5° La réorganisation des institutions administratives, notamment par une réforme de l'organisation territoriale, et en particulier du régime des régions sahariennes, par la réorganisation des collectivités locales et par la réforme de l'administration centrale du gouvernement général.

Art. 2. — Ces décrets pourront modifier ou abroger les dispositions législatives existantes. Ils entreront en vigueur dès leur publication au *Journal officiel* de la République française, mais ne deviendront définitifs qu'après leur ratification par le Parlement auquel ils seront soumis dans le délai d'un an à compter de leur date.

Ils pourront prévoir, soit les peines édictées par les lois antérieures relatives aux mêmes matières sans que puissent être modifiés la qualification des infractions relevées, la nature et le quantum des peines applicables, soit les peines prévues par l'article 471, 15°, du code pénal.

Art. 3. — Le Gouvernement est autorisé à ouvrir, par décrets pris sur le rapport du ministre des affaires économiques et financières, et après avis des commissions des finances de l'Assemblée nationale et du Conseil de la République, les autorisations de programme et les crédits de payement correspondant aux dépenses qui pourront être engagées en application des articles précédents. Ces décrets seront soumis à la ratification du Parlement dans le délai d'un an à compter de leur date.

Art. 4. — Le Gouvernement pourra, en toute matière, par décret pris en conseil des ministres, sur le rapport du ministre résidant en Algérie et des ministres intéressés, le conseil d'Etat entendu, étendre à l'Algérie, en y apportant les adaptations nécessaires des lois et des décrets en vigueur dans la métropole.

Art. 5. — Le Gouvernement disposera, en Algérie, des pouvoirs les plus étendus pour prendre toute mesure exceptionnelle commandée par les circonstances en vue du rétablissement de l'ordre, de la protection des personnes et des biens et de la sauvegarde du territoire.

Lorsque les mesures prises en vertu de l'alinéa précédent auront pour effet de modifier la législation, elles seront arrêtées par décret pris en conseil des ministres.

Art. 6. — Les pouvoirs accordés par les articles précédents prendront fin à l'expiration des fonctions du présent Gouvernement. Toutefois, en cas de démission du Gouvernement ou de vacance de la présidence du conseil, le nouveau Gouvernement devra demander la confirmation par le Parlement de la loi accordant les mesures exceptionnelles prises en vertu des pouvoirs conférés par l'article 5, dans un délai de dix jours francs à compter de la date à laquelle il a obtenu la confiance de l'Assemblée nationale.

Si cette demande n'est pas présentée dans le délai prescrit, la loi sera caduque.

La présente loi sera exécutée comme loi de l'Etat.

Fait à Paris, le 16 mars 1956.

Par le Président de la République: RENÉ COTY.

Le président du conseil des ministres,
GUY MOLLET.

Le ministre résidant en Algérie,
ROBERT LACOSTE.

Le ministre d'Etat, garde des sceaux, chargé de la justice,
FRANÇOIS MITTERRAND.

Le ministre de la défense nationale et des forces armées,
MAURICE BOURGÈS-MAUNOURY.

Le ministre des affaires économiques et financières,
PAUL RAMADIER.

Loi n° 56-258. TRAVAUX PREPARATOIRES (1)

Assemblée nationale :

Projet de loi (n° 896);

Rapport de M. Montalat, au nom de la commission de l'intérieur (n° 1013);

Discussion les 8, 9 et 12 mars 1956;

Adoption le 12 mars 1956.

Conseil de la République :

Projet de loi adopté par l'Assemblée nationale (n° 344, S. O. 1955-1956);

Rapport de M. Verdeille, au nom de la commission de l'intérieur (n° 319, S. O. 1955-1956);

Discussion et adoption le 15 mars 1956, après discussion immédiate.

Assemblée nationale :

Acte pris de l'adoption conforme le 16 mars 1956.

Ministère de la santé publique et de la population.

Décrets des 5 et 7 mars 1955 portant nominations dans l'ordre de la Santé publique (p. 3532).

Arrêtés portant nomination et détachement (enseignement de sourds-muets et d'aveugles et inspection de la santé) (p. 3532).

Ministère des anciens combattants et victimes de guerre.

Décret du 14 mars 1955 portant nomination dans l'ordre du Mérite combattant (p. 3532).

Médaille de la France libérée (p. 3532).

Ministère des affaires marocaines et tunisiennes.

Arrêté du 1er avril 1955 affectant définitivement au ministère des affaires marocaines et tunisiennes des locaux sis à Paris (p. 3532).

Ministère de la marine marchande.

Arrêté portant nomination d'un courtier interprète et conducteur de navires (p. 3532).

Ministère des postes, télégraphes et téléphones.

Arrêtés portant nominations, titularisations, mutations et rectificatif (services extérieurs) (p. 3532).

Nominations à des emplois réservés (p. 3532).

AVIS. COMMUNICATIONS ET INFORMATIONS

MINISTÈRE DE LA DÉFENSE NATIONALE ET DES FORCES ARMÉES

Avis aux candidats du concours d'admission à l'école polytechnique en 1955 (p. 3532).

MINISTÈRE DES FINANCES ET DES AFFAIRES ÉCONOMIQUES

Résultats du tirage de la tranche spéciale de Pâques de la loterie nationale 1955 (p. 3533).

Avis aux importateurs de matériels d'équipement de demi-produits, de petit outillage, d'ouvrages en métaux et de pièces de rechange originaires et en provenance de la zone dollar (p. 3533).

MINISTÈRE DE L'ÉDUCATION NATIONALE

Avis de vacance de chaires (p. 3534).

Avis de concours pour le recrutement de professeurs techniques du bâtiment et des travaux publics aux écoles nationales professionnelles d'Egletons (Corrèze) et de Lyon (Rhône) (rectificatif) (p. 3534).

MINISTÈRE DE L'INDUSTRIE ET DU COMMERCE

Avis aux importateurs de matériels d'équipement de demi-produits, de petit outillage, d'ouvrages en métaux et de pièces de rechange originaires et en provenance de la zone dollar (p. 3533).

MINISTÈRE DE L'AGRICULTURE

Avis de concours pour le recrutement de directeurs des services vétérinaires (p. 3534).

MINISTÈRE DE LA SANTÉ PUBLIQUE ET DE LA POPULATION

Avis de concours pour le recrutement de contrôleurs départementaux des lois d'aide sociale (p. 3534).

Avis de concours pour le recrutement d'un rédacteur au centre hospitalier régional de Clermont-Ferrand (Puy-de-Dôme) (p. 3534).

Bilan de clôture définitive de l'institut d'émission des Etats du Cambodge, du Laos et du Viet-Nam (p. 3535).

Annonces (p. 3536).

LOIS

LOI n° 55-385 du 3 avril 1955 instituant un état d'urgence et en déclarant l'application en Algérie (1).

L'Assemblée nationale et le Conseil de la République ont délibéré,

L'Assemblée nationale a adopté,

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit:

TITRE Ier

Art. 1er. — L'état d'urgence peut être déclaré sur tout ou partie du territoire métropolitain, de l'Algérie ou des départements d'outre-mer, soit en cas de péril imminent résultant d'atteintes graves à l'ordre public, soit en cas d'événements présentant, par leur nature et leur gravité, le caractère de calamité publique.

Art. 2. — L'état d'urgence ne peut être déclaré que par la loi.

La loi détermine la ou les circonscriptions territoriales à l'intérieur desquelles il entre en vigueur. Dans la limite de ces circonscriptions, les zones où l'état d'urgence recevra application seront fixées par décret pris en conseil des ministres sur le rapport du ministre de l'intérieur.

Art. 3. — La loi fixe la durée de l'état d'urgence qui ne peut être prolongée que par une loi nouvelle.

Toutefois, en cas de démission du Gouvernement ou de vacance de la présidence du conseil, le nouveau gouvernement devra demander la confirmation par le Parlement de la loi déclarant l'état d'urgence dans un délai de quinze jours francs à compter de la date à laquelle il a obtenu la confiance de l'Assemblée nationale.

Si cette demande n'est pas présentée dans le délai prescrit la loi sera caduque.

Art. 4. — En cas de dissolution de l'Assemblée nationale, la loi ayant déclaré l'état d'urgence est abrogée de plein droit.

Art. 5. — La déclaration de l'état d'urgence donne pouvoir au préfet dont le département se trouve en tout ou partie compris dans une circonscription prévue à l'article 2:

1° D'interdire la circulation des personnes ou des véhicules dans les lieux et aux heures fixés par arrêté;

2° D'instituer, par arrêté, des zones de protection ou de sécurité où le séjour des personnes est réglementé;

3° D'interdire le séjour dans tout ou partie du département à toute personne cherchant à entraver, de quelque manière que ce soit, l'action des pouvoirs publics.

Art. 6. — Le ministre de l'intérieur dans tous les cas et, en Algérie, le gouverneur général, peuvent prononcer l'assignation à résidence dans une circonscription territoriale ou une localité déterminée de toute personne résidant dans la zone fixée par le décret visé à l'article 2 dont l'activité s'avère dangereuse pour la sécurité et l'ordre publics des circonscriptions territoriales visées audit article.

En aucun cas, l'assignation à résidence ne pourra avoir pour effet la création de camps où seraient détenues les personnes visées à l'alinéa précédent.

L'autorité administrative devra prendre toutes dispositions pour assurer la subsistance des personnes astreintes à résidence ainsi que celle de leur famille.

Art. 7. — Toute personne ayant fait l'objet d'une des mesures prises en application de l'article 5 (3°), ou de l'article 6 peut demander le retrait de cette mesure. Sa demande est soumise à une commission consultative comprenant des délégués du conseil général désignés par ce dernier et comportant, en Algérie, la représentation paritaire d'élus des deux collèges.

(1) Les travaux préparatoires concernant cette loi seront publiés ultérieurement.

La composition, le mode de désignation et les conditions de fonctionnement de la commission seront fixés par un règlement d'administration publique.

Les mêmes personnes peuvent former un recours pour excès de pouvoir contre la décision visée à l'alinéa 1er ci-dessus devant le tribunal administratif compétent. Celui-ci devra statuer dans le mois du recours. En cas d'appel, la décision du conseil d'Etat devra intervenir dans les trois mois de l'appel.

Faute par les juridictions ci-dessus d'avoir statué dans les délais fixés par l'alinéa précédent, les mesures prises en application de l'article 5 (3°) ou de l'article 6 cesseront de recevoir exécution.

Art. 8. — Le ministre de l'intérieur, pour l'ensemble du territoire où est institué l'état d'urgence, le gouverneur général pour l'Algérie et le préfet, dans le département, peuvent ordonner la fermeture provisoire des salles de spectacles, débits de boissons et lieux de réunion de toute nature dans les zones déterminées par le décret prévu à l'article 2.

Peuvent être également interdites, à titre général ou particulier, les réunions de nature à provoquer ou à entretenir le désordre.

Art. 9. — Les autorités désignées à l'article 6 peuvent ordonner la remise des armes de première, quatrième et cinquième catégories définies par le décret du 18 avril 1939 et des munitions correspondantes et prescrire leur dépôt entre les mains des autorités et dans les lieux désignés à cet effet.

Les armes de la cinquième catégorie remises en vertu des dispositions qui précèdent donneront lieu à récépissé. Toutes dispositions seront prises pour qu'elles soient rendues à leur propriétaire en l'état où elles étaient lors de leur dépôt.

Art. 10. — La déclaration de l'état d'urgence s'ajoute aux cas visés à l'article 1er de la loi du 11 juillet 1938 sur l'organisation générale de la nation en temps de guerre pour la mise à exécution de tout ou partie des dispositions de ladite loi en vue de pourvoir aux besoins résultant de circonstances prévues à l'article 1er.

Art. 11. — La loi déclarant l'état d'urgence peut, par une disposition expresse:

1° Conférer aux autorités administratives visées à l'article 8 le pouvoir d'ordonner des perquisitions à domicile de jour et de nuit;

2° Habiliter les mêmes autorités à prendre toutes mesures pour assurer le contrôle de la presse et des publications de toute nature ainsi que celui des émissions radiophoniques, des projections cinématographiques et des représentations théâtrales.

Les dispositions du paragraphe 1° du présent article ne sont applicables que dans les zones fixées par le décret prévu à l'article 2 ci-dessus.

Art. 12. — Lorsque l'état d'urgence est institué, dans tout ou partie d'un département, un décret pris sur le rapport du garde des sceaux, ministre de la justice, et du ministre de la défense nationale, peut autoriser la juridiction militaire à se saisir de crimes, ainsi que des délits qui leur sont connexes, relevant de la cour d'assises de ce département.

La juridiction de droit commun reste saisie tant que l'autorité militaire ne revendique pas la poursuite et dans tous les cas, jusqu'à l'ordonnance prévue à l'article 133 du code d'instruction criminelle. Si, postérieurement à cette ordonnance, l'autorité militaire compétente pour saisir la juridiction militaire revendique cette poursuite, la procédure se trouve, nonobstant les dispositions de l'article 24, dernier alinéa, du code de justice militaire, portée de plein droit soit devant la chambre des mises en accusation prévue par l'article 68 du code de justice militaire, lorsque la chambre d'accusation saisie n'a pas encore rendu son arrêt, soit devant la juridiction militaire compétente *ratione loci* lorsqu'un arrêt de renvoi a été rendu. Dans ce dernier cas, les dispositions de l'alinéa ci-après sont applicables, et il n'y a pas lieu, pour la cour de cassation, de statuer avant le jugement sur les pourvois qui ont pu être formés contre cet arrêt. Le tribunal militaire est constitué, et statue, dans les conditions fixées aux deux derniers alinéas de l'article 10 du code de justice militaire.

Lorsque le décret prévu à l'alinéa 1er du présent article est intervenu, et pour toutes les procédures déférées à la juridiction militaire, les recours en cassation contre les décisions des juridictions d'instruction, y compris l'arrêt de renvoi, sont suspendus et ne peuvent être exercés éventuellement qu'après l'arrêt ou le jugement de condamnation et s'il y a également un pourvoi contre cette décision. La cour de cassation statue alors par un seul et même arrêt sur tous les moyens.

Art. 13. — Les infractions aux dispositions des articles 5, 6, 8, 9 et 11 (2°) seront punies d'un emprisonnement de huit jours à deux mois et d'une amende de 5.000 à 200.000 F ou de l'une de ces deux peines seulement. L'exécution d'office, par l'autorité administrative, des mesures prescrites peut être assurée nonobstant l'existence de ces dispositions pénales.

Art. 14. — Les mesures prises en application de la présente loi cessent d'avoir effet en même temps que prend fin l'état d'urgence.

Toutefois, après la levée de l'état d'urgence, les tribunaux militaires continuent de connaître des crimes et délits dont la poursuite leur avait été déférée.

TITRE II

Art. 15. — L'état d'urgence est déclaré sur le territoire de l'Algérie et pour une durée de six mois.

Un décret, pris en exécution de l'article 2, fixera les zones dans lesquelles cet état d'urgence recevra application.

Art. 16. — L'état d'urgence déclaré par l'article 15 emporte, pour sa durée, application de l'article 11 de la présente loi.

La présente loi sera exécutée comme loi de l'Etat.

Fait à Paris, le 3 avril 1955.

RENÉ COTY.

Par le Président de la République:

Le président du conseil des ministres,
EDGAR FAURE.

Le ministre délégué à la présidence du conseil,
GASTON PALEWSKI.

Le garde des sceaux, ministre de la justice,
SCHUMAN.

Le ministre des affaires étrangères,
ANTOINE PINAY.

Le ministre de l'intérieur,
MAURICE BOURGÈS-MAUNOURY.

Le ministre de la défense nationale et des forces armées,
PIERRE KŒNIG.

Le ministre des finances et des affaires économiques,
PIERRE PFLIMLIN.

Le ministre des travaux publics, des transports et du tourisme,
EDOUARD CORNIGLION-MOLINIER.

Le ministre de l'industrie et du commerce,
ANDRÉ MORICE.

Le ministre de l'agriculture,
JEAN SOURBET.

Le ministre de la santé publique et de la population,
BERNARD LAFAY.

Le ministre de la marine marchande,
PAUL ANTIER.

Le ministre des postes, télégraphes et téléphones,
EDOUARD BONNEFOUS.

الملحق رقم 2

مرسوم إعلان حالة الطوارئ

8. Décret n° 56-274 du 17 mars 1956 relatif aux mesures exceptionnelles tendant au rétablissement de l'ordre, à la protection des personnes et des biens et à la sauvegarde du territoire de l'Algérie, *Journal officiel de l'Algérie* du 19 mars 1956, p. 498 et 499.

Le président du Conseil des ministres,

Sur le rapport du ministre résidant en Algérie, du ministre d'État, garde des sceaux chargé de la justice, du ministre de l'intérieur, du ministre de la défense nationale et des forces armées, du ministre des affaires économiques et financières, du ministre de l'éducation nationale, de la jeunesse et des sports et du secrétaire d'État à l'intérieur chargé des affaires algériennes ;

Vu la loi n° 56-258 du 16 mars 1956 autorisant le gouvernement à mettre en œuvre en Algérie un programme d'expansion économique, de progrès social et de réforme administrative et l'habilitant à prendre toutes mesures exceptionnelles en vue du rétablissement de l'ordre, de la protection des personnes et des biens et de la sauvegarde du territoire notamment son article 5 ;

Le Conseil des ministres entendu ;

Décrète :

Article 1er. – Le gouverneur général sur l'ensemble du territoire de l'Algérie peut :

1° Interdire partiellement ou totalement la circulation des personnes, des véhicules ou des animaux dans les lieux et aux heures fixées par arrêté ;

2° Prescrire toute mesure permettant de contrôler la circulation des biens et d'en assurer la conservation et l'utilisation ;

3° Réglementer ou interdire l'importation, l'exportation, l'achat, la vente, la distribution, le transport ou la détention de produits, matières premières ou animaux ;

4° Instituer des zones où le séjour des personnes est réglementé ou interdit ;

5° Prescrire à quiconque héberge une personne étrangère à sa famille d'en faire la déclaration à l'autorité administrative ;

6° Réglementer l'entrée, la sortie ou le séjour dans tout ou partie du territoire de toute personne française ou étrangère et en interdire l'accès ou le séjour à ceux dont la présence est de nature à entraver, de quelque manière que ce soit, l'action des Pouvoirs Publics ;

7° Prononcer l'assignation à résidence surveillée ou non de toute personne dont l'activité s'avère dangereuse pour la sécurité ou l'ordre publics. L'autorité responsable du maintien de l'ordre prendra toutes dispositions pour assurer la subsistance et l'hébergement des personnes astreintes à résidence et, le cas échéant, de leur famille ;

8° Interdire à titre général ou particulier les réunions publiques ou privées de nature à provoquer ou à entretenir le désordre ;

9° Prescrire la déclaration, ordonner la remise et procéder à la recherche et à l'enlèvement des armes et munitions de toutes catégories ainsi que des explosifs ;

11° Ordonner ou autoriser des perquisitions à domicile de jour et de nuit ;

12° Prendre toutes mesures pour contrôler l'ensemble des moyens d'expression et notamment la presse et les publications de toute nature ainsi que les télécommunications, les émissions radiophoniques, les projections cinématographiques, les représentations théâtrales ;

13° Par décision immédiatement exécutoire, muter, suspendre ou remettre à la disposition de son administration d'origine tout fonctionnaire ou agent des services publics dont l'activité s'avère dangereuse pour la sécurité ou l'ordre ;

14° Prendre toutes mesures d'interdiction ou de dissolution à l'encontre de toute société, association ou groupement de droit ou de fait, dont l'activité est nuisible à la sécurité ou à l'ordre publics ;

Art. 2. – Pour satisfaire aux besoins civils et militaires résultant des nécessités du maintien de l'ordre, et pour assurer le fonctionnement normal des services publics, les autorités civiles et militaires sont habilitées, chacune en ce qui la concerne, à exercer les pouvoirs de réquisition prévus par la loi du 3 juillet 1877 relative aux réquisitions militaires et la loi du 11 juillet 1938 sur l'organisation de la nation pour le temps de guerre.

Art. 3. – Le gouverneur général peut fixer les prestations à imposer à titre de réparation des dommages causés aux biens publics ou privés à ceux

qui auront apporté une aide quelconque à des rebelles ou qui auront facilité leurs entreprises.

Art. 4. – Par dérogation aux dispositions de l'article 44 du Code des Douanes, la limite de la zone de visite douanière sur les côtes de l'Algérie est, en ce qui concerne les navires de moins de cent tonneaux de jauge nette, portée de 20 à 50 kilomètres au nord de ces côtes dans la zone comprise entre :

- à l'Ouest : le méridien de Foum el Kiss ;
- à l'Est : le méridien du point 2 km 500 est et du Cap Roux (carte au 1/200.000e de l'Algérie).

Art. 5. – Les pouvoirs de visite des bâtiments de moins de cent tonneaux dévolus par l'article 7, titre II de la loi du 4 Germinal An II aux officiers et équipages des bâtiments de la marine militaire sont étendus dans la zone prévue à l'article 4 ci-dessus aux officiers et équipages d'hélicoptères et autres aéronefs militaires ainsi qu'à tout autre personnel de la marine militaire éventuellement désigné à cet effet.

Art. 6. – Les élections partielles peuvent être ajournées par arrêté du gouverneur général.

Art. 7. – Le gouverneur général peut suspendre sans limitation de durée les élus des assemblées locales qui entraveraient, de quelque manière que ce soit, l'action des pouvoirs publics.

Art. 8. – Lorsque l'effectif d'une assemblée locale sera inférieur à la moitié de ses membres, il pourra être institué une commission administrative ou une délégation spéciale qui exercera sans limitation de durée la plénitude des attributions conférées à l'assemblée à laquelle elle se substitue.

Ces dispositions s'appliquent aux commissions administratives ou délégations spéciales instituées en vertu des textes en vigueur.

Art. 9. – Lorsqu'il sera impossible de constituer une délégation spéciale, les pouvoirs des maires ou des présidents de centres pourront être provisoirement conférés par le gouverneur général à un délégué spécial.

Art. 10. – Le gouverneur général peut déléguer aux préfets les pouvoirs prévus par les articles 1, 3, 6, 7, 8 et 9 ci-dessus.

Les autorités civiles peuvent déléguer aux autorités militaires leurs pouvoirs de police ainsi que les pouvoirs qui leur auront été délégués en vertu du présent décret.

Art. 11. – Le gouverneur général peut instituer des zones dans lesquelles la responsabilité du maintien de l'ordre passe à l'autorité militaire qui exercera les pouvoirs de police normalement impartis à l'autorité civile.

L'autorité militaire peut dans ce cas recevoir par délégation du gouverneur général l'exercice des pouvoirs prévus par les articles 1, 3, 6, 7, 8 et 9 ci-dessus.

Les autorités militaires peuvent déléguer aux autorités civiles les pouvoirs visés au présent article.

Art. 12. – Sans préjudice des peines et sanctions édictées par les lois en vigueur, les infractions aux dispositions prises en vertu du présent décret seront punies d'un emprisonnement de huit jours à deux ans et d'une amende de 5.000 fr. à 2 millions de francs ou de l'une de ces peines seulement. L'exécution d'office, par l'autorité administrative ou militaire, des mesures prescrites peut être assurée nonobstant l'existence de ces dispositions pénales.

Art. 13. – Des arrêtés du gouverneur général détermineront, en tant que de besoin, les modalités d'application du présent décret.

Art. 14. – Le ministre résidant en Algérie, le ministre d'État, garde des sceaux, chargé de la justice, le ministre de l'intérieur, le ministre de la défense nationale et des forces armées, le ministre des affaires économiques et financières, le ministre de l'éducation nationale, de la jeunesse et des sports et le secrétaire d'État à l'intérieur chargé des affaires algériennes sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent décret qui sera publié au *Journal officiel* de la République française et inséré au *Journal officiel* de l'Algérie.

Fait à Paris, le 17 mars 1956.

الملحق رقم 3

Le dossier Jean Muller

CAHIERS
du
TÉMOIGNAGE CHRÉTIEN
XXXVIII

**DE LA PACIFICATION
A LA REPRESSION**

LE DOSSIER Jean MULLER

Prix : 100 Fr.

49, rue du Faubourg-Poissonnière, PARIS (9e)

UN TÉMOIN : JEAN MULLER

Les rappelés ont regagné leurs foyers. En petits groupes, en famille, par des lettres, des notes tapées à la machine ou ronéotypées, un grand nombre d'entre eux ont fait connaître des fragments de leur expérience algérienne. Depuis plus de deux mois, nous suivons avec une extrême attention tout ce qui s'écrit en ce domaine. Chaque jour, d'ailleurs, les lettres se font plus impératives : « Parlez : vous n'avez pas le droit de vous taire ». Aujourd'hui, nous nous décidons à intervenir.

Les témoignages que nous possédons ne sont pas tous convergents ; néanmoins, un certain nombre — la plus grande partie — contiennent l'exposé de faits sur lesquels nos correspondants déclarent être prêts à témoigner en justice. Tous d'ailleurs insistent sur quelques points que nous allons nous efforcer de dégager ici.

A tous, nous avons jusqu'à présent tenu le même langage : « Depuis un an, disons-nous, nous nous sommes dicté comme règle de conduite de ne plus dire un mot sur le caractère même de la guerre d'Algérie. Nous refusons d'être considérés comme un journal dont les dossiers servent à l'O.N.U., les accusateurs de notre pays qui n'ont pas tous le droit moral de s'ériger en juges. Nous protestons contre la politique du gouvernement et exposons ce qui à notre sens pourrait constituer les grandes lignes d'une autre politique. Jusqu'à ce que cette attitude nous paraisse insuffisante nous n'accepterons pas d'aller au-delà. »

Cependant, les mois passent, les faits s'accumulent, les témoignages se multiplient : tous concourent à affirmer l'extrême violence de ce qu'on appelle la guerre d'Algérie. Par respect pour l'honneur de notre pays, nous continuons à nous taire, prenant en face de nous-mêmes la responsabilité de ce silence.

Il y a un mois, nous recevions l'extraordinaire dossier dont nous rendons compte aujourd'hui.

C'est un dossier irréfutable et qu'en conscience nous n'avions pas le droit de garder secret. Il est constitué par les principaux passages des lettres de Jean Muller, membre de l'Equipe nationale de la Route Scouts de France, permanent au nom de l'A.C.J.F. et du Scoutisme, du Service des Soldats, tué en Algérie.

Jean Muller étoit bien connu des dirigeants des mouvements de jeunesse. Il ne faisait pas de politique. Tous les témoignages sur lui s'accordent à le présenter comme un garçon simple et droit, habitué à faire son devoir sans chercher à en tirer aucune vanité. Rappelé en Algérie, il rejoignit sans idée préconçue. Quelques semaines plus tard, il commençait à écrire à un certain nombre de ses amis. Et c'est le début d'un long acheminement spirituel qui conduira pas à pas Jean Muller à une inquiétude chaque jour plus dramatique.

Jean Muller fait état dans ses lettres d'un carnet sur lequel il tient au jour le jour des notes sur son activité. Ce carnet n'a pas été retrouvé. Jean Muler tué, c'était une bouche à jamais fermée ; son frère et ses proches amis n'ont pas voulu qu'il en soit ainsi : feuille après feuille, ils ont reconstitué le carnet disparu ; ils se sont adressés à tous les correspondants possibles de leur ami, ils ont regroupé la plus grande partie des lettres que Jean Muller avait écrites durant sa vie de soldat en Algérie.

Ce document est le témoignage le plus bouleversant qui nous soit parvenu sur la guerre d'Algérie. Il n'est en aucune façon une prise de position politique : tout simplement la démarche intérieure d'un homme jeté dans l'univers de la violence et qui tente de garder cette violence dans des limites raisonnables, si ce mot peut avoir un sens.

La gravité des faits qu'il rapporte est évidente. Pas plus qu'un autre le témoignage de Muller n'était infaillible. Son frère a donc poussé plus loin l'enquête et s'est adressé aux compagnons de Jean Muller. Quatorze d'entre eux sont prêts à témoigner en justice de l'absolue véracité des faits rapportés dans ce document.

Il y a une espèce d'impératif moral à parler ; on nous accusera une fois de plus de nous désolidariser du drame national ; pas plus qu'hier cette accusation n'a de fondement. Devant des faits d'une telle gravité, dire la vérité c'est rester fidèle à l'honneur du pays. Si nous avions refusé de publier le témoignage de notre ami, nous aurions tout simplement manqué à notre devoir.

TEMOIGNAGE CHRETIEN

PREMIERE PARTIE

Le Dossier Jean MULLER

« Extrait des lettres de Jean MULLER tombé fin octobre 1956 en Algérie, lors d'une embuscade.»

Départ vers l'Algérie.

14 Juin 1956. — En reprenant l'histoire par son début, voici ce que nous avons fait depuis notre départ de Nancy... A la gare étaient massés les C.R.S. et les policiers derrière les murs et à contre-voie. Du convoi de camions dans les rues de la ville, puis du train, au départ, s'étaient élevés des cris : « Lacoste au poteau... » Puis tout s'est calmé (P 1).

A Marseille, nous nous sommes presqu'aussitôt embarqués sur « Le Pasteur », qui nous a menés à Mers-El-Kébir. Sur ce bateau, nous étions 3.800, dont le 1er R.P.C. : son colonel veut en faire un régiment d'élite... Sur 1.200 gars, il y en a 300 de carrière, le reste étant des rappelés. Ceux-ci ont subi trois semaines d'entraînement dans les Pyrénées. Leurs cadres de carrière sont racistes et bêtes.

Premiers contacts avec l'Algérie.

Lorsque nous sommes arrivés à Mers-El-Kebir, des camions et des cars nous ont amenés à travers Oran jusqu'à La Sénia. Sur le passage, de nombreux Européens nous faisaient des signes amicaux. Quelques-uns paraissaient hautains. Mais aucun Arabe, à part deux jeunes gosses, ne nous ont manifesté leurs sentiments (GB 1).

Nous sommes restés quatre jours dans la région d'Oran, ce qui nous a permis d'aller souvent en ville et de discuter avec les gens. La plupart d'entre eux ne comprennent pas les dessous de ce problème sanglant qui ravage l'Algérie. Plusieurs faits entre beaucoup

d'autres te le montreront : nous sommes allés une fois dans un restaurant. Un petit cireur de bottes Arabe nous suivait et nous avait pris en amitié. Ayant demandé à la serveuse un sandwich pour ce gosse, celle-ci répliqua : « Laissez-les tous crever, c'est de la mauvaise graine. Si vous voulez vraiment ce sandwich, j'y mets du poison ». (CS 1).

Une autre fois, comme nous demandions les journaux de Paris à une buraliste, elle nous répondit : « Allez en face, chez les Arabes. Si je ne les prends pas, c'est pour ne pas avoir un défilé continuel d'Arabes chez moi ». Elle n'affichait que « *Fraternité Française* » (Poujade), ou « *Aspects de la France* » (Royaliste), mais en cherchant un peu, nous trouvons ce qu'il nous faut (P 1). Pour rentrer au camp, des copains désiraient prendre un taxi, car ils étaient pressés. Comme les Arabes à Oran ne peuvent charger des Européens sans remplir des formalités, le chauffeur s'est précipité au poste de police où il s'est fait proprement engueuler. En rentrant avec les gars, il leur confia : « Voyez-vous, c'est à cause de types comme ça qu'il y a la guerre ».

Pour nous rendre à Oran, nous avons fait quelquefois du stop. Un ménage français, qui nous transportait, nous dit : « Tuez-en beaucoup, un chacun ». Réponse : « Mais alors, c'est qu'il y a beaucoup de rebelles : car nous sommes 400.000 soldats ». « Oh ! ils sont tous fellaghas, tuez-en donc chacun douze... » (GB 1).

Par contre, nous avons rencontré quelques Européens ouverts au problème. L'un d'eux, employé d'une grande maison d'Oranie, est d'accord pour une participation des Arabes à la vie publique et qu'on leur accorde plus de liberté politique (CS 1). Il ajouta : « Pour comprendre un peu le problème, sachez que les Européens sont les fils de colons aventuriers. C'est un peu la même chose qu'au Texas » (P 1) (il est en Oranie depuis 12 ans).

Un autre, qui connait des nationalistes, leur a demandé si les lois de l'Algérie de demain seraient basées sur le coran. Les nationalistes n'étaient point tombés d'accord, mais à son avis le futur Etat algérien serait laïc comme la France.

Ces deux Européens étaient l'un et l'autre persuadés qu'il fallait une égalité rapide entre les deux communautés, de façon à rétablir la confiance perdue du côté arabe ; qu'il fallait aussi une promotion humaine solide et politique des Arabes, quitte à briser les oppositions européennes intéressées à les maintenir en sujétion.

L'atmosphère parmi les soldats.

Le racisme aurait tendance à s'installer aussi parmi les rappelés. Cependant, en raisonnant, on a vite fait de retourner l'opinion de la plupart de ceux qui ont encore le sens de la justice.

A la Sénia, où nous nous trouvions l'autre jour pour y déjeuner, cinq paras sortent d'un restaurant, dont un lieutenant et un chef. Un des paras coupe une fleur du massif qui se trouve devant la porte.

Le serviteur arabe esquisse un geste de protestation et aussitôt le para lui dit : « Si ça ne te plait pas, je te les coupe à toi aussi ». Je proteste aussitôt en disant qu'il n'est pas normal de traiter les gens comme cela, que, pour mon compte, je considère tous les hommes comme des égaux, qu'ils soient noirs, blancs ou jaunes, et que son acte était inadmissible. A ce moment un para m'a donné un coup de pied dans le dos (j'étais assis), et il a dégainé son revolver. Les gars de ma Compagnie, qui soutenaient mon point de vue, l'ont rapidement ceinturé. Les paras en question étaient de carrière (GB 1).

Départ vers la Kaby...

Nous avons voyagé d'Oran à Alger par le train et nous avons traversé des plateaux de cultures pauvres, habités par des fellahs. Nous avons traversé la banlieue (Maison Carrée) d'Alger, plus lépreuse que celles de chez nous. Puis nous nous sommes dirigés vers la Kabylie. Nous nous sommes installés par compagnie (160) dans des fermes européennes. La nôtre est presque en bordure de la route d'Aumale à Alger, près de Bir-Rabalou.

Le premier soir, les maquisards ont incendié trois pièces de blé à 300 mètres de nous. Ils ont coupé une route vers le Nord. Hier soir, les poteaux électriques ont été coupés sur deux kilomètres, en bordure de la grande route qui est interdite à la circulation le matin. Les avions mitraillent à vue sur cette route. Nous sommes sur un point de passage des maquis qui viennent du Nord et se dirigent vers le Sud.

Notre travail consiste, pour l'instant, à garder la ferme et à protéger les récoltes. Cette ferme, de quatre cents hectares, appartient à une veuve d'Alger qui en possède quatre autres plus importantes. La ferme d'à côté fait 800 ha. Elle appartient à un Européen (CS 1) : il possède un matériel moderne qui lui permet une bonne mise en valeur de la terre ; il y a très peu de villages de cultivateurs arabes dans cette vallée ; ceux-ci se trouvent dans les montagnes (GB 1). On cultive ici des céréales, dont le rendement est inférieur à celui de la France : 15 quintaux de blé à l'hectare. La terre est trop sèche (P 2).

Beaucoup d'ouvriers agricoles arabes vivent de façon très misérable. L'un d'eux, qui travaille toute l'année, gagne 12.000 F par mois ; ayant un gosse, il ne touche aucune allocation familiale. Tous les autres ne sont employés que la moitié de l'année (moisson, vendanges). Le patron a été obligé d'augmenter les salaires. En effet, le 18 avril, par décret de Lacoste, le salaire agricole est passé ici de 330 F à 430 F par jour de travail, de 6 h. à 19 h., avec interruption de 12 h. à 14 h. Mais pour se rattraper, les patrons du coin vendent

leur blé plus cher aux Arabes. Celui-ci est coté 3.400 F le quintal ; ils le revendent au noir 5.000 F.

Le mensuel, employé toute l'année à la ferme, achète un quintal de blé par mois. Sur ses 12.000 F, il lui reste 7.000 F, et il n'a heureusement (! !) qu'un gosse. La famille se nourrit de galettes de blé ; une fois par quinzaine ou une fois par mois ils mangent de la viande. Ils ne s'achètent que des habits rapiécés et vont pieds nus (GB 1).

Il y a un an, les ouvriers arabes devaient charger douze charrettes de blé par jour, faute de quoi ils n'étaient pas payés (P 2).

Il n'est pas question de nier la mise en valeur réalisée par les Européens, mais cela n'a profité qu'à eux seuls.

Un jeune de 20 ans, qui travaille sur un tracteur, m'a dit que si je lui trouvais du travail en France, il y viendrait dès que possible, quel que soit le salaire, car il y serait plus heureux (GB 1).

Les gars qui sont avec moi se posent beaucoup de questions, car ils se rendent compte que notre position est fausse ; une fois rentrés chez eux, on ne leur racontera plus d'histoires au point de vue colonial (P 2)

Le début des opérations de pacification.

Depuis lundi, des tirailleurs algériens se sont installés dans la ferme (60), afin de nous entraîner, car nous devenons bataillon opérationnel. Avec le peu d'entraînement que nous avons, c'est scandaleux, et nous devons participer sous peu à des ratissages et des embuscades (GB 1).

Mardi matin, nous sommes partis à 20 pour escorter cinq camions qui allaient à Alger chercher de l'approvisionnement. A l'aller, nous sommes passés par la route d'Aumale à Alger, via Bouira (P 2).

Le soir, j'ai rencontré un séminariste de la mission de France. Nous sommes allés à une paroisse de cette mission à B. Nous avons discuté avec le père S., deux prêtres qui revenaient du Maroc et de Tunisie, et avec le curé expulsé de S.

Ils sont assez sceptiques sur la mise en application des réformes de Lacoste, surtout des réformes agraires. Au sujet du futur Etat algérien, s'il arrive à voir le jour, ils ne pensent pas qu'il soit régi par les lois coraniques, mais que ce serait plutôt un état laïc respectant toutes les formes de pensées (GB 1).

désertique et on se demande comment les gens peuvent y vivre. Il y avait des Arabes venus en bourricots qui faisaient du troc et vendaient surtout des épices, du sel et des fruits secs. La civilisation moderne ne les a pas même effleurés. On ne voit plus d'Européens par ici : vie trop dure et insécurité totale. Pour nous rendre à ce marché, nous avons traversé des coins invraisemblables où se trouvent des hameaux en torchis. La montagne est habitée par des gens en haillons (P 3).

En voyant le relief accidenté... et les habitants, on comprend pourquoi, à la dernière opération de ratissage de Tablat, il a fallu mettre neuf cents soldats pour capturer 5 fellagha.

La Pacification.

Toute la population est contre nous, ou plutôt contre ceux qui maintiennent l'ordre actuel. Nous avons changé de résidence. A Dechnia, quand nous étions de garde, nous voyions passer toute la nuit des bandes à 500 m. Elles se signalaient par des coups de lampes de poche sur les monts avoisinants (CS 1). Hier soir, une patrouille de contrôle routier de chez nous arrêtait un Arabe qui se promenait près de l'Oued et qui s'enfuit à leur vue. Emmené ce matin au P. C. du bataillon, à Tablat, et interrogé, on n'en tira rien. Mais il semble probable qu'il a été fellagah. Il fut ramené en jeep avec le capitaine de chez nous, escorté d'un G.M.C. ; en cours de route, on fit descendre le prisonnier, deux hommes l'abattirent au P. M. On le mit dans un trou et le convoi repartit ! Le compte rendu sera bien fait, crois-moi : tentative de fuite (GB 2). Hier matin, même chose pour un autre arabe. Les exécutions sommaires sont très nombreuses, et dire que les chefs militaires ont ordre de ne pas « descendre » les gens, mais de les remettre à la justice. Cette guerre est une sale chose ; quand donc arrivera-t-on à l'arrêter. Nous, ici, nous sommes coincés, obligés de suivre le mouvement, nous avons seulement la ressource de refuser les ordres immoraux. Heureusement, la plupart des gars, bien qu'ils ne soient pas croyants, réagissent bien, à condition qu'on les raisonne continuellement.

Pour mon compte, j'en ai vu suffisamment (et beaucoup d'autre, en ont vu aussi) pour souhaiter la fin de cette guerre le plus tôt possible, car notre place n'est pas ici. Les mots « Pacification » et « Rétablissement de la confiance » ne sont faits sans doute que pour les manuels d'histoire... Ceux qui croient en Dieu aiment « la paix » par dessus tout (CS 1).

Le pays où nous sommes est classé zone d'insécurité. On ne constate la présence des maquisards que d'après les champs de blé qui brûlent, les poteaux coupés ou les fermes incendiées.

Beaucoup de troupes, mais qui ne peuvent empêcher le sabotage, car la population est à 90 % au moins pour les maquisards (P 2).

De notre ferme de Bir-Rabalou, dans la nuit du 17 juin, nous avons assisté à l'incendie de la ferme, à 500 mètres ; le troupeau fut emmené et une famille est partie avec « eux » ; le matin, à 6 h., nous sommes partis en opération pour rechercher la bande de maquisards. Nous avons couru 3 h. avec les gendarmes et nous n'avons rien trouvé. A la suite des gendarmes, j'ai pénétré dans des mechtas qui se trouvaient sur notre passage. La fouille m'a rappelé les plus beaux moments de la guerre (réveil brutal, menace de mort, brutalité ; on emmène les suspects).

Le lendemain, un incident arrive à la 4e Compagnie de notre bataillon. Un radio capte mal un message d'une patrouille de chez eux et crut qu'un car se dirigeait sur eux avec des rebelles. Le car arriva 5 minutes plus tard et un capitaine donna l'ordre de tirer au F. M. Le car était à 80 mètres... On retira cinq blessés, dont deux graves ; le car était occupé par des civils. Des gendarmes de Bir-Rabalou arrivèrent sur les lieux (j'étais à côté) ; ils ont déclaré au chauffeur du car : « C'est bien fait pour vous, ça vous apprendra pour la prochaine fois ». Aux officiers ils dirent : « Venez, on va s'arranger pour le compte rendu ». Le lendemain, le journal disait que des coups de feu avaient été tirés d'un car et que la troupe avait riposté.

Les jours suivants, nous vîmes d'autres fermes brûler, dont une près de chez nous.

Le 5 juillet, nous partons en détachement à 20 km. plus au sud, dans les montagnes à 1.000 mètres d'altitude, où nous stationnons sous tente autour d'une école, dans un cirque montagneux (GB 2). Sur les pentes des monts errent des troupeaux de chèvres gardés par les enfants arabes qui habitent par là. Leurs fermes sont bâties en des endroits invraisemblables et leurs champs se trouvent en des endroits dont ne voudrait aucun blanc d'ici, même si on les leur donnait (P 3).

Nous étions avec des tirailleurs algériens en stage pour huit jours. Le soir même, le poste fut attaqué par une bande bien armée (P. M + fusils), mais heureusement sans succès (GB 2).

Le vendredi 6 juillet, nous sommes partis pour assurer la protection d'un marché arabe, à Marmora, à 20 km. plus au sud. Nous étions 250 soldats pour protéger une centaine de personnes, car la région n'est pas sûre du tout. La route avait été coupée cinq fois, un dispensaire avait brûlé et les poteaux électriques étaient rasés sur 7 km. Ce marché de Marmora est dans une région quasiment

Un interprète est arrivé à notre Compagnie et nous a raconté comment il a assisté à des interrogatoires la semaine passée, à Bir-Rabalou : courant de magnéto dans les oreilles, coups de nerf de bœuf. Il a pris des photos d'Arabes dont la chair du visage se détachait en lambeaux et dont le corps était tuméfié. Belle pacification !

J'ai rencontré hier un sergent de notre bataillon, stationné ailleurs, et qui m'a raconté ce qu'il a vu lors de fouilles de mechtas dans la région de Masqueray. C'était il y a dix jours ; les gendarmes étaient protégés par des soldats de sa Compagnie. Coups de pied au visage, gosse de deux ans jeté à terre, femmes brutalisées. Comment faut-il appeler tout cela ? Guy Mollet est-il bien sûr de lui quand il dit que tout se passe bien ; il suffit de lire chaque jour dans les journaux d'Algérie la liste des attentats pour se convaincre du contraire. Ces mêmes journaux n'ont d'ailleurs que cela et leurs petites annonces pour remplir leurs colonnes. Pas d'analyse du fond du problème, aucun intérêt porté aux problèmes métropolitains. Ils empoisonnent l'atmosphère. Vraiment, nous nous demandons où nous allons et quelle politique suit le gouvernement. Le respect de la personne humaine est un peu trop violé par ici pour que nous puissions nous fier à ses bonnes intentions.

J'ai pris le parti des plus déshérités des fils de Dieu sur ce pays et cela je n'ai pas à le cacher. Il se trouve que pour l'énorme majorité ils ont la peau brune, sont Arabes ou Kabyles et musulmans. Ma religion m'a appris à ne pas faire de différence entre les hommes.

Regardons franchement le problème et laissons là tous les slogans de « l'Algérie Française », de « Jours de France » et autres, « avec les villages comme chez nous, leurs cafés, leurs églises »... C'est si loin de la vérité. (P-4).

Du côté militaire, on se rend compte de façon absolue qu'aucune solution de force ne peut régler le problème ; dans le secteur que nous avons maintenant pour mission de contrôler, même si on tripiait les effectifs (soit 600 hommes) les maquisards auraient encore l'avantage dans les embuscades. Ils pourraient toujours se déplacer. « Le quadrillage des troupes est terminé » nous a-t-on dit. Or, depuis quatre jours, dans le secteur entourant le nôtre, 67 soldats ont trouvé la mort dans des embuscades. La 4e Compagnie de chez nous est tombée sur une bande de 35 rebelles. Le 1er B.T.A. a eu 17 morts à Béni Slimane hier soir du fait d'environ 150 rebelles. Il y a quatre jours, le 117e R.I. a eu 13 morts dans l'embuscade montée par 80 rebelles. Les « bandes subissent des pertes sévères et sont traquées par nos troupes » (sic)... disent les communiqués officiels.

Depuis quelques jours nous sommes employés très régulièrement à pacifier « gouvernementalement » notre secteur. Opération de ratissage, contrôle en embuscade de jour et de nuit. Nous sortons environ tous les deux ou trois jours. Il me faut le conter comment cela se

passe pour que tu puisses te rendre compte comment après cela, « des populations entières se sont ralliées à la France ».

Au petit matin (4 h.), nous encerclons la zone (durant la dernière opération nous étions 200 et des blindés) puis, au jour levant, les voltigeurs vont réveiller les gens. On les fait sortir et on parque tous les hommes dans l'endroit déterminé ; puis on fouille systématiquement toutes les habitations pour voir si elles contiennent des armes. Ensuite, on vérifie si les hommes ont bien une carte d'identité en règle et l'on repart, emmenant ceux qui n'en ont point ou ceux qui sont sur nos listes.

Jusque là, on peut dire que c'est fait de manière correcte, mais, par le fait que l'on met tous les gens dans le même sac, cela contribue à rejeter les hésitants de l'autre côté. Contrairement à ce que l'on nous a affirmé de nombreuses fois, nous n'avons jamais constaté que les Arabes étaient plus sensibles à la démonstration de force que d'autres hommes. Quelquefois ces opérations de contrôle et de fouille sont accompagnées de pillage (matériel et argent)... (24.000 francs que nous avons heureusement retrouvés chez les voleurs) ou encore de fusillades. Des hommes du 117e R.I. ont déchargé leur P.M. dans des mechtas habitées.

Je n'excuse point du tout les crimes des fellagahs, mais jusqu'à nouvel ordre, l'évangile m'a appris à aimer les plus deshérités. Nous prions beaucoup ici pour qu'enfin la paix, la justice et l'amour aient droit de cité sur cette terre ensanglantée d'Algérie.

A nos côtés, le climat moral des gars n'est pas très fort. Beaucoup sont mariés, quelques-uns pères de famille, et cet éloignement leur coûte beaucoup. (GN-1).

Le 7 août au soir, le Capitaine a mis le feu à un bois, sans doute pour y dénicher des rebelles. Un officier m'a dit, navré : « cela donnera du travail aux Eaux et Forêts ». Et les journaux ont titré : « des incendies allumés par des mains criminelles » (fellagahs — sous entendu) ; les forêts si précieuses ici ! (P-5).

Une note de service est arrivée chez nous. Il y a quatre jours, venant du Commandant du bataillon, mais semble émaner de plus haut. En gros elle dit ceci : « Etant donné la recrudescence des actes terroristes de ces derniers temps, il faut imposer notre loi aux rebelles ». (GS-1). (1)

---

(1) *Après avoir détaillé la gradation des « mesures coercitives » à envisager en fonction du degré de gravité des « exactions rebelles », par exemple pour un coup de feu provenant d'une machta, évacuation ou destruction de celle-ci ; pour un guetteur sur un champ, destruction du champ ou interdiction d'y travailler ; pour un sabotage, destruction des toits des machtas, sur un rayon de 1 km., etc., la note ajoutait en terminant : « Ces exemples ne sont pas limitatifs : ils laissent libre cours à l'imagination, pourvu que les femmes et les enfants soient épargnés ». Bien que se prétendant « conforme aux ordres du commandement », cet appel à l'imagination donna lieu à de tels abus que peu après la note fut rapportée.*

Ce matin le député Schaaf et trois autres députés étaient de passage. J'ai parlé avec eux de la situation ici et de la « pacification » que nous menons, ceci devant deux colonels, deux ou trois commandants, le sous-préfet d'Aumale et l'administrateur de Tablat. J'ai pu aussi parler trois minutes avec M. Schaaf, sans la présence des officiels. Il a été très ébranlé par ce que je lui ai dit. Très franc aussi il m'a dit qu'il n'avait pas souvent l'occasion de discuter avec des soldats car les officiels le suivaient partout à la trace depuis son arrivée à Alger. Ce qu'il a appris m'a-t-il dit, lui sera très précieux. Tous les gars présents, une vingtaine, m'ont approuvé.

Je me suis rendu à Alger pendant six jours. J'y ai rencontré de nombreuses personnalités. J'ai aussi longuement discuté avec J.D. à Ben Akoum. Nous sommes profondément d'accord, lui et moi, et mes opinions n'ont fait que s'affermir avec tous ces contacts. Elles se résument dans cette parole du Père S. : « Nous ne sommes pas encore au fond de la merde. Quand nous y serons, nous remonterons ». Au point de vue de la construction de l'ordre que voulait instaurer la France, cela semble foutu. Côté chrétien, les contacts ne sont pas rompus ; il y a un grand effort d'ouverture de leur côté.

En rentrant à la Compagnie, j'ai trouvé du changement. La note de service est mise en application.

Le 29, la 3e Compagnie partait en corvée de bois avec 20 suspects et les abattait au col du Bécart, lieu de l'embuscade qui avait coûté 13 morts au 2/117 R.I. Ils étaient achevés de balles dans la tête et laissés sur place sans sépulture (P.F.I.). On a alerté la gendarmerie pour constater le décès des 20 « fuyards » qui avaient été abattus. Le commandant dit en conclusion : « Voilà vos camarades du 2/117 R.I. vengés. Ce sont ces Arabes qui ont tué vos camarades. D'ailleurs, si ce ne sont pas eux, ceux-là ont payé pour les autres ».

Nous avons informé qui de droit de ce qui se passait, car c'est en violation des lois humaines de justice élémentaire, et combien plus, de la justice de Dieu, que le commandant fait faire tout cela.

Cela ne ressemble guère à tout ce que l'on veut faire croire en France sur cette pacification. Rien d'étonnant à ce que les réactions des gens razziés soient que tout le monde se sauve, surtout quand ils savent qu'à Tablat on torture et qu'on exécute : et ils le savent.

Opération de ralliement.

Puis nous avons entrepris une nouvelle opération chez les Arabes. Nous réunissons tous les hommes (ceux que nous trouvons, car, la dernière fois, tous les valides de 12 à 60 ans s'étaient sauvés et nous n'en avons trouvé que 4). Puis un interprète leur fait un discours

qui est à peu près ceci : « La France est votre amie ; elle a fait de grandes choses ici, mais il y a beaucoup à faire encore et nous le ferons avec vous, etc... La France défend la justice ». Vous voyez le tableau que cela peut donner quand un arabe s'approche et dit, « Tout cela est bien beau, mais on m'a torturé à Tablat ».

Malgré les troupes qui se trouvent en Algérie, la situation continue à se dégrader rapidement (P 6).

Les 3 et 4 septembre, nous sommes partis à deux Compagnies (200 hommes) dans le douar Mezranna, à l'ouest de Seriet, avec le capitaine C. et le sous-lieutenant R. A 6 h. du matin, une Compagnie abattait cinq arabes à 200 mètres de notre camp, après que le lieutenant commandant la Compagnie de chez nous ait refusé de faire exécuter le travail par notre Compagnie. Puis les mêmes ont tiré à vue sur tous les gens qui s'enfuyaient à notre arrivée. Un gosse eut la cuisse traversée par une balle F. M. Nous avons ramassé tous les mâles (49) qui furent emmenés à Tablat. Nous avons vu la 3e Compagnie mettre le feu à cinq mechtas appartenant à des chefs de fractions qui ne s'étaient pas rendus à la convocation de l'administrateur de Tablat. Nous avons vu la même Compagnie mettre le feu aux forêts... Les femmes et les gosses se lamentaient en voyant notre colonne (ADI).

Une unité de notre bataillon s'est fait accrocher dimanche matin, à une heure de marche de Sériet, par une grosse bande de maquisards (100). Chez nous, il y avait 80 hommes conduisant 36 mulets qui transportaient le ravitaillement et les munitions du bataillon, lequel opérait dans les environs depuis la veille.

C'est un miracle s'il n'y eu plus de deux morts et quatre blessés légers, car l'embuscade était bien montée.

Le bataillon est revenu à Sériet où l'attendait le commandant qui nous a alors harangués (P 7). Voici l'esprit de son discours : « Nous avons eu deux morts, le 2/117 R. I. en a eu treize, il nous faut les venger. Messieurs, vous êtes des Alsaciens-Lorrains, la crème de la France ; il n'est pas question ici d'être catholiques, protestants ou juifs, ou même d'avoir une idéologie pour refuser un ordre. Moi je défends mon pays la France, car, si nous perdons l'Algérie, nous perdons l'Afrique, et la France est perdue. Aussi je demande 150 volontaires qui aient des « couilles au cul » pour repartir en opération après demain et qui obéissent à nos ordres sans discuter, car, seules comptent la force physique et l'obéissance aux ordres dont je suis le seul responsable ».

« Carte blanche », réclame un gars.

« Carte blanche, il a réclamé carte blanche, il faut la leur donner », s'exclame le Capitaine. — « Oui, ils auront carte blanche, répond le Commandant. Voyons, combien y a-t-il de volontaires ? (ADI). J'en veux 150, pas un de plus ! »

Il y eut 3 volontaires sur 300 que nous étions. L'opération fut décommandée après que l'on eut envisagé de nommer des volontaires d'office. J'étais heureux de constater qu'après l'embuscade où ils étaient tombés, les gars de ma Compagnie avaient réagi sainement (P 7).

Nous nous entendions bien dans notre Compagnie. Nous avions formé une vraie communauté où nous mettions presque tout ce que nous recevions en commun. J'ai regretté de les quitter hier, car on m'a muté à la 4e Compagnie en pleine montagne.

Je laisse dans cette Compagnie une communauté humaine et une communauté de chrétiens ; je veillerai à ce qu'elle continue... (P 6).

Tu devines les motifs de cette mutation...

Au mihoub, tout est à reprendre, car la mentalité est bien mauvaise. Malgré le travail qu'on peut faire, je me demande si nous ne devenons pas complices des atrocités qui se commettent, car nous participons aux opérations.

Nous ramassons des arabes qui seront peut-être abattus sans jugement. Que faire ? Je prie le Seigneur qu'il nous pardonne toutes nos fautes. Nous témoignons sans cesse de sa parole, mais je me souviens d'une parole : « L'Eglise ne construit que dans la Paix ».

Pour l'instant, je me sens très seul, car très peu de gars sont ouverts aux problèmes de l'Algérie, et aucun de nos officiers de la 4e Compagnie. C'est pénible, vous savez, que de se sentir impuissant à empêcher la mort d'un homme, et plusieurs fois je l'ai ressenti profondément.

Une chose m'inquiète aussi beaucoup : ce sont les jeunes appelés. Pour nous autres, rappelés, nous faisons encore poids par notre plus grande maturité ; mais eux, sont impulsifs, acceptent sans broncher les propagandes et sont sujets aux entraînements irréfléchis. Qu'est-ce que cela sera quand nous serons partis et que nos officiers auront la haute main sur eux ? (ADI).

Les 22, 23, 24 septembre, nous avons fait un ratissage monstre à 10 km. au sud de Palestro pour retrouver la bande qui avait tué 17 gars au 6e R. I. le 21 septembre. Nous étions 7 bataillons (3.000 hommes). C'est l'opération la plus difficile que j'aie jamais faite (GN 2), escaladant des pitons, redescendant dans les oueds, par un soleil de plomb. En deux jours j'ai bu 10 litres d'eau et j'ai vu des gars boire dans des flaques boueuses (GN 2). Nous avons trouvé quelques comparses, mais l'état-major rebelle a filé entre nos mains (MP 1). Il fallait que la bande des 150 rebelles se sente vraiment traquée pour qu'il ne nous arrive rien, car nous étions tellement épuisés que nous ne pouvions regarder que nos pieds. Le dimanche soir, nous avons traversé le village de Taaiba en flammes. Le 6e R. I. y avait mis le feu, car il y avait trouvé des chemises kaki. Le lundi

matin, je suis allé avec quelques copains voir trois des huit arabes abattus, « alors qu'ils fuyaient », par le 6e R. I. L'un vivait encore. Il fut achevé par un gars du 6e R. I. qui voulait « dérouiller son fusil » par deux balles dans la tête... Je me suis violemment attrapé avec un gars de ma section qui avait retourné du pied le mourant. Nous avons manqué de peu en venir aux mains (GN 2). C'était un ancien d'Indochine, ex-prisonnier des Viets (AD 1).

Dernière opération en date : celle des 6 et 8 octobre, à l'ouest de Sériet : j'ai assisté à l'incident. Des gars de ma Compagnie se sont excités mutuellement à la vue d'un homme qui s'éloignait : ils l'ont épaulé, malgré mes cris. Ils l'ont touché : un gosse de 12 ans qui, par miracle, n'a rien qu'une balle ; elle lui a traversé l'épaule.

Nous avons fait quelques opérations de pacification, nous promenant dans les montagnes, distribuant des vivres, discutant avec les gens et buvant du café chez eux. Il en fut ainsi au début ; mais bien vite le Commandemant s'est aperçu que nos officiers n'exécutaient pas les ordres, alors il nous fit accompagner dans nos sorties (AD 1).

Contrairement à ce que disent partout Lacoste et Mollet, la pacification n'existe pas et n'a même pas commencé. Les troupes empêchent seulement la constitution de grosses bandes qui pourraient se rendre maîtresses du pays. Dans les lettres que je reçois d'Oranie ou du Constantinois, on me dit la même chose.

Premiers résultats de la Pacification.

Ici, dans le sud algérien, voici un court résumé de nos opérations ces derniers temps :

Le 19 septembre : Embuscade sur la route de Tablat : l'aviation nous prévient à temps.

Le 20 septembre : Ligne téléphonique Tablat-Sériet coupée par les maquisards.

Le 21 septembre : 17 gars du 6e R. I. tombent dans une embuscade.

Le 26 septembre : La route Tablat-Sériet est encombrée sur 4 km. de poteaux télégraphiques coupés dans la nuit par des maquisards qui ont déposé à 300 mètres de notre camp une lettre contenant des menaces de mort pour l'administrateur de Tablat avec le cachet du F.L.N. (GN 2).

Le 3 octobre : Embuscade de nuit sur la route de Béni-Slimane : 1 mort, 1 blessé grave.

Le 4 octobre : Route Tablat - Col des Deux-Bassins sabotée.

Le 7 octobre : 13 prisonniers s'évadent à 12 heures de Tablat, après avoir tué la sentinelle (CS 2) - (AD 1).

Nous savons aussi que les rebelles sont en uniforme, comme nous les avons vus dans des embuscades où nous sommes tombés. Ils sont armés comme nous : l'une des bandes qui erre dans notre coin a : A.F.M, carabines U.S., des P.M., des fusils de chasse, un poste de radio 300. Lors de l'attaque de Mesrena, ils étaient de 100 à 150.

La population non européenne les suit de gré ou de force : ici, à la ferme Brahimi, nous avons recueilli une famille d'arabes qui refusait de payer l'impôt aux fellagahs. Ceux-ci réclament 40.000 francs + 2 moutons + 400 francs par mois.

Il y a trois semaines, une jeune fille s'est réfugiée au camp, car les fellagahs ramassaient toutes les jeunes filles dans le coin pour les emmener dans leur maison de repos. Nous avons vu aussi des arabes égorgés (AD 1).

Les tortures.

Mais, à côté de cela, il faut que je vous parle longuement des tortures. 4 sous-officiers et 10 officiers avec une section de rappelés s'en chargent ; motif : c'est le seul moyen d'obtenir des renseignements. Au camp de Tablat, il y a en moyenne 150 suspects internés que l'on questionne.

— Courant de magnéto aux parties et aux oreilles (AD 1).

— Station au soleil dans une cage grillagée (AD 1).

— Station nu, à cheval sur un bâton, pieds et mains liées (AD 1).

— Coups de nerfs de bœuf (AD 1).

— « Coup » de la porte : on coince la main et on appuie (GNL-P 5-GSL).

Un suspect, qui devait être emmené à Alger, est resté à Tablat toute une nuit. Les pieds liés à un arbre et le dos reposant sur des rouleaux de barbelés ; comme boissons on lui a donné de l'eau où avait trempé du linge sale (MP 1).

D'autre part, deux de mes meilleurs amis restés à Sériet ont vu le colonel et deux commandants du 14e R.C.P. qui questionnaient, assistés de paras, les arabes qu'on leur amenait et qui étaient classés « suspects ».

— Courant de magnéto sur un homme que l'on arrose pour que « cela prenne bien ».

— Coups de bâton de 20 cm. de diamètre sur tout le corps.

— Couteau que l'on enfonce petit à petit dans la chair.

— Un prisonnier ensanglanté est resté étendu un jour et une nuit sur la terre.

— Un suspect balancé dans le vide depuis un hélicoptère (200 m. de haut).

— Tous les « suspects » torturés ont été emmenés par les paras qui les ont liquidés (MP I).

Nous sommes loin de la pacification pour laquelle nous avions été rappelés ; nous sommes désespérés de voir jusqu'à quel point peut s'abaisser la nature humaine et de voir des Français employer des procédés qui relèvent de la barbarie nazie.

Ce que je voudrais simplement te dire, c'est te mettre en garde contre les entraînements collectifs auxquels beaucoup ici se laissent prendre. Au camp, nous avons créé un groupe de chrétiens (catholiques) et nous réfléchissons sur les événements qui nous préoccupent. Avec les protestants et quelques athées (nous sommes peu nombreux ici au Mihoub) environ cinq convaincus, et une quinzaine qui suivent sur 230), nous agissons dans la Compagnie pour que soient affirmées la Justice, la Vérité, la Charité fraternelle et que, dans toute la mesure du possible, elles soient pratiquées. Il faut avouer que ce sont les chrétiens qui sont le noyau de cette affaire, car seuls nous avons un idéal qui nous soulève, une foi qui nous anime et le respect de toute personne humaine, amie ou ennemie.

Je te préviens que si tu veux faire respecter la Justice (rien qu'en affirmant tes convictions chrétiennes) ou chercher sans trêve la Vérité ou encore être charitable envers les plus déshérités, envers les Arabes, on te cherchera des histoires.

Je n'ai aucune crainte en ce qui concerne ta compréhension de la situation ici, car tu es de milieu ouvrier et donc plus sensible que les autres à la misère des gens. Tu verras, ici, on la découvre à chaque pas.

Pour moi, j'ai essayé de pratiquer l'Evangile du Christ, d'être ouvert à tous, de ne pas faire de distinction entre races, d'aimer tout le monde : ça a été dur et quelquefois je n'y suis pas parvenu. On a essayé de me posséder. Comme je me moquais des honneurs

(grades, etc...) on a voulu m'avoir par les menaces sous les prétextes les plus divers ; on a essayé par trois fois de me casser, puis on m'a muté dans une autre Compagnie. Le commandant et mes officiers connaissent mes opinions, mais jusqu'à présent personne n'a osé m'attaquer de front, car je me suis toujours présenté comme chrétien, jamais comme faisant de la politique.

J'ai toujours foi dans le Christ, mais je me demande jusqu'à quel point je puis rester complice de telles situations. Et si je me dérobe, il y aura un chrétien de moins parmi les autres pour leur montrer la voie. Je t'assure qu'en rentrant (fin novembre) je vais faire tous mes efforts pour que cette lutte sanglante, et qui ne sert à rien, s'arrête (MP 1).

Pour te donner un exemple de la profondeur (!) des convictions catholiques des gars de ma Compagnie, je te dirais que lorsque nous avons écrit à l'Archevêque d'Alger pour lui dire nos inquiétudes devant cette pacification, seuls cinq catholiques ont admis de donner leur signature s'il le fallait.

Tout cela, je te le dis, car il est possible que tu sois parti à l'armée avant que j'en revienne. Je crois que tu feras du bon travail, car j'ai confiance en toi et que, dans l'avenir, tu seras un gars sur lequel les autres pourront compter et se guider (GG 1).

Pour moi, ce rappel m'aura permis de vérifier la solidité de ma foi dans les difficultés et de l'approfondir.

En pensée avec toi, avec ma plus fraternelle poignée de main (MP 1).

Ton ami Jean.

الملحق رقم 4

Déclaration sur le droit à l'insoumission dans la guerre d'Algérie

Un mouvement très important se développe en France, et il est nécessaire que l'opinion française et internationale en soit mieux informée, au moment où le nouveau tournant de la guerre d'Algérie doit nous conduire à voir, non à oublier, la profondeur de la crise qui s'est ouverte il y a six ans.

De plus en plus nombreux, des Français sont poursuivis, emprisonnés, condamnés, pour s'être refusés à participer à cette guerre ou pour être venus en aide aux combattants algériens. Dénaturées par leurs adversaires, mais aussi édulcorées par ceux-là mêmes qui auraient le devoir de les défendre, leurs raisons restent généralement incomprises. Il est pourtant insuffisant de dire que cette résistance aux pouvoirs publics est respectable. Protestation d'hommes atteints dans leur honneur et dans la juste idée qu'ils se font de la vérité, elle a une signification qui dépasse les circonstances dans lesquelles elle s'est affirmée et qu'il importe de ressaisir, quelle que soit l'issue des événements.

Pour les Algériens, la lutte, poursuivie, soit par des moyens militaires, soit par des moyens diplomatiques, ne comporte aucune équivoque. C'est une guerre d'indépendance nationale. Mais, pour les Français, quelle en est la nature ? Ce n'est pas une guerre étrangère. Jamais le territoire de la France n'a été menacé. Il y a plus : elle est menée contre des hommes que l'Etat affecte de considérer comme français, mais qui, eux, luttent précisément pour cesser de l'être. Il ne suffirait même pas de dire qu'il s'agit d'une guerre de conquête, guerre impérialiste, accompagnée par surcroît de racisme. Il y a de cela dans toute guerre, et l'équivoque persiste.

En fait, par une décision qui constituait un abus fondamental, l'Etat a d'abord mobilisé des classes entières de citoyens à seule fin d'accomplir ce qu'il désignait lui-même comme une besogne de police contre une population opprimée, laquelle ne s'est révoltée que par un souci de dignité élémentaire, puisqu'elle exige d'être enfin reconnue comme communauté indépendante.

Ni guerre de conquête, ni guerre de "défense nationale", ni guerre civile, la guerre d'Algérie est peu à peu devenue une action propre à l'armée et à une caste qui refusent de céder devant un soulèvement dont même le pouvoir civil, se rendant compte de l'effondrement général des empires coloniaux, semble prêt à reconnaître le sens. C'est, aujourd'hui, principalement la volonté de l'armée qui entretient ce combat criminel et absurde, et cette armée, par le rôle politique que plusieurs de ses hauts représentants lui font jouer, agissant parfois ouvertement et violemment en dehors de toute légalité, trahissant les fins que l'ensemble du pays lui confie, compromet et risque de pervertir la nation même, en forçant les citoyens sous ses ordres à se faire les complices d'une action factieuse et avilissante. Faut-il rappeler que, quinze ans après la destruction de l'ordre hitlérien, le militarisme français, par suite des exigences d'une telle guerre, est parvenu à restaurer la torture et à en faire à nouveau comme une institution en Europe ?

C'est dans ces conditions que beaucoup de Français en sont venus à remettre en cause le sens de valeurs et d'obligations traditionnelles. Qu'est-ce que le civisme, lorsque, dans certaines circonstances, il devient soumission honteuse ? N'y a-t-il pas des cas où le refus est un devoir sacré, où la "trahison" signifie le respect courageux du vrai ? Et lorsque, par la volonté de ceux qui l'utilisent comme instrument de domination raciste ou idéologique, l'armée s'affirme en état de révolte ouverte ou latente contre les institutions démocratiques, la révolte contre l'armée ne prend-elle pas un sens nouveau ?

Le cas de conscience s'est trouvé posé dès le début de la guerre. Celle-ci se prolongeant, il est normal que ce cas de conscience se soit résolu concrètement par des actes toujours plus nombreux d'insoumission, de désertion, aussi bien que de protection et d'aide aux combattants algériens. Mouvements libres qui se sont développés en marge de tous les partis officiels, sans leur aide et, à la fin, malgré leur désaveu. Encore une fois, en dehors des cadres et des mots d'ordre préétablis, une résistance est née, par une prise de conscience spontanée, cherchant et inventant des formes d'action et des moyens de lutte en rapport avec une situation nouvelle dont les groupements politiques et les journaux d'opinion se sont entendus, soit par inertie ou timidité doctrinale, soit par préjugés nationalistes ou moraux, à ne pas reconnaître le sens et les exigences véritables.

Les soussignés, considérant que chacun doit se prononcer sur des actes qu'il est désormais impossible de présenter comme des faits divers de l'aventure individuelle, considérant qu'eux-mêmes, à leur place et selon leurs moyens, ont le devoir d'intervenir, non pas pour donner des conseils aux hommes qui ont à se décider personnellement face à des problèmes aussi graves, mais pour demander à ceux qui les jugent de ne pas se laisser prendre à l'équivoque des mots et des valeurs, déclarent :

Nous respectons et jugeons justifié le refus de prendre les armes contre le peuple algérien.

Nous respectons et jugeons justifiée la conduite des Français qui estiment de leur devoir d'apporter aide et protection aux Algériens opprimés au nom du peuple français.

La cause du peuple algérien, qui contribue de façon décisive à ruiner le système colonial, est la cause de tous les hommes libres. »

Les signataires : Arthur Adamov, Robert Antelme, Georges Auclair, Jean Baby, Hélène Balfet, Marc Barbut, Robert Barrat, Simone de Beauvoir, Jean-Louis Bedouin, Marc Begbeider, Robert Benayoun, Maurice Blanchot, Roger Blin, Arsène Bonnafous-Murat, Geneviève Bonnefoi, Raymond Borde, Jean-Louis Bory, Jacques-Laurent Bost, Pierre Boulez, Vincent Bounoure, André Breton, Guy Cabanel, Georges Condominas, Alain Cuny, Dr Jean Dalsace, Jean Czarnecki, Adrien Dax, Hubert Damisch, Bernard Dort, Jean Douassot, Simone Dreyfus, Marguerite Duras, Yves Elleouet, Dominique Eluard, Charles Estienne, Louis-René des Forêts, Dr Théodore Fraenkel, André Frénaud, Jacques Gernet, Louis Gernet, Edouard Glissant, Anne Guérin, Daniel Guérin, Jacques Howlett, Edouard Jaguer, Pierre Jaouen, Gérard Jarlot, Robert Jaulin, Alain Joubert, Henri Krea, Robert Lagarde, Monique Lange, Claude Lanzmann, Robert Lapoujade, Henri Lefebvre, Gérard Legrand, Michel Leiris, Paul Lévy, Jérôme Lindon, Eric Losfeld, Robert Louzon, Olivier de

Magny, Florence Malraux, André Mandouze, Maud Mannoni, Jean Martin, Renée Marcel-Martinet, Jean-Daniel Martinet, Andrée Marty-Capgras, Dionys Mascolo, François Maspero, André Masson, Pierre de Massot, Jean-Jacques Mayoux, Jehan Mayoux, Théodore Monod, Marie Moscovici, Georges Mounin, Maurice Nadeau, Georges Navel, Claude Ollier, Hélène Parmelin, José Pierre, Marcel Péju, André Pieyre de Mandiargues, Edouard Pignon, Bernard Pingaud, Maurice Pons, J.-B. Pontalis, Jean Pouillon, Denise René, Alain Resnais, Jean-Francois Revel, Paul Revel, Alain Robbe-Grillet, Christiane Rochefort, Jacques-Francis Rolland, Alfred Rosmer, Gilbert Rouget, Claude Roy, Marc Saint-Saëns, Nathalie Sarraute, Jean-Paul Sartre, Renée Saurel, Claude Sautet, Jean Schuster, Robert Scipion, Louis Seguin, Geneviève Serreau, Simone Signoret, Jean-Claude Silbermann, Claude Simon, René de Solier, D. de La Souchère, Jean Thiercelin, Dr René Tzanck, Vercors, J.-P. Vernant, Pierre Vidal-Naquet, J.-P. Vielfaure, Claude Viseux, Ylipe, René Zazzo

ملحق رقم 5

شهادة أحد الجزائريين المعذبين

Le témoignage d'un Algérien sur la torture

"J'ai l'honneur de porté à votre connaissance l'effet suivant au sujet de notre arrestation dans la nuit du 10 au 11 février 1960 (...) pendant la perquisition, [**les gendarmes**] ont trouvé une lettre quel ma été adresser par un voisin quil avait mal écri son nom et qui est actuellement au maquis, cette lettre elle datte depuit plus d'un an, que je l'ait reçu par la poste, (...) alors il mon demander, dout été venu cette lettre, comme moi je me souvien plus, j'ai répondu je ne sait pas, un geune sous lieutenant ma giflé devant mes petits enfants, qu'ils ont commencé à pleurer, (...) aussitôt ont nous a emener, moi, ma fille et mon beau fils a el biar sans mot dire directement à la torture, dans la chambre a torture il y avait inviron 8 à 10, le nombre des tortionnaires, gendarmes et asurtés, mon demander si mes dents sont a moi, j'ai répondu non, enlevé les parce que vont être cassé (...) quant ont commencé à m'attacher, l'attacheurs a mis un pied de chaque coté sur mes épelles quil me les a fait craquet, je dit un peu d'humanité, une voix se lève un peu plus loin de mes pieds, me dit pas d'humanité pour les arabes, les yeux bander douche avec caoutchouc l'eau froide de la nuit du 10/27 1960. J'ai été frigorifier, tuyaut dans la bouche, que la femme il est enceinte dans 9 mois, moi j'ai été enceinte dans 9 secondes et non pas 9 minutes, âpre se la séance de l'électricité qui commence, une espèce de tirboulette avec fil dans la prise du courant, je me suis considéré comme un poisson dans une poêle sur le feu, au bout d'un demi heure environ, j'ai été presque à la mort, j'ai été évanué, j'ai été jeté, dans une cellul sans connaissance, le lendemain, j'ai été reveillés par la semelle d'un soulier sur ma figure, j'ai pas pu bougé de ma place sur le lendemain ils mon fait monté à l'interrogatoire (...) alor moi je dit, le général de gaulle et contre les tortures et les sévices, si lui si ma repondu que le général de gaulle ne commende pas ici, chez nous ; ici si nous qui nous commendions (...).

Apre les tortures j'ai été bien bouleversé et presque perdu la mémoire par suite des chocs des coups de points sur la tête et a la figure tous des bosses jentant presque pas le bourdonnement et la cigal qui sifle nuit et jour dans mes oreilles sant compté les brelures de l'ectricité qui font foi sur mon corps actuel lement,

Escusé moi je ne sait pas bien écrire j'ai jamais été a l'école

Recevez mes meilleur salutation

Boupacha Père de Djamila

Beni-Messous, 28 mai 1960"

Lettre de Boupacha Abdelaziz à son avocate, février 1960, cité par S. Thénault, R. Branche, La guerre d'Algérie.

الملحق رقم 6
شهادة أخرى لأحد الجزائريين المعذبين

Le témoignage d'une victime de torture

3 mars 1958, six heures : comme tous les matins à la même heure, je sortis de la maison et pris le chemin de l'école, mes livres sous le bras. Au bout d'une cinquantaine de mètres, je m'arrêtai pour me laver dans un ruisseau. Autour de moi, tout était calme. Je commençai à me laver. Soudain, je reçus un coup violent derrière la tête. Je restai une dizaine de minutes par terre, à moitié assommé. Peu à peu, mes esprits me revinrent et j'aperçus un soldat. A sa vue, j'eus terriblement peur. Il ramassa mes livres, en ouvrit un, et me posa une question. Il parlait berbère et je ne compris pas. Il me fit alors comprendre par gestes de marcher devant lui. Nous parcourûmes quelque trois cents mètres à travers champs. Tous les dix pas, il me donnait un coup de pied. Nous rejoignîmes un groupe de cinq hommes dont un gradé. Celui-ci s'avança vers moi accompagné d'un interprète. Sa première question fut:

As-tu vu quelqu'un courir par ici ?
Non, je sors juste de la maison. Je n'ai rien vu.
Où vas-tu avec ces livres ?
A l'école.
Quel âge as-tu ?
Treize ans et demi.
Fais voir tes papiers.
Je n'en ai pas. Je suis trop jeune pour en avoir.
Alors on t'amène à la caserne pour vérifier ton identité.
Je me mis à protester, disant :
-Pourquoi m'emmenez-vous ? Je n'ai rien fait.
Avant même que j'aie achevé ma phrase, le soldat qui m'avait arrêté s'avança vivement vers moi et dit en arabe en me giflant :
Ta gueule, espèce de chien!
La gifle fut si violente que mes oreilles en sifflèrent au moins deux heures. Dès cet instant, je compris que ces sauvages n'avaient aucun sentiment et qu'avec eux, il fallait 'attendre au pire. Il me fit asseoir. J'attendis deux heures, le temps que la section qui était à la recherche d'un évadé fouille* tous les alentours. Pendant cette attente, j'essayais d'imaginer ce qui allait m'arriver. Mon gardien était en face de moi. De temps en temps, il me donnait un coup de crosse* dans les épaules tout en me parlant, bien que je ne comprenne rien.

Peu à peu, je ne fis plus attention aux coups, tant la vue de cette brute* me terrifiait. Il avait le crâne* rasé et portait de longues moustaches. Je n'avais jamais vu quelqu'un de semblable. Il était encore plus horrible d'aspect qu'il ne l'était dans son comportement. L'image diabolique de son visage restera toujours vivante dans mon esprit. Enfin, le gradé* et les autres soldats furent de retour, accompagnés d'une dizaine de civils qu'ils venaient de ramasser. Leur arrivée me soulagea car le gardien cessa de me frapper et l'interprète, la seule personne qui pouvait me comprendre, était revenu. Celui-ci, me voyant si terrifié me réconforta* en me disant : « Tu seras relâché dès la vérification de ton identité. Ils ne pourront pas te garder, tu es trop jeune. » Ils nous dirigèrent vers la caserne, tout en me tenant à l'écart du groupe des autres civils.

En effet, à cause de l'un de mes livres contenant des chants patriotiques qu'on apprenait à l'école en secret, ils semblaient me suspecter particulièrement. Au bout de huit cents mètres, nous entrâmes dans la caserne. Tout m'y sembla étrange. Je ne comprenais pas les militaires quand ils parlaient. A mes yeux, ils se ressemblaient tous. J'eus tout de suite l'impression d'avoir pénétré dans un monde à part, monde de bêtes sauvages, monde d'où je n'aurais aucune chance de sortir. Ils nous firent asseoir le long d'un mur, espacés* les uns des autres de quelques mètres. Un gardien nous empêchait de communiquer entre nous.

Le gradé qui nous avait arrêtés et l'interprète emmenèrent un premier civil dans une pièce toute proche. Toutes les vingt-cinq minutes, ils revenaient en prendre un autre, sans que les précédents réapparaissent. Cela dura près de trois heures. J'étais le dernier quand, vers midi, ils vinrent me chercher. Nous entrâmes dans la pièce qui ne comportait qu'une table et trois chaises. On m'invita gentiment à m'asseoir. Le chef s'assit en face de moi. Après qu'ils eurent échangé quelques paroles, l'interprète me dit:

C'est l'heure de la soupe. On va t'amener à manger et à boire. Nous, nous allons déjeuner. On se retrouvera après.

Il ajouta:
Ici, il ne faut pas avoir peur.

Il me demanda ce que je voulais boire et manger, et me proposa du vin. Puis il quitta la salle et me laissa seul avec le gradé. Celui-ci, me désignant du bout de sa canne*, me répétait avec un sourire une parole que je ne comprenais pas, mais dont je me suis souvenu par la suite et que j'ai traduite: «Toi, petit fellagha! » Il semblait si gentil que je ne m'inquiétais pas. L'interprète m'apporta une gamelle* de soupe et me dit en partant avec le gradé:

Essaie de te rappeler le nom des personnes qui aident les révolutionnaires*. Penses-y bien, sinon tu auras des ennuis.

Je restai seul près d'une heure, sans toucher à la soupe et sans cesser de penser à ce qui allait se passer à leur retour. Mais n'ayant rien fait, je ne pouvais croire qu'il puisse ni arriver quelque chose. Ils revinrent et commencèrent à me questionner. Je restai sans rien dire. L'interprète me mit en garde, disant qu'à cause de mon livre de chants patriotiques imprimé en Egypte, j'étais assez compromis :

Dis tout ce que tu sais, alors il ne t'arrivera rien.

Il avait une liste de noms qu'il me lut, me demandant si je connaissais ces gens et dans l'affirmative, ce que je savais d'eux. Je les connaissais presque tous, et le lui dis. Tout le village les connaissait. Les Français les soupçonnaient de collaborer avec le FLN.

Ils insistèrent longuement puis reconnurent qu'effectivement je pouvais ne pas connaître leurs activités, mais ils me demandèrent alors qui ramassait l'argent et qui annonçait les réunions. Je leur dis n'en rien savoir, que je n'avais jamais assisté à une réunion, et expliquai que, parce que j'étais trop jeune, les gens n'avaient pas confiance en moi et ne me mettaient au courant de rien. Dès que j'eus ainsi répondu, le gradé se dressa, se mit à frapper le sol avec une canne et à crier ce que l'interprète me traduisait aussitôt :

Comment se fait-il que tu ne sois au courant de rien alors que tu as deux frères qui sont avec le FLN ?

L'interprète ajouta :

Tu ferais mieux de dire quelque chose si tu ne veux pas être torturé.

Comme je restais silencieux, le gradé s'excita et commença à me donner des petits coups de canne sur la tête. Je répétai la même réponse et les coups devinrent plus forts, de plus en plus forts. Soudain, le sang se mit à couler. Voyant cela, il s'acharna* encore plus violemment. Après deux heures de ce traitement, ils me laissèrent, couvert de sang, me disant de réfléchir et qu'à leur retour, si je ne parlais pas, ils me passeraient à la gégène. J'avais bien entendu parler comme de quelque chose d'horrible de cette méthode de torture, mais je n'avais jamais imaginé que je la subirais un jour. J'étais horrifié à la pensée d'être torturé alors que je n'étais qu'un gosse. Une heure après, ils revinrent. D'office*, le gradé me donna deux coups de canne et me demanda si j'étais décidé à parler.

Parler de quoi? Je ne connais personne, répondis-je.

L'interprète dit alors :

Viens avec nous. Tu parleras de force.

Ils m'emmenèrent dans une petite cour voisine, bordée par des cellules et par une pièce plus large située face à l'entrée. Puis, dans celle-ci, au centre de laquelle il y avait une table en fer portant des sangles*, l'interprète m'ordonna de me déshabiller, tout en m'envoyant deux coups de pied. Je restai sans bouger. Ils se jetèrent sur moi. Un instant après je me retrouvai nu sur la table, attaché par une ceinture à la taille et une sangle à chaque membre. L'interprète me dit alors :

Décide-toi à parler avant qu'on commence.

Ils ne voulaient pas admettre que je puisse ne rien savoir. Le gradé avait une boîte près de lui d'où sortaient deux fils et sur laquelle était fixée une manivelle*. Il m'enroula* l'extrémité de l'un des deux fils sur la verge*, puis tenant l'extrémité de l'autre fil appuyée sur une de mes oreilles, il donna quelques tours de manivelle. La douleur fut telle que je suffoquai* puis hurlai horriblement. Il recommença l'opération plusieurs fois, déplaçant l'extrémité du fil libre sur les diverses parties du visage et du corps. A chaque interruption, il me posait une question. Comme je n'y répondais pas, il recommençait.

Quand par la suite, et même bien des années après, je repensais à cette scène, j'étais pris de tremblements*. La séance fut interrompue au bout d'une vingtaine de minutes par l'arrivée d'un homme coiffé* d'un képi*, qui s'adressa au gradé. Je ne comprenais pas leurs paroles, mais je sentais que cet homme protestait contre le traitement qu'on m'infligeait*. Il me détacha lui-même puis me mena aux cuisines. J'avais la figure pleine de sang dû aux coups reçus et tout mon corps tremblait. A la cuisine, je me lavai et il me proposa à manger. J'en étais bien incapable. Il me conduisit alors dans son bureau où je me rendis compte qu'il commandait la caserne. Il en était le capitaine. Dans l'après-midi, deux gendarmes, que je connaissais de vue, vinrent à la caserne. L'un deux, qui parlait parfaitement arabe, me posa quelques questions pour vérifier mon identité, puis me dit :

- Ton père est venu nous rendre visite cet après-midi et nous signaler ta disparition. Que veux-tu qu'on lui dise ?

Je demandai qu'on me laisse partir et dis que je lui parlerais moi-même. Mais il me répondit:

Non, on te garde ici pour te protéger du FLN, car il est question qu'ils ramassent tous les jeunes de ton âge pour les envoyer en Tunisie ou les garder avec eux.

Ce n'est pas vrai. Laissez-moi partir. Ils ne me feront rien.

Et tes frères ? Ils les ont bien pris avec eux.

Mes frères ont plus de vingt ans et moi j'en ai treize.

On va dire à ton père que tu es chez nous et ne risques rien. Pour le moment, on te garde.

J'essayai de protester, mais en vain. Les gendarmes partirent. Il était près de dix-sept heures. Le capitaine fit appeler l'interprète et me dit On va t'emmener dormir. Nous reparlerons demain. Mais dès maintenant, rassure-toi : tu ne seras jamais ni torturé, ni maltraité, j'y veillerai moi-même. L'interprète m'emmena et m'enferma dans la pièce du bas d'un mirador. En tout et pour tout, il y avait dans cette pièce une couche de sable épaisse d'une dizaine de centimètres. Je m'assis et attendis. Dans la soirée, je commençai à souffrir du froid et de la faim. J'essayai de dormir pour me reposer de cette dure journée. Mais cela m'était impossible. J'étais la proie de la frayeur* provoquée par ce terrible après-midi. Dès que je repensais à la séance de la gégène, les tremblements me reprenaient. Je souffrais aussi de la séparation d'avec mes parents que je n'avais encore jamais quittés. Quand, malgré tout cela, je m'assoupissais*, un bruit me réveillait. Toutes les deux heures, la relève des sentinelles* faisait un vacarme épouvantable*, et toutes les vingt minutes, se produisait un bruit de pas et de voix que j'ai su, par la suite, être le passage du gradé de relève.

De surcroît*, au cours de la nuit, la caserne fut harcelée* par le FLN. Pendant une dizaine de minutes, deux mitrailleuses* de 12,7 mm et une dizaine d'armes individuelles firent vibrer les murs de mon réduit*. J'avais déjà entendu tirer, mais jamais de si près. Enfermé dans ce mirador, dans l'obscurité, seul, ne sachant pas ce qui se passait, entendant courir, je fus pris de panique. Au moindre bruit près de la porte, je croyais que l'on venait me chercher. Je passai le reste de la nuit glacé de froid et de peur, attendant le lever du jour. Vers huit heures, l'interprète entra avec un quart de café que je bus, et qui me réchauffa un peu. Une heure plus tard, le capitaine me fit conduire dans son bureau et m'annonça une nouvelle bouleversante:

Ton père est revenu nous voir ce matin. Il a demandé de tes nouvelles. Nous lui avons répondu que tu restais avec nous et ne voulais pas rentrer chez toi. Il a demandé à te voir et à te parler. J'ai accepté. Mais prends garde, tu devras te conduire ainsi avec lui : tu lui diras que tu as toi-même demandé à rester chez nous et que tu ne veux plus jamais rentrer chez toi.

Je me mis à protester avec virulence*. Après quelques minutes de discussion, ils me dirent que si je n'acceptais pas, mon père aurait de graves ennuis. Je compris qu'il serait emprisonné, peut-être torturé, ou même risquerait sa vie. A cause de cette menace, je finis par accepter, sachant fort bien que mon père ne croirait jamais de telles paroles. Mon visage couvert de traces de tortures lui révélerait d'ailleurs la vérité. Le capitaine fit alors venir mon père dans la pièce. A son entrée, celui-ci, me voyant dans cet état, resta quelques secondes figé de stupeur*. Il ne pouvait plus parler et murmura quelques mots inaudibles*. Je n'avais jamais vu mon père aussi bouleversé. Durant les dix minutes qu'on nous accorda sous la surveillance de l'interprète, nous parlâmes très peu. L'émotion nous nouait la gorge*...

SAÏD FERDI : « Un enfant dans la guerre » SEUIL Pages 45 à 51

الملحق رقم 7

torture : ce que j'ai vu en Algérie",
par Jacques Julliard

[Article publié dans le *Nouvel Observateur* N° 1884, du 14 décembre 2000]

Ma première rencontre avec la torture au cours de la guerre d'Algérie fut en quelque sorte pédagogique. J'étais alors élève officier à l'école militaire de Cherchell, au titre de l'instruction militaire obligatoire (IMO) qui obligeait les élèves des grandes écoles - pour moi, l'Ecole normale supérieure - à faire leur service comme aspirants officiers, puis comme sous-lieutenants. En février 1960, nous fûmes envoyés à Arzew, petite ville côtière à l'est d'Oran, pour un stage de formation à la guérilla, au tir instinctif, aux actions commando.

C'est durant un cours sur le renseignement que l'incroyable se produisit et que l'innommable fut nommé. L'officier instructeur, un capitaine dans mon souvenir, se lança tout bonnement dans une leçon sur la torture devant quelque 150 élèves officiers médusés. Il y fallait un local discret, en sous-sol de préférence, propre à étouffer les bruits. L'équipement pouvait être sommaire : un générateur de campagne couramment appelé "gégène", l'eau courante, quelques solides gourdins. Cela suffisait. Il s'adressait à des garçons intelligents, ils comprendraient...

A la sortie, des groupes se formèrent. Nous avions beau être sans illusions, c'était trop, un pas supplémentaire venait d'être franchi. Je fis partie de la délégation qui demanda à être reçue par le colonel commandant le camp. Nous lui fîmes part de notre indignation : de telles instructions étaient contraires au code militaire et à l'honneur. Je me rappelle avoir ajouté que nous envisagions une lettre au "Monde", pour faire connaître l'incident. La lettre au "Monde" était alors une arme absolue.

Le colonel nous déclara immédiatement qu'il s'agissait d'un regrettable débordement, d'une initiative personnelle de l'instructeur. Le jour même, il réunit tous les élèves pour faire une mise au point qui prit la forme d'un désaveu et même d'excuses. De telles paroles étaient en effet contraires au code militaire et ne se renouvelleraient pas. Nous restâmes sceptiques sur ce dernier point mais c'était une victoire psychologique, y compris sur ceux parmi nous qui ne réprouvaient pas le capitaine, au nom de l'éternel argument qui veut que l'on ne fasse pas d'omelette sans casser des œufs. Les œufs étaient des hommes et, surtout, pour quelle omelette ?

Les discussions se poursuivirent les jours suivants, notamment avec le lieutenant qui dirigeait notre section depuis Cherchell. Beaucoup d'autorité et de stature, de la culture, le visage et le corps couturés de cicatrices reçues au combat, il jouissait chez nous d'un grand prestige. Ce baroudeur, qui était aussi un chrétien convaincu, nous déclara qu'il n'avait jamais pratiqué la torture, ne la pratiquerait jamais, et que l'on pouvait faire cette guerre sans se déshonorer. J'ai plaisir à citer le nom de cet officier qui est resté mon ami, et qui devait ensuite commander les forces de l'ONU au Liban, où il fut de nouveau blessé : c'est le général Jean Salvan. Les noms des autres, je les ai oubliés.

"L'histoire montre que la torture a existé avant le terrorisme et qu'elle est inefficace

Ma seconde rencontre avec la torture fut infiniment plus dramatique. A quelques semaines de là, je rejoignis l'unité à laquelle j'étais affecté sur un piton éloigné de tout, dans la montagne kabyle. A l'issue du repas d'accueil, au cours duquel se déroulèrent les blagues habituelles en pareille circonstance (inversion des grades entre le capitaine et son ordonnance, incidents factices, récits effrayants de la guerre), on me demanda en guise de dessert si, comme dans " les Plaideurs ", je ne voulais pas " voir donner la question ". On interrogeait une vieille femme soupçonnée d'en savoir long. Je refusai avec horreur. " Dommage, me répondit le capitaine, je pensais à vous comme officier de renseignement ! " Le soir, je rejoignis ma chambre, une soupente dans une mechta kabyle, à laquelle on accédait par une échelle. Au pied de celle-ci, il n'y avait pas d'électricité bien sûr, je trébuchai sur une masse informe. C'était, enveloppé dans des guenilles, le corps de la vieille femme que l'on avait abandonné là. Au matin, le cadavre avait disparu.

Toute ma vie, je me suis demandé si je n'aurais pas dû accepter d'assister à la séance. Peut-être la femme aurait-elle eu la vie sauve. Aux moralistes de trancher. Cette nuit-là, bouleversé, impuissant, je me fis à moi-même le serment absurde de ne jamais faire de politique. De la recherche, du syndicalisme, du journalisme, mais pas de politique ! Pour moi, c'était une évidence : les vrais auteurs de ce meurtre, ce n'étaient pas les bourreaux, c'étaient les hommes politiques qui nous avaient envoyés là, et notamment Guy Mollet et la SFIO. Depuis, j'ai eu beaucoup d'amis au Parti socialiste : il faut qu'ils sachent que jusqu'à mon dernier souffle, je ne serai jamais en paix avec leur parti ni avec François Mitterrand.

La torture, mais de façon "modérée" et contrôlée

Mon troisième contact avec la torture fut moins désespérant. A quelques mois de là, je fus envoyé, toujours en Kabylie mais sur la côte, dans une autre unité où je fus chargé de l'encadrement de chefs de villages ralliés. On était à l'automne 1960 et, à la suite de l'opération "Jumelles", la Kabylie était beaucoup plus calme. On ne dira jamais assez que

dans la révolte d'une partie des officiers contre de Gaulle, l'année suivante, il y avait le sentiment qu'on leur avait volé leur victoire après leur avoir fait pratiquer une guerre sale et compromettre des milliers de harkis qui le paierait de leur vie. Eux aussi allaient connaître la torture.

A l'automne de 1960, il y avait quelques combats, quelques prisonniers aussi. Le commandant P. qui commandait l'unité où je venais d'être détaché, était un ancien déporté de Dachau, où il avait connu Edmond Michelet, auquel il vouait un véritable culte. Cela ne l'empêchait pas de faire ou de laisser pratiquer la torture mais de façon "modérée" et contrôlée. Nous en avons parlé des soirées entières, entre deux parties de tarot dont il était, autant que moi, un passionné. Un soir où nous avions fait deux prisonniers, je lui demandai : "Naturellement, vous allez les interroger ? - Il le faut bien... - Croyez-vous qu'Edmond Michelet approuverait cela ?" Le commandant P. ne me répondit pas mais changea de visage. Le lendemain, comme je le croisai au mess, il me jeta négligemment "Vous savez, vos deux fellaghas, on ne leur a rien fait". Ce fut à mon tour de ne pas répondre. Je n'ai jamais revu le commandant P., mais je sus que c'était un homme honnête et si, par hasard, il tombe sur ces lignes et s'y reconnaît, qu'il y trouve aussi mes amitiés.

Edmond Michelet est mort en 1970. Après avoir sauvé tant de vies à Dachau, il en avait sauvé encore comme garde des Sceaux sous de Gaulle. Jean-Marie Domenach écrivit alors que Michelet était un saint laïque et qu'il fallait le canoniser. Puisqu'il faut, dit-on, pour cela trois miracles, je lui dis que j'en avais au moins un à sa disposition...

Tant de choses qu'il faudrait maintenant dire ou raconter

La vie, alors, tenait à peu de chose et à de grands hasards. Dans cette même unité, quelque temps avant mon arrivée, s'était déroulée la scène suivante. Le commandant fait venir un sergent et lui dit : "Prenez huit hommes avec vous et descendez le prisonnier à la ferme B" (c'était la base arrière de l'unité).

Le sergent salue réglementairement et s'en va. Puis revient sur ses pas. "Mon commandant, non, décidément je ne veux pas faire ce sale boulot. - Quel sale boulot ? - Eh bien "descendre" un prisonnier ! Vous n'avez pas le droit de me demander cela ! - Imbécile ! Je ne t'ai pas dit de le descendre tout court, mais de le descendre à la ferme !"

Celui-là faillit mourir à cause d'un jeu de mots. Si j'étais romancier, j'en aurais fait une nouvelle dans le goût du "Mur" de Sartre. Cela prouve en tout cas que la liquidation des prisonniers, la fameuse "corvée de bois", était chose assez banale et assez courante pour expliquer la méprise du sergent.

Je n'accable pas, on le voit, les militaires, fussent-ils à l'occasion des tortionnaires. Tous n'étaient pas des barbares. Loin de là. J'ai passé des nuits à discuter avec des officiers paras, ou des légionnaires. Ils ne me traitaient pas de "gonzesse" ou de "pédé" parce que je leur disais réprouver absolument la torture. Beaucoup disaient me comprendre.

Je ne fais pas le malin. Je ne cherche pas à me donner le beau rôle, loin de là. Tout cela n'est pas brillant et, comme tous mes camarades, j'ai pendant quarante ans enfoui mes souvenirs. La torture a ceci de commun avec le viol qu'elle donne un sentiment de salissure à ceux qui la subissent ou même à ceux qui la combattent presque autant qu'à ceux qui la pratiquent.

Tant de choses qu'il faudrait maintenant dire ou raconter. Les crimes des nationalistes algériens contre les "colons", contre les Algériens eux-mêmes, contre les harkis. Ces crimes qui continueront, comme on le voit aujourd'hui en Algérie, aussi longtemps que le pouvoir algérien ne les aura pas reconnus. Cela ne suffira peut-être pas, mais aussi longtemps que l'Algérie ne regardera pas en face ses propres crimes, elle ne connaîtra pas la paix.

Dire la vérité, la vérité politique sur la torture

Je reviens aux crimes de l'armée française, ceux que nous avons commis. Directement ou indirectement, ils sont l'oeuvre du pouvoir politique. La preuve, c'est que le contingent ne se révolta jamais contre la torture - elle faisait partie à leurs yeux du mandat implicite et inavouable de la nation - mais qu'il se leva comme un seul homme contre le putsch des généraux, en 1961. Quand je demandais aux appelés pourquoi cette différence de comportement, tous me répondaient : dans le premier cas, on nous fait faire un sale boulot, c'est tout. Dans le second, on veut nous couper de la nation, de nos parents, de nos amis, de nos fiancées...

Voilà pourquoi je ne demande pas le jugement des militaires, même les plus compromis. Mais je demande fermement et sans hésitation que le pouvoir politique reconnaisse solennellement que c'est la France qui est responsable, que c'est elle qui a torturé en Algérie. L'histoire, dit Renan à propos de la mort de Jésus, a oublié le nom des bourreaux mais elle a retenu celui du magistrat responsable. C'est de Ponce Pilate qu'il s'agissait alors. Ici, du pouvoir politique.

Mon seul souci dans cette affaire est de comprendre comment un peuple civilisé peut retomber dans la barbarie. Si nous voulons empêcher le retour de cette honte, il faut la regarder en face. Dire la vérité, la vérité politique sur la torture. Nous ne voulons pas que les fils retrouvent l'horreur sur leur chemin et la honte au fond de leur coeur, tout cela parce que leurs pères ont menti.

Parmi les méthodes, il en était une, secrète, inavouée, mais en réalité assez connue pour terroriser l'adversaire, « la corvée de bois ». L'armée française l'a pratiquée en notre nom à tous, au nom de la République. On a vu des unités régulières, des sections, emmener en pleine campagne un groupe de « prisonniers de guerre » ou de simples « suspects » pour effectuer une corvée de bois, et là, faire mine de leur rendre la liberté, de les laisser partir, et puis de les abattre - comme les lapins de la Règle du jeu, de Renoir - ou, dans d'autres cas de figure, de leur faire creuser leur tombe avant de les achever, ou de leur tirer dessus parce qu'« ils tentaient de fuir ».

[Jean Sprecher - à contre-courant - 2000]

الملحق رقم 8

corvée de bois

Lettre d'un jeune soldat, rendue publique en 1958

par les prêtres-ouvriers de la Mission de France

« On demandait des volontaires pour descendre les gars qu'on avait torturés (comme ça, il ne restait pas de trace et on ne risquait pas d'histoires). Moi, je n'aimais pas ça. C'est vrai, vous savez : descendre un gars à 100 mètres dans le combat, ça ne me faisait rien, parce que le gars étant loin, on ne le voit pas trop. Il est armé, et puis il peut se défendre ou se barrer au besoin. Mais descendre un gars comme ça, sans défense, froidement ... non ! Alors je n'étais jamais volontaire et il est arrivé que j'étais devenu le seul dans la section qui n'avait pas descendu "son " gars. On m'appelait la "p'tite fille". Un jour, le capitaine m'a appelé en me disant : "Je n'aime pas les p'tites filles ... Prépare-toi, le prochain sera pour toi !" Alors, quelques jours après, on avait huit prisonniers qu'on a torturés, à descendre. On m'a appelé et, devant les copains, on m'a dit : "À toi, la p'tite fille ! Vas-y !" Je me suis approché du gars : il me regardait. Je vois encore ses yeux qui me regardaient ... ça me dégoûtait ... J'ai tiré ... Les copains ont descendu les autres. Après, ça me faisait moins drôle ... Ce n'est peut-être pas du boulot très propre ; mais, au fond, tous ces gars-là, ce sont des criminels quand on y réfléchit. Si on les relâche, ils recommencent ; ils tuent les vieillards, les femmes, les enfants. On ne peut quand même pas les laisser faire cela ... Alors, au fond, on nettoie le pays de toute la racaille ... Et puis ces gars-là, ils veulent le communisme, alors vous comprenez ... ? »

Pierre Vidal-Naquet "la torture dans la république" Maspero éditeur 1972 pp 137 - 138

الملحق رقم 9

مقال كلود بوردي

Le "J'accuse" de Claude Bourdet

(France-Observateur, 6 décembre 1951)

"Les faits dont je suis amené à parler aujourd'hui sont d'une exceptionnelle gravité. […] A Paris, sous l'Occupation, la Gestapo possédait, outre la rue des Saussaies, et quelques autres immeubles, une série de bâtiments situés avenue Foch. Les musulmans d'Algérie ne connaissent pas "l'avenue Foch"; ils connaissent tous un autre immeuble, dont la réputation est pour eux la même : la villa Mahieddine, où officie la police des renseignements généraux d'Algérie. "Cette réputation est-elle surfaite ? En toute sincérité, je ne le crois pas. […] La presque totalité des accusés [d'un procès en cours] a déposé devant le procureur général des plaintes circonstanciées concernant diverses tortures, et ceux en liberté provisoire que j'ai pu interroger fournissent des précisions nombreuses sur les tortures dont ils ont été l'objet ; leur description est convaincante pour un homme connaissant l'atmosphère des locaux de la Gestapo ; il y a des détails qu'il faut avoir vus soi-même. […] Il y a la mâchoire fracassée d'un d'inculpés. […] Il y a les brûlures d'électrode relevées sur les mains d'un accusé, et il y a surtout les plaintes déposées par tous, ou presque. […] Tous se plaignent des séquestrations arbitraires, qui ne peuvent être niées ; tous parlent de coups violents sur tout le corps, presque tous affirment avoir été soumis au supplice de la baignoire, certains parlent de tortures électriques et de pendaison ; plusieurs relatent un procédé qui semble nouveau : la bouteille. Voici par exemple un extrait de la plainte de Khiter Mohamed, qui resta dix-sept jours avant d'être remis au juge : "Les deux pieds et les deux poings liés, on me passa un manche de pioche simultanément sous les genoux et la face antérieure des deux coudes. Ensuite on m'a fait asseoir sur une bouteille, le goulot de cette dernière me rentrant dans l'anus pendant que les inspecteurs [...] appuyaient de toutes leurs forces sur mes épaules." […] "Quant à nous, nous aurons fait ce qui dépendait de nous pour que personne ne puisse plus dire "je ne savais pas".

"France-Observateur ", 6 décembre 1951.

الملحق رقم 10

La torture par François Mauriac

" Saisie de "La Question" d'Henri Alleg. Une fois le principe admis qu'il faut poursuivre non les auteurs d'un crime, mais ceux qui le dénoncent, il eût été plus sage de ne pas attendre que des milliers d'exemplaires fussent vendus et lus dans le monde entier. Et qu'ils aient pu l'être, c'était après tout l'a meilleure réponse à faire lorsqu'un étranger s'indignait devant nous: la France était tout de même un pays où la parole écrite demeurait libre. La publication et la vente à ciel ouvert du livre d'Alleg témoignaient en notre faveur, malgré tant d'abus et d'attentats. Sa saisie nous frustre de cette dernière fierté. Elle en lève au gouvernement le bénéfice de son libéralisme relatif, sans l'ombre d'un avantage puisque la diffusion du livre, à travers le monde, est d'ores et déjà accomplie. Tirer le pire d'une situation donnée, c'est la règle d'or du régime, sur tous les plans, dans tous les ordres. "Participation à une entreprise de démolition de l'armée ayant pour objet de nuire à la défense nationale." Tel est le motif officiel de la saisie. Alleg a été torturé ou il ne l'a pas été. S'il l'a été dans les conditions qu'il décrit, ne reprochez pas à la victime, mais aux bourreaux, de démoraliser l'armée. En quoi le fait de demander justice contre eux menace-t-il l'Etat, offense-t-il la nation ? Et qui pourrait douter de ce que rapporte cet ami de Maurice Audin ? Les témoins surgiraient de partout, si l'affaire était plaidée. M. Robert Lacoste d'ailleurs, s'il n'avoue pas, ne nie rien. En vérité, il plaide coupable: "L'examen médical du plaignant, a-t-il déclaré hier à la Chambre, révèle divers érythèmes sur les doigts et le poignet gauche et trois petites cicatrices." Mais les tortionnaires peuvent dormir tranquilles. Les praticiens n'ont, paraît-il, aucune idée sur la nature et sur les origines de ces traces suspectes. Les praticiens. Il en est de plusieurs sortes. J'en ai entendu un, de mes oreilles, excuser ce sous-officier dont le cas nous était soumis, et qui avait tué un civil indochinois d'un coup de pied dans le ventre: "Les rates en Indochine sont fragiles et éclatent facilement." Molière lui-même n'aurait rien pu tirer de ce mot-là pour nous faire rire. "Il reste que la torture qui ne laisse pas de trace demeure une des conquêtes de la technique policière qui aujourd'hui assure mieux le repos des experts et des juges. Voici pourtant l'aveu de M. Robert Lacoste à peine déguisé: "Je dis qu'on ne saurait confondre certaines erreurs avec notre peuple. Mais j'ajoute qu'il n'appartient pas à n'importe qui de nous faire la morale..." "Certaines erreurs! Qu'un euphémisme peut donc être ignoble! Bien sûr vos crimes sont, dans l'ordre politique, des erreurs, et ce n'est pas assez dire des bêtises insignes. Mais ils restent des crimes et qui atteignent à travers ceux qui les commettent, le corps d'élite dont ils portent l'uniforme, et à travers l'armée, nous-mêmes, notre peuple, monsieur Lacoste, dont vous êtes l'élu. Ce que vous appelez "certaines erreurs" sont donc bien le fait de ce peuple, agissez en son nom; vous en êtes l'incarnation en Algérie au point que sans vous, aucun gouvernement ne pourrait subsister et que vous ne sauriez être déplacé sans que le système croule. Vous en demeurez la clef de voûte. J'ose écrire ici cette vérité qui ressemble à un blasphème: "En Algérie, monsieur Lacoste, vous êtes la France." La France, c'est vous. Hélas " […] !

L'Express", 3 avril 1954.

الملحق رقم 11

أساليب التعذيب الفرنسية

من خلال شكوى هنري علاق الى وكيل الجمهورية لمدينة الجزائر في شهر جويلية 1957

…J'ai été arrêté à Alger le mercredi 12 juin par les « paras » de la 10ème D.P (bérets bleus). Il était environ 18 H 30 lorsque, conduit par le lieutenant Charbonnier, je pénétrai dans l'immeuble en construction, situé face au cinéma « Rex », sur la route qui mène à Châteauneuf (El Biar). On m'introduisit immédiatement dans un bureau situé au troisième ou quatrième étage. Un autre officier, que j'appellerai dans la suite de ce récit, « le deuxième lieutenant » (j'ignore encore son nom), s'y trouvait déjà. Le lieutenant Charbonnier me demanda de lui dire quels étaient les noms et les adresses des personnes qui m'avaient hébergé, avec qui j'étais en rapport, et enfin quelles avaient été mes activités depuis le moment où j'avais quitté mon domicile.

J'indiquais que, directeur d' « Alger Républicain », j'avais continué à m'occuper de la défense de mon journal, illégalement interdit depuis septembre 1955, que tous mes efforts avaient tendu à éclairer l'opinion publique sur la nécessité d'une presse libre en Algérie et plus particulièrement de la reparution d' « Alger Républicain », condition indispensable, selon moi, pour la recherche d'une solution pacifique. En témoignant mes lettres et mes démarches auprès du président du Conseil et du ministre de l'Information de l'époque, Guy Mollet et Gérard Jaquet. Quant à me faire le dénonciateur des personnes qui m'avaient hébergé, que je pouvais avoir rencontrées, je m'y refusais absolument.

« Je vous donne une chance, me dit alors le lieutenant Charbonnier : voici un crayon et du papier, écrivez tout ce que vous avez fait depuis novembre, en indiquant les personnes que vous avez rencontrées ».

Comme je maintenais mon refus, il se tourna vers le deuxième lieutenant et lui dit : « ce n'est pas la peine de perdre notre temps, n'est-ce pas ? » L'autre acquiesçant, il prit alors le téléphone et demanda qu'on prépare « une équipe pour une grosse légume ». Quelques instants plus tard, un « para » m'accompagnait jusqu'à l'étage inférieur. Je sus plus tard que ce « para » était en réalité un policier algérois, détaché auprès de la 10ème D.P Il se nomme Lorca et est originaire de Perrégaux.

A l'étage inférieur, on me fit pénétrer dans une pièce qui doit servir normalement de cuisine lorsque l'immeuble sera terminé. On m'ordonna aussitôt de me déshabiller et de me coucher sur une planche spéciale, munie aux deux extrémités de lanières de cuir. On m'attacha alors les poignets au-dessus de la tête et ensuite les chevilles avec ce système de lanières. Une demi-heure après, environ, le lieutenant Charbonnier entrait dans la pièce et me demandait si j'avais réfléchi ; comme je répondais que je n'avais pas changé d'opinion et que je protestais contre des procédés aussi odieux, on me répondit par une bordée d'insultes et d'obscénités et la « séance commença ».

On me transporta d'abord (toujours attaché sur la planche) dans une pièce plus grande. « Tu connais cet appareil ? Tu en as entendu parler, hein ? », me dit le lieutenant Charbonnier en me montrant une magnéto. Immédiatement un « para » assis sur

ma poitrine me brancha une électrode sur le lobe de l'oreille droite et l'autre au doigt et les décharges électriques se succédèrent. Pour m'empêcher de crier, le « para » assis sur ma poitrine m'enfonça ma chemise roulée en boule dans la bouche en guise de bâillon. Pendant ce temps deux autres resserraient les lanières aux pieds et aux mains, cependant qu'installés autour de moi, assis sur des paquetages, attendant que je parle, le lieutenant Charbonnier, le rhéostat en main, le deuxième lieutenant et le capitaine Devis se faisaient apporter des bouteilles de bière, la séance se prolongeant.

Après qu'ils m'eurent successivement aspergé d'eau « pour que ça donne mieux », puis accroché les pinces électriques sur les doigts, le ventre, la gorge, les parties sexuelles, ils me détachèrent et me firent me relever à coups de gifles et à coups de pieds. On me fit me rhabiller à moitié (pantalon et veste). Le deuxième lieutenant me fit alors mettre à genoux, m'attachant ma cravate autour du cou comme une corde se mit à me secouer et à me serrer, à m'étrangler, cependant qu'il me frappait au visage de toutes ses forces. Absolument fou de rage, il me hurlait dans la figure : « tu vas parler, salaud ! Tu es foutu, tu es un mort en sursis ! Tu as fait des articles sur les exactions et les tortures, eh bien ! maintenant c'est sur toi que la 10 ème D. P les commet ! Et ce qu'on fait ici, on va le faire en France. Ce qu'on te fait, on le fera à ton Mitterrand et à ton Duclos ! »

Continuant à me frapper, il criait : « ici, c'est la Gestapo… tu sais ce que c'est que la Gestapo ? Tu vas disparaître. Personne ne sait que tu es arrêté, tu vas crever et ta putain de République, on la foutra en l'air aussi ! » Puis à nouveau, toujours à coups de gifles et à coups de pieds, on me ramena vers la planche. A nouveau déshabillé, je subis encore le supplice de l'électricité, les pinces branchées sur le sexe, la gorge, la poitrine. « Tu ne sais pas nager, dit Lorca, on va t'apprendre ».

M'entourant la tête d'un chiffon, ils me plantèrent un taquet de bois entre les mâchoires, puis portant la planche jusqu'à l'évier de la cuisine, ils me maintinrent la tête sous le robinet auquel était fixé un tuyau de caoutchouc. A trois reprises, ils m'amenèrent au bord de l'asphyxie complète, me retirant in extremis pour que je puisse reprendre haleine. A chaque « passage », capitaine, lieutenants et « paras » me martelaient le ventre de coups de poings assénés de toutes leurs forces pour me faire rejeter l'eau absorbée. Au quatrième « passage », je m'évanouis et je ne repris connaissance qu'allongé sur le ciment. « Tu as bien failli y passer, me dit le lieutenant Charbonnier, mais ne crois pas que tu vas toujours pouvoir t'évanouir, on a des médicaments, pour ça. Alors ,tu parles ? »

Comme je restais silencieux, on m'attacha les chevilles, puis plusieurs « paras » me soulevèrent à la fois, on m'accrocha les pieds en l'air à une barre de fer de la « cuisine ». J'entendis ensuite mes bourreaux dire en riant : « maintenant, on va le roussir ! »

Avec des torches faites de journaux roulés, Lorca me passa alors la flamme sur le sexe et sur les jambes, puis, avec sa cigarette, il commença à me brûler la pointe d'un sein. Ensuite, les coups reprirent, les « paras » se relayant pour me frapper.

Vers 4 heures 30, le jeudi matin on me détacha, je ne tenais plus seul debout. A coups de pieds, on me fit dévaler l'escalier, on m'attacha enfin les poignets très hauts derrière le dos avec des cordelettes et on me jeta dans une cellule jusque vers les huit heures du matin. Je changeai alors de cellule. Il s'agissait plutôt d'un grand placard sans lumière du jour, situé près du mess (pendant les séances de torture qui suivirent, j'entendis souvent les disques qu'on y jouait). Les séances reprirent avec des interruptions de « récupération » jusqu'au vendredi.

J'étais trop épuisé pour crier ou me débattre, et c'est sans doute pour cela qu'on jugeait suffisants mes liens. Je ne fus donc plus attaché sur la planche. Je ne saurais dire combien de nouvelles séances de tortures j'endurais exactement, mais la plus longue eut lieu l'après midi du jeudi, avec une courte interruption vers le soir, puis reprise jusque tard dans la nuit. J'étais toujours étendu sur le ciment les poignets sciés par les cordelettes, constamment « branché » même entre deux séances. C'étaient le lieutenant Charbonnier, le « deuxième lieutenant », le capitaine Devis, un autre lieutenant nommé Jacquet, et trois « paras » dont Lorca, qui se relayaient pour tourner la manivelle de la magnéto que les tortionnaires dans leur argot appellent « Gégène ». « Il faut lui foutre dans la bouche », dit le deuxième lieutenant. M'ouvrant la bouche de force, ils m'enfoncèrent un fil dénudé jusqu'à la gorge. Sous les décharges électriques, mes mâchoires étaient crispées et comme soudées entre elles. Je sentais ma tête comme traversée d'étincelles et d'images de feu. Je croyais sentir mes yeux jaillir de leurs orbites.

Sous la douleur, je me frappas la tête de toutes mes forces contre le sol. « N'essaie pas de t'assommer,

tu n'y arriveras pas », dit le deuxième lieutenant.

Entre deux secousses, le lieutenant Charbonnier me dit : «à quoi ça sert tout ça ?On va prendre ta femme, tu crois qu'elle tiendra le coup comme toi ? On t'a prévenu, on ira jusqu'au bout. Personne ne saura que tu es mort ». Le deuxième lieutenant me menaça de s'en prendre à mes enfants (qui résident en France). « Tu sais qu'on enlève des gens en France, tu le sais. Tes gosses arrivent par avion ce soir. Parle ou il va leur arriver un accident ».

Entre deux séances d'électricité, le deuxième lieutenant s'installant sur mes jambes se mit à me brûler la pointe des seins avec des allumettes qu'il enflammait une à une, cependant qu'un « para » (un nouveau) me brûlait la plante des pieds. Le vendredi, je n'étais plus capable de me tenir assis, ni de m'adosser seul au mur. J'avais les lèvres, la langue, la gorge sèches comme du bois. Les bourreaux savent que l'électricité assèche terriblement le corps et crée une soif insupportable.

Le deuxième lieutenant me dit : « il y a deux jours que tu n'as pas bu, tu ne crèveras pas avant quatre jours. Tu sais ce que c'est que la soif ? Ce soir, tu lècheras ta pisse ! »Et, versant de l'eau d'un quart dans un autre, il faisait couler tantôt devant mes yeux, tantôt près de mes oreilles, il

approchait le quart de mes lèvres pour le retirer aussitôt. Puis, comme devenu subitement humain, il dit « allons, on n'est pas tellement vache… Je vais te faire boire quand même ». Il sortit et revint quelques minutes après avec un grand pichet de zinc. Tandis qu'un « para » me pinçait le nez de façon à ce que je garde la bouche ouverte, il me fit absorber le contenu du récipient ! De l'eau atrocement salée. La dernière séance d'électricité dirigée par le capitaine Devis fut en même temps un simulacre de préparation d'exécution : « c'est ta dernière chance », me dit-on et tandis qu'on me branchait à nouveau, un « para » sortait son revolver et le posait sur ses genoux comme dans l'attente d'un ordre. Le vendredi soir, enfin, je reçus la visite d'un officier qui sur le ton courtois me dit :

« Écoutez, je suis l'aide du camp du général Massu, répondez aux questions que l'on vous pose et je vous fais transporter tout de suite à l'infirmerie. Dans huit jours, vous en avez ma parole d'honneur, vous serez en France avec votre femme, sinon vous allez disparaître. Vous avez 36 ans, c'est jeune pour mourir. » Je me souviens que la seule réponse que je lui donnais fut : « tant pis ». Il me dit alors : « Il ne vous reste plus qu'à vous suicider. Je verrai peut-être un jour vos enfants. Voulez-vous que je leur dise que j'ai connu leur père ? Ca me fait de la peine de vous voir dans cet état, mais vous savez, si vous me laissez partir, les autres vont revenir ».

Un peu plus tard, deux « paras » me transportaient (j'étais incapable de me tenir seul debout) jusqu'à une autre cellule où se trouvait une paillasse et on me laissait enfin reposer. De nouveau, tout l'aréopage de mes bourreaux se réunissait dans ma cellule, le lendemain samedi, dans l'après midi. S'y étaient joints aussi le commandant et deux inspecteurs en civil. Pendant une demi-heure, ils reprirent toutes les menaces que j'avais déjà entendues : « On mettra un mois, deux mois, trois mois, on a tout le temps, tu parleras ! » - « Tu crèveras et personne n'en saura rien ! » et sur le mode ironique : « Ce qu'il veut, c'est être un « héros » pour avoir une petite plaque sur une place dans quelques centaines d'années ».

Lundi, on commença à s'occuper de mes plaies. J'avais trois grosses brûlures infectées à l'aine dont je porte encore des cicatrices, des brûlures aux mamelons des seins, aux doigts (auriculaires et index) des deux mains encore visibles aujourd'hui, des écorchures sur la poitrine, le ventre, les parties sexuelles et aussi sur le palais et la langue, provoquées par les fils électriques dénudés.

Pendant quinze jours, ma main gauche resta insensible et paralysée. Encore aujourd'hui, le pouce de cette main demeure insensible. La nuit enfin, pendant plus de trois semaines, tout mon corps était ébranlé de secousses nerveuses, comme si la torture électrique me poursuivait encore. Jusqu'à maintenant, je continue à avoir des troubles périodiques de la vision. De plus, des plaies provoquées par le frottement des liens aux poignets m'ont laissé des cicatrices visibles.

Durant un mois, j'ai été illégalement détenu dans une cellule, dans des conditions matérielles et morales ignobles. Toutes les nuits, j'entendais à travers la cloison hurler les hommes que l'on torturait sans interruption jusqu'au matin. Les premières nuits, je crus reconnaître les cris de ma femme, qui, dans l'odieux chantage qui m'avait été fait, était également promise aux supplices. Je fus interrogé à nouveau à deux reprises mais sans nouvelles tortures. On me menaçait seulement périodiquement d'exécution sommaire.

Le mercredi 26 juin, un officier en civil vint me trouver et me fit remarquer que je pouvais aisément me suicider, il y avait en effet dans la cellule près de deux mètres de fil électrique. Le jeudi 11 juillet, je subis enfin un dernier interrogatoire de la part du capitaine Faulk, qui me jeta par terre d'une gifle pour « m'apprendre à ne pas répondre avec insolence ». Le vendredi 12 juillet, j'étais interné au camp de Lodi.

Je porte plainte entre vos mains, Monsieur le Procureur, contre le capitaine Devis, les lieutenants Charbonnier et Jaquet, le « para » Lorca et tous autres (dont le deuxième lieutenant) que l'information pourra révéler, pour tortures, séquestration arbitraire, menaces de mort.

Je porte plainte également pour violences, contre le capitaine Faulk.

http://gilles.pichavant.pagesperso-orange.fr/ihscgt76/num14/num14page3.htm

الملحق رقم 12

شهادة أحد الموظفين المكلفين بالتعذيب

SALE BESOGNE QUI A SERVI A RIEN.

Un Fonctionnaire spécialiste de la torture pendant la guerre d'Algérie raconte

Dans une lettre inédite destinée au journaliste Jean-Pierre Vittori, un ancien des détachements opérationnels de protection décrivait, en 1977, les méthodes de ce service spécial de l'armée, chargé de démanteler les réseaux du FLN. Accablant.

Ce document est pas destiné à être publié. Il a été écrit en 1977 par un ancien spécialiste de la torture pendant la guerre d'Algérie, décédé il y a quelques années. L'homme, qui voulait rester anonyme, y présentait en détail les activités et les méthodes du service spécial dans lequel il a travaillé pendant cinq ans : un DOP (détachement opérationnel de protection). Cet organe militaire de renseignement, créé fin 1956 et devenu opérationnel l'année suivante, avait pour mission de démanteler les réseaux secrets du FLN - par tous les moyens.

Ce texte est important à plusieurs titres. D'abord, à notre connaissance, il s'agit du premier témoignage détaillé d'un engagé, gradé de surcroît, sur les DOP. Ensuite, ce document est une preuve supplémentaire que la torture n'était pas, comme l'affirme Lionel Jospin, " minoritaire ", mais bien une méthode de renseignement institutionnalisée - "industrielle", dit même l'auteur. En outre, il y apparaît clairement que cette torture, à ce moment-là, n'avait pas pour but de faire échec aux poseurs de bombes, mais de démonter l'organigramme des ennemis ; autrement dit, elle n'était pas employée, loin s'en faut, qu'en cas d'extrême urgence, comme l'affirment certains aujourd'hui, mais de manière routinière. Enfin, ce document apporte un éclairage effrayant sur la vie quotidienne dans ces sinistres "villas" où les fonctionnaires de la torture, sortes de "Lacombe Lucien" d'Algérie, jouissaient d'un statut privilégié.

Le premier destinataire de ce texte de dix pages fut le journaliste et écrivain **Jean-Pierre Vittori**, qui, en 1977, venait de publier "**Nous, les appelés d'Algérie**" (**1**). A l'aide de ce document brut et après des dizaines d'heures d'entretiens avec son auteur, Jean-Pierre Vittori a écrit en 1980 un livre terrible, "**On a torturé en Algérie**", qui reparaît cette semaine aux Editions Ramsay (**2**). L'auteur a accepté de nous confier ces dix pages dactylographiées, qu'il a reçues confidentiellement en 1977. "Le temps est venu", dit-il. Le cas échéant, il remettra l'intégralité du document à toute commission officielle sur la torture en Algérie. En voici les principaux extraits. **Vincent Jauvert.**

Nous vivions en "vase clos"

"Le DOP était composé d'un officier - en principe un capitaine - de deux ou trois officiers adjoints, de quatre ou cinq sous-officiers, de quinze à vingt appelés. […] Chaque DOP comprenait un ou plusieurs interprètes (généralement recrutés chez les "pieds-noirs", les appelés de même souche, "les ralliés" du FLN ou bien des harkis).

Ces personnels avaient un traitement de choix, surtout pour les appelés. La discipline était fort libre, la faculté de se mettre en tenue civile, des avantages en nature - fournis par les "fonds spéciaux", des cadeaux à Noël, un ordinaire plus substantiel que dans les corps de troupe, l'absence de services de garde et de toutes les sujétions des services de garnison, un foyer bar bien achalandé. […]

Le logement des DOP était adapté à la mission. Généralement une villa, spacieuse mais écartée de tout camp militaire. Le personnel prit vite l'habitude de vivre en "vase clos" et de ne jamais fréquenter leurs camarades des autres armes. […] De nombreux DOP possédaient dans leurs dépendances des moutons, volailles, lapins, des produits des "prises" qui servaient à améliorer l'ordinaire. […]
Les personnels officiers et sous-officiers avaient un ordre de mission permanent, avec leur photo, barré d'un bandeau tricolore, précisant qu'ils avaient la faculté de transporter dans n'importe quel véhicule des personnes des deux sexes dont ils n'avaient pas à révéler l'identité aux contrôles militaires ni à expliquer leur présence ni leur destination (on imagine facilement les abus qui ont pu avoir lieu avec cette facilité, surtout avec les femmes[…]."

La torture "industrielle"

"[Je me souviens] avoir feuilleté un épais dossier de directives et de notes de service à l'attention des DOP lors de leur implantation. L'une d'elles, très brève, signée par une autorité militaire dont [j'ai] oublié le nom précisait que "les interrogatoires devaient être menés de manière telle que la dignité humaine serait respectée". Il va sans dire que cette directive est restée lettre morte et enterrée.[…]
Il faut reconnaître que la torture existait en Algérie bien avant l'implantation des DOP. Elle fut pratiquée de manière courante dans les corps de troupe dès l'arrivée du corps expéditionnaire. […] Mais ce n'était que du "bricolage" au stade artisanal, de l'improvisation. Du reste, la notion restait vague et imprécise en ce domaine. Des bourrades, un "passage à tabac" peuvent-ils être considérés comme de la torture... ? Avec les DOP, elle allait entrer dans une phase rationnelle, efficace, industrielle...

Bien entendu, la torture n'existait pas. Ni officiellement, ni officieusement. En sept années que nous avons passées en Algérie, c'est un mot que nous n'avons jamais entendu

prononcer une seule fois. (…) Il n'y avait donc ni torture, ni supplices, ni bourreaux, ni tortionnaires, pas plus que des torturés ou suppliciés. Il n'y avait que des "interrogatoires", des "interrogateurs" et des "interrogés". La gamme de ces interrogatoires" était subtile. Elle allait de l'interrogatoire "simple" ou de routine, passait par l'interrogatoire "poussé", "approfondi" ou "très poussé". Semblablement au Moyen Age, il y avait la question ordinaire et la question extraordinaire.

Au début de leur implantation, les DOP copièrent les méthodes des corps de troupe. Passages à tabac, le téléphone de campagne EE8, la "touque" d'eau. Petit à petit, on innova, on expérimenta des méthodes plus efficaces. On fit des progrès... L'imagination aidant, on perfectionna cet art. On s'aperçut que la génératrice (la fameuse "gégène" à pédales) débitait un courant supérieur au téléphone de campagne EE8. Les DOP n'en possédaient point mais allaient en emprunter une au service de transmissions le plus proche.

Les DOP échangeaient entre eux de bons "tuyaux", se communiquaient des méthodes d'interrogatoires. Il y avait différentes écoles. Certains interrogeaient le patient dans la position horizontale, nu et attaché sur un lit Picot ou une planche, d'autres préféraient l'interroger dans la position verticale, attaché à des anneaux scellés dans le mur dans la position du "soleil". [J'ai connu] un officier qui préconisait l'introduction de Dolpic (révulsif puissant) dans l'anus du patient. […] Il y eut l'emploi de la lampe à souder, dont la flamme était appliquée sur les pieds, du coton imprégné d'alcool à brûler sur les parties génitales, des applications de cigarettes. Un volume, hélas, ne suffirait pas à décrire tout cela.

Evidemment au cours de l'interrogatoire on pouvait changer de méthode, varier, innover, improviser, inventer. Toute nouvelle initiative était la bienvenue. […]

La méthode la plus "classique" était la suivante : le patient était attaché, entièrement nu, sur une large planche ou sur une porte placée à l'horizontale. Un fil du téléphone ou de la "gégène" entouré autour de l'oreille, l'autre fil au bout de la verge. Le "manipulant" actionnait l'appareil et l'interrogateur recueillait les déclarations par le truchement de l'interprète. Dans les interrogatoires dits "poussés", le traitement se combinait avec l'absorption d'eau (15 à 20 litres), ingurgitée soit par un entonnoir, soit par une semi-asphyxie par une serviette appliquée sur la bouche et le nez. Ce dernier genre de supplice se soldait généralement par la mort du patient (éclatement de l'estomac ou congestion dus à l'introduction d'eau dans les poumons). Certains "manipulateurs" mélangeaient à l'eau certains détersifs comme le Teepol ou le Mir. Dans ces cas-là, la mort était à peu près certaine. […]

Les salles d'interrogatoires étaient généralement aménagées dans les caves du DOP ou dans des pièces retirées le plus imperméables possible aux cris. Certains DOP possédaient des salles d'interrogatoire complètement insonorisées et hermétiquement fermées. […]"

L'affreuse odeur des corps suppliciés

"Les interrogatoires dits "très poussés" étaient pratiqués presque toujours la nuit. Le prisonnier était brusquement tiré de son sommeil, extrait de sa cellule pour être soumis à la question. […] Il faut avoir connu cette ambiance, cette atmosphère lourde de la salle d'interrogatoire pour en garder un souvenir ineffaçable...

L'air épaissi par la fumée des cigarettes, l'affreuse odeur des corps suppliciés en sudation se mélangeant à l'odeur des déjections (réaction physiologique fréquente des corps torturés), de l'urine, ajoutons à cela les cris, les hurlements, les supplications, les bruits de coups... Les interrogateurs faisaient de fréquentes pauses durant lesquelles on buvait (il fallait bien un "doping" pour soutenir les nerfs, on buvait du vin ou de la bière en grande quantité, on fumait également beaucoup, énormément même) et l'on continuait. Ces "interrogatoires" commençaient parfois vers 21 heures et ne s'achevaient parfois que vers 4 ou 5 heures du matin. […]

Pour les interrogateurs, les moments les plus pénibles commençaient après la deuxième partie de la nuit. Les nerfs excités soit par l'alcool soit par le manque de sommeil, par la fatigue, par le désir d'avoir des renseignements à tout prix ; alors les coups tombaient plus drus ; la torture s'exacerbait.[…]

Notre triste expérience dans ce domaine nous permet d'affirmer que les renseignements obtenus par la torture, indépendamment de toutes considérations morales, furent maigres. Et cela se comprend facilement. Le supplicié pour arrêter ne serait-ce qu'un instant ses souffrances insupportables, avoir un moment de répit, avouait n'importe quoi […]. Nous avons également tiré les enseignements suivants. L'être fruste, primitif, sachant généralement peu de choses, était très endurant à la torture, parlait peu. Nous avons vu des collecteurs de fonds du FLN préférer mourir que d'avouer. L'être évolué, l'étudiant de culture française, était plus fragile. Il avait une horreur physique de la violence. […] Il donnait un peu de renseignements vrais pour se rendre crédible. Beaucoup de faux.

Interroger les femmes, chose redoutable ! Ces dernières n'étaient nullement exemptes de la torture […]; mais de torture, disons, au premier degré. Le téléphone seulement leur était appliqué suivant la méthode classique (un fil autour de l'oreille, l'autre introduit dans les parties génitales - elles étaient interrogées entièrement nues, bien entendu). Généralement beaucoup plus fines que les hommes, elles parlaient beaucoup cherchant à "noyer le poisson", dire un peu de vérité mélangé à beaucoup de faux.

Il semble que les viols furent rares, viol tout au moins au sens actuel du terme, c'est-à-dire agression physique et brutale. Un interrogateur, par exemple, désirant une femme n'avait nul besoin de se livrer à une agression physique. Il lui suffisait d'exercer une certaine pression morale, faire miroiter la perspective d'une libération pour arriver à ses fins. "

Nous en savions trop

"Sympathiser avec un prisonnier était considéré comme une faute grave. Donner une verre d'eau à un torturé pareillement. Mais jamais de sanction, dans le DOP. On lavait son linge sale en famille. […] On ne quittait jamais les DOP, on ne quittait jamais la "boutique". Nous en savions trop, nous en avions trop vu, le CCI [centre de coordination interarmées : le QG des DOP] préférait nous garder dans son giron pour éviter toute publicité fâcheuse. […]

Univers étrange que celui des DOP. Dans ce microcosme vivant en vase clos où toutes les valeurs étaient inversées, déformées. […]

Les prisonniers ou prisonnières séjournaient parfois longtemps dans les DOP. Ils ne restaient pas inactifs dans la journée. Ils étaient utilisés aux tâches les plus diverses : corvées de nettoyage, lavage de vaisselle et de vêtements des personnels des DOP... De ce fait, ils jouissaient d'une semi-liberté à l'intérieur des locaux. [...] Ils devenaient en quelque sorte des compagnons de la vie quotidienne. […] La méthode favorite des DOP était de "mouiller", de compromettre le prisonnier au maximum vis-à-vis du FLN en le confrontant à d'autres prisonniers, en le faisant participer aux interrogatoires et même […] pratiquer lui-même la torture sur ses compatriotes. Des prisonniers tellement compromis […] suppliaient de rester dans le DOP plutôt que d'être libérés.

[Enfin, il y a] les fameuses "corvées de bois" appliquées à des prisonniers jugés irrécupérables. […] Au cours d'une sortie de nuit, le chef de DOP ou un de ses adjoints emmenait le prisonnier dans sa Jeep. Dans un endroit retiré, il lui tirait une rafale de PM dans le dos. Le cadavre était ensuite immédiatement enseveli sur place par une "corvée" désignée à cet effet, les traces de la tombe soigneusement effacées. […]

Tous les procédés, errements, que [j'ai] énumérés n'auraient dû être appliqués que par des organismes hautement spécialisés du SDECE (Service de Documentation extérieure et du Contre-Espionnage) et pratiqués par un personnel hautement formé. Or l'officier d'artillerie qui arrivait de métropole et le sous-officier n'étaient nullement préparés à une pareille tâche. Et que dire des appelés destinés à devenir des "manipulants" et à appliquer la torture !

[J'ai eu] connaissance de cas de conscience, mais [je regrette] de dire qu'ils furent rares. On s'habitue à tout, même à l'horreur. Parfois indigné, toujours écoeuré, on finissait par s'habituer aux cris, aux gémissements des suppliciés. [...] Les appelés étaient pris dans le cycle infernal, absorbés par l'engrenage. Tout compte fait, on attendait la "quille" et, dans un DOP, on était relativement plus tranquille que les copains qui crapahutaient dans le djebel. Et puis ces procédés étaient approuvés par de hautes autorités morales et militaires... pouvait-on être plus royaliste que le roi ?

Une réorganisation des DOP eut lieu au courant de l'automne 1959. L'appellation DOP disparut pour faire place à des "bataillons d'infanterie". […] Leur appellation était évidemment fantaisiste et portait des numéros de régiments dissous. […] Ceci dans un but de camouflage, car il est évident que ces "bataillons d'infanterie" n'avaient rien de commun avec les missions classiques des fantassins. […]

S'il existe d'innombrables amicales regroupant des anciens de tels régiments d'infanterie, ou du énième régiment d'artillerie, à [ma] connaissance il n'existe absolument aucune amicale regroupant des anciens du CCI ou des DOP. Il n'y avait pas de camarades mais des complices, nous le sentions confusément.

Nous avions fait une sale besogne et elle n'avait servi strictement à rien. Notre action avait échoué lamentablement devant la détermination de tout un peuple. Nous restions seuls et isolés avec nos souvenirs, nos affreux souvenirs."

"**Nous, les appelés d'Algérie**" vient d'être réédité aux Editions Ramsay.
2. "**On a torturé en Algérie**. Témoignage recueilli par Jean-Pierre Vittori", Editions Ramsay.

الملحق رقم 13

رسالة بول تايجن مسؤول الشرطة في الجزائر
للوزير المقيم روبير لاكوست

Monsieur le ministre,

Le 20 août 1956, vous m'avez fait l'honneur d'agréer ma nomination au poste de secrétaire général de la préfecture d'Alger, chargé plus spécialement de la police générale.
Depuis cette date, je me suis efforcé avec conviction, et à mon poste, de vous servir — et quelquefois de vous défendre — c'est-à-dire de servir, avec la République, l'avenir de l'Algérie française.

Depuis trois mois, avec la même conviction, et sans m'être jamais offert la liberté, vis-à-vis de qui que ce soit d'irresponsable, de faire connaître mes appréhensions ou mes indignations, je me suis efforcé dans la limite de mes fonctions, et par-delà l'action policière nouvelle menée par l'armée, de conserver — chaque fois que cela a été possible — ce que je crois être encore et malgré tout indispensable et seul efficace à long terme : le respect de la personne humaine.
J'ai aujourd'hui la ferme conviction d'avoir échoué et j'ai acquis l'intime certitude que depuis trois mois nous sommes engagés non pas dans l'illégalité — ce qui, dans le combat mené actuellement, est sans importance —mais dans l'anonymat et l'irresponsabilité qui ne peuvent conduire qu'aux crimes de guerre.

Je ne me permettrais jamais une telle affirmation si, au cours de visites récentes effectuées aux centres d'hébergement de Paul-Cazelles et de Beni-Messous, je n'avais reconnu sur certains assignés les traces profondes des sévices ou, des tortures qu'il y a quatorze ans je subissais personnellement dans les caves de la Gestapo de Nancy.

Or ces deux centres d'hébergement, installés, à sa demande, par l'autorité militaire d'Alger, sont essentiellement pourvus par elle. Les assignés qui y sont conduits ont d'abord été interrogés dans les quartiers militaires après une arrestation dont l'autorité civile, qui est celle de l'Etat, n'est jamais informée. C'est ensuite, et souvent après quelques semaines de détention et d'interrogatoires sans contrôle, que les individus sont dirigés par l'autorité militaire au centre de Beni-Messous et de là, sans assignation préalable et par convoi de cent cinquante à deux cents, au centre de Paul-Cazelles.
J'ai, pour mon compte personnel et sans chercher à échapper à cette responsabilité, accepté de signer et de revêtir de mon nom jusqu'à ce jour près de deux mille arrêtés d'assignation à résidence dans ces centres, arrêtés qui ne faisaient que régulariser une situation de fait. Je ne pouvais croire, ce faisant, que je régulariserais indirectement des interrogatoires indignes dont, au préalable, certains assignés avaient été les victimes.

Si je n'ignorais pas qu'au cours de certains interrogatoires des individus étaient morts sous la torture, j'ignorais cependant qu'à la villa Susini, par exemple, ces interrogatoires scandaleux étaient menés, au nom de mon pays et de son armée, par le soldat de Ire classe F..., sujet allemand engagé

dans le 1er R.E.P., et que celui-ci osait avouer aux détenus qu'il se vengeait ainsi de la victoire de la France en 1945.

Rien de tout cela, bien sûr, ne condamne l'armée française, non plus que la lutte impitoyable qui doit être menée par elle dans ce pays, et qui devait l'être à Alger plus spécialement contre la rébellion, l'assassinat, le terrorisme et leurs complices de tout ordre.

Mais tout cela condamne la confusion des pouvoirs et l'arbitraire qui en découle. Ce n'est plus tel ou tel responsable connu qui mène les interrogatoires, ce sont des unités militaires. Les suspects ne sont plus retenus dans les enceintes de la justice civile ou militaire, ni même dans les lieux connus de l'autorité administrative. Ils sont partout et nulle part. Dans ce système, la justice —même la plus expéditive — perd ne serait-ce que l'exemplarité de ses décisions. Par ces méthodes improvisées et incontrôlées, l'arbitraire trouve toutes les justifications. La France risque, au surplus, de perdre son âme dans l'équivoque.

Je n'ai jamais eu le cynisme et je n'ai plus la force d'admettre ce qu'il est convenu d'appeler des « bavures », surtout lorsque ces bavures ne sont que le résultat d'un système dans lequel l'anonymat est seul responsable.

C'est parce que je crois encore que dans sa lutte la France peut être violente sans être injuste ou arbitrairement homicide, c'est parce que je crois encore aux lois de la guerre et à l'honneur de l'armée française que je ne crois pas au bénéfice à attendre de la torture ou simplement de témoins humiliés dans l'ombre.

Sur quelque 257 000 déportés, nous ne sommes, plus que 11 000 vivants. Vous ne pouvez pas, monsieur le ministre, me demander de ne pas me souvenir de ce pour quoi tant ne sont pas revenus et de ce pour quoi les sur vivants, dont mon père et moi-même doivent encore porter témoignage.

Vous ne pouvez pas me le demander parce que telle est votre conviction et celle du gouvernement de mon pays.

C'est bien, au demeurant, ce qui m'autorise à vous adresser personnellement cette lettre, dont il va sans dire qu'il n'est pas dans mes intentions de me servir d'une quelconque manière. Dans l'affirmation de ma conviction comme de ma tristesse, je conserve le souci de ne pas indirectement justifier les partisans de l'abandon et les lâches qui ne se complaisent que dans la découverte de nos erreurs pour se sauver eux-mêmes de la peur. J'aimerais, en revanche, être assuré que vous voudrez bien, à titre personnel, prendre en considération le témoignage d'un des fonctionnaires installés en Algérie par votre confiance et qui trahirait cette confiance, s'il ne vous disait pas ce qu'il a vu et ce que personne n'est en droit de contester, s'il n'est allé lui-même vérifier.

J'ai, en tout état de cause, monsieur le ministre, perdu la confiance dans les moyens qui me sont actuellement impartis pour occuper honnêtement le poste que vous m'aviez assigné. Je vous demande, en conséquence, de bien vouloir prier M. le ministre de l'Intérieur de m'appeler rapidement à d'autres fonctions.

Je vous demande enfin, monsieur le ministre, d'agréer cette lettre comme l'hommage le plus sincère de mon très profond et fidèle respect.

ملحق رقم 14

أساليب القادة الفرنسيين تجاه المجاهدين

Les méthodes du colonel Argoud

12 septembre 1957 - Sorti de Polytechnique " dans la botte ", capitaine à vingt-huit ans et colonel à quarante-quatre, le plus jeune de l'armée de 1958, major de l'Ecole de guerre, cet officier brillant et prestigieux faisait figure auprès de certains de ses pairs de futur chef de l'armée française.

*(1)*Théoricien passionné de la guerre révolutionnaire, il est allé jusqu'au bout de ses raisonnements et il est devenu le prototype des " soldats perdus ". Des barricades d'Alger en 1960 au putsch des généraux de 1961, puis par le terrorisme et en exil, il a fait tout ce qui était en son pouvoir pour infléchir la fatalité, empêcher l'indépendance algérienne, punir les Français, assassiner de Gaulle, récrire l'histoire.

Le colonel est sûr de lui quand il arrive en Algérie pour un premier séjour, le 1er avril 1956, avec son régiment, le 3e RCA. A ses yeux, la colonisation est un bienfait, d'ailleurs en accord avec la pensée chrétienne. Bien qu' " aucun plan d'ensemble n'ait présidé au développement de l'Algérie jusqu'en 1954 ", elle a coûté à la France depuis 1830 " beaucoup plus qu'elle ne lui a rapporté ". Le colonel a " étudié la guerre révolutionnaire depuis dix ans sur le plan théorique ". Il ne perd pas de temps. A M'sila, " je mets au point mes méthodes et... je fixe mon attitude à l'égard de la population. Je m'inspire directement de l'exemple de Kemal Ataturk ".

Quelles méthodes et quelle attitude ? Voici. Les lignes téléphoniques ont été coupées par des " rebelles " ? Sanction immédiate : " Trois mechtas environnantes sont détruites au canon de 75 " après avoir été évacuées. Ce n'est qu'un début. Une école de Melouza est sabotée ?

Cinquante hommes sont réunis sur la place du village. Ils refusent de dénoncer les coupables. Bien : " Je fais alors avancer une AM [automitrailleuse] et je fais coucher les cinquante hommes à plat ventre devant l'engin blindé. Je détruis, à coups de canon, deux mechtas appartenant à des fellaghas notoires fichés par la gendarmerie. Les obus-une douzaine-passent à un mètre à peine au-dessus des têtes. L'opération terminée, je leur ordonne de se relever. Je les fais s'aligner sur un rang. Je les passe en revue et je leur fais crier " Vive la France ! " ".

Une quarantaine de " rebelles " qui ont tendu une embuscade sont " accrochés " : automitrailleuses, aviation. " C'est une boucherie ", note le colonel, enchanté. Il décide de ramener les cadavres à M'sila. " Je les fais empiler dans des sacs et emporter jusqu'à Melouza, où nous arrivons dans la soirée. Le lendemain, je fais charger les sacs sur l'autocar. " Les cadavres sont déposés devant l'immeuble de la commune mixte. Ils y resteront exposés pendant vingt-quatre heures. Et désormais il en sera toujours ainsi : le colonel a trouvé " sa méthode ".

Il ne cessera de la perfectionner. L'exposition des cadavres ne lui suffit pas. Là où il commande, les exécutions capitales, elles aussi, seront publiques et elles seront nombreuses : trois cents dans le secteur de l'Arba. On lit, par exemple : " 6

novembre. Le poste à essence de l'Arba brûle à 6 heures du matin. D'une rapide enquête, il ressort que l'attentat a été commis par les deux gardiens de la pompe. Malgré les supplications du propriétaire, je reste inflexible. Ils sont fusillés ".

Ses chefs sont mécontents " du caractère public des exécutions et non point de l'exécution elle-même ". Il trouve un compromis : les exécutions auront lieu désormais en montagne, au-dessus de la cote 300, et la population des villages voisins y sera transportée par camions. " D'accord ", répond le général Allard.

Mais il y a pire : la torture. Les parachutistes la pratiquent sur une grande échelle et ils ont raison. " Appuyée sur une connaissance réaliste de l'âme musulmane et sur une étude pratique de la guerre révolutionnaire, elle tend uniquement à l'efficacité. " Et suivent ces lignes monstrueuses : " Le renseignement est obtenu à n'importe quel prix. Les suspects sont torturés comme les coupables, puis éliminés si nécessaire. Pour ces combattants habitués à courir tous les risques, la vie humaine n'a aucune valeur. " Tout est dit. Quand le colonel quittera le secteur qui lui était confié, " le climat, note-t-il, a complètement changé " (on veut bien le croire !), car " j'ai la prétention d'avoir fait du bon travail ".

PIERRE VIANSSON-PONTE
Le Monde du 18 octobre 1974

Pierre viansson – ponte : le monde 18 oct 1974

الملحق رقم 15

المقالات الصحفية الفرنسية المنددة بالتعذيب خلال سنة 1957

السنة	العنوان	الصحيفة	الكاتب
22 jan1957	Massu : "le général Billotte parle de ce qu'il ne connaît pas".	Combat	non renseigné
11 avril 1957	Comment est née la commission Mollet ?	France Observateur	Estier C.
11 avril 1957	Les associations de déportés demandent à la CICRC d'ouvrir une enquête sur les conditions d'arrestation et d'instruction par les autorités de police en Algérie	Combat	non renseigné
11 avril 1957	La commission de la dernière chance	Combat	Fabiani J.
11 avril 1957	Le silence est de sang	France Observateur	Bourdet C.
12 avril 1957	Lettre à M. Terrenoire	Témoignage chrétien	Rovan J.
12 avril 1957	Saisie de France Observateur	Le Monde	non renseigné
12 avril 1957	Tortures, politique et moralisme	Témoignage chrétien	Julien C.
13 avril 1957	M. Lanza del Vasto poursuit son jeûne commencé le 1er avril	Combat	non renseigné
14 avril 1957	L'université de Fribourg devra-t-elle prendre position dans le drame algérien ?	La Gazette de Lausanne	Rohrbach A.
14 avril 1957	Un nouvel appel du colonel Bourgoin	Le Monde	non renseigné
15 avril 1957	L'affaire du doyen Peyrega pose-t-elle un problème d'optique ?	Combat	Leconte C-H.
15 avril 1957	Les intellectuels adressent une lettre à M. René Coty	Combat	non renseigné
15 avril 1957	Les auteurs de brutalité seront châtiés mais les diffamateurs ne seront pas épargnés	Combat	non renseigné
15 avril 1957	La tragédie en quelques phrases	Combat	Clavel M.
17 avril 1957	Le complot	Le Monde	Simon P-H.
17 avril 1957	Soixante jours d'arrêts de forteresse au général de Bollardière	Le Figaro	non renseigné
18 avril 1957	Le doyen Peyrega nous écrit	France Observateur	non renseigné
18 avril 1957	Préambule sur les tortures	Combat	Clavel M.
19 avril 1957	L'affaire Peyrega continue de passionner les esprits	Combat	non renseigné
19 avril 1957	Employés en Algérie. Ce ne sont pas les soldats mais nos dirigeants qui sont responsables, écrit M. Peyrega	Le Monde	non renseigné
20 avril 1957	A la villa Susini, dite "des tortures"	Combat	Clavel M.
21 avril 1957	Quand les belles âmes exagèrent	L'Intransigeant	Pia P.
23 avril 1957	Conclusions sur les tortures	Combat	Clavel M.
25 avril 1957	Une lettre de M. Jacques Peyrega	Le Monde	non renseigné
28 avril 1957	La "Commission de sauvegarde" comprendrait douze membres	Le Monde	non renseigné
28 avril 1957	A propos des protestations contre les exactions. Fausses questions et vrais problèmes	Le Monde	Peyrega J.
30 avril 1957	L'enquête à faire	L'Information	non renseigné
02 mai 1957	France Observateur est saisi	Combat	non renseigné

02 mai 1957	Les jeunes soldats devant les tortures	France Observateur	non renseigné
02 mai 1957	France Observateur saisi pour des témoignages de soldats sur les tortures en Algérie	L'Humanité	non renseigné
04 mai 1957	Cent vingt et une notabilités lyonnaises s'élèvent contre la pratique de certaines méthodes	Le Monde	non renseigné
07 mai 1957	Safeguarding individual liberties in Algeria	the Manchester guardian	non renseigné
07 mai 1957	M. Eugène Thomas : dénonçons les brutalités, mais dénonçons les toutes	Le Monde	non renseigné
07 mai 1957	M. Jacques Peyrega renonce à exercer ses fonctions de doyen de la faculté de droit d'Alger	Le Monde	non renseigné
07 mai 1957	Quels seront les pouvoirs de la commission de sauvegarde des droits et des libertés ?	Le Monde	non renseigné
08 mai 1957	Des moyens et un but	Combat	non renseigné
09 mai 1957	Réflexions sur la commission de sauvegarde	Le Monde	Thorp R.W.
09 mai 1957	La commission : pour qui et pourquoi ?	France Observateur	non renseigné
11 mai 1957	Sauvegarde de quoi ?	L'Humanité	Moreau Y.
12 mai 1957	M. Pierre Béteille préside la commission de sauvegarde des droits et des libertés	Le Monde	non renseigné
13 mai 1957	Le doyen Peyrega relevé de ses fonctions	L'Aurore	non renseigné
17 mai 1957	M. René Capitant décide de reprendre son cours à la faculté de droit	Le Monde	non renseigné
25 mai 1957	Deux hebdomadaires opposent en correctionnelle les témoignages contradictoires d'un ministre et d'un rappelé	Le Monde	non renseigné
29 mai 1957	M.David Rousset nous expose les conditions dans lesquelles une délégation va enquêter en Algérie	Le Monde	non renseigné
31 mai 1957	Le Prospecteur	Le Figaro	Maulnier T.
01 juin 1957	Contrepoison	Connaissance de l'Algérie	Flavignac R.
05 juin 1957	Pour l'honneur français	La Nation française	J.M.
07 juin 1957	"Contrepoison ou la morale en Algérie"	Le Monde	R.-L.D.
27 juin 1957	La commission entre le régime concentrationnaire dépose son rapport sur la répression en Algérie	Combat	non renseigné
01 juillet 1957	Pour ou contre la torture	Le Monde	non renseigné
05 juillet 1957	La célèbre Jeanne d'Arc ...	Le Monde	Cesbron G.
10 juillet 1957	L'aumônier et la torture	L'Humanité	Wurmser A.
19 juillet 1957	Avec le général La Bollardière	L'Express	non renseigné
20 juillet 1957	Les camps	Le Monde	Duverger M.
22 juillet 1957	Ceci s'est passé en France	Combat	Clavel M.
27 juillet 1957	Les délégués de la Commission contre le régime concentrationnaire publient leur rapport sur l'Algérie	Le Monde	André G., Borsum L., Van Rij
28 juillet 1957	Rapport sur l'Algérie des membres de la commission contre le régime concentrationnaire	La Croix	non renseigné
28 juillet 1957	Dossier Algérie : un rapport qui éclaire	La Croix	Duquesne J.
01 août 1957	Confession d'un avocat	France Observateur	Dechezelles Y.
09 août 1957	"Pas de régime concentrationnaire en Algérie"	Combat	non renseigné
13 août 1957	L'enquête de la Commission internationale contre le régime concentrationnaire	Le Figaro	Martin-Chauffier L.
15 août 1957	Ce que j'ai vu en Algérie	Demain	Martin-Chauffier L.
16 août 1957	M. Louis Martin-Chauffier affirme qu'il y a des tortures en Algérie	Combat	non renseigné

03 sept 1957	Mme Lise Boersum estime que les délégués ont pu recueillir toute la vérité	Le Monde	non renseigné
05 sep1957	La "Commission" va se juger	France Observateur	Bourdet C.
06 sep 1957	La loi du Talion	L'Express	Duverger M.
13 sep1957	La vérité tout court	Témoignage chrétien	Emmanuel P.
17 sep1957	Le drame algérien et la justice	Le Monde	Thorp R.W.
28 sep 1957	M. William Thorp : Le rapport de la commission de sauvegarde doit être publié avant le débat à l'ONU	L'Humanité	non renseigné
03 oct1957	M. R. Delavignette rend publique sa démission	Le Monde	Delavignette R.
03 oct 1957	Une démission	Le Monde	non renseigné
06 oct1957	La discipline militaire et la torture	Le Monde	Billotte P.
10 oct1957	La sauvegarde du silence	France Observateur	non renseigné
10 oct1957	La commission de sauvegarde remettrait prochainement un rapport de synthèse au président du Conseil	Le Monde	non renseigné
11 octe 1957	Une lettre de Me Decherelles	Combat	non renseigné
16 oct 1957	M. Henri Alleg demande l'inculpation de plusieurs parachutistes - A propos des récentes exécutions capitales à Alger - L'U.D.S.R. de la Seine réclame la publication du rapport de la commission de sauvegarde	Le Monde	non renseigné
18 oct1957	Une lettre de Me Yves Dechrelles au Président de la République	Combat	Decherelles Y.
14 nov1957	Au secours de la torture	L'Express	Mauriac F.
18 nov 1957	La condamnée	Le Figaro	Maulnier T.
19 nov 1957	Alerté par des sénateurs musulmans, Me Gaillard prescrit une enquête sur la mort d'un conseiller général d'Oran détenu par les autorités	Le Monde	non renseigné
19 nov 1957	A propos des tortures en Algérie. "Il faut que la vérité soit publiée massivement".	Le Monde	non renseigné
19 nov 1957	La cas de Djamila Bouhired	Le Monde	non renseigné
20 nov 1957	Quand le rapport de la commission de sauvegarde sera-t-il publié ?	Le Monde	non renseigné
20 nov 1957	Contre toutes les tortures	Le Populaire	Bernard J-M.
20 nov 1957	Six sénateurs musulmans font part à Me Gaillard de leur émotion devant les rigueurs de la répression	Le Monde	non renseigné
20 nov1957	Le drame algérien et la Croix-Rouge Internationale	Le Monde	Pinto R.
21 nov 1957	La publication du rapport Béteille et ce qu'on en dit en Algérie	La Gazette de Lausanne	Ravussin C-E.
22 nov 1957	De la pacification à la répression	Témoignage chrétien	Alquier J-Y., Arnaud G., Verges J.
22 nov 1957	Il ne suffit pas de condamner la torture	Témoignage chrétien	Bourges H.
25 nov 1957	Le général Billotte précise sa position contre la torture	Combat	non renseigné
26 nov 1957	La torture	Le Monde	Lacroix J.
28 nov 1957	Le général Billote répond à Massu	Demain	non renseigné
29 nov 1957	Algérie : les lois de la guerre	Témoignage chrétien	Rovan J., Brindillac C.
29 nov 1957	Raymonde et Djamila	L'Humanité	Lambotte R.

01 déc 1957	La réponse du général Billotte au général Massu.	La Croix	non renseigné
10 déc 1957	"Nous assistons en Algérie à une décomposition de l'Etat et cette gangrène menace le pays même"	Combat	non renseigné
12 déc 1957	Ce que j'ai vu en Algérie	L'Express	Delavignette R.
12 déc 1957	Delavignette rompt le silence	France Observateur	non renseigné
12 déc 1957	Quelques mots nouveaux	Combat	Clavel M.
13 déc 1957	Le MRP et la Commission de l'intérieur demandent la publication du rapport de la Commission de sauvegarde	Le Monde	non renseigné
14 déc 1957	"Aspect véritable de la rébellion algérienne"	Le Monde	non renseigné
14 déc 1957	Relance	Le Figaro	Robinet L-G.
14 déc 1957	Le rapport de synthèse de la Commission de sauvegarde des droits et des libertés individuelles	Le Monde	non renseigné
14 déc 1957	Tardive vérité	Combat	Martial C.
14 déc 1957	Le rapport de la Commission de sauvegarde	Le Populaire	non renseigné
15 déc1957	Vérité et honneur	La Croix	Wenger A.
15 déc 1957	Le rapport de synthèse de la Commission de sauvegarde des droits et des libertés	Le Figaro	non renseigné
15 déc 1957	M. Lacoste est disposé à tenir compte des suggestions du rapport Béteille	Le Monde	Gauthier R.
15 déc 1957	Revue de la presse	Le Monde	non renseigné
18 déc 1957	Réflexions sur le rapport de la Commission de sauvegarde	Le Monde	Thorp R-W.
18 déc 1957	A propos de la démission de MM. Delavignette et Maurice Garçon	Le Monde	non renseigné
19 déc 1957	Le rapport Béteille ne dit pas tout	France Observateur	Rosenfeld O.
19 déc 1957	Après la publication du rapport de synthèse, Me Maurice Garçon estime terminée la mission donnée aux membres de la Commission de sauvegarde	Le Monde	non renseigné
19 déc 1957	Les réactions suscitées par le rapport Béteille	La Croix	non renseigné
19 déc 1957	Un grave document	La Gazette de Lausanne	Gross F.
20 déc1957	"Le Monde" publie le rapport de la Commission de sauvegarde	Témoignage chrétien	non renseigné
21 déc. 1957	Après la publication du rapport de la Commission de sauvegarde	Le Monde	non renseigné

الملحق رقم 16

بيان المثقفين الفرنسيين في جريدة الإنسانية 31 أكتوبر 2000

Des deux côtés de la Méditerranée, la mémoire française et la mémoire algérienne resteront hantées par les horreurs qui ont marqué la guerre d'Algérie tant que la vérité n'aura pas été dite et reconnue.

Ce travail de mémoire appartient à chacun des deux peuples et aux communautés, de quelle qu'origine que ce soit, qui ont cruellement souffert de cette tragédie dont les autorités françaises portent la responsabilité essentielle en raison de leur obstination à refuser aux Algériens leur émancipation.

Aujourd'hui, il est possible de promouvoir une démarche de vérité qui ne laisse rien dans l'ombre. En France, le nouveau témoignage d'une Algérienne, publié dans la presse, qui met en accusation la torture, ne peut rester sans suite ni sanction. Le silence officiel serait ajouter au crime de l'époque une faute d'aujourd'hui. En Algérie, se dessine la mise en cause de pratiques condamnables datant de la guerre et surtout lui ayant survécu commises au nom de situations où " tout serait permis ". Il reste que la torture, mal absolu, pratiquée de façon systématique par une " armée de la République " et couverte en haut lieu à Paris, a été le fruit empoisonné de la colonisation et de la guerre, l'expression de la volonté du dominateur de réduire par tous les moyens la résistance du dominé. Avec cette mise à jour il ne s'agit pas seulement de vérité historique, mais aussi de l'avenir des générations issues des diverses communautés qui vivent avec ce poids, cette culpabilité et ce non-dit.

Pour nous, citoyens français auxquels importe le destin partagé des deux peuples et le sens universel de la justice, pour nous qui avons combattu la torture sans être aveugles aux autres pratiques, il revient à la France, eu égard à ses responsabilités, de condamner la torture qui a été entreprise en son nom durant la guerre d'Algérie. Il en va du devoir de mémoire auquel la France se dit justement attachée et qui ne devrait connaître aucune discrimination d'époque et de lieu.

Dans cet esprit, et dans cet esprit seulement, tourné vers un rapprochement des personnes et des communautés et non vers l'exacerbation de leurs antagonismes, nous demandons à Monsieur Jacques Chirac, président de la République et, à Monsieur Lionel Jospin, premier ministre, de condamner ces pratiques par une déclaration publique. Et, nous invitons les témoins, les citoyens à s'exprimer sur cette question qui met en jeu leur humanité.

Henri Alleg, ancien directeur d'Alger républicain, auteur de *la Question* ;
Josette Audin, épouse de Maurice Audin assassiné par ses tortionnaires ;
Simone de Bollardière, veuve du général Pâris de Bollardière

Nicole Dreyfus, avocate de Baya Hocine et Djohor Akrour;

Noël Favrelière, rappelé, déserteur ; Gisèle Halimi, avocate de Djamila Boupacha;

Alban Liechti, rappelé, insoumis / Madeleine Rebérioux, historienne.

Laurent Schwartz, mathématicien, président du comité Audin/ Pierre Vidal-Naquet, historien

Germaine Tillion, ethnographe, résistante/ Jean-Pierre Vernant, historien, résistant.

الملحق رقم 17

المعتقلات والسجون ومراكز الفرز والعبور

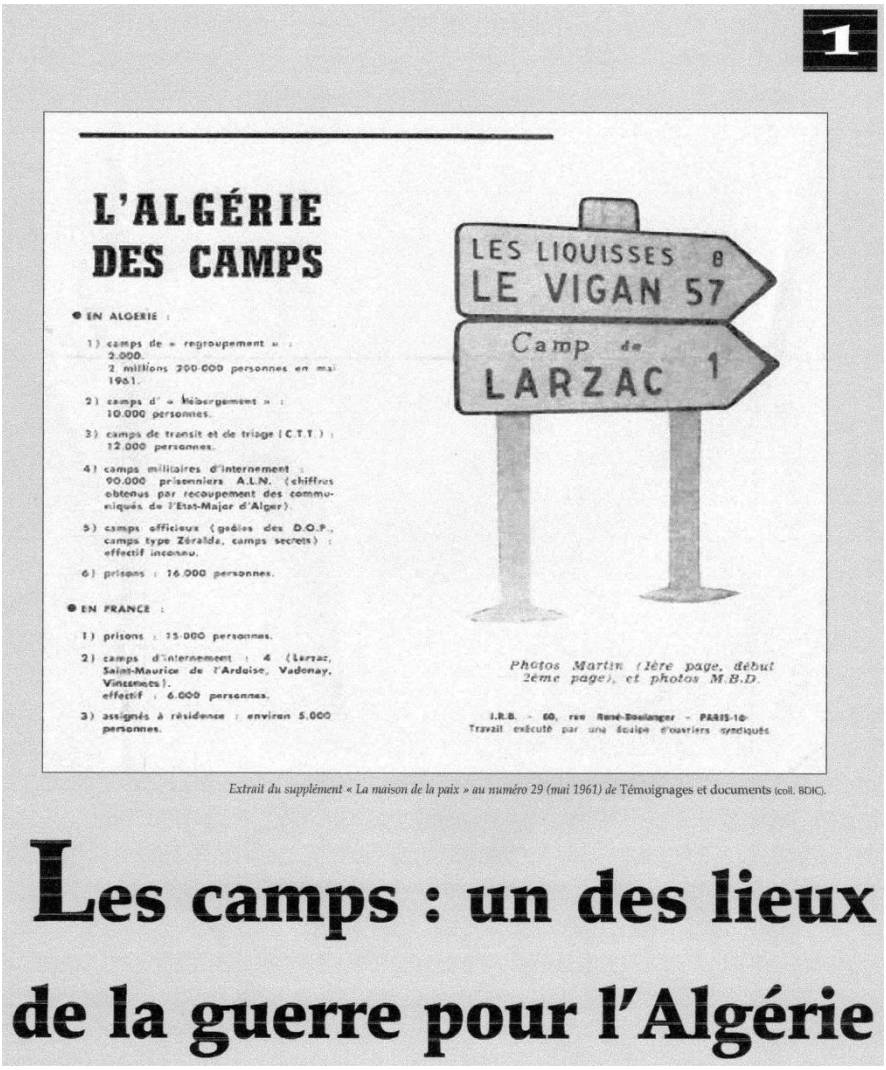

1

L'ALGÉRIE DES CAMPS

● EN ALGERIE :

1) camps de « regroupement » : 2.000.
2 millions 200.000 personnes en mai 1961.

2) camps d' « hébergement » : 10.000 personnes.

3) camps de transit et de triage (C.T.T.) : 12.000 personnes.

4) camps militaires d'internement : 90.000 prisonniers A.L.N. (chiffres obtenus par recoupement des communiqués de l'Etat-Major d'Alger).

5) camps officieux (geôles des D.O.P., camps type Zéralda, camps secrets) : effectif inconnu.

6) prisons : 16.000 personnes.

● EN FRANCE :

1) prisons : 15.000 personnes.

2) camps d'internement : 4 (Larzac, Saint-Maurice de l'Ardoise, Vadonay, Vincennes).
effectif : 6.000 personnes.

3) assignés à résidence : environ 5.000 personnes.

Photos Martin (1ère page, début 2ème page), et photos M.B.D.

I.R.B. - 60, rue René-Boulanger - PARIS-10e
Travail exécuté par une équipe d'ouvriers syndiqués

Extrait du supplément « La maison de la paix » au numéro 29 (mai 1961) de Témoignages et documents (coll. BDIC).

Les camps : un des lieux de la guerre pour l'Algérie

ملحق رقم 18
عدد الجزائريين في مراكز التجمع حسب المناطق العسكرية الثلاثة

Dates	Nombre de centres de regroupement
1er novembre 1957	382 dont 246 centres définitifs
1er janvier 1958	492
1er avril 1958	567 dont 373 centres définitifs
1er juillet 1958	662
1er septembre 1958	788
1er novembre 1958	900 dont 544 centres définitifs
1er janvier 1959	936
1er avril 1959	1 033
1er juillet 1959	1 222 dont 715 centres définitifs
1er octobre 1959	1 242 dont 743 centres définitifs
1er janvier 1960	430 (Oranie)
1er juillet 1960	1 679 (source civile) dont 822 centres définitifs 1 719 (source civile) dont 897 centres définitifs 2 025 (source militaire)
1er octobre 1960	2 104 (source civile) dont 1 024 centres définitifs 2 232 (source militaire) ou 2 202 (source militaire) dont 1 213 centres définitifs
1er janvier 1961	2 380 dont 1 163 « nouveaux villages »
1er avril 1961	2 392
1er décembre 1961	1 075 (dans la région d'Alger)

Ageron, charles – Robert :une dimension de la guerre : "les regroupements des populations", dans militaires et guérilla dans la guerre d'Algérie , p.p. 327-346.

الملحق رقم 19

Les camps de la guerre d'indépendance

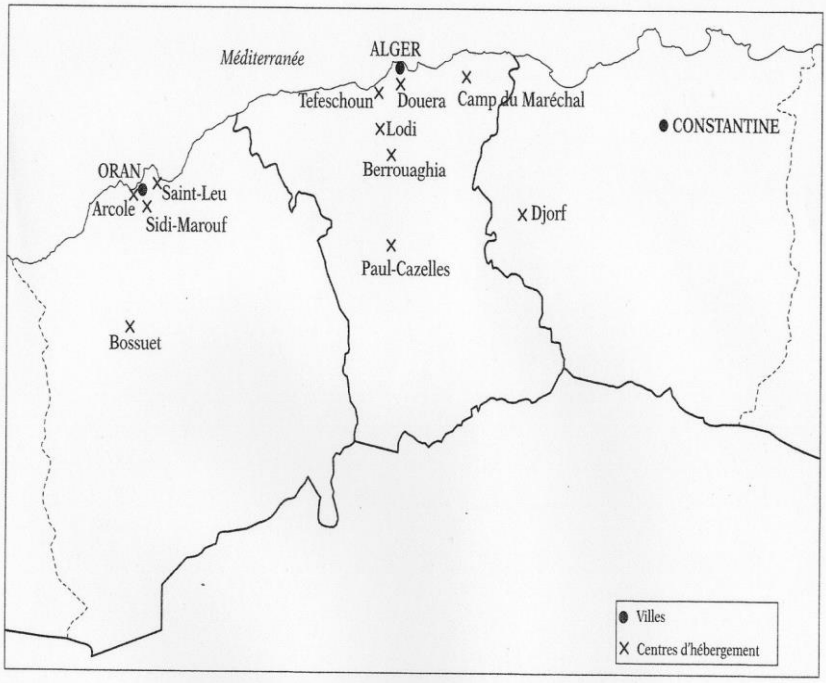

Les camps de la guerre d'indépendance.
Les onze « centres d'hébergement » répertoriés en novembre 1958

الملحق رقم 20

صور تبين عمليات الاعتقال والحشد تمهيدا للتعذيب

الملحق رقم 21

صور تبين فضاعة عمليات التعذيب

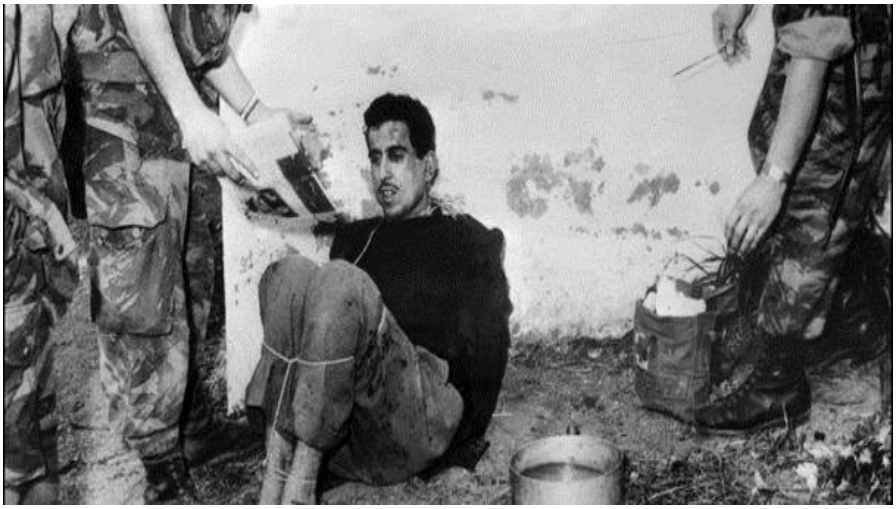

الملحق رقم 22

التعذيب المفضي إلى الوفاة

ICI ON NOIE LES ALGERIENS

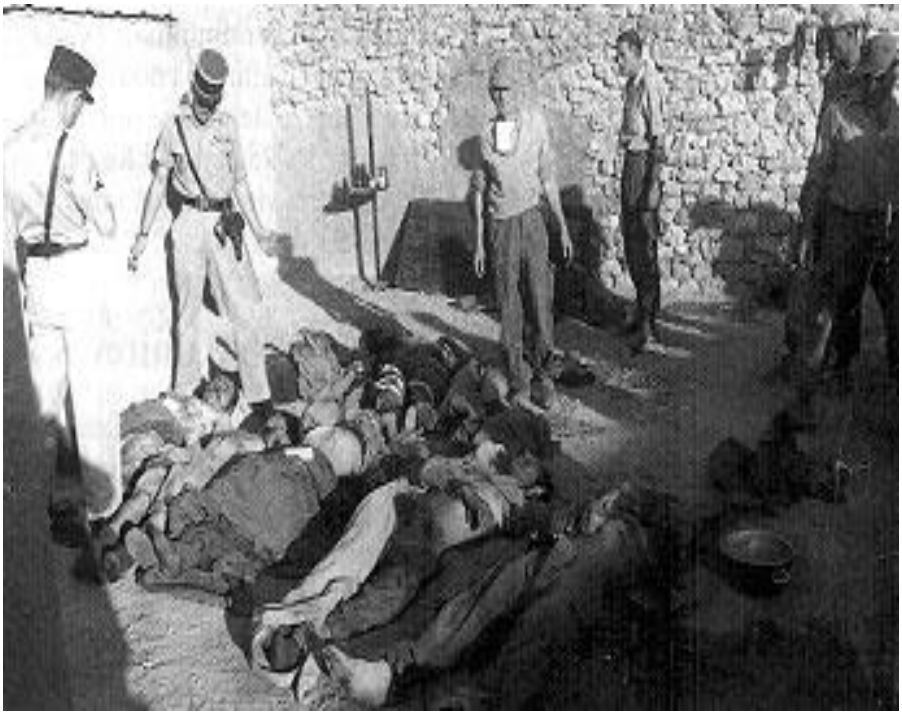

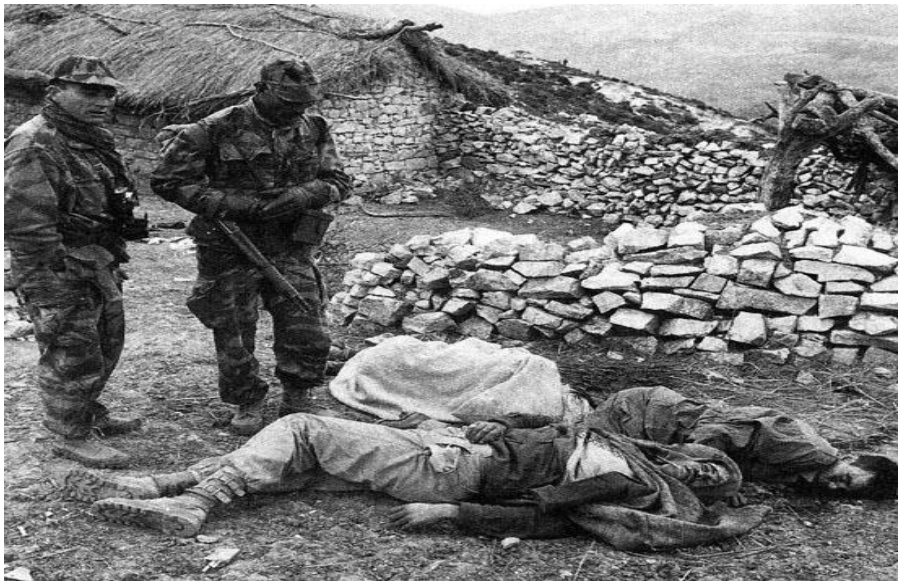

ملحق رقم 23

الأدوات المستعملة في عمليات التعذيب

GEGENE
1956 - 1962

الملحق رقم 24

مراكز تعذيب الجزائريين المعروفة

معتقل قصر الطير

مركز الكورنيش (رايس حميدو)

قلتة السطل بولاية الجلفة

عين الصفا بولاية تيسمسيلت

مزرعة امزيان

البيت السوداء بولاية عين الدفلى

فيلا سوزيني

فيرمة ليكا ، باتنة

الملحق رقم 25

جلادو التعذيب الفرنسيين

Pierre Chateau-Jobert

Paul Aussaresses

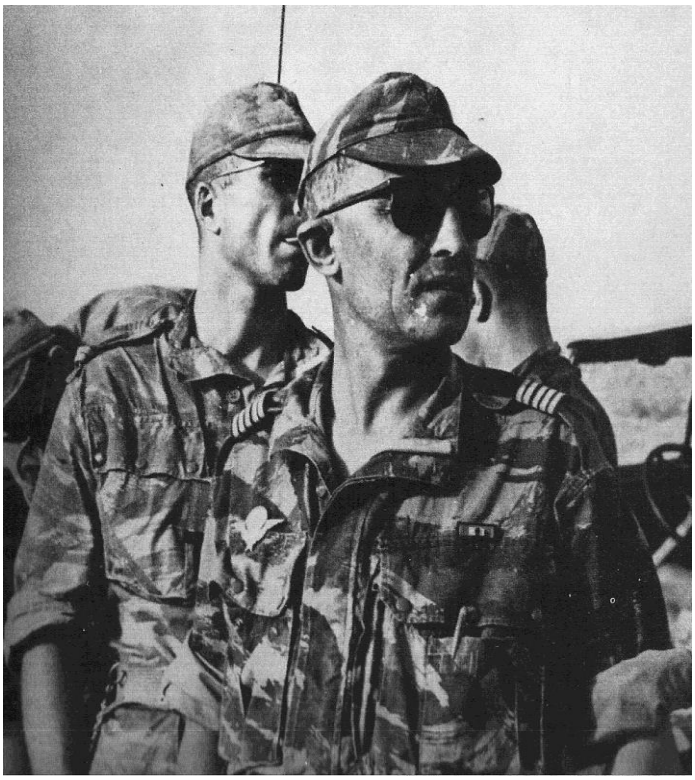

Colonel_TRINQUIER

Jacques Massu

Marcel Bigeard

Raoul Salan

Maurice Papon

General Argoud

General Maurice Schmitt

General Jacques Allard

General Graziani

البيبليوغرافيا

الكتب العامة باللغة العربية:

- الصديق محمد الصالح: كيف ننسى وهذه جرائمهم؟ دار هومة، الجزائر، 2009.
- أوعيسي رشيد: كراسات هارتموت السنهانص، حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين، ترجمة محمد المعراجي وعمر المعراجي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.
- برانش رافائيلا: التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية، ترجمة أحمد بن محمد بكلي، امدوكال للنشر، الجزائر 2010.
- بن عطية فاروق: الأعمال الانسانية أثناء حرب التحرير 1954-1962، دحلب، الجزائر، 2010.
- بوجلال عمار: حواجز الموت 1957-1959، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. الجزائر، 2010.
- بوزيان سعدي: جرائم فرنسا في الجزائر، صفحات مظلمة من تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر من الاحتلال 1830 الى الاستقلال 1962، دار هومة، الجزائر، 2009.
- تقية محمد: الثورة الجزائرية، المصدر الرمز والمآل، ترجمة عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

- زدرافكو بيكار: الجزائر، شهادة صحافي يوغسلافي عن حرب الجزائر، ترجمة فتحي سعيدي، موفم للنشر، الجزائر، 2011.
- غرانميزون أوليفيه لوكور: الاستعمار الإبادة، تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية، ترجمة نورة بوزيدة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.
- فافرود شارل أندري: الثورة الجزائرية، ترجمة كابوية عبد الرحمان وسالم محمد، دحلب، الجزائر، 2010.
- لزرق مغنية: التعذيب وانحطاط الامبراطورية من مدينة الجزائر الى بغداد، ترجمة مخمد المعراجي، دار الحكمة، الجزائر 2011.
- ماندوز أندريه: الثورة الجزائرية عبر النصوص، ترجمة ميشال سطوف، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- متيجي بلقاسم: حرب الجزائر، يوميات فتى مجاهد من 1957 الى 1962. منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007.
- العاقل محمد: كراسة عن تاريخ التعذيب الفرنسي في الجزائر معهد الهوقار، جنيف، 2011.

المقالات باللغة العربية:

- بلغيث محمد الأمين: موقف المثقفين الفرنسيين من التعذيب والسجون والمحتشدات أثناء الثورة الجزائرية، مجلة المصادر الصادرة عن المركز الوطني للدرات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. العدد 5، 2001، ص. ص. 187 – 200.
- ولد خليفة محمد العربي: فرنسا تعذب في الجزائر، فضائع سياسة التعذيب والجريمة المنظمة، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 5، 2001، ص. ص. 151 – 183.

Etude sur la torture en Algérie :

1– ouvrages:

1 –Agathe Logeart: *Les camps de regroupement «Un million de personnes parquées dans des conditions innommables»* Le Nouvel Observateur 21.10.2004, p. 15–16.

2 – Alleg, Henri : *La question*, Éditions de Minuit, Paris, 1961.

3 – Alleg Henri: *Prisonniers de guerre*, Minuit, 1961.

4 – Alleg, Henri (Dir.): *La Guerre d'Algérie*. Paris, Temps actuels, Messidor, 1984–1986. 3 vol.

5 – Alleg Henri (entretien avec Gilles Martin) :*Retour sur « La Question »* Le Temps des cerises, éditions Aden, Paris, 2001.

6 – Amiri Linda: *La bataille de France. La guerre d'Algérie en métropole*, Paris, Robert Laffont, 2004.

7 – Anonyme, *Mémoires et vérité des combattants d'Afrique française du nord*, livre blanc, paris, cercle pour la défense des combattants d'AFN 2000.

8 – Argoud, Antoine: *La Décadence, l'imposture et la tragédie*. Paris, Fayard, 1974.

9 – Aussaresses, (Général Paul), *Services spéciaux, Algérie, 1955–1957*, Perrin, 2001.

10 –Azni, Boussad : *Harkis, crime d'état: généalogie d'un abandon*. Paris, Ramsay, 2002.

11– Beauvoir De Simon et Gisele Halimi: *Djamila Boubacha*, Gallimard, 1962.

12 - Brunet, Jean-Paul: *Charonne: lumières sur une tragédie*. Paris, Flammarion, 2002.

13 - Boulhais, Nordine: *Des Harkis berbères de l'Aurès au nord de la France*. Villeneuve-d'Ascq, Presses universitaires du Septentrion, 2002.

14 - Barrat Robert: *Un journaliste au cœur de la guerre d'Algérie* ,Editions de l'Aube, La Tour-d'Aigues, 2001.

15 - Barrat Robert Denise et, préface de Pierre Vidal-Naquet :*Algérie 1956*: Livre blanc de la répression Textes et documents réunis par, postface de Bruno Etienne Editions de l'Aube, 2001.

16 - Bigeard, Marcel, *J'ai mal à la France*, Éditions du Polygone, 2001.

17 - Benoit, Yves, *Massacres coloniaux*, La Découverte, 1994, réédition La Découverte/Poche, 2001.

18 -Bitterlin, Lucien: *Nous étions tous des terroristes*: l'histoire des barbouzes contre l'O.A.S. en Algérie. Paris, Éditions du "Témoignage chrétien", 1983.

19 - Belhadj A, Boumaza B, francis A, khebaili M, Souami B : *la Gangrene* . Paris , ed de Minuit 1959.

20 - Biondi, Jean-Pierre, Morin, Gilles, *Les anticolonialistes (1881-1962)*, Pluriel, Laffont, 1992.

21 - Blanchard, Emmanuel*, La police parisienne et les Algériens 1945-1962*, Nouveau Monde, 2011.

22 - Bourdieu, Pierre, Sayad, Abdelmalek, *Le déracinement*, Minuit, 1964.

23 - Benoist Rey: *Les Egorgeurs. Algérie 1959-1960, chronique d'un appelé.*

24 -Bollardiere General de Paris: *Bataille d'Alger Bataille de l'homme*. Paris. Desclee de Brouwer. 1962.

25 -Berchadsky, A. : *« La question », d'Henri Alleg un livre-événement dans la France en guerre d'Algérie juin 1957-juin 1958*. Paris: Larousse Sélection Reader's digest.

26 - Branche Raphaëlle : *la torture et l'armée pendant la guerre d'Algérie 1954-1962* , paris , Gallimard 2001.

27 - Branche Raphaëlle: *La guerre d'Algérie: une histoire apaisée ?,* Le Seuil, coll. Points histoire, 2005.

28 – Branche Raphaëlle: La Guerre d'Algérie: une histoire apaisée ? Paris, Le Seuil, coll. « L'Histoire en débats », 2005,

29 – Branche Raphaëlle et Sylvie Thénault (dir.): *La France en guerre. 1954-1962*.Expériences métropolitaines de la guerre d'indépendance algérienne, Paris, Autrement, 2008.

30 – Casta, François, père: *le Drame spirituel de l'armée*, France – empire, 1962 .

31 – Combe, Sonia, *Archives interdites – L'histoire confisquée*, Albin Michel, 1994, La découverte, 2001.

32 – Comes jean – Pierre: *Ma Guerre d'Algérie et la torture*, j'étais lieutenant dans les DOP. L'Harmattan 2002.

33 – Cornaton Michel: *les camps de regroupement de la guerre d'Algérie*, l'hamathon,1998.

34 – Dard, Olivier: *Voyage au cœur de l'OAS*. Paris, Perrin, 2005.

35 – Delarue, Jacques: *L''OAS contre De Gaulle*. Paris, Fayard, 1994.

36 – Dewerpe, Alain: *Charonne, 8 février 1962 : anthropologie historique d'un massacre d'État*. Paris, Gallimard, 2006.

37 – Duranton–CRABOL, Anne–Marie: *Le temps de l'OAS.* Bruxelles, Paris, Éd. Complexe, 1995.

38 – Einaudi Jean–Luc: *La Ferme Ameziane enquête sur un centre de torture pendant la guerre d'Algérie,* l'harmattan, 1991.

39 – Einaudi, Jean–Luc: *Pour l'exemple, l'affaire Fernand Iveton*, L'Harmattan, 1986.

40 – Einaudi, Jean–Luc: *La Bataille de Paris*, Seuil, 1991.

41 – Einaudi, Jean–Luc: *Un Rêve Algérien*, Dagorno, 1994.

42 – Einaudi, Jean–Luc: *Octobre 1961 – Un massacre à Paris*, Fayard, 2001.

43 – Einaudi Jean–Luc, Maurice Rajfus: *Les Silences de la police*, 16 juillet 1942 – 17 octobre 1961 L'Esprit frappeur, Paris, 2001.

44 - Einaudi Jean-Luc, *Scènes de la guerre d'Algérie en France automne 1961*, Le Cherche-Midi, 2009.

45 - Eveno Patrick et Jean Planchais: *La Guerre d'Algérie : dossier et témoignages*, Editions Laphomic Alger 1990.

46 - Fanon, Frantz. *L' an V de la révolution algérienne*. Paris, La Découverte, 2011.

47 - Ferro, Marc, (sous la direction de), *Le livre noir du colonialisme*, Robert Laffont, 2003.

48 - Fleury, Georges: *Histoire secrète de l'O.A.S*. Paris, B. Grasset, 2002.

49 - Gaiti, Brigitte: *« Les ratés de l'histoire: une manifestation sans suite: le 17 octobre 1961 à Paris »*. Sociétés contemporaines, Décembre 1994, pp. 11-37

50 - Gibert, P. (2001). *Il ne se passe rien en Algérie: février1958 – avril 1959*. Bayard. Paris

51 - Grand maison le cour, Olivier: *Le 17 octobre 1961, un crime d'Etat à Paris*, Sous la direction La Dispute, Paris, 2001.

52 - Grand maison le cour, Olivier: *Coloniser, exterminer: sur la guerre et l'État colonial*. [Paris], Fayard, 2005. ISBN 2-213-62316-3.

53 - Grand maison le cour*: De l'indigénat. Anatomie d'un "monstre" juridique: le droit colonial en Algérie et dans l'Empire français*, Zones, 2010.

54 - Gueno Jean- pierre: *paroles de tortures, guerre d'Algérie 1954-1962*, Editions Jacob- Duvernet, paris 2011.

55 - Haroun, Ali : *La 7e wilaya: la guerre du FLN en France, 1954-1962.* Paris, Éd. du Seuil, 1986.

56 - House, Jim : *Paris 1961 : les Algériens, la terreur d'État et la mémoire*. Paris, Tallandier, 2008.

57 - Harbi Mohammed, Benjamin Stora: *la guerre d'Algérie 1954- 2004 la fin de l'amnésie*, tome2 violences- Représentations, Chihab Editions, Alger, 2004.

58 - Ighilahriz Louisette et Anne Nivat : *Algérienne*, fayard/ Calmann-Lévy , 2001.

59 - Jaffrès Jean-Yves: *Soldats dans la guerre d'Algérie, 1954-1962*, Éditions L'Harmattan, 2002

60 - Jauffret, Jean-Charles : *Ces officiers qui ont dit non à la torture: Algérie 1954-1962*. Paris, Éd. Autrement, 2005.

61 - Jauffret, Jean-Charles, Vaïsse, Maurice, (sous la direction de): *Militaires et guerilla dans la guerre d'Algérie*, Complexe, 2001.

62 - Kauffer, Rémi: *O.A.S : histoire d'une organisation secrète*. Paris, Fayard, 1986

63 - Kessel, Patrick (ed.) PIRELLI, Giovanni (Ed.) : *Le Peuple Algérien et la Guerre : lettres et témoignages, 1954-1962*. Paris; Budapest; Torino, l'Harmattan, 2003.

64 - Kessel, Patrick. *Guerre d'Algérie: écrits censurés, saisis, refusés, 1956-1960-1961*. Paris, l'Harmattan, 2003.

65 - Lefebvre, Daniel: *Guy mollet face a la torture en Algérie 1956- 1957*, paris Bruno Leprince, 2002.

66 - Lindon, Jérôme. *La gangrène*. Paris, Minuit, 2012.

67 - Mandouze, André, *Mémoires d'outre siècle: D'une résistance à l'autre*, Ed. Viviane Hamy, 1998.

68 - Martin, Jean, *Pacifier, tuer - Lettres d'un soldat à sa famille*, Syllepse, 2001.

69 - Mauss-Copeaux, Claire et Jouard, Philippe : *Les appelés en Algérie: La parole confisquée*. Paris, Hachette, 1998.

70 - Meliani, Abd-El-Aziz: *Le drame des harkis*. Paris, Perrin, 1993

71 - Meynier, Gilbert*: Histoire intérieure du FLN*. Paris, Fayard, 2002.

72 - Monique de Marie, Robin: *Escadrons de la mort, l'école française*, - La Découverte - Poche 2008.

73 - Moussaoui Rosa & Alain Ruscio, *L'Humanité censuré 1954_ 1962*. un quotidien dans la guerre d'algerie éd. Le Cherche-Midi

74 - Ould Aoudia, Jean-Philippe: *L'assassinat de Château-Royal : Alger, 15 mars 1962: enquête... sur l'assassinat par l'OAS de six inspecteurs des Centres sociaux éducatifs*. Paris, Éd. Tiresias, 1992.

75 – Péries Gabriel: *De l'action militaire à l'action politique: impulsion, codification et application de la doctrine de la "guerre révolutionnaire" au sein de l'armée française (1944-1960)*, thèse nouveau régime paris – I-Sorbonne, 1999.

76 – Peju , Paulette: Ratonnades à Paris; *précédé de Les Harkis à Paris*. Paris, la Découverte, 2000.

77 – Pouillot, Henri: *La Villa Susini: Tortures en Algérie, un appelé parle (juin 1961-mars 1962)* Éd. Tirésias, 2001.

78 – Portelli Serge: *Pourquoi la torture* ? Éditions Vrin, février 2011.

79 – Quemeneur, T : *Guerre d'Algérie les insoumis*. L'Histoire, (338), 24–25. 2009

80 – Renaud de Rochebrune, Benjamin Stora, *La Guerre d'Algérie vue par les Algériens. 1.Le Temps des armes (Des origines à la bataille d'Alger)*. Préface de Mohammed Harbi. Edition Denoël, 2011

81 - Rioux, Jean-Pierre (dir.) SIRINELLI, Jean-François (dir.): *La guerre d'Algérie et les intellectuels français*. Bruxelles, Ed. Complexe (diff. PUF), 1991.

82 - Rocard Michel: *Rapport sur les camps de regroupement et autres textes sur la guerre d'Algérie* Paris, Mille et une nuits, 2003

83 - Rotman, Patrick. *L'ennemi intime*. Paris, Ed. du Seuil, 2002.

84 - Rotman, Patrick et Tavernier, Bertrand. *La guerre sans nom: les appelésd'Algérie, 1954-1962*. Paris, Ed. du Seuil, 2001.

85 - Roy, jules : *j'accuse le général Massu*, le seuil, 1972.

86 - Sambron, Diane. *Femmes musulmanes : guerre d'Algérie, 1954-1962*. Paris, Éd. Autrement, 2007.

87 - Schwartz Laurent : *le problème de la torture dans la France d'aujourd'hui*, paris, comite Maurice-Audin , 1961.

88 - Stora, Benjamin: *La gangrène et l'oubli: la Mémoire de la guerre d'Algérie*. Paris, Ed. la Découverte, 1992.

89 - Stora (Benjamin.): *« La Politique des Camps d'internement »,L'Algérie des Français*, Paris, Le Seuil, 1993

90 - Thénault, Sylvie préface de Jean-Jacques Becker, postface de Pierre Vidal-Naquet: *Une Drôle de Justice. Les Magistrats dans la Guerre d'Algérie*, La Découverte, Paris, 2001.

91 - Thénault Sylvie: *Violence ordinaire dans l'Algérie coloniale: camps, internements, assignations à résidence*, Odile Jacob, 2012

92 - Thénault Sylvie: *Histoire de la guerre d'indépendance algérienne* . Tizi-Ouzou, Maarifa, 2010.

93- Tillon Germaine: *Le témoignage est un combat,* Seuil, Paris, 2000.

94 - Thomas, Pierre-Alban: *Les désarrois d'un officier en Algérie*, Seuil, 2002.

95- Vidal-Naquet, Pierre, *La Raison d'État - Textes publiés par le comité Audin*, Les Éditions de minuit, 1962, la Découverte, 2002.

96 - Vidal-Naquet, Pierre*: La torture dans la république*, Maspéro, 1983.

97 - Vidal-Naquet, Pierre: *L'affaire Audin*, Éditions de Minuit, 1958, 1989.

98 - Vidal-Naquet, Pierre (sous la direction de) :*Les Crimes de l'armée française, Algérie 1954-1962* , La Découverte, Paris, 2001.

99 - VAÏSSE, Maurice: *Alger, le putsch.. Bruxelles*, Paris, Éd. Complexe, 1983.

100- VALAT, Rémy: *Les calots bleus et la bataille de Paris : une force de police auxiliaire pendant la guerre d'Algérie*. Paris, Michalon, 2007

101- Vittori jean- pierre: *confessions d'un professionnel de la torture*. guerre d'Algérie, Paris, Ramsay, 1980.

102- Vittori jean – pierre: *on a torture en Algérie*, Paris Ramsay, 2000.

103- vittori Jean- Pierre: *Nous les Appelés d'Algérie*, stock , Paris , 1977.

104- Vittori, Jean-Pierre: *La vraie histoire des appelés d'Algérie*, Ramsay, 2001.

105- Xavier Jacquey: *Ces Appelés qui ont dit non à la torture, par Lettre d'un infirmier dans le Sud-Oranais (1959-1960)*, éditions L'Harmattan, février 2012.

Les périodiques :

1- Barry Bassirou, *« Guerre d'Algérie: les camps d'internement à partir des archives de Me Jean-Jacques de Félice »*, *Matériaux pour l'histoire de notre temps*, 2008/4 N° 92, p. 53-56.

2- Blanchard Emmanuel: *« L'internement avant l'internement Commissariats, centres de triage et autres lieux d'assignation à résidence (il)-légale »*,*Matériaux pour l'histoire de notre temps*, 2008/4 N° 92, p. 8-14.

3- Branche Raphaëlle, *« La commission de sauvegarde pendant la guerre d'Algérie: chronique d'un échec annoncé »*, in *Vingtième Siècle. Revue d'histoire*, n° 61, pp. 14-29,

4- Branche Raphaëlle, « *La seconde commission de sauvegarde des droits et libertés individuels* », in AFHJ,

La justice en Algérie 1830-1962, Paris, La Documentation française, 2005, pp. 237-246.

5- Branche Raphaëlle:« Les entretiens avec d'anciens soldats: une source pour l'histoire de la torture pendant la guerre d'Algérie» in *La guerre d'Algérie au miroir des décolonisations françaises. Actes du colloque en l'honneur de Charles-Robert Ageron*, Paris, SFHOM, 2000, 683 p. p.593-606

6- Branche Raphaëlle: « *Edmond Michelet, le ministre de la Justice et la torture* » in *Actes du colloque Edmond Michelet, homme d'État*, Brive-la-Gaillarde, 2000.

7- Branche Raphaëlle: « *Entre héritage et innovation : torture et justice* », avec Sylvie Thénault, *communication au colloque organisé par le Centre d'Histoire de l'Europe du Vingtième Siècle sur « Michel Debré à Matignon »*, mars 2002.

8- Branche Raphaëlle: « *Écrits de militaires sur la violence: étude de quelques textes* », *communication au colloque organisé par le Centre Mondial de la Paix*, novembre 2003.

9- Branche Raphaëlle: « *La fabrication des soldats tortionnaires* », *communication au 50è anniversaire de la Society for French Historical Studies*, Paris, 18 juin 2004.

10- Branche Raphaëlle: « *FLN et OAS: deux terrorismes en guerre d'Algérie* », *Revue Européenne d'Histoire/European Review of History*, vol. 14, n° 3, sept. 2007, p.p. 325-342.

11- Branche Raphaëlle: « *Torture of terrorists? Use of torture in a "war against terrorism": justifications, methods and effects*: the case of France in Algeria, 1954-1962 », *International Review of the Red Cross*, vol. 89, n° 3, nov. 2007, p. 543-560.

12- Branche Raphaëlle: « *The violations of the law during the French-Algerian War* » in Adam Jones (eds), *Genocide, War Crimes, and the West*, Zed Books, 2004, p.p.134-145.

13- Branche Raphaëlle: « *La torture pendant la guerre d'Algérie: un crime contre l'humanité ?*» in Jean-Paul

Jean et Denis Salas (dir.), *Barbie, Touvier, Papon… Des procès pour mémoire*, Autrement, 2002, p.136-143.

14- Branche Raphaëlle: « *La torture, l'armée et la République* » in Université de Tous Les Savoirs, sous la direction d'Yves Michaud, *La guerre d'Algérie (1954-1962)*, Paris, Odile Jacob, 2004, p.87-108.

15- Branche Raphaëlle: « *La torture pendant la guerre* », in Mohammed Harbi et Benjamin Stora (dir.), *La guerre d'Algérie, 1954-2004. La fin de l'amnésie*, Paris, Laffont, 2004, p.381-402.

16- Branche Raphaëlle: « *Justice et torture à Alger en 1957 : apports et limites d'un document* », avec Sylvie Thénault, in Dominique Borne, Jean-Louis Nembrini et Jean-Pierre Rioux (dir.), *Apprendre et enseigner la guerre d'Algérie et le Maghreb contemporain*, Actes de l'université d'été de l'Education Nationale, CRDP de Versailles, 2002, p.71-88.

17- Branche Raphaëlle: « *L'impossible procès de la torture pendant la guerre d'Algérie* », avec Sylvie Thénault, *Actes de la journée d'études sur Justice,*

politique et République de l'affaire Dreyfus à la guerre d'Algérie, Bruxelles, Complexe/IHTP, 2002, p.243-260.

18- Cornaton, Michel : «*Les camps de regroupement de la guerre d'Algérie* », colloque *Pour une histoire critique et citoyenne. Le cas de l'histoire franco-algérienne*, 20-22 juin 2006, Lyon, ENS LSH, 2007,

19- Loez André et Mariot Nicolas, François Buton: *Quand les disponibles ne veulent pas l'être. Le « Mouvement des rappelés » pendant la guerre d'Algérie Pp 181-197* dans*:* Obéir, désobéir*, Paris, La Découverte « Recherches », 2008,*

20- Emmanuel Blanchard, «*Contrôler, enfermer, éloigner. La répression policière et administrative des Algériens de métropole (1946-1962)*», in Raphaëlle Branche et Sylvie Thénault (dir.)

21- Thénault Sylvie, « *Personnel et internés dans les camps français de la guerre d'Algérie*» Entre stéréotypes coloniaux et combat pour l'indépendance, Politix, 2005/1 n° 69, p. 63-81.

22- Thénault Sylvie: « *La justice dans la guerre d'Algérie* », in La guerre d'Algérie, 1954-2004, La fin de l'amnésie, Mohammed Harbi et Benjamin Stora (dir.), Paris, Robert Laffont, 2004, pp. 77-96 [rééd. Hachette, 2005]

23- Thénault Sylvie: « *L'internement en France pendant la guerre d'indépendance algérienne*. Vadenay, Saint-Maurice l'Ardoise, Thol, le Larzac », Matériaux pour l'histoire de notre temps, n°92, octobre-décembre 2008.

24- Thénault Sylvie: En collaboration avec Raphaëlle Branche et Anne-Marie Pathé, « *Répression, contrôle et encadrement dans le monde colonial au XXe siècle* », Bulletin de l'IHTP n°83, 1er semestre 2004.

25- Thénault Sylvie: « Interner en République : le cas de la France en guerre d'Algérie », in @mnis n°3, 2003, pp. 213-228.

26- Thénault Sylvie: *L'état d'urgence (1955-2005)*. De l'Algérie coloniale à la France contemporaine : destin d'une loi dans Le Mouvement Social 2007/1 (n° 218)

27- Thénault Sylvie: *« Les camps d'internement »*, in Benjamin Stora et Linda Amiri (dir.), Algériens en France. 1954-1962 : la guerre, l'exil, la vie, Paris, Autrement/CNHI, 2012, pp. 130-133.

28- Thénault Sylvie:« *Etat d'urgence, mode d'emploi* » in L'Histoire, n°314, novembre 2006, pp. 19-20

29- Thénault Sylvie: *Annotations de la « Note sur les camps de regroupement »,* in Michel Rocard, Rapport sur les camps de regroupement, Mille et une nuits, 2003, pp. 103-153

30- Thénault Sylvie: *« Rappels historiques sur les camps de regroupement »,* in Michel Rocard, Rapport sur les camps de regroupement, Mille et une nuits, 2003, p.p.227-238

31- Thénault Sylvie: « *L'internement des Algériens en guerre, XIXe-XXe siècles. Pour une histoire des formes d'internement au long cours* », in Anne-Marie Pathé et Fabien Théofilakis (dir.), La captivité de guerre au XXe siècle, Paris, Armand Colin/Ministère de la Défense, 2012, pp. 230-240.

32- Thénault Sylvie: *« La résistance des internés de Bossuet et sa répression : un événement qui n'en fut pas un »*, in L'événement dans l'histoire récente de l'Algérie 1945 — 1962, préface de Mohammed Harbi, Beyrouth, Editions Dar Alabaath, 2009, pp.163—177

33- Thénault Sylvie: « *Les tribunaux militaires et juridictions d'exception : la lutte contre l'impunité »*, in Juridictions militaires et tribunaux d'exception en mutation. Perspectives comparées et internationales, Elisabeth Lambert Abdelgawad (dir.), Editions des archives contemporaines, 2007, pp. 475-488.

34- Thénault Sylvie: En collaboration avec Raphaëlle Branche, « *L'impossible procès de la torture pendant la guerre d'Algérie* », in Justice, politique et République, de l'affaire Dreyfus à la guerre d'Algérie, Marc-Olivier Baruch et Vincent Duclert (dir), Complexe, 2002, p.p. 243-260.

35- Thénault Sylvie: « *D'Indochine en Algérie: la rééducation des prisonniers dans les camps de détention* », in La guerre d'Algérie au miroir des

décolonisations françaises, SFHOM, Paris, 2000, p.p.235-250.

36- Villatoux (M.-C.), «*Traitement Psychologique, Endoctrinement, contre-Endoctrinement en Guerre d'Algérie: le cas des camps de détention* »,*Guerres mondiales et conflits contemporains*, 208, 2002

Bibliographie Générale sur la Guerre d'Algérie :

1- Ageron, Ch.-Robert: *Histoire de l'Algérie contemporaine*, Que Sais-je n° 400.

2- Ageron, Charles-Robert, (présenté par), *L'Algérie des Français*, Seuil, Histoire, 1993.

3- Branche Raphaëlle (dir.), *La guerre d'indépendance des Algériens (1954-1962)*, Perrin, coll. Tempus, 2009.

4- Courrière, Yves, La guerre d'Algérie: *Les fils de la Toussaint (T I), Le temps des léopards (T II), L'heure des colonels (T III), Les feux du désespoir (T IV)*, Fayard, 1969-1971, réédition en 2 tome 2001.

5- Droz, Bernard, Lever, Evelyne, *Histoire de la guerre d'Algérie*, Seuil, Histoire, 1982 Julien, Charles-André,

L'Afrique du Nord en marche, Julliard, 1952, Omnibus, 2002.

6- Gallissot, René (Ed.): *Les Accords d'Evian: en conjoncture et en longue durée* / [colloque à l'université de Paris 8, Saint-Denis, les 19-20-21 mars 1992]. Paris, Éd. Karthala; Saint-Denis, Institut Maghreb-Europe, 1997.

7- Harbi, Mohammed (ed.)*: Le FLN, documents et histoire : 1954-1962*. Paris, Fayard, 2004.

8- Hardy Michel , Hervé Lemoine, Thierry Sarmant: *Pouvoir politique et autorité militaire en Algérie française: hommes, textes, institutions, 1945-1962*, L'Harmattan, 2002.

9- Lamping, Clemens*: Souvenirs d'Algérie*, Bouchene, 2000.

10- Malek, Redha: *L'Algérie à Evian: histoire des négociations secrètes, 1956-1962*. Paris, Ed. du Seuil, 1995.

11- Mekhaled, Boucif: *Chroniques d'un massacre - 8 mai 1945 - Sétif, Guelma, Kherrata*, Au nom de la mémoire, Syros, 1995.

12- Meynier, Gilbert: *Histoire intérieure du FLN*, Fayard, 2002.

13- Perville, Guy: *Atlas de la guerre d'Algérie: de la conquête à l'indépendance*. Paris, Éd. "Autrement", 2003

14- Perville, Guy: *La guerre d'Algérie: 1954-1962*. Paris, PUF, 2007. 127 p. (Que sais-je ?, 3765)

15- Thénault Sylvie: *Histoire de la guerre d'indépendance algérienne* . Tizi-Ouzou, Maarifa, 2010

16- Thénault Sylvie: *Violence ordinaire dans l'Algérie coloniale*. Camps, internements, assignations à résidence, Media – Plus, Constantine 2012.

17- Thénault Sylvie En collaboration avec Raphaëlle Branche : *La France en guerre (1954-1962).* Expériences métropolitaines de la guerre d'indépendance algérienne, Paris, Autrement, 2008.

18- Slama, Alain-Gérard: *La guerre d'Algérie : histoire d'une déchirure*. Paris, Gallimard, 1996.

19- Stora, Benjamin: *Le dictionnaire des livres de la guerre d'Algérie: romans, nouvelles, poésie, photos, histoire, essais, récits historiques, témoignages, biographies, mémoires, autobiographies* : 1955-1995. Paris, Montréal, L'Harmattan, 1996.

20- Stora, Benjamin (dir.) HARBI, Mohammed (dir.): *La guerre d'Algérie: 1954-2004*, la fin de l'amnésie. Paris, R. Laffont, 2004.

21- Stora, Benjamin: *Histoire de la guerre d'Algérie: 1954-1962*. Paris, Éd. la Découverte, 1993.

22- Stora, Benjamin: *Le mystère De Gaulle: son choix pour l'Algérie*. Paris, R. Laffont, 2009.

23- Rey-Goldzeiguer, Annie, *Aux origines de la guerre d'Algérie - 1940-1945*, La Découverte, 2002.

24- Rotman, Patrick: *L'ennemi intime*. Paris, Ed. du Seuil, 2002.

Témoignages Filmés :

1- Anselme, jean- jacques: *tortures et repentances*, émissions Mots croisés, France2, mai 2001.

2- Busini, Hervet, et Lucet, Elise: *tortures en Algérie: ces aveux qui dérangent*, émission Pièces a convictions, France3, 27 juin 2001.

3- Gazut, Andre: *la Civilisation de la Torture*, Télévision Suisse romand, 1972.

4- Gazut, Andre, et Stucki, pierre: *General de Bollardiere: l'Algérie, le Silence de l'état et le destin d'un homme*, Télévision Suisse romand, 1974: Chaine Parlementaire de l'Assemblée Nationale, 8 juillet 2001 et Arte, 26fevrier 2003.

5- Gazut, Andre: *Pacification en Algérie*, Arte, 26 février 2003.

6- Rapp, berbard: *Algérie Mémoire d'une Guerre*, émission Caractères, France 2, 22 novembre 1991.

7- Robin, Marie Monique: *Escadrons de la Mort*, l'école Française, Arte 2003 .

8- Stora, Benjamin, Alfonsi Philippe, Favre, Bernard et Pesnot, Patrick: *Les Années algériennes*, France 2, 1991.

9- Tavernier, Bernard, et Rotman , Patrick : *La Guerre sans nom* , Film de 1992 .

Documents électroniques

1- ASSOCIATION INTERNET POUR LA PROMOTION DES DROITS DE L'HOMME, *La torture – guerre d'Algérie 1954-1962* [en ligne]. Disponible sur: http://www.aidh.org/faits_documents/algerie/

2- Cliotexte: catalogue de textes utiles à l'enseignement de l'histoire *1954-1962, Guerre d'Algérie*: dossier de 25 pages, chronologie et extraits de documents. Disponible sur: http://hypo.ge-dip.etat-ge.ch/www/cliotexte/html/algerie.independance.html

3-*Etudes coloniales: revue en ligne* [en ligne]. Disponible sur: http://etudescoloniales.canalblog.com/ (consulté le 20/01/2011). Ce site contient plusieurs articles sur la colonisation française en Algérie et la guerre d'Algérie notamment de Claude Liauzu.

4- *Le monde diplomatique* [en ligne].

Disponible sur: http://www.monde-diplomatique.fr/1999/02/LIAUZU/11629 (consulté le 18-01-2011) contient l'article de Claude Liauzu sur les archives de la guerre d'Algérie.

5- *Institut de recherche sur le Maghreb contemporain* [en ligne]. Disponible sur: http://www.irmcmaghreb.org/index.php (consulté le 18-01-2011)

6- INSTITUT NATIONAL DE L'AUDIOVISUEL, *Charles-de-Gaulle – paroles publiques* [en ligne]. Disponible sur: http://www.ina.fr/fresques/degaulle/Html/PrincipaleAccueil.php/ (consulté le 18-01-2011) .Ce site permet de voir et écouter les discours de Charles de Gaulle par thèmes: il faut signaler le thème De Gaulle et la guerre d'Algérie contenant tous les discours de Charles de Gaulle sur l'Algérie

7- *Mémoire guerre d'Algérie* [en ligne]. Disponible sur : http://memoireguerredalgerieparis.com/ (consulté le 20-01-2011). Ce site contient des orientations bibliographiques, documents vidéo

8- UNIVERSITE PARIS I HISTOIRE SOCIALE PERVILLE, GUY, *Les historiens de la guerre d'Algérie et ses enjeux politique en France* [en ligne].
Disponible sur: http://histoire-sociale.univ-paris1.fr/Collo/perville.pdf (consulté le 20/01/2011)
Article sur la mémoire de la guerre d'Algérie en France

9 - *17 octobre 1961: contre l'oubli* [en ligne]. Disponible sur : http://17octobre1961.free.fr/index.htm (consulté le 18-01-2011) Site de l'association 17 octobre 1961: contre l'oubli, contient témoignages et documents notamment un témoignage de Pierre Vidal-Naquet La guerre d'Algérie Censure et propagande [Dossier]. (2004). L'Histoire, (292), 37-59.

Dossiers Périodiques :

1- «*Ecrire contre la guerre d'Algérie*» Esprit, Hachette, Pluriel, 2002.

2- « *Questions actuelles sur la guerre d'Algérie Revue l'histoire* ». *L'histoire*, octobre 1994, numéro 181, p.p. 40-67.

3- « *Les derniers jours de l'Algérie française : dossier*». *L'histoire*, avril 1999, numéro 231, p.p. 35-81.

4- «*Terrorisme en Algérie et en métropole, 1961*». Paris, Agence France-Presse, 1961.

5- «*La Guerre d'Algérie : images inédites des archives militaires*. » Paris, Chêne, 1993.

6- « *La guerre d'Algérie : ce qu'on en savait vraiment?: dossier* ». *L'histoire*, Novembre 2004, numéro 292.

7- « *La guerre d'Algérie : dossier* ». Les collections de L'Histoire, mars 2002.

8- «*OAS, anti-OAS et attentats, 1962*». Paris, Agence France-Presse, 1962.

9 - «Dossier Jean Muller: de la Pacification a la répression» Cahiers de Témoignage Chrétien. n xxxviii. 1957.

الفــهــرس

مقدمة:..... 9

الفصل الأول: التطور التاريخي للمنظومة القانونية القمعية الفرنسية 19

ـ الإجراءات الاقتصادية 21

ـ الإجراءات السياسية..... 30

ـ الإجراءات القمعية والردعية خلال الثورة التحريرية 40

الفصل الثاني: اندلاع الثورة التحريرية وتداعياتها على فرنسا الرسمية 59

ـ موقف الحكومة الفرنسية بباريس 63

ـ موقف الحكومة العامة بالجزائر 64

ـ الصحافة الفرنسية والمهمة الاستعمارية 65

ـ ادعاءات الصحافة الفرنسية 67

ـ الإجراءات السياسية والعسكرية 75

الفصل الثالث: المواقف الرسمية والشعبية من ممارسة التعذيب..... 81

ـ الموقف الرسمي 83

ـ الموقف الشعبي 90

الفصل الرابع: مؤسسات التعذيب الفرنسية ومهامها..... 101

ـ المفرزة الحضرية للحماية 103

ـ المفرزة العملياتية للحماية..... 106

ـ مركز الاستعلامات والعمليات..... 108

ـ مكاتب الشؤون الأهلية 110

الفصل الخامس: أساليب ووسائل التعذيب الفرنسية خلال الثورة..... 129
ـ مراكز التعذيب..... 132
ـ الأساليب و الوسائل..... 134
الفصل السادس: التعذيب أثناء معركة الجزائر سنة 1957..... 167
ـ الجيش الفرنسي ونظرية الحرب الثورية 170
ـ أطوار معركة الجزائر 171
الفصل السابع: التعذيب في منظور القوانين الدولية 179
ـ القانون الدولي لحقوق الإنسان..... 181
ـ القانون الدولي الإنساني..... 186
ـ القانون الدولي الجنائي وأنظمة المحاكم الجنائية الدولية..... 188
الخاتمة..... 195
الملاحق التوضيحية..... 197
البيبليوغرافيا..... 299
الفهرس 335